«رؤية ملهمة لمكانة العراق في ظلّ النظام العالمي الجديد». نيوزويك

إنقاذ العِراق

بناء أمّة مُحطّمَة



نمير أمين قيردار

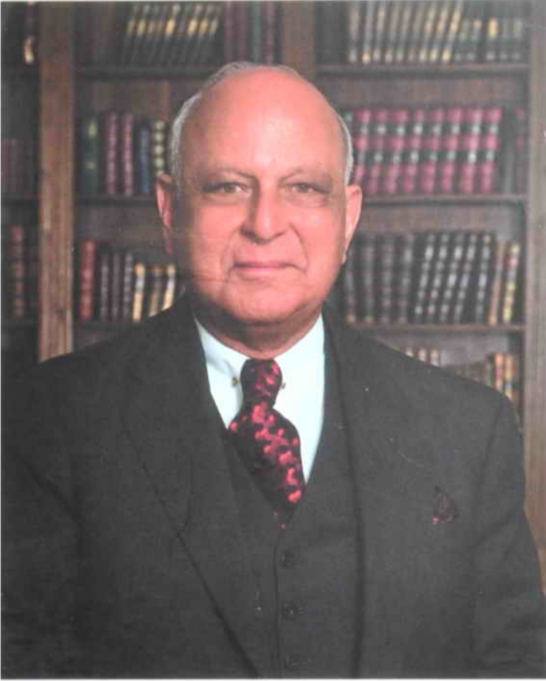
دار الساقي

يقدّم الكتاب برنامجاً تجديدياً، مفصّلاً ومتكاملاً، لنهضة سياسية واقتصادية واجتماعية في العراق، ولقيام عراق جديد علماني، ليبرالي وديموقراطي. وأهم المبادئ التي يطرحها فصل الدين عن السياسة وإلغاء الدستور الحالي ويدعو لفترة حكم انتقالية تركّز على بناء الاقتصاد الوطني وتمهّد لمرحلة إصلاح سياسي، واستثمار احتياطها النفطي الغني لتصبح البلاد منارة للرخاء والازدهار.

فالعراق لا يزال في مهبّ الصراعات منذ عقود طويلة، من النظم الدكتاتورية التي قادت إلى خراب شامل وحروب مدمّرة، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، الذي أدّى إلى مزيد من الفوضى والعنف والتفكّك تحت شعارات موهومة.

لكن قيردار المولود في العراق، يبثّ الأمل من جديد ويدعو أبناء العراق إلى النهوض واستغلال طاقات بلادهم الغنية وتحقيق مستويات عالمية من الصحّة، والسكن، والتعليم لكل أبناء الشعب. وإذا لم يبادروا إلى ذلك، فقد يتفكّك العراق تحت ضغوط الصراعات القبلية والعرقية والدينية، وقد يمتدّ العنف الناجم عن ذلك إلى الدول المجاورة.

«إنقاذ العراق» كتاب ذو أهمّية عالمية، يطرح منهجاً عقلانياً لإيجاد حلّ ناجح في بلدٍ عانى تراجعاً مأساوياً.



نمير أمين قيردار المؤسّس والرئيس التنفيذي لبنك إنفستكروب الاستثماري الدولي.

قالوا في «إنقاذ العراق»

«يقدّم قيردار خريطة طريق مفصّلة لتحرير طاقات العراق الغنية واستعادة ثرواتها وتوجيهها نحو مستقبلٍ تقدّمي ومزدهر. يوفّر الكتاب إرشاداً إلى مستقبلٍ أكثر سلاماً وازدهاراً لبلدٍ معذّب».

(البروفسور كلاوس شواب، رئيس منتدى الاقتصاد العالمي، سويسرا)

❊ ❊ ❊

«قراءة الكتاب ضرورية لجميع القلقين حيال مستقبل العراق، والشرق الأوسط، والسلام والأمن العالميين».

(البروفسور يوجين ل. روغان، مدير مركز الشرق الأوسط، جامعة أكسفورد)

❊ ❊ ❊

«مواطن عالمي عراقي المولد، يقدّم قيردار وجهة نظر فريدة من نوعها حول أشباح الماضي العراقي واحتمال تحقيق مستقبلٍ آمنٍ ومزدهر».

(غراهام ت. أليسون الابن، جامعة هارفرد)

❊ ❊ ❊

«في دراسةٍ حسنة التوقيت، يقدّم قيردار رؤيته الشخصية لتحقيق السلام في العراق. سيثير هذا العمل اهتمام جميع القلقين حيال هذه الأمّة الواقعة عند حدود منطقة من العالم لا تزال تهيمن على العناوين الرئيسية العالمية».

(جون ج. ديجويا، رئيس جامعة جورج تاون، واشنطن)

❊ ❊ ❊

«يقدّم بياناً مباشراً عن كل ما كان يجب أن يأخذه في الاعتبار مخطّطو الحرب العراقية عن البلد قبل اجتياحه عام ٢٠٠٣ ولم يفعلوا! تجاهلوا دروس الماضي معتمدين استراتيجية «الصدمة والترويع»».

(أرنو دي بورشغراف، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن)

❊ ❊ ❊

«نظرة نادرة ومتبصّرة إلى تجارب بلاده الماضية واحتمالاته المستقبلية. يقدّم فيردار تقييماً غير متحيّز للاحتلال البريطاني ـ الأميركي وأخطائه العديدة. والأهمّ أنه يضع مساراً لإنشاء عراق جديد مقدّماً العديد من الأفكار المبتكرة التي تتضمّن بناء عاصمةٍ جديدة»».

(بروس ريدل، مستشار سابق لحلف شمال الأطلسي وباحث في معهد بروكينغز، واشنطن)

❊ ❊ ❊

نمير أمين قيردار

إنقاذ العِراق

بناء أمّة مُحطّمَة



دار الساقي

بيروت ـ لندن

Nemir Kirdar, *Saving Iraq: Rebuilding A Broken Nation*

الطبعة العربية

الطبعة الأولى ٢٠١٠

تجليد عادي: ISBN 978-185516-644-8

تجليد فنـي: ISBN 978-185516-411-6

دار الساقي

بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

الرمز البريدي: ٢٠٣٣ـ٦١١٤

هاتف: ٨٦٦٤٤٢ ١ ٩٦١، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ ١ ٩٦١

e-mail: info@daralsaqi.com

صدر هذا الكتاب باللغة الإنكليزية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ ، ثم صدرت له طبعة ثانية بعد نفاد الطبعة الأولى، وقد أسهم في ترجمته وتحريره وأشرف عليها كل من السادة الأفاضل نجدة فتحي صفوة، وعطا عبد الوهاب، ومدحة الجادر، وهم من الكتاب والمفكّرين العراقيين المتميّزين الذين تبوّأوا مناصب دبلوماسية وإدارية بارزة في الدولة العراقية على مدى العقود السابقة وأصدروا العديد من المؤلّفات القيّمة.

ولهم جميعاً من مؤلِّف «إنقاذ العراق» فائق الشكر والاعتزاز والتقدير لجهودهم في إصدار هذا الكتاب باللغة العربية.

المحتويات

إلى ندى. . .

زوجتي وشريكة حياتي

لقد التقينا وتزوّجنا في بغداد. وحين آن أوان البدء بحياتنا من جديد في نيويورك عام ١٩٦٩ كانت هي التي زوّدتني بالقوة. ومنذ ذلك اليوم كانت، ولا تزال، هي الصخرة التي عليها أعتمد ـ الأمر الذي أدين له بفضلٍ كبير.

استهلال

هذا كتاب شخصيّ عن عراقٍ قديم، وعراق جديد. وما العراق القديم سوى ذكرى موحية عن أيامي كطفلٍ وكفتى يافع. كان العراق بلداً يسير في طريقه إلى الوحدة والرخاء برعاية زعماء معتدلين يتحلون بالحكمة والوطنية، إلى أن وقع انقلاب عنيف في تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ أدّى بالبلاد إلى نهج من الدكتاتورية والاضطهاد وإنكار حقوق السكان واستبعاد إمكانياتهم. أما العراق الجديد فهو في اعتقادي بلد لم يزل باستطاعته أن ينهض من باطن عراق اليوم المحطَّم؛ إنه عراق أحلامي وأحلام الكثيرين من العراقيين الآخرين. وهو من بعض النواحي عراق المستقبل الذي نأمل أن يحوز أفضل السّمات التي تطبع الفخر الوطني والحكم الصالح والتسامح والانفتاح والحرية الاقتصادية لبناء ذلك القُطر الذي أريد له دائماً أن يكون. إن الوضع، الحافل بالفوضى والعنف والكوارث في البلاد، لا يوفر كثيراً من الأمل بالنسبة إلى البعض، كما أن ما أقدّمه في هذا الكتاب قد يبدو أمراً غير واقعي. ولكنني أعتقد أنه لم يزل من الممكن إحداث التغييرات الإيجابية المعروضة في الصفحات التالية، ذلك لأنني شخصياً قد عشت في العراق الموحّد، والمزدهر والمبشّر بالخير في عهد ما قبل العام ١٩٥٨. لهذا فإني واثق بأن هذه الأمة يمكن توحيدها مرة أخرى من قِبل زعماء مخلصين تجمعهم رؤية واضحة لعراق جديد وفقاً لأفضل النماذج لماضي

العراق واستناداً إلى قصص النجاح السياسي والاقتصادي التي تحدث في أرجاء العالم.

حينما انتهت فجأة دكتاتورية صدّام حسين الغاشمة، والمستبدة، والفاسدة، وذلك في ربيع عام ٢٠٠٣، شعرت بأن أمام العراقيين، وقد تحرَّروا أخيراً من نظام بغيض قام على الإرهاب والاضطهاد، فرصة فريدة لكي يبنوا لأنفسهم اقتصاداً مزدهراً، ويقيموا نظاماً سياسياً مفتوحاً ومتسامحاً، ويطلقوا يقظة ثقافية شاملة من شأنها أن تحقق مطامحهم وتغري الجوار بالسير على منوالها، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار في منطقة مضطربة. ولسوء الحظ، فإن من الواضح تماماً أن الوضع في العراق قد تدهور منذ الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، من دون أن يظهر في الأفق تغيير وشيك للحالة السائدة. ومع ذلك فإنني على قناعة بأن عراقاً جديداً أفضل حالاً سينهض من بين رماد العراق القديم عندما تتوافر الظروف المناسبة لذلك. وبالنظر إلى تراثي العراقي وتجربتي في عالم الأعمال الدولية ولاهتمامي بشؤون العالم فقد اتصل بي الكثيرون منذ عام ٢٠٠٣ يسألونني رأيي بشأن العراق من حيث ماضيه المعقّد وحاضره المضطرب ومستقبله المجهول. وها أنا أفصّل في هذا الكتاب بعض الآراء التي كنت قد قدّمتها في مناسبات خاصة وعامة في السنوات الأخيرة.

وفي حين أن الدور الرئيسي الذي قام به الرئيس بوش في إطاحة الطاغية سيسجّله له التاريخ، فإن النية المعلنة للإدارة الأميركية لخلق أمة مستقرة، مزدهرة، وديموقراطية، لم تتحقق. وإذ أشير إلى السياسات الخاطئة التي أدّت إلى هذا الفشل وغيره، وأُفْصِح عن الضرر الجسيم الذي أصاب

المجتمع العراقي وقضية الديموقراطية والازدهار، فإنني لا أبتغي قط أن أندد بالولايات المتحدة وبقيمها العظيمة التي تقوم عليها.

إني، على العكس، أكِنُّ احتراماً وإعجاباً كبيرين بالولايات المتحدة الأميركية وبتاريخها في الحرية والديمقراطية والفرص الاقتصادية. لا بل إني كنت منتفعاً من هذه القِيَم في حياتي ذاتها، لذا فإني لم أزل معجباً بها باستمرار. لقد تعلمت في كلية أميركية، وتدرّبت مهنياً في بنك أميركي. كما أنني أقضي الآن جزءاً كبيراً من كل سنة وأنا أعيش وأعمل في الولايات المتحدة، وقد قضيت فيها وقتاً أطول من أي وقتٍ قضيته في أي قُطر آخر. إن لديّ عدداً غير قليل من الأصدقاء المقرّبين الأميركيين، ومن الزملاء الذين أثق بهم وأحترمهم. وإن إحدى ابنتي الاثنتين قد وُلِدت في نيويورك، كما شبت الأخرى فيها. وقد وُلِدت حفيدتاي الاثنتان كلتاهما في الولايات المتحدة. ثمّ إن جُلّ عملي غير الربحي مكرّس لمؤسسات أميركية مثل جامعات جورج تاون وكولومبيا وهارفارد ومعهد بروكينغز ومركز أيزنهاور ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وغيرها.

وباختصار، فإنني ممتنّ للفرص التي أتيحت لي في الولايات المتحدة. وإنني أحترم قِيَم أميركا ومُثلها وتفاؤلها وإحساسها القوي بالحرية الفردية وباستعدادها لتقديم مأوى، والأهم من ذلك تقديم أمل لمهاجري العالم، فضلًا عن احترامي لإسهامها في التقدم الإنساني. فلئن قمت بانتقاد قرارات معينة اتخذتها الإدارة الأميركية الحالية فإنما هو انتقاد ناجم عن خيبة لما كان يمكن أن يحدث، مضافاً إلى خيبة شخص أُمميّ يريد أن يبني عالماً أفضل يقوم على السلام والرخاء. إن القسم الأول من هذا الكتاب يبحث في الشأن العراقي قبل احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، ويستند بالدرجة

الأولى إلى ذكرياتي وملاحظاتي قبل هجرتي وبعدها. وهذا السرد لحياتي في العراق إنما يعكس آرائي الشخصية فهو إذن ليس بالتحليل الأكاديمي. ولما كان أفراد أُسرتي وكذلك أصدقائي قد عايشوا تاريخ العراق فإن تجاربهم وتجاربي هي التي شكّلت آرائي. إني أعتز بذكرياتي الحميمة عن العراق في أيام طفولتي، ذلك البلد الذي كان يبشّر بالخير العميم، وهذه الذكريات هي التي ألهمتني وحفزتني خلال كتابة هذا الكتاب. وقد نشأت وأنا أرى من حولي مجتمعاً يتمتع بحرية كبيرة ويمضي قُدماً نحو الديموقراطية والرخاء. كان العراق قُطراً مستقراً يحفل بالحيوية والنشاط، ولديه إمكانيات كبرى، كما أنه كان مؤيداً للغرب. ولكنّ الآمال بمستقبل زاهر قد قُضي عليها بغتةً في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٨٥ حين قامت حفنة من المتآمرين العسكريين بانقلاب وحشي فاستولت على السلطة ودفعت بالأمة إلى نفق طويل مظلم من الرعب والدمار. وعلى الرغم من أنني كنت شخصياً خارج العراق حين وقع الانقلاب فقد عدت إلى الوطن في عام ١٩٦٢ بعد أن أنهيت دراستي الجامعية في الولايات المتحدة.

ولكن، نظراً إلى استمرار التدهور في إمكانات البلاد السياسية والاقتصادية، فقد تركت بلادي من غير رجعة في عام ١٩٦٩ وأنا مثقل القلب. وذاك أن طريق العراق نحو الاشتراكية والتأميم والدكتاتورية ودولة بوليسية لم تترك أملًا لشخص مثلي ذي عقلية مختلفة.

في القسم الثاني من الكتاب قمت بتحليل المرحلة الممتدة من غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠ إلى احتلاله في عام ٢٠٠٣ والمرحلة التي أعقبت ذلك. في خلال هذه المرحلة نشطتُ في المباحثات التي كانت تجري عن السياسة الخارجية مع كبار المسؤولين، ولاسيّما ما

يتعلق بمصير العراق. ومع أنني كنت في كثير من الحالات من الداعين إلى إطاحة صدّام حسين لتحرير الشعب العراقي، فإنني أوضح في هذا القسم كيف أن صيغتي لعراق ما بعد صدّام تختلف كثيراً عن آراء أولئك الذي نجحوا في نهاية المطاف في تنفيذ جدول أعمالهم المدمّر والقصير النظر. وأعتقد جازماً أنه كان من الممكن إطاحة الدكتاتور من دون توريط البلاد في هذا النمط من الفوضى والعنف والتفكك الذي حدث. بالنتيجة إني أقدّم خلاصة موجزة للمرحلة منذ سقوط نظام صدّام، وأفسّر أسباب خيبة أملي العميقة وحزني الشديد على التدهور الذي أصاب البلاد. فقد ألهب الاحتلال نار التوترات العرقية والطائفية والدينية وفاقم منها، وهذا ما قسم الأمة وشجّع على ظهور الزعامات الخاطئة.

قال بعض الذين ابتهجوا بسقوط النظام الشرّير في العراق إنه ينبغي الآن، وقد زال خطر صدّام، أن يُترك للبلاد أن تجد طريقها بصرف النظر عما قد يعقب ذلك. بيد أن هناك آخرين، وأنا منهم، كانوا يرجون أكثر من ذلك بكثير. إنني رأيت، مدركاً لإمكانية العراق العظمى، أن من اللازم اغتنام الفرصة لبناء أمة مزدهرة، متسامحة، وآمنة، ولديها مجتمع مدني ذو حيوية. والعراق لديه جميع المكوّنات الأساسية القادرة على أن تجعل منه قُطراً على مستوى عالمي.

إن التطورات التي أعقبت سقوط نظام صدّام أدّت، لسوء الحظ، إلى خيبة أمل شنيعة. مع ذلك فإنني على قناعة بأن مسار الأحداث الخطير الحالي ليس مساراً غير قابل للتصحيح. إن ذلك قد يستغرق سنوات عديدة، ولكن لو أن جمعاً حاسماً من العراقيين اختاروا في لحظة من لحظات الزمن أن يعيدوا بناء أمتهم على أسس عصرية فلا بد أن يتمكنوا من تحقيق النجاح والرخاء اللذين يصبو إليهما الجميع.

إن نجاح العراق النهائي سيؤدي، بالطبع، إلى فائدة تمتد إلى خارج حدوده. فمن منظور إقليمي سيؤدي استقرار العراق إلى نتائج إيجابية طيبة لا تُنكر. ومن جهة أخرى، فإن فشل العراق سيهدد جيرانه ويعرّض أمن الخليج للخطر. إن فقدان الأمن في العراق قد جذب إليه إرهابيين أجانب وأدّى إلى عدم استقرار سياسي فيه وإلى شيوع التذمر مما يجري، ما أدّى إلى ظهور التطرّف والطائفية في صفوف مواطنيه. فإذا ما استمرت هذه العملية فمن الواضح أن الأقطار المجاورة قد تصبح مشاركة في العنف، إما بغية زيادة نفوذها أو لمجرد الدفاع عن النفس. هذا، وهناك خطر حقيقي بأن تغدو البلاد مقسّمة بشكل دائم، الأمر الذي ستكون له نتائج خطيرة.

في القسم الثالث من الكتاب أُعرب عن أملي في خلق عراق مختلف تماماً، عراق يكون نِبراساً لديموقراطية حقيقية وازدهار فعلي. وفي هذا القسم أقدّم برنامجاً مفصّلًا لنهضة سياسية واقتصادية واجتماعية معتمداً على نماذج من الماضي ومن الحاضر ومن تجاربي الشخصية بهدف بناء مستقبل أفضل. إني أؤمن بأن عراق الغد ينبغي أن تكون له مؤسسات حكومية تشجّع على الوحدة وتضمن العدالة للجميع وتقوم بمسؤولياتها بنزاهة وكفاءة. هذا، وينبغي أن يكون اقتصاد البلاد اقتصاداً منفتحاً، مبدعاً، ويسير وفقاً لحكم القانون. كما أن الحاجات الاجتماعية الأساسية جداً من صحةٍ وسكن وتعليم ينبغي أن تُعطى الأولوية بعد أن أُهملت. ففي مثل هذه البيئة فقط يمكن أن تتوافر لشباب اليوم من العراقيين فرصة لتحقيق أحلامهم كراشدين.

ولعل اقتراحي الجريء يتمثل في إيجاد عاصمة جديدة للبلاد. وثمة أسباب كثيرة تفسّر لماذا سيساعد ذلك على وضع الشعب العراقي في الطريق

نحو الرخاء وتحقيق الذات. إن عاصمة جديدة ستكون انقطاعاً رمزياً عن الماضي القريب الذي كان يحفل بالقمع وبالخلل في أداء الوظائف. وإن ما ينبغي أن يحيط بالعاصمة من ضواحٍ حسنة التخطيط ومن عمارات جميلة ومن متنزّهات خضراء على جانبي الطرقات الفسيحة والجذابة سيكون من شأنه إيجاد محيط مثالي لشعب العراق لكي ينفّذ مطامحه العليا سواء في خدمة الحكومة أو في عالم الفنون والآداب، وكذلك في مجال الأعمال والثقافة والطب والتعليم العالي وغير ذلك.

إن العراق الذي غادرته نهائياً في عام ١٩٦٩ كان في حالٍ يُرثى لها كما هو عراق اليوم. وبعد أن أنهيت دراستي الجامعية وثبّتّ قدمي في دنيا العمل المصرفي في نيويورك لم يكن الوضع في العراق قد تحسّن، فقررت أن أغدو مواطناً عالمياً بشكل دائم. وفي عام ١٩٨٢ انتقلت إلى لندن حيث أسّست «إنفستكورب» وهي مؤسسة للاستثمار العالمي ومتخصصة بتقديم استثمارات بديلة تعمل على جانبي الأطلسي. إن تجربتي المهنية قد طوّرت بصيرتي ونوازعي بشأن السِمات السياسية والاقتصادية للأقطار الناجحة في العالم. وإني أقدّم هذه الخلفية عن نفسي لكي تلقي ضوءاً على ما سيأتي من صفحات تالية، معبّراً عن رؤيتي عن عراق الغد.

إن الانتقال من حكم شمولي إلى الديموقراطية، ومن اقتصاد اشتراكي إلى الاقتصاد الحر، لن يكون سريعاً ولا سهلًا، وهو يتطلّب وقتاً طويلًا، كما أنه يحتاج إلى بُعد النظر والنزاهة والانضباط والقيادة الكفوءة. ولن يكون من الممكن إعادة تكوين الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للسكان بشكل كامل إلا عن طرق زعماء عراقيين مؤهلين

وطموحين وموهوبين وشجعان لكي يحملوا راية التغيير. إن عليهم أن يصلحوا دمار الماضي قبل أن يقوموا ببناء مستقبل جديد. ويتضمّن هذا القضاء على ثقافة الفساد، كما يتضمن إنهاء دور ساسة المافيا الذين استغلوا المناخ السياسي والاقتصادي الذي ساد بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ لأغراضهم الخاصة.

إن العراق يمر الآن بمرحلة من الاضطراب الفظيع والتردد الشنيع. وفي اعتقادي أنه إذا لم يتم عكس الاتجاه الحالي فلن يتمكن الشعب العراقي قط من تحقيق إمكاناته. على أنني أعتقد كذلك أن الفرصة لإنقاذ البلاد لم تفُت بعد. وبوسع العراق أن ينهض مرةً أخرى من هذه المرحلة من الانحطاط والمخاطر وأن يرتقي ليصبح أمة مزدهرة فتكون مثالًا يُحتذى في العالم. إن في البلاد موارد طبيعية وبشرية أساسية، وهي موارد لازمة لجعل هذا الارتقاء نحو الذروة ممكناً. يضاف إلى هذا أن شعب العراق لديه ميزة اجتماعية قوية يندر أن تتوافر في أقطار العالم ألا وهي ذكرى ثقافية لعظمة ماضية. فالعراقيون هم سلالة المجتمعات المتمدنة الأقدم تأريخاً في العالم. وهذه الأرض الواقعة بين النهرين دجلة والفرات والتي تدعى بالعربية منذ قرون «العراق» كانت مهداً لحضارة عظمى مدينية منذ قديم الزمان وهي الحضارة البابلية والآشورية. وكان بوسع السكان فيها أن يزدهروا لأن الزراعة صار بإمكانها للمرة الأولى في تاريخ الإنسان أن توفر فائضاً كبيراً من الغذاء.

إن بلاد ما بين النهرين كانت على مدى آلاف السنين موطناً لمجتمع متنوّع يعيش في مدن وقرى وسهل قاحل تجمعه علاقات اجتماعية واقتصادية متشابكة. وبعد ظهور الإسلام لم تكن بغداد في عهد الخلافة العباسية مركز

الثقافة الإسلامية فقط بل كانت كذلك العاصمة الفكرية في عالمٍ كان شعب أوروبا خلاله يتخبط في «عصوره المظلمة».

إن هذه المراحل المتألقة من تاريخ المسلمين يمكنها أن تساعد على إعادة توحيد الشعب العراقي وإلهامه، فتقدّم بذلك مِثالًا على الكيفية التي بموجبها تم إنجاز عظمة الماضي حتى في أوساط سكان متباينين، مثالًا يشير إلى الطريق نحو مستقبل زاهر كالماضي الذي كان زاهراً؛ ولكن على العراقيين أولًا أن يفكوا الارتباط بأمراء الفساد والمفتقرين إلى الكفاءة والموجودين في الساحة حالياً وهم الذين جاء بهم الاحتلال لحكم العراق فقاموا بترتيب انتخاباتهم وبكتابة دستورهم التخريبي. إن عليهم عوضاً عن ذلك أن يعيدوا كتابة الدستور من جديد حتى يكون من الممكن ظهور عراق أفضل من بين المبادئ المسطورة فيه: الوحدة والنزاهة والإنصاف والتسامح. هذا، ويترتّب على شعب العراق أن ينتخب زعماء يحكمون بطريقة تتسم بالشرف والبصيرة والأهلية.

لقد عبرت الأطلسي مرتين في حياتي وأنا لا أملك شيئاً، ولكني وجدت في الولايات المتحدة بيئة أتاحت لي أن أتعلم وأن أكسب وأن أنافس. وليست لديّ خطط للعودة إلى أرض أجدادي، فالعراق كما قلت سابقاً، العراق الذي أتصوّره، ليس لي بل لشباب الغد. وأنا أرجو من أعماق قلبي أن يتمكن هؤلاء الشباب من أن ينشأوا في محيط يتيح لهم تحقيق مطامحهم وأن يمضوا قُدماً نحو ذلك المدى الذي تأخذهم إليه حيويتهم وقدراتهم. لقد أُجبرت على ترك العراق لكي أحقق ذاتي، أما رجائي بالنسبة إلى أبناء العراق اليوم فهو أن يتمكنوا من تحقيق أحلامهم في عراق الغد دون الاضطرار إلى الهجرة.

القسم الأول

ماضي العراق: من ملكية هاشمية مزدهرة إلى دكتاتورية غاشمة (١٩٢١ ـ ١٩٩٠)

الفصل الأول

طريق الأمل يغدو نفقاً للقنوط

إن أملي بمستقبل أفضل للعراق لا يقوم على حُلم خيالي بل على حقائق واقعية عمّا كان عليه العراق سابقاً: لقد كان قطراً يسير على طريق الانفتاح والتسامح والازدهار. وهناك من الأسباب ما يكفي للاعتقاد بأن بوسع العراق أن يعود مرةً أخرى إلى سلوك ذلك الطريق. وقد يكون من الصعب على الكثيرين أن يتصوروا عراقاً ينبض بالأمل. فمعظم العراقيين قد أمضوا حياتهم في ظل دكتاتورية مستبدة، أما الآخرون من غير العراقيين فلا يسمعون من وسائل الإعلام سوى تقارير تتحدث عن الطائفية والعرقية والفساد والاضطهاد. ولكني حين أفكر في العراق وفي ما يستطيع شعبه أن ينجزه فإن ذهني لا يتجه نحو الأيام السود لماضيه القريب بل يتجه إلى المرحلة الزاهية التي كانت قبل عام ١٩٥٨.

كان زعماء العراق خلال سنوات التكوين الأولى للبلاد قد بدأوا باستنباط نظام سياسي واقتصادي يعِد بالكثير جداً. ولم تكن الحكومة آنذاك حكومة تضطهد السكان وتطلب الطاعة العمياء بقوة السلاح. بل على العكس كانت هناك تنظيمات سياسية من كل نوعٍ ولون منهمكة في مناقشات واختلاف في الرأي بشأن ما هو الأفضل للوطن. وكانت هناك درجة عالية

من الحرية الصحفية والانفتاح الثقافي مما لم يكن لها مثيل في العهود التي أعقبت عام ١٩٥٨ . أما في الميدان الاقتصادي فقد كان لدى العراقيين من ذوي الطموح والخبرة في إدارة الأعمال فرصة لتوفير حياة حسنة لأسرهم وللعمل في الوقت عينه على تحسين ظروف البلاد. وكانت الحكومة تشجع على الاقتصاد الحر وتدعم النهضة الاقتصادية وذلك بالاستثمار في البنية التحتية وغير ذلك من المشاريع الواسعة النطاق الرامية إلى تحسين أحوال العراقيين. ولكنّ ذاك العراق لم يظهر من دون مصاعب وعقبات.

لقد عانى سكان البلاد ما عانوه من حرمان وعنف من جرّاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، وكانوا، شأنهم شأن شعوب العالم الأخرى، يتوقون إلى الاستقلال والحكم الذاتي. ولكن هذه الأحلام قد وضِعت جانباً بالقوة بفعل الاحتلال البريطاني، ذلك أن أولويته كانت هي المصالح الإمبريالية في المنطقة وليس المطامح المحلية. ومع ذلك فبنتيجة الصراع بين هذه الأهداف العراقية والبريطانية المتناقضة نشأت في البلاد ملكية دستورية، وفي ظلها أخذ الإحساس بالقومية العراقية الحقيقية يمد جذوره في أنحاء القطر. وفي النهاية فإن جهود العراقيين المتواصلة لنيل الحكم الذاتي أثمرت على مدى السنين تراجعاً مستمراً في السيطرة البريطانية واستقلالاً تاماً في نهاية المطاف. كما أن تطور الصناعة النفطية في العراق قد حقق تقدماً اقتصادياً كان من شأنه أن ينقل البلاد من الفقر إلى الازدهار.

باختصار، كانت الحياة في البلد الذي ولِدت فيه حياة كريمة ثم انقلبت إلى حياة تعيسة جداً. فبعد أن ألغى الانقلاب العنيف في عام ١٩٥٨ الملكية الدستورية في العراق استولى الطغاة العسكريون الجدد على المؤسسات السياسية وصادروا الحريات، تلك المؤسسات والحريات التي كانت قد

نمت منذ الاستقلال. وقد تزايدت القيود على الصحافة وسيطرت الحكومة على قطاعات واسعة من الاقتصاد ما مهّد السبيل لمرحلة من العجز والفساد. وسأقوم في الصفحات التالية باستعراض سنوات التكوين للدولة العراقية عندما تصاعدت حظوظ الشعب العراقي بشكل واعد ثم تدهورت بشكل مخيّبٍ للآمال.

الانتداب البريطاني (١٩٢٠ ـ ١٩٣٢)

سيطر البريطانيون على الولايات العثمانية السابقة الواقعة بين إيران وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى لأن هذه الولايات تقع على طريق الهند المهم استراتيجياً. وكان الإنكليز يسمون غنيمتهم هذه «ميسابوتيميا»، وهي الكلمة اليونانية لـ«بلاد ما بين النهرين» وهما دجلة والفرات. ولكن هذا الاختيار للتسمية ينطوي كذلك على مجهود لتوحيد ولايات عثمانية مختلفة بعضها عن بعض. وكان لشعوب هذه الولايات على مدى السنين علاقات تربطها معاً أكثر مما كان يربطها بسكان الأقطار المجاورة. وقد نشأت صلات اجتماعية واقتصادية وثيقة ومتشابكة تربط شعب بلاد ما بين النهرين، كما أن تاريخ سكانها المشترك الذي يعود إلى فجر الحضارة يوفر قوة أخرى لتوحيدها.

إن تمسّك بريطانيا بالبلاد التي ستصبح في ما بعد العراق الحديث قد نال مصادقة عُصبة الأمم في اجتماعها الذي انعقد في سان ريمو بإيطاليا عام ١٩٢٠. وقد نشأ عن ذلك ترتيب معيّن يُسمّى «انتداب» يرمي إلى مرحلة موقّتة من الحكم البريطاني إلى أن يصبح الزعماء العراقيون قادرين على تولّي شؤون دولة مستقلة. غير أنه كان هناك عدد من العراقيين الذين كانوا

يأملون الحصول على الاستقلال فوراً. فقد كان هناك على مدى سنين سكان في ولايات الموصل وبغداد والبصرة العثمانية من المتعلمين ومن ذوي الخبرة والطموح، وهم يتخذون القرارات بشأن السياسة المحلية وجباية الضرائب وتنظيم الأسواق وضمان الأمن من دون تدخّل يُذكر في ذلك من اسطنبول. إن جدّي الأعلى، على سبيل المثال، كان رئيس بلدية منتخباً لمدينة كركوك في زمن العثمانيين. أما ابنه (أي جدّي) فقد خدم في مجلس «المبعوثان» في العهد العثماني وفي مجلس النواب العراقي بعدها، ما جعل أسرتنا تنخرط في الخدمة العامة في فترة تمتد بين الحكمين العثماني والبريطاني. وما إن زالت الإمبراطورية العثمانية من الوجود حتى كان هناك كثير من العراقيين الذين يحلمون بوطن موحّد ومستقل. وعلى الرغم من أن بنود صك الانتداب كانت تقضي بتسهيل تحقيق هذه الغاية فإن الموظفين الإنكليز أخذوا يشكلون إدارة في عام ١٩١٨ تشبه الحكم المباشر في مستعمرتها في الهند، إدارة لا مجال يذكر فيها للقيادة العراقية. وقد أثارت هذه السياسة وغيرها التذمّر لدى السكان المحليين.

كانت مطامح العراقيين تتصادم بين حين وحين مع ما يريده الإنكليز خلال مرحلة الانتداب وبعدها. غير أن الاضطرابات الواسعة كانت قد حدثت في عام ١٩٢٠، فقد انطلقت التظاهرات في أنحاء متعددة من البلاد وحدثت في بعضها اضطرابات ووقع قتال أيضاً. وقد سُمّيت هذه الأحداث بثورة العشرين العراقية، واعتبرها القوميون على مدى السنين حجر الزاوية في الكفاح الطويل من أجل الاستقلال. وقد كانت الدوافع والأهداف مختلفة لدى المشاركين في تلك الثورة، ولكن الأمر الوحيد الذي اتفق عليه العراقيون هو الحيلولة دون سيطرة تامة ودائمة من بريطانيا على البلاد.

كانت هناك بعض الفترات التي عمل فيها العراقيون يداً بيد بالرغم من خلفياتهم المختلفة. ففي بغداد مثلًا وقف السُنّة والشيعة من مؤيدي الاستقلال متكاتفين جميعاً في عدد من المناسبات للاستماع إلى الخطب والقصائد الوطنية وهي تُلقى في مساجد الطرفين. وكان من الواضح حتى في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ البلاد أن أفراد السكان المتباينين يمكنهم أن ينضموا بعضهم إلى بعض لتأييد فكرة العراق الموحّد المستقل. كان ذلك النزاع باهظ الثمن بالأرواح والأموال، ولكن المعارضة العراقية لقّنت الإنكليز درساً مهماً ألا وهو أن على حكومة الانتداب أن تأخذ في الاعتبار نضج النخبة السياسية العراقية وتصميمها على المشاركة في حكومة تقود إلى الاستقلال التام عاجلًا وليس آجلًا. وبقدر ما يتعلق الأمر بالزعماء العراقيين فإن قوة بريطانيا العسكرية الهائلة قد بيّنت لهم أنه بُغية العمل من أجل الاستقلال عليهم التعاون معها موقتاً.

كان الإنكليز قد قرروا في مؤتمر القاهرة المنعقد في آذار/ مارس ١٩٢١ إنشاء ملكية دستورية في العراق وتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً عليه. وكان الإنكليز خلال سنوات الحرب العالمية الأولى قد شجعوا الشريف حسين بن علي، شريف مكة، على تطلعاته السياسية الإقليمية، وكانت أسرته تتمتع بصيت عريض ومقام سياسي مرموق إذ إن نسبه يمتد إلى النبي محمد(ص). وكان فيصل قد عمل مع الإنكليز وبضمنهم لورنس العرب وذلك كقائد للثورة العربية لتحرير بلاد العرب من العثمانيين خلال الحرب المذكورة. وكان من شأن هذا التعاون، فضلًا عن الاسم المعروف للأسرة الهاشمية، أن أقنع الإنكليز بدعوة فيصل لتولّي عرش العراق. وقد جرى استفتاء عام في العراق فوافق الناس على هذا الاختيار، وهكذا غدا

فيصل أول ملك في العراق في الثالث والعشرين من شهر آب/ أغسطس عام ١٩٢١.

جرى تنظيم العلاقات بين الدولة العراقية الفتية وبريطانيا العظمى بموجب المعاهدة التي عقدت بينهما في عام ١٩٢٢، وقد تولى العراقيون بموجبها السيطرة على معظم الشؤون المحلية. ولكن بريطانيا احتفظت بالسيطرة على الشؤون المالية والخارجية وعلى الدفاع الذي كان يشمل قاعدتين جويتين. ومع أن معظم العراقيين قد أغاظتهم السلطة الواسعة التي مُنحت للإنكليز فإن تلك المعاهدة أعطتهم درجة من الحكم الذاتي المحلي أكثر مما جرى منحه في مناطق أخرى من العالم بعد الحرب. ويرجع ذلك إلى حدٍّ كبير إلى مطالبة الزعماء العراقيين القوية بالحكم الذاتي. كما أن بريطانيا قد وفت بوعدها بتسليم السيطرة تدريجاً لأهالي البلاد. فعلى سبيل المثال انخفض عدد المستشارين الإنكليز خلال حِقبة الانتداب تدريجاً من ثلاثة آلاف مستشار في عام ١٩٢٠ إلى مئة مستشار فقط في عام ١٩٣٢، وهو عام الاستقلال.

وقد تطورت الملكية في العراق إلى نظام دستوري ابتداء من عام ١٩٢٦، الأمر الذي أدّى إلى تحقيق الاستقرار والاستمرار والسمعة الحسنة على يد حاكم هاشمي ترأس حكومةً كانت تُمثل سكان القطر، وكانت سلطتها مقيّدة بقضاء مستقل وبمجلس تشريعي منتخب. كان الدستور، مثلًا، يعطي حق التمثيل للشعب كافة بصرف النظر عن الدين أو القبيلة أو العِرق وذلك عن طريق أعضاء مجلس النواب. أما مجلس الأعيان فكان يُعيَّن من قِبَل الملك. وقد نصّ الدستور الذي صادق عليه المجلس التأسيسي في عام ١٩٢٦ على ما يلي: «العراقيون كافة متساوون في الحقوق

والفرص والمسؤوليات بصرف النظر عن اختلافهم في الأصل أو الدين أو اللغة».

ومع أن الملك هو رئيس الدولة دستورياً فإنه لم يكن يحكم. لقد أُعطيت له سلطة حل البرلمان واختيار رئيس الوزراء والمصادقة على تعيين الوزراء الذين يختارهم هذا الرئيس. وفي التطبيق العملي لم يصبح أحد رئيساً للوزراء ما لم يكن ذا خبرة واسعة في الخدمة العامة وما لم يكن يتمتع بصفات شخصية حميدة وسجلّ من الإنجازات المشهودة. أما البرلمان فله سلطة كتابة مسوّدات القوانين، كما أن مجلس النواب بوسعه أن يُقيل الوزارة بالتصويت بعدم الثقة بها بالأغلبية البسيطة. وهذا ما حفز السلطتين التشريعية والتنفيذية على العمل معاً، أو في الأقل على التوصل إلى الحلول الوسط. أما القضاء المستقل فهو الفرع الثالث للحكومة لضمان حكم القانون ومراقبة الفرعين الآخرين. كما أن موظفي الخدمة المدنية الممتهنين يعملون في الوزارات بشكل دائم، ويجري اختيارهم على أساس غير سياسي، وهم يقومون بأعمال الحكومة بكفاءة وينفذون سياساتها. وفي ما يتعلق بالشؤون المالية فقد كانت هناك شفافية ومشاورات. وكان البرلمان يصادق سنوياً على الميزانية العامة للدولة، وهي تشمل رواتب الملك وولي العهد ونفقات البلاط الملكي.

إن الملكية الدستورية الوليدة في العراق، شأنها شأن الأنظمة السياسية في كل مكان آخر، ربما لم تكن مثالية دائماً ولكنها وضعت البلاد على المسار الصحيح. وقد اتخذت، بقيادة الملك فيصل الأول الحكيمة والناشطة، وبالاشتراك مع رؤساء الوزارات الذين عينهم، خطوات أولى مهمة في تطور البلاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وقد خطا العراق، بقيادته المتسمة بالاقتدار وبُعد النظر، خطوات واسعة جداً بعيداً عن ماضٍ

يتصف بالانقسامات العرقية والقبلية والدينية نحو مستقبل من الوحدة والازدهار والاعتزاز الوطني. وقد أرسى حكم الملك فيصل الأول، الذي دام اثنتي عشرة سنة، أُسس اقتصاد حر ورعاية اجتماعية وبنية تحتية عصرية. ومن نافلة القول أن نظام الحكم في عراق الأمس يتناقض بشكل صارخ مع ما أعقبه من أنظمة دكتاتورية.

ومن أبرز الأمور التي حدثت في عهد الانتداب تثبيت حدود العراق الدولية وذلك في عام ١٩٢٦ بعد أن أوصت لجنة شكّلتها عُصبة الأمم بأن تكون ولاية الموصل المتنازع عليها جزءاً دائماً من العراق وليس من تركيا.

في خلال قيادة فيصل الأول التي دامت اثنتي عشرة سنة حقق العراق تقدماً فائقاً نحو بناء دولة عصرية، علمانية. فقد خُفضت نسبة الأمية عن طريق تطوير النظام التعليمي، وجرى تشجيع الزعماء للقطاعات المختلفة من المجتمع العراقي بالمشاركة في الحكم المحلي والعام لبناء روح قومية عراقية في صفوف شعبٍ كان متأثراً على مدى سنين بالانتماءات الدينية والعرقية والعائلية. كما أن الحياة الاقتصادية للناس قد أفادت من التحسينات التي جرت في قطاعات النقل والزراعة والأعمال. وقد رعى الملك نموّ القومية العراقية مع احترام التنوع السائد بين سكان العراق، إذ إنه رأى فيها مصدر قوة وإلهام. لقد كان يعتبر العراق كله واحداً تتم حمايته بالدستور وتدار شؤونه بحكم القانون. إضافة إلى ذلك فإنه عمل بلا كلال لكي يبلغ العراق الاستقلال التام، وكان يضغط على بريطانيا لكي تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في صك الانتداب. يقول المؤرخ تشارلس تريب Charles Trip إن آراء الملك فيصل الأول كانت تقوم على فكرتين رئيسيتين: التحقيق التدريجي للاستقلال الحقيقي من السيطرة البريطانية، وإدماج المجتمعات

العراقية القائمة في هيكل واحد يمكن لها فيه أن تشعر أن هوياتها ومصالحها محترمة احتراماً تاماً[١].

استخدم فيصل بدراية وحنكة خلال العشرينيات من القرن العشرين ما تتمتع به الدولة من سلطات في الرعاية وذلك كوسيلة من وسائل بناء الأمة. فمثلًا بادر إلى إصلاحات في أمر الأراضي كان من شأنها أن تجتذب رؤساء القبائل ووجهاء المدن إلى الهياكل السياسية العامة، الأمر الذي أعطى هؤلاء وغيرهم من أعضاء المجتمع المهيمن مصلحة قوية بمستقبل العراق. كان ذلك أمراً جوهرياً في مرحلة كانت تتعرض فيها شرعية الدولة الجديدة إلى تحديات كثيرة. فعلى سبيل المثال، شجّع بعض الزعماء الشيعة في سنة ١٩٢٣ على مقاومة حكومة الانتداب، ومن ذلك صدور فتوى تحرّم على أتباعهم العمل في الوظائف الحكومية. وقد فشلت تلك الجهود وترك أولئك الزعماء العراق فعاد الاستقرار النسبي إلى البلاد.

في هذه المرحلة أرسى فيصل والإنكليز أُسس النظام الدستوري ودولة المؤسسات. وكان ذلك من العوامل المهمة في تأسيس الدولة العراقية، ذلك أن تلك الهياكل كانت ذات ديمومة بشكل يكفي لمواجهة عدد آخر من التحديات. ففي عام ١٩٢٩ كان الموظفون الإنكليز منهمكين بوضع التوصيات التي تقضي بأن يكون العراق هو الدولة العربية المستقلة الأولى التي تدخل عضواً في عُصبة الأمم.

بناء أمة مستقلة (١٩٣٢ ـ ١٩٤١)

غدا العراق الدولة العربية الأولى التي تحقق استقلالها وتنضم إلى عصبة

(١) انظر تشارلس، **تاريخ العراق**، مطبعة جامعة كامبردج، ٢٠٠٧، ص ٤٨.

الأمم في عام ١٩٣٢ . ويعود ذلك إلى حدٍّ كبير إلى أن فيصلًا قد تمكن من الحفاظ على النظام ومن الإشراف على التطور الدائب لحكومة يديرها عراقيون. ومع أنني سأتكلم في ما بعد مفصَّلًا عن الموروث الإيجابي للملكية الهاشمية أود الآن أن أتطرّق إلى بضع نقاط مهمة فقط. فحكم فيصل قد رسم خارطة طريق لاقتصاد حر، ورعاية اجتماعية، وبنية تحتية عصرية. لقد جعل التعليم أولوية وفتَح المدارس وأرسل المتفوقين من متخرِّجي المدارس الثانوية للدراسة العليا الجامعية في أفضل المعاهد الغربية.

إن سياسات الحكومة في العهد الملكي قد وُجّهت نحو إيجاد شعور بهويّة عراقية وبولاء وطني. فعلى سبيل المثال، لم تكن الانتماءات العشائرية والفوارق الطائفية والتنوّع الثقافي لتمنع الشباب من التطلع إلى الأمام وتعريف أنفسهم كمواطنين عراقيين يرون أنفسهم متساوين في قُطرٍ موحّدٍ واحد. وكنت شخصياً من هذا الجيل الجديد، وكنا نشعر بالفخر لتعريف أنفسنا كعراقيين وليس كأعضاء في أي مجموعة طائفية أو عرقية. وما من وثيقة رسمية (كجواز السفر أو وثيقة الميلاد) كانت تشير إلى الخلفية العِرقية أو الطائفية. وبخطوة واسعة نحو حالة الدولة العصرية فإن هذا الجمع المتنوع من الأكراد والمسيحيين والعرب والتركمان واليهود و السنة والشيعة قد أخذ للمرة الأولى يقول عن نفسه بفخر واعتزاز إنه من العراقيين.

وقد كانت المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرةً مرحلة صعبة جداً للعراق. كان العراق، استعداداً للاستقلال، قد وقّع معاهدة جديدة مع بريطانيا ضمنت لها حقوقاً عسكرية خلال الحروب بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية. وحين أُعلن العراق مستقلًا في عام ١٩٣٢ نشأ فراغ في السلطة

من جرّاء مغادرة الموظفين الإنكليز. وقد تفاقمت هذه المشكلة بوفاة فيصل بشكل مفاجئ في عام ١٩٣٣ فتولّى العرش من بعده ابنه غازي الذي كان أكثر شعبية في صفوف الشباب ولكنه كان أقل كفاءة. كان غازي يمتلك الحيوية ولكن يعوزه الحكم الصحيح على الأمور وهو ما يتأتى عادةً من النضج. وكان يجمع السيارات ويهوى سياقتها سريعاً، وأحاط نفسه بمجموعة من صغار ضباط الجيش من أصحاب الهواية نفسها. كان غازي باختصار ظلّاً باهتاً لوالده.

كان هناك تأثيران مهمان. فكما يقول فيبي مار Phebe Marr، العالم بالشؤون العراقية، كان الحال «عهداً من التمرد المجتمعي والعشائري»، وبوسع المرء أن يقول إنها كانت مرحلة صار بوسع المعارضة فيها أن تنظم نفسها ضد الحكومة وليس ضد الإنكليز[١]. ثانياً، برز الجيش كقوة سياسية رئيسية للمرة الأولى.

ومع أن هذين التطورين، المعارضة والجيش، كانت لهما عواقب سلبية في ما بعد فقد كانا في جانب واحد في الأقل علامتين إيجابيتين لنظامٍ سياسي ولنضج الدولة. مثلًا، إن قرار عدد من الشيعة إصدار ما سُمّي بـ«ميثاق الشعب» في عام ١٩٣٥، الذي يدعو إلى تمثيل متساوٍ وإلى مزيد من المنافع المادية وإلى الحكم المحلي للجنوب، كان علامةً على أن القرارات السياسية المتنافسة والمشاركة في العملية السياسية هي خيار أفضل لمعظم الشيعة من التمرد المسلح. ولعل ما وقع من عصيان مسلّح في الفرات الأوسط في السنة المذكورة ذاتها يمثل وجود خيارات أخرى.

---

(١) فيب مار، **تاريخ العراق الحديث**، مطبعة ويستفيو، أكسفورد ٢٠٠٤، ص ٣٨.

بيد أن هذه الدينامية السياسية الجديدة لمعارضة منظمة وجيش قوي بدأت تتفاعل في ما بينهما بطرق مثيرة للقلق. وكان الانقلاب العسكري للاستيلاء على السلطة الذي حدث في عام ١٩٣٦، وهو الأول في سلسلة من الانقلابات، عبارةً عن تحالف بين مصلحين اجتماعيين وضباط عسكريين يستلهمون ما قام به أتاتورك في تركيا، وقد أجبر ذلك الانقلاب الحكومة على الاستقالة. وكان هذا البروز للجيش في السياسة تطوراً سلبياً لم يكن من السهل إيقافه.

وجاءت الأحداث الخارجية لتستحوذ على اهتمام الدولة العراقية الفتية.

أولًا، كانت التوترات السياسية التي أثارتها الثورة العربية في فلسطين مصدراً أساسياً من مصادر الاختلاف، ما وضع الأساس للنزاع بشأن السياسة الخارجية للعراق التي صارت بعدئذٍ مصدراً رئيسياً للانقسام الداخلي بين المؤمنين بالقومية العربية والمؤمنين بـ«العراق أولًا».

ثانياً، أدّى نشوب الحرب العالمية الثانية إلى حدوث الاستقطاب بين زعماء العراق، فهم إما مع الإنكليز وإما مع المحور. وقد أدّى الصراع على السلطة، وكذلك حدوث الانقلاب الثاني الذي تزعّمه رشيد عالي الكيلاني، إلى عزل ممثل الملكية [الأمير عبدالإله] وإلى اتخاذ قرار بالوقوف ضد الإنكليز ومساندة دول المحور. وكان ذلك قراراً حاسماً إذ إنه أدّى إلى عودة بريطانيا إلى الهيمنة على السياسة العراقية، الأمر الذي عرقل كثيراً جهود البلاد للاحتفاظ بالاستقلال التام.

بناء عراق عصري (١٩٤١ ـ ١٩٥٨)

سنحت للعراق، بعد الحرب العالمية الثانية، فرصة أخرى للبدء بالعمل المطلوب من جديد. وهذه المرحلة هي التي من الممكن أن يستخلص

المرء منها أهمّ الدروس الإيجابية بشأن مشاكل البلاد الحالية. بدأت المرحلة بعودة الحكومة الشرعية في عام ١٩٤١. وإذ سنحت فرصة ثانية بشأن بناء الدولة فقد حاول الحرس القديم أن يتعلموا من تجاربهم خلال المرحلة السابقة، وهكذا جرت محاولات لفسح المجال أمام الحرية السياسية. مثلًا، تم في عهد وزارة توفيق السويدي، خريج السوربون، التي تألفت في عام ١٩٤٦، رفع الأحكام العرفية وإلغاء القيود المفروضة على الصحافة، وإجازة الأحزاب المعارضة. وكان منها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وقد استطاعا اجتذاب تيارات مهمة من الرأي العام في أوساط المعارضين المثقفين. وسُمح حتى للحزب الشيوعي العراقي أن يعمل علناً بشكل من الأشكال في ذلك الوقت على الرغم من عداء كبار موظفي الحكومة لعقيدته.

بعد هذه الحقبة لعب نوري السعيد دوراً مهماً في السياسة العراقية. ففي عهده، سواء في الحكم كرئيس للوزراء أو خارجه حتى عام ١٩٥٨ أقدم العراق على برنامج لبناء الأمة يرتكز على الأمن الوطني والتطور الاقتصادي. ومع ذلك فقد طرأت أحداث خارجية أفرزت قوى خطرة كانت تهدد بتمزيق البلاد. فعلى سبيل المثال، أرسل العراق قواته للقتال ضد دولة إسرائيل الجديدة، وكان من شأن الهزيمة في تلك الحرب شحذ همّة القوميين العرب في العراق ولاسيّما المنتسبين منهم إلى الجيش، فعملوا على زيادة الضغط ضد علاقة العراق مع بريطانيا. وكانت تلك مشكلة لزعماء العراق الذين أخذوا يحاولون التقليل من السيطرة البريطانية، فعقدوا معها في عام ١٩٤٨ معاهدة بورتسموث. ومع أن هذه المعاهدة قد نصّت على تسليم القواعد العسكرية البريطانية إلى العراق فقد تضمّنت كذلك منفذاً

ما لبريطانيا في زمن الحرب. وقد أثارت تلك المعاهدة هجوم الناس عليها الذي بلغ ذروته في ما يُسمّى «الوثبة» فصُرِف النظر عنها.

ثمة عامل خارجي آخر أعاق مشروع بناء الأمة خلال هذه المرحلة، وهذا العامل هو الحرب الباردة. كان العراق من الدول الصغيرة المتعددة التي وقعت ما بين مجهودات الاتحاد السوفياتي العنيفة الرامية إلى توسيع نفوذها حول العالم وبين المحاولات القوية أيضاً التي قام بها الغرب للوقوف بوجهها.

بدأ إذن برنامج نوري السعيد للتطوير الاقتصادي إزاء هذه الخلفية من الوضع المتأزم في الداخل والخارج. غير أن السعيد كان يعتقد أن من الممكن التغلب على تلك التحديات وذلك باستثمار أموال الحكومة في سبيل التطوير الاقتصادي الطويل الأمد في البلاد. كان الرجل يرى أنه إذا تحسنت الأحوال الاقتصادية للناس فإن ذلك سيؤدي إلى استقرار الوضع السياسي. وقد تمثل المحرّك الأساسي للتوسع الاقتصادي بالصفقة التي عُقدت في عام ١٩٥٢ مع شركة نفط العراق التي تتضمن تقاسم الأرباح مناصفة بين العراق والشركة المذكورة بدلًا من نظام العوائد السابق. وقد أدّى ذلك، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الإنتاج، إلى ارتفاع كبير جداً في إيرادات العراق النفطية. وهكذا تم تأسيس مجلس الإعمار العراقي وخُصّص له سبعون في المئة من تلك الإيرادات لتنفيذ مشاريع مختلفة في البنية التحتية والزراعة والاتصالات وغيرها وبذلك جرى ضمان ازدهار العراق الاقتصادي في المستقبل.

كان العراق يقوم بذلك ببناء أمة حديثة ذات دولة عصرية عن طريق التحسينات الكبيرة في ميادين الاقتصاد والبنية التحتية والمؤسسات العامة.

فالعراق استخدم الزيادة في دخله للقيام بحركة تصنيع طموحة وببرنامج لتطوير البنية التحتية. وقد ظهرت الطرق الحديثة وطرق المرور السريع التي تربط بين المدن والبلدات والقرى المتباعدة. وانتشرت السدود والمستشفيات والمدارس ومشاريع الإسكان في كل مكان، حتى أن العراق كان يبدو في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين وكأنه ورشة بناء شاسعة. أما المؤسسات العامة كجهاز الدولة فكانت عبارة عن هياكل مركزية لمزاولة السلطة. وقد تولّى العراقيون السيطرة الكاملة على شؤونهم في الوقت الذي كان التقدم الاقتصادي يتسارع كثيراً.

ولكن كل هذا قد توقف عندما حدث ما حدث من عنف في تموز/يوليو ١٩٥٨ حين قاد رهط من ضباط الجيش قواتهم إلى بغداد وأطاحوا النظام الملكي. وقد تعاقبت أنظمة جديدة من هذه الطغمة أو تلك فأوقفت تطور العراق السياسي والاقتصادي، ومهّدت الطريق بالنتيجة لظهور صدّام حسين الذي واصل تدمير العراق.

كان العراق قبل عام ١٩٥٨ يسير نحو مستقبل زاهر ومستقر بوجود عوامل كثيرة في مصلحته ومنها المصادر الطبيعية الهائلة والمواقع الأثرية الفريدة في نوعها، واستراتيجية الإعمار، ونظام ملكي حميد يرأسه رجال من سلالة عريقة، ونظام حكومي عامل يتصف بالنزاهة والكفاءة وجهود أبنائه المصمّمة على تحقيق مستويات عصرية رفيعة الشأن باستخدام التِقانة الغربية.

إني أتذكر العراق جيداً عشية انقلاب ١٩٥٨ وبوسعي أن أقول إنه كان قُطراً يتمتع بإمكانات كبيرة تفوق التصور. وهناك آخرون يوافقون على ما أقوله. فكما قال اللورد سولتر، الخبير البريطاني، في مقدمة تقريره عن

إعمار العراق الذي قدّمه في عام ١٩٥٥ : «إن العراق يتمتع بفرصة استثنائية لتحقيق تطور خلال بضع سنين من شأنه أن يزيد كثيراً من مصادره الاقتصادية ويرفع من مستوى المعيشة العام فيه. ذلك أن لديه الآن مزايا نادراً ما تتوافر مجتمعة»[١].

سأقوم بتقديم عرض مفصّل لعراق ما قبل ١٩٥٨ في الفصول التالية.

تمهيد السبيل للانقلاب

كان التقدم جارياً في العراق، وعلى الرغم من مستقبله الزاهر وما ينتظره من رخاء فقد كانت في العالم العربي أمواج سياسية عاتية طغت على الملكية الهاشمية في البلاد وأغرقتها في مياهها. كانت تلك الأمواج منتجاً من منتجات المواجهة الكونية والنزاع العالمي الذي أفرزته الحرب الباردة والتي كانت عواقبها خطيرة سياسياً. لذلك فليس من الصعب معرفة السبب لماذا كانت بعض التغييرات العنيفة التي ألمّت بالعراق غير منتظرة وغير قابلة لمنع حدوثها.

كانت الحكومة العراقية قد ركزت اهتمامها على التطوير الاقتصادي الداخلي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وسارت في سياستها الخارجية على خط مؤيد للغرب. وقد وضعها هذا الأمر، في ذروة الحرب الباردة في الخمسينيات من القرن العشرين، على مسار الصِدام مع زعماء الاتحاد السوفياتي الطموحين الذين كانوا يبتغون نشر نفوذهم في هذه المنطقة الغنية بالنفط.

---

(١) اللورد سولتروإس. دبليو، بايتون، **تطوير العراق: خطة عمل**، لندن، مطبعة كاكستون، لحساب مجلس الإعمار العراقي، ١٩٥٥.

كان السوفيات قد حصلوا أصلًا على موطئ قدم في الشرق الأوسط حين قام جمال عبد الناصر، الضابط الشاب الطموح ذو الجاذبية الشخصية (الكارزما)، هو والمتحالفون معه بإطاحة الملكية المصرية في عام ١٩٥٢. إن شخصية عبد الناصر الجذابة والخطاب المناهض للغرب الذي كان يردده والدعاية السياسية الواسعة الانتشار التي كانت في خدمته قد أكسبته تأييداً ساحقاً في صفوف الشباب في العالم العربي بأسره، من عُمان إلى المغرب. وإن رغبته في تغيير السياسة الخارجية المصرية، التي كانت تاريخياً مؤيدة للغرب، قد فتحت الباب لصلات التقارب مع الاتحاد السوفياتي.

إن مثل تلك الغزوات في صلب منطقة الشرق الأوسط قد مثلت تهديداً في نظر زعماء العراق فكان ردهم على التهديد هو توقيع ميثاق بغداد في عام ١٩٥٥، وهو ينطوي على تحالف مع تركيا وإيران وباكستان والمملكة المتحدة وتؤيده الولايات المتحدة. وقد فسح ذلك في المجال أمام العراق للحصول على الأسلحة الحديثة والتقانة من الغرب ووفّر له درعاً دفاعياً بحيث صار بإمكانه تسخير موارده الوطنية في عملية التطوير الاقتصادي في داخله. ولكن هذا الحلف مع الغرب جعل العراق هدفاً للاتحاد السوفياتي، وكان زعماؤه ينظرون إلى الشرق الأوسط كساحة قتال أساسية ضد المصالح الغربية. لذلك قاموا بشن حملة شديدة التصميم من التخريب والثورة المستترة لقلب النظام القائم. وقد تضافر هذا المجهود مع عمل عبد الناصر وحلفائه في العالم العربي.

إن الحركات السياسية التي قامت خارج مصر بوحي من عبد الناصر وجدت لها أرضاً خصبة للنمو. فعلى مدى سنين كانت المقدرات السياسية لعدد من الأقطار العربية خاضعة لنفوذ الأجانب ما أدّى إلى نشوء الكثير من

التذمر، لاسيّما من دور بريطانيا العظمى في المنطقة. وقد ذكرت سابقاً المعارضة التي قامت بوجه تولي بريطانيا لشؤون العراق واستيلائها عليه بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت بريطانيا العظمى هي الدولة المنتدبة على فلسطين أيضاً في المرحلة ذاتها. وقد أدّى سوء إدارة الانتداب وتهجير الفلسطينيين المفجع في عام ١٩٤٨ إلى شعور بالظلم لدى العرب في كل مكان ما سبّب تمزّقات اجتماعية وسياسية في أرجاء المنطقة كلها.

من تلك التمزقات تعاظُم الخلاف القائم على الدين الذي أدّى إلى قطع الصلات القديمة جداً التي كانت قائمة بين المجتمعات المختلفة وكانت تعيش جنباً إلى جنب بسلام. وعلى سبيل المثال، كان في العراق أكثر من مئة ألف يهودي، وكانوا يحظون بالاحترام والثقة، وقام عدد منهم بأدوار اقتصادية وسياسية مهمة وبارزة فيه. وقد أثارت الاضطرابات التي حدثت في فلسطين خلال الانتداب البريطاني تعاطفاً شديداً مع عرب فلسطين من لَدُن معظم العراقيين. وعقب تأسيس إسرائيل في عام ١٩٤٨ ونشوء أزمة اللاجئين الفلسطينيين عملت تلك المشاعر ومعها فكرة اللاسامِيّة التي تفجرت بعنف على إجبار يهود العراق بأسرهم تقريباً على ترك البلاد، وهي خسارة مؤسفة حقاً.

إن الكارزما التي تمتع بها عبد الناصر قامت على دعوته القوية للقومية العربية التي نادى بها وعلى انتقاده للتدخل الأجنبي. وقد تصاعدت شعبيته في عام ١٩٥٦ حين تمكن من الاحتفاظ بالسيطرة على قناة السويس بعد الهجوم المباغت الذي شنته القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية. وقد أثار النصر الذي حققه ضد ذلك الهجوم الثلاثي حميّة العرب في كل مكان، فقد كان نصراً عسكرياً وسياسياً معاً. أما ضباط الجيش العراقي الناصريون

فقد حفزهم ذلك النصر على وضع الخطط لبلوغ السلطة. كما أن قطاعات أخرى من المجتمع العراقي قد تأثرت بالناصرية كذلك. فالطبقة المثقفة اعتبرت التقدم الاقتصادي في البلاد على أنه أمر مفروغ منه، وعليه تبنت القضية المناهضة للغرب فاعتنقت الناصرية وأخذت تندد بالنظام الملكي. كذلك انجرف شباب العراق بالموجة العاطفية المناهضة للغرب والمناصرة للسوفيات، وهي موجة سادت البلاد بأسرها.

كان طوفان الدعاية المصرية ضد الحكومة العراقية يجتذب الناس بشكل لا يقاوَم، ذلك أنه كان ينتقد من الخارج من دون الخضوع للمناقشة والمحاسبة. وقد وعد عبد الناصر وحلفاؤه في العالم العربي الشعب العراقي بكل شيء تتصوره المخيّلة إذا قام بالثورة في البلاد. أما زعماء العراق في العهد الملكي فلم يستطيعوا الوقوف في وجه الدعاية الناصرية بدعاية مقابلة منصرفين إلى العمل الفعلي الرامي إلى ازدهار العراق اقتصادياً. لقد ظنوا أن الوقت في جانبهم بسبب مشروعات الإعمار الضخمة التي كانت تنفّذ على قدم وساق. وقد كانوا على يقين بأن الرخاء الذي سيعمّ من جرّاء تلك المشاريع سيقنع الناس بأن سياسات النظام الملكي كانت حصيفة على الدوام. وكان من مآسي سقوط الملكية أن زعماء النظام اعتقدوا أن الغلبة ستكون لهم بوجه معركة الدعاية الناصرية وذلك من خلال الصمود والعمل الجاد الأمين. ولسوء الحظ أثبتت الأحداث أنهم كانوا على خطأ.

إن الخطر السياسي الناشئ عن انتشار الناصرية قد بلغ حدود العراق ذاته حين أعلنت مصر وسورية في الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٨ تشكيل الجمهورية العربية المتحدة. كانت النيات العدوانية التي تُضمرها مصر واضحة للعيان منذ زمن في مد الدعاية الناصرية ضد حكومة نوري السعيد

في العراق وكذلك ضد الحكومة في المملكة الأردنية الهاشمية. وكان من شأن الخطر القادم من الجانب المصري، فضلًا عن أن سورية تجاور العراق والأردن معاً، أن دعا الحكومتين العراقية والأردنية إلى اتخاذ خطوات للدفاع عن النفس.

ففي شباط/ فبراير ١٩٥٨ وافقت حكومتا العراق والأردن، وكلتاهما حكومة ملكية دستورية، على الاتحاد في ما بينهما وهو ما سُمّي بـ«الاتحاد العربي». وبموجب هذا الاتفاق كان كل قطر من القطرين يحتفظ ببرلمانه، كما يستمر في إدارة شؤونه الداخلية، ولكنهما يعملان كحكومة واحدة في الميادين الأخرى مثل الدفاع والأمن الوطني والسياسة النقدية والشؤون الخارجية. وبالنظر إلى الحجم الجغرافي للعراق وأهميته يكون الملك فيصل الثاني ملك العراق رئيساً للاتحاد، ويكون ابن عمه الملك حسين ملك الأردن نائباً له في رئاسة الاتحاد. وقد صادق البرلمان في القطرين على الاتحاد الجديد وأصدر كل منهما ما يقتضي لذلك من قوانين. وقد اعترف العالم بالاتحاد العربي. ولكن عدداً صغيراً من ضباط الجيش العراقي كانوا على صلة بعبد الناصر وهم يتآمرون سراً لأجل القيام بانقلاب.

لقد أصدرت الحكومة العراقية في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ أمراً لإحدى الوحدات العسكرية العراقية للتوجه إلى البلد الشقيق الأردن لمساندته. وكان قائد تلك الوحدة هو عبد السلام عارف، فقام هذا بدلًا من تنفيذ الأمر بالتوجه نحو قصر الرحاب في بغداد وأمر بمهاجمته، ثم سيطر على محطة الإذاعة. أما الحزب الشيوعي، وكذلك العناصر الناصرية، فكانوا قد أُبلغوا في الليلة السابقة أن عليهم في حالة نجاح المحاولة التوجه إلى قلب بغداد لإحداث الهلع ونشر الرعب وذلك لتثبيط أية محاولة لمقاومة الانقلاب.

إن انقلاب الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ قد أخذ العراق بعيداً عن طريق الأمل وأدخله في نفق القنوط المظلم الطويل. لم يكن ذلك هو الانقلاب الأول في تاريخ العراق. فكما أشرنا سابقاً كان الجيش قد استولى على السلطة بقيادة بكر صدقي في عام ١٩٣٦، وحدث ذلك مرة أخرى على يد رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١. أما الأحداث التي أعقبت انقلاب ١٩٥٨ فقد جعلت هذا التغيير في الحكومة أكثر دواماً من المرتين السابقتين وذلك لأن الملكية الدستورية لم يكن بوسعها العودة إلى السلطة.

إن الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ كان بالنسبة إلى العراق يوماً مدمراً يحفل بالكوارث. لقد كان بداية النهاية. أما بالنسبة إليّ شخصياً فقد كان صدمة عاطفية فظيعة.

كنت في ذلك «الاثنين الأسود» في مطار اسطنبول الدولي في يسيلكوي لاستقبال الملك فيصل الثاني الذي كان من المتوقع وصوله من بغداد لحضور اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في حلف بغداد. وكان المطار يسوده الاحتفال والحفاوة في تلك المناسبة الخاصة والأعلام ترفرف فوق بنايته وقوات الجيش التركي تعزف ألحاناً عسكرية. وكان نهاراً جميلًا فالسماء صافية والشمس ساطعة. ولكن ما كان يسود من الإثارة والابتهاج لم يدم طويلًا. وذلك أن الطائرة الملكية لم تصل من بغداد. وظن المستقبلون أن التأخير سيطول، إذ استنتج البعض أن الأحوال الجوية في بغداد لم تكن مؤاتية فمن المعتاد هبوب العواصف الترابية على العاصمة في الصيف الأمر الذي يمنع حركة الطائرات. ولم يخطر ببال أحد من المستقبلين حدوث شيء آخر وهم في انتظار ملك العراق في ذلك اليوم.

في ذلك الصيف، كنت قد أنهيت السنة الدراسية الجامعية الثالثة. كنت

طالباً في «روبرت كوليج» في اسطنبول وهي كلية أميركية تأسست عام ١٨٦٣ . وكنت أعرف الملك فيصل منذ طفولتي. وكانت والدتي تقوم بزيارة الملكة الأم زيارة مجاملة مرتين أو ثلاث مرات في السنة لتقديم فروض الاحترام. وبالنظر إلى العلاقة المديدة التي كانت تربط أسرتي بالأسرة المالكة الهاشمية كنت أرافق والدتي في تلك الزيارات لكي ألعب مع الملك اليافع الذي كان يكبرني سناً بعام واحد. من ثم ذهب الملك في صباه إلى إنكلترا للدراسة في كلية هارو فانقطعت صلتي به مدةً طويلة.

وقد التقينا بعد سنوات حين تولّى الملك فيصل العرش بعد بلوغه سن الرشد فعاد إلى العراق ليباشر مسؤولياته الرسمية عاهلًا للعراق، وعندئذٍ انتهت وصاية خاله الأمير عبدالإله.

كان منهاج الملك اليومي يتضمن الاجتماع بأعضاء حكومته في النهار بحكم مسؤولياته الرسمية كرئيس للدولة. أما في المساء فكان يمضي وقته مع عدد قليل من الأصدقاء للعب الشطرنج أو التنس، أو لمناقشة بعض الكتب، أو للاستماع إلى الموسيقى أو لمشاهدة آخر أفلام هوليود.

كنت آنئذٍ أواصل دراستي الثانوية في كلية بغداد التي أسسها اليسوعيون الأميركيون. وكنت أُدعى مرتين في السنة لزيارة جلالته، فأكون أحياناً الضيف الوحيد وأحياناً أخرى مع ضيف آخر أو اثنين.

وعندما تركت العراق في عام ١٩٥٥ للدراسة في اسطنبول كان من عادتي أن أقوم بزيارة جلالته حين أعود إلى البلاد في إجازة وكانت زيارتي الأخيرة له في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٨ عندما عدت إلى بغداد لقضاء عطلة عيد الفصح. كان لقاؤنا في السابق يتم في مقر إقامته، أما في هذه المرة فقد تقرر اللقاء في مكتبه الرسمي صباحاً في البلاط الملكي. كانت تلك هي

المرة الأولى والوحيدة التي أزور فيها مكتب جلالته، والمرة الأخيرة التي أراه فيها للأسف الشديد. عند انتهاء ذلك اللقاء قال لي جلالته إنه يتطلع إلى رؤيتي في اسطنبول في الصيف. ولم يكن لذلك اللقاء أن يحدث.

ذلك النهار المشمس الذي غمرني بآمال وتوقعات عريضة وأنا أقف في المطار ضمن جمهور المستقبلين قد انتهى بالصدمة والحزن الشديد عندما استمعت إلى راديو بغداد وهو يعلن مع الهتافات وقوع انقلاب دموي. ففي ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ قام زعيما الانقلاب، عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم، بقتل أفراد الأسرة المالكة، وكذلك بقتل السياسي الشهير في ذلك الوقت نوري السعيد. لم يكن ذلك ممكناً إلا لأن قادة الحكومة الملكية، مع أنهم كانوا قديرين في ميادين متعددة، لم يهتموا الاهتمام الكافي بضمان أمنهم الشخصي وسلامة المؤسسات الحكومية. لم يكن في قصر الرحاب سوى عدد قليل جداً من الحراس، أما نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد العربي فلم يكن معه أحد. ولم تكن أسلحة الحرس في دار الإذاعة الرئيسية لتضاهي أسلحة الجيش الذي داهمها. وقد ترسّخ الانقلاب الجديد بسرعة وذلك بفعل التأييد الذي استولى على الشارع والذي نظمه الناصريون والبعثيون والشيوعيون. إن الانتصار لهذا النمط من «السياسة الجماهيرية» في العراق له جوانب مظلمة متعددة. فمثلاً، ما إن انتشر خبر الانقلاب في بغداد حتى اندلعت في الشوارع تظاهرات منظمة وعنيفة، كما أن الأحزاب السياسية الجماهيرية شجعت أتباعها على النزول إلى الشوارع لإسناد الحكومة الجديدة، كذلك تم إرسال العصابات المسلحة إلى هنا وهناك لإرهاب أو قتل الذين يحاولون معارضة الانقلاب. إن العصا والسكين والبندقية ستكون هي الأدوات السياسية المفضلة لأنظمة مقبلة.

إن الإعلان من إذاعة العراق الرسمية أن الملك وولي العهد وأفراد الأسرة كلها قد قُتلوا فجراً وأن العراق هو الآن جمهورية ناصرية قد أصاب العديد من العراقيين بالصدمة. ولكن الشباب من ذوي الميول الاشتراكية احتفلوا بما جرى. وبما أن القادة الكبار للملكية الدستورية قد قُتلوا فلم يكن لأنصارهم من يقودهم، هذا إذا اختاروا أن يقوموا بهجوم مقابل.

كان التنظيم العسكري العراقي في ١٩٥٨ يتألف من أربع فرق. وكان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف المسؤولان عن الانقلاب هما من ذوي الرتب المتوسطة في إحدى هذه الفرق. وقد تمكنا من اعتقال قائد الفرقة التي ينتسبان إليها ويتحركان بالفرقة إلى بغداد للاستيلاء على الحكم. من جهة أخرى كان قائد فرقة أخرى مقرها في الديوانية التي تبعد أكثر قليلًا من مئة ميل عن بغداد جنوباً قد وقف ضد الانقلاب وحاول أن يعبّئ قواته للتحرك نحو بغداد لإنقاذ النظام. كان هذا هو اللواء عمر علي، الضابط المقدام المتميز، وقد فشلت محاولته لسوء الحظ. فالانهيار المفاجئ للحكومة في بغداد جعل أفراد فرقته يتمردون ولا يطيعون أوامره. وقد قُبض على اللواء عمر علي وحُكم عليه بالإعدام. ولكن هذا الحكم لم يُنفّذ، نظراً لسمعة الرجل وما يتمتع به من احترام واسع النطاق في أوساط الجيش، فأُطلق سراحه في ما بعد. وقد قُتل عمر علي بعدئذٍ في حادث سيارة غامض وأُعلن أن وفاته كانت نتيجة لحادث مؤسف.

ولم يكن التدخل الخارجي لإفشال الانقلاب خياراً متاحاً كما كان في الماضي، ذلك أن الحرب الباردة كانت في ذروتها، والدول الغربية على خصام شديد مع الاتحاد السوفياتي وحلفائه، ولم يكن يسعها أن تغامر باندلاع مواجهة واسعة النطاق في الشرق الأوسط.

وما إن أُعلن الانقلاب حتى طار عبد الناصر إلى موسكو فوقف بجنب عضيده نيكيتا خروشوف الذي هدد قائلًا: إذا تدخل الغرب في العراق فإن ذلك سيؤدي إلى الحرب العالمية الثالثة. أما الرئيس آيزنهاور في الولايات المتحدة فقد اختار عدم التدخل. وأما رئيس الوزراء البريطاني هارولد مكملان وغيره من الساسة، وبضمنهم المسؤولون الأردنيون، فقد نظروا في أمر القيام بعمل عسكري لإعادة الملكية في العراق ثم سرعان ما طرحوا الفكرة جانباً. وقد كتب مكملان في مذكراته قائلًا: «لم يكن من الممكن إعادة النظام القديم الذي قُتل ممثلوه الرئيسيون بشكل وحشي»[١]. وفي الحال قامت الدكتاتورية الجديدة في العراق بتبادل السفراء مع الاتحاد السوفياتي، كما قامت بإلغاء مجلس الإعمار وبالانسحاب من ميثاق بغداد وبإلغاء الاتحاد العربي مع الأردن، وبتنفيذ أحكام الإعدام شنقاً ببعض الأشخاص بشكل علني في ساحات بغداد العامة. وهكذا بدأ العد التنازلي في العراق.

إن الوعود الكثيرة التي قطعت في الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨ بمشاركة شعبية واسعة في السياسة لم تُنفّذ، ولكن الذي جرى هو أن قادة الانقلاب ومن جاء بعدهم أخذوا على عاتقهم تحويل المشهد السياسي العراقي إلى مشهد من السرّية المتزايدة والتآمر وتركيز السلطة بأيدي أفراد معدودين. أما الأحزاب السياسية فقد سُمح لها بالبقاء إلى أن لم تعد نافعة لنظام الحكم. وبدلًا من إنعاش العملية الانتخابية الوليدة التي كانت ناشئة في العهد الملكي الدستوري والقيام برعايتها وتطويرها أخذ زعماء العراق الجدد يعتمدون على

(١) هارولد مكميلان، **ركوب العاصفة**، لندن، مكميلان، ١٩٧١، ص٥٢٢.

المحسوبية والفساد والضغط للاحتفاظ بالسلطة ومكافأة أتباعهم. وهكذا حل عنف العصابات من ضباط الجيش محل صناديق الاقتراع كوسيلة لانتقال السلطة.

إن حزب البعث الذي استولى على الحكم في شباط/ فبراير ١٩٦٣ وأعدم عبد الكريم قاسم ومعاونيه، حكم بقسوة شديدة مدة تسعة أشهر قبل أن يطيحه العقيد عبد السلام عارف. وفي مثل هذا المحيط الدكتاتوري بدأ صدّام حسين تعليمه السياسي، وجاء انقلاب ١٩٦٨ ليشكل عودة حزب البعث إلى مركز السلطة السياسية في العراق.

في تلك السنة ارتفع الستار على مسرح تاريخ العراق فكان عهداً مظلماً شديد العنف لم يسبق له مثيل لينتهي المطاف في عام ١٩٧٩ بحكم رجل واحد وأسرة واحدة. وقد أزال صدّام حسين أي رأي معارض في حزب البعث وأحاط نفسه بمن يقول له نعم من الأشخاص القليلي الكفاءة ومن ذوي الصفات المشتبه فيها. وبذلك بدأ عهد جديد من الدكتاتورية المطلقة والعنف والمغامرات الدولية. وجاءت المفارقة شديدة جداً بين أمل الملكية الهاشمية وتسامحها وعهد صدّام الطائش والفاسد والفتّاك، على مدى سنوات زج فيها بشعب العراق في نفق القنوط المظلم والترهيب والخوف.

العراق يقاسي تحت حكم صدّام

هناك إجماع على أن عهد صدّام كان بداية عهد فظيع للشعب العراقي. غير أن هناك جانباً واحداً يُساء فهمه في غالب الأحيان. فثمة من يصف نظام صدّام بأنه نظام سُنّي، وهذا خطأ فاحش. كان صدّام طاغية يقوم

باضطهاد وتعذيب العراقيين كافة بصرف النظر عن انتمائهم أو هويتهم. فمع أنه سنّي المذهب فإن ذلك لم تكن له أية علاقة بسلوكه الإجرامي. لقد جاء إلى الحكم على ظهور الدبابات ولم يكن للعراقيين خيارٌ في الأمر. وكان الأهمّ لصدّام هو الطاعة، لا الدين ولا العرقية. وكان يرحّب بانضمام الشيعة والأكراد إلى صفوفه إذا وعدوه بالولاء لشخصه، إلا أنه لم يكن ليتردد في أن يسجن أو يُعذّب أو يقتل أحداً أياً كان، وبضمن ذلك السنّة أنفسهم إذا شعر بأنه لا يثق بهم.

إن المعيار لتولّي منصب حكومي في عهد صدّام يختلف تماماً عن المعيار الذي كان مطبّقاً في العهد الملكي الدستوري. فالتقدم الشخصي في عهده كان يقوم على أساس واحد ألا وهو الولاء لصدّام، وهو وحده الذي يقرر ذلك الولاء. وكان أولئك الذين يعتبرهم موالين له يتمتعون بما كان يقدّمه لهم نظامه الفاسد. وما إن يصبح هذا الولاء مشكوكاً فيه بنظر صدّام حتى تكون الخطوة التالية لا إجراء التحقيق في الأمر بل التصفية الجسدية السريعة للمشكوك في ولائه.

وقد عمد صدّام إلى تغيير السياسة التي كانت متبعة سابقاً بشأن الأكراد والتي كانت ترمي إلى بناء اندماج عراقي وطني يضم الجميع، وهي عملية استمرت منذ العشرينيات من القرن العشرين. وإن صدّام في واقع الأمر هو الزعيم العراقي الأول الذي منح حكماً ذاتياً مميزاً للأكراد في شمال العراق وذلك في مطلع السبعينيات من القرن المذكور. إلا أنه سرعان ما غيّر موقفه وعمل على إلغاء تلك المبادرة فأخذ بقصف الأكراد بالقنابل وإحراق قراهم وتدمير منازلهم مستخدماً الأسلحة الكيميائية في حملة شنيعة ترمي إلى استئصال مجموعة كاملة من السكان.

أما في ما يتعلق بالشيعة فقد قام صدّام بالهجوم عليهم بوحشية في عام ١٩٧٧ وفي عام ١٩٩١. في المناسبة الأولى قام بالقضاء بشكل شديد القسوة وبصورة غير متناسبة على الاضطرابات والتظاهرات التي قامت ضد نظام حكمه. وفي المناسبة الثانية، وبعد وقف إطلاق النار في حرب الخليج عام ١٩٩١ عوّل الشيعة على إشارة من قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة فانتفضوا ضد صدّام. ولكن تمرّدهم الذي دام شهراً واحداً انتهى بكارثة، فقد سقط الآلاف من الشيعة ضحية المذبحة التي شنّتها عليهم قوات صدّام فدفِنوا في قبور جماعية.

إن الأكراد والشيعة، إلى جانب العراق بأسره، يمكن وصفهم بأنهم جميعاً ضحايا لحكم صدّام. ولكن هذا لا يؤهّل أية مجموعة من المجموعات لمكافأة سياسية على أساس إثنيتها أو دينها. فالأحرى هو تمتع العراقيين جميعاً بدستورٍ يضمن لهم الحقوق الفردية بصرف النظر عن اللون أو الطائفة أو الدين أو الأصل. هذا، وفي التصفيات التي كان ينفّذها صدّام بين حين وحين للمستويات العليا من رجال السلطة كان السُنّة هم أكثر المتضررين بذلك فالسلطة كانت مركّزة بيد صدّام والمحيطين به، المقرّبين منه، وهم سُنّة.

لقد انضمّ كثير من العراقيين الشيعة إلى حزب البعث باعتباره وسيلة للتقدم الاجتماعي، والواقع أن عددهم بين أعضاء الحزب عامةً كان يفوق عدد الأعضاء السنّة. أما ما حدث بعد الغزو من تغيير في الإحصاءات السكانية من حيث التقسيم الطائفي والعِرقي فقد شجّع الناس على أن يتجاهلوا أن لدى العراقيين شعوراً مشتركاً بهويّة وطنية عراقية بدلًا من انقسامهم الطائفي والعرقي والعشائري. كان هناك اختلاط طائفي وعرقي في

المجتمع وفي التزاوج كما في الجغرافيا. لم يكن الأكراد والشيعة والسنّة العرب منقسمين إلى ثلاثة أقسام جغرافية بالشكل الذي يصوَّرون به حالياً. ففي الحرب مع إيران قاتل الجنود الشيعة العراقيون الشيعة الإيرانيين من أجل العراق.

في الوقت عينه هناك انقسامات داخل الجماعات العرقية والطائفية الرئيسية، ذلك أن هذه الجماعات ليست بالتأكيد كُتلًا متراصة. والعراقيون من أصحاب الفكر الديمقراطي المتفتح من ديانات مختلفة قد يكونون متقاربين بعضهم مع بعض أكثر من تقاربهم مع أفراد من طائفتهم أو عرقهم بالذات. لقد ضرب صدّام على وتر الاختلافات الطائفية بالتأكيد، وخاصة بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١ والانتفاضة التي وقعت بعدها. كما أن فئات مختلفة طائفية وعرقية وعشائرية كانت قد عقدت صفقات مع صدّام في أوقات مختلفة لخدمة مصالحها ولغرض البقاء. أما انعدام الأمن والاستقرار على مستوى الدولة بعد غزو ٢٠٠٣ والاحتلال فقد شجع الناس على أن يلجأوا إلى ركاب زعمائهم من طائفتهم وعشيرتهم وذلك طلباً للحماية في الفوضى التي ضربت أطنابها. وزعماء العراق الجدد هم الذين أوقدوا نار الخلافات واستغلوها لتحقيق مآربهم السياسية وذلك بتأسيس قواعد ومناطق وميليشيات خاصة بهم.

* * *

إن تاريخ العراق يكشف عن الفوارق الصارخة بين ما قبل انقلاب ١٩٥٨ وما بعده. ففي عهد الملكية الدستورية كانت قد تشكلت المؤسسات الجوهرية للدولة العصرية، وكانت السياسات تهدف إلى إعطاء العراقيين من أصول مختلفة فرصة للمشاركة في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية والثقافية

كمواطنين متساوين. وكان الناس قبل ذلك الانقلاب يتمتعون بحق التعبير السياسي والثقافي علناً، مع وجود عدد من الجرائد التي تنشر ما تشاء بحرية من الآراء المتضاربة. وبدأ الناس آنذاك في فسيفساء العراق المتنوع عرقياً ودينياً ينظرون إلى أنفسهم كعراقيين أولًا. وقد تغيّر ذلك كله بعد ١٩٥٨ إذ تلاشت الحياة السياسية وحرية التعبير في ظل الاضطهاد الذي مارسته دولة الحزب الواحد الدكتاتورية. وقد تفاقم هذا التدهور بعد الاحتلال الأميركي.

تناولت في هذا الفصل بعض السياسات الفريدة لمرحلة ما قبل ١٩٥٨، وسأتحوّل الآن إلى جولة أشمل في العراق الذي أتذكره، العراق الذي كان يسير على الدرب الصحيح.

الفصل الثاني

دروس وأمثلة من الماضي

ينظر العديد من الناس إلى عراق اليوم على أنه دولة مصيرها الفشل، ذلك لأنه قد وُلد مع نواقص فتاكة دائمة. وأوّل هذه النواقص في نظر هؤلاء الطبيعة الانقسامية التي لا تتغير للمجتمع العراقي، فهو منقسم على أسس خاطئة دينية وعرقية وعشائرية. ويتصل بهذا وجود الافتراض السائد بأن العراق كان دائماً دولة يهيمن عليها السنّة، وأنها ذات اقتصاد متعثر ومؤسسات سياسية غاشمة. إن هذا ببساطة غير صحيح. فقد سبق أن ذكرت أن العراق تحت النظام الملكي كان قد تقدّم كثيراً نحو حل المشاكل الهيكلية التي ورثها من مؤسسيه، وحتى في ظل دكتاتورية صدّام كان الولاء للنظام هو المقياس الأول والأخير للبقاء سياسياً وليس العِرق أو الديانة. فعوضاً عن أن ننفض أيدينا من الطبيعة الشائكة للوضع الحالي في البلاد باعتباره ميؤوساً منه، علينا، في اعتقادي، أن نستلهم بعض السياسات والشخصيات التي طواها النسيان من المرحلة الملكية السابقة. إن إلقاء نظرة على ماضي العراق من هذا المنظور الجديد سيزيل عدداً من الأوهام المعوّقة عن نواقص الوطن المفترضة ويوفّر دروساً هامة من أجل المستقبل. ويُعدّ المؤرخ مارتن بونتون هو من بين المعترضين على فكرة أن العراق دولة «مصطنعة». وهو

يصرّ على أن «نهاية دولة الأمة» في العراق سوف تنتج عن سياسات النظام تحت إشراف الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر من أخطاء العراق الموروثة[1]. ومن المهم أن نشير إلى أن الأغلبية الساحقة من العراقيين يعبرون الآن صراحةً عن أن سنوات الملكية الهاشمية كانت أساسية في مشروع تشكيل الدولة.

أسطورة المجتمع المنقسم

إن الكثير مما يُكتب في الغرب عن العراق في هذه الأيام يؤكد التركيبة السكانية فيه ويكرر باستمرار الصيغة القائلة بأن الشيعة يشكلون ستين في المئة من السكان، والسُنّة العرب عشرين في المئة والأكراد سبعة عشر في المئة، ثم التركمان والمسيحيين وغيرهم ثلاثة في المئة. ومع أن إحصاءً سكانياً لم يجر منذ عقود فإن هذا التقسيم لنِسَب السكان قد يكون مطابقاً للواقع، ولكنه لا يعطي صورة كاملة للمجتمع العراقي، بل إنه يؤدي في الغالب إلى افتراضات زائفة تماماً. وأقوى هذه الأفكار الخاطئة هي أن العرقية واللغة والديانة كانت تمثل العوامل الحاسمة في تاريخ العراق السياسي. ويضاف بموجب هذا المنطق القول بأنه منذ تشكيل العراق الحديث في عام ١٩٢١ كانت الأقلية السنّية هي التي حكمت البلاد، في حين جرى استبعاد وتهميش الشيعة والأكراد. إن هذا غير صحيح على الإطلاق.

كان أعضاء مجلس النواب العراقي يجري انتخابهم في العهد الملكي

---

(١) مارتن بونتون، قومية تنموية إلى نهاية الدولة القومية في العراق، **فصلية العالم الثالث**، المجلد ٢٩، رقم ٢٣، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، ص٦٣١ ـ ٦٤٦.

الهاشمي على أساس جغرافي، مع ممثلين يأتون من أرجاء البلاد كافة. وعلى ذلك فإن تلك الهيئة التشريعية كانت تضم الشيعة والسنّة الأكراد والتركمان والمسيحيين واليهود، وبشكل متناسب مع أعدادهم. وكان هذا التنوع موجوداً في مجلس الوزراء أيضاً، وهو أعلى هيئة حكومية. ويترأس مجلس الوزراء رئيس للوزراء، علماً بأن أحداً من أفراد الأسرة الملكية لم يتولّ قط منصباً وزارياً ولا منصباً حكومياً رفيعاً. وكان اختيار الوزراء يجري على أساس الدراية والأهلية. وقد حدث في أوقات مختلفة خلال العهد الملكي أن تولّى يهود ومسيحيون وسُنّة وشيعة وأكراد وتركمان مناصب وزارية. وكان هناك عدد من الشيعة العصاميين من ذوي الخلفية المتواضعة ممن تولّى منصب رئيس الوزراء ومنهم صالح جبر وفاضل الجمالي وعبد الوهاب مرجان ومحمد الصدر. بل لم يتشكّل طوال العهد الملكي مجلس للوزراء إلّا وفيه عدد من الوزراء الشيعة والسنّة والأكراد. ولم يكن يتم اختيارهم بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية بل لأنهم كانوا يُعدّون أفضل المرشحين كفاءة في ذلك الوقت.

وبينما فضّل عدد من الشيعة آنئذ المشاركة في الخدمة العامة، فإن معظمهم فضلوا العمل في التجارة وسوق الأعمال. ونتيجة لذلك فقد هيمنوا على النشاط التجاري في البلاد. ويُظهر التدقيق في مسألة دور الدين في السياسة عدم وجود كتلة واحدة من السكان الشيعة الذين يتبعون جدول أعمال سياسياً واحداً. وقد قام بعض الشيعة حقاً بأدوار مهمة خلال حكم فيصل الأول، ولكن آخرين منهم آثروا المعارضة بدرجات مختلفة. ويصدق ذلك كذلك على جماعات أخرى منها جماعة السنّة. وكان زعماء الدين الشيعة خاصةً قد أعربوا عن معارضتهم لأنهم وجدوا الحكومة الجديدة قد

حجبت عنهم شيئاً من الأموال المخصصة لهم مما أدّى إلى التقليل من نفوذهم في أوساط أتباعهم. لذا فإن بعض العلماء الشيعة قد شجعوا على التمرد ضد الإنكليز خلال العشرينيات من القرن العشرين، كما أنهم قاموا في ما بعد بالإعراب عن المعارضة بطرق شتى ضد السياسات العلمانية للحكومات الملكية. وكما كان الحال في عدد من المجتمعات الإسلامية فإن ظهور التعليم الحديث في العراق قد عُدّ تهديداً للمدارس التقليدية التي تديرها المؤسسات الدينية مثل الحوزات، وبالتالي كان ذلك التعليم يجد معارضة منها. وكان هذا بشكل من الأشكال نوعاً من «الحرب الثقافية» بين الجماعات التقليدية وقوى التحديث، الأمر الذي كان يحدث أيضاً في أرجاء العالم كله على مدى عقود.

إن زعماء العراق في العهد الملكي رأوا في علمنة الحياة العامة وسيلة مهمة لتقريب السكان مختلفي المناشئ والأصول بعضهم إلى بعض في مشروع بناء الأمة. لذا فإنهم حاولوا ألا تكون الديانة والعرقية من العوامل التي تقرر سياسة الحكومة. وبهذه الطريقة كان بوسع أي عراقي أن يصل بمداه إلى ما تتيحه له مؤهلاته بصرف النظر عن خلفيته العرقية أو الدينية. وأحد مقاييس فعالية هذه السياسة هو أنه في يوم الكارثة التي محقت المملكة الهاشمية في تموز/يوليو ١٩٥٨ كان أرفع وأقوى منصبين حكوميين يشغلهما كرديان: فأحمد مختار بابان هو رئيس الوزراء وسعيد قزاز هو وزير الداخلية. وهما من الأمثلة الباهرة في سياسة العهد الملكي التي كانت تعطي فرصاً متساوية للجميع. إن كلًا من بابان والقزاز قد بلغ مركزه متدرّجاً من المراتب الدنيا، كما قدّم كلّ منهما خدمة عامة مميّزة على مدى أكثر من ثلاثين سنة.

أسطورة الهيمنة السنّية

صحيح أن مؤسسي العراق المستقل قد ورثوا دولة كانت منحازة إلى جانب العرب السُّنة الذين هيمنوا على المراكز الإدارية العليا في أواخر العهد العثماني. وجاء الإنكليز ليسيروا على هذا المنوال فهم لم يسندوا إلى أحد من أبناء الشيعة منصباً حكومياً رفيعاً. وكانت هذه السياسة تقوم إلى حدٍ ما على النفعية، ذلك أن أولئك السنّة كانوا أكثر خبرة في العمل الحكومي. ولكن السياسة أدّت دوراً في ذلك أيضاً فالإنكليز كانوا يشكّون في ولاء الشيعة للدولة بعد ثورة العشرين، كما أن العديد من الأكراد كانوا معادين لهم علناً فلا يمكن قبولهم. وبالنظر إلى هذا الموروث المتحيّز ليس من المستغرب أن يشغل السنّة الموجودون المراكز العليا لسنوات تلت.

ولكن على الرغم من هذا الاتجاه فما إن تلاشى النفوذ البريطاني في إدارة شؤون العراق بعد الاستقلال في عام ١٩٣٢ حتى أخذ الحكم الملكي يسير قُدماً نحو تنويع المشاركة السياسية والزعامة كذلك. وقد ذكرتُ سابقاً أنه لم يكن هناك في حقيقة الأمر أي شيء يُذكر من عدم المساواة في التعيينات الوزارية.

ولسوء الحظ لم تتقدم الحكومة في هذا المجال كثيراً. ففي القوات المسلحة كان ضمّ غير السنّة من العراقيين في صفوفها بطيئاً جداً، مما كان له تأثير سلبي حاسم في عام ١٩٥٨. وكانت قيادة القوات المسلحة العراقية منذ الابتداء بيد الضباط السنّة. ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء كانوا قد حازوا التدريب اللازم والخبرة الضرورية عند خدمتهم في الجيش العثماني. يضاف إلى ذلك أن الملك فيصل الأول قد قام في بداية عهده بإدخال الضباط

العراقيين الذين عملوا بإمرته في الثورة العربية في صفوف الجيش. ولكن هذا النمط لم يشمل الأفراد المجندين الذين كانوا من سلسلة واسعة من الخلفيات العرقية. ومن المفارقات أن الجيش كان أداة مهمة وإن كانت دموية في بناء الدولة وذلك حين سحق تمرّد الآشوريين، وحين شارك في القضاء على تحديات أخرى قامت بوجه الدولة. ولكن سيطرة الضباط السنّة على الجيش جعلته يبدو وكأنه جيش متحيز ولاسيّما في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حين أضحى الجيش معقلاً للمعارضة الناصرية، التي لم تكن تمثل أوسع الآراء للسكان. وعند النظر إلى الخلف نرى أن إخفاق زعماء العراق في إبعاد السياسة عن ضباط الجيش كان خطأً يؤسف له.

أسطورة الاقتصاد المشلول

هناك تصوّر له ما يبرره عن الاقتصاد العراقي باعتباره فاسداً وغير كفؤ يقوم على سياسات وتطبيقات في منتهى السوء لحكام أنظمة دكتاتورية متعاقبة انتهت بعهد صدّام. غير أن ما يُنسى غالباً هو أن الأمور كانت تسير على الطريق الصحيح خلال النظام الملكي الهاشمي. ومن ذلك على سبيل المثال ما جرى في ذلك العهد من تطوير واسع النطاق للصناعة النفطية في العراق، الأمر الذي أدّى إلى النهوض بالاقتصاد إلى حدٍ كبير. غير أنه مرّ بعض الوقت قبل أن تحصل الحكومة العراقية على حصة عادلة من إيرادات البلاد النفطية. وكما هو الحال في العالم المتطور فإن ميزان القوى بين الدول الجديدة المكافحة ودول العالم الكبرى وجد ساحته في العراق طلباً للنفط. ففي السنوات المبكرة من التنقيب عن النفط وإنتاجه كانت الهيمنة

للشركات الأجنبية، وعلى الأخص البريطانية. كانت أغلبية الأسهم في شركة النفط التركية بريطانية، وكانت تلك الشركة قد حازت امتيازاً لاستغلال نفط العراق في عام ١٩٢٥ بشروط لم تكن في مصلحة العراق البتّة. فمثلًا، كان هناك وعد في صك الانتداب بأن تُعطى الحكومة العراقية حصة قدرها عشرون في المئة من النفط المكتشف في المستقبل ولكنه وعد لم يُنفّذ. وفي عام ١٩٢٧ اكتُشف حقل النفط الكبير في كركوك، وبعد سنتين من ذلك جرى تغيير اسم الشركة التركية فصار اسمها شركة نفط العراق، على الرغم من عدم وجود ملكية عراقية فيها، بل كانت أسهمها تعود إلى شركات بريطانية وهولندية وفرنسية وأميركية. وعندما لاح في الأفق استقلال العراق فإن شركة نفط العراق، رغبةً منها في توسيع منطقة امتيازها من حقول الشمال، قد أعادت التفاوض على اتفاقيتها مع الحكومة العراقية وذلك في عام ١٩٣١ فعرضت زيادة في المدفوعات للخزينة العراقية. وقد بدأ تصدير نفط العراق إلى الأسواق العالمية في عام ١٩٣٤، وكان ذلك يمثل نقطة تحوّل اقتصادية مهمة. وفي عام ١٩٥٢ جرى تعديل آخر في امتياز شركة نفط العراق يشارك العراق بموجبه في الأرباح مناصفةً. وبحلول عام ١٩٥٤ كانت عائدات العراق النفطية قد أسهمت كثيراً في الدخل القومي بحيث كانت العائدات تغطي الاستثمار الرأسمالي المطلوب لتمويل عدد من المشاريع. وعندما أخذت الإيرادات تفوق المصروفات تمكّن العراق من استخدام الفائض في الاستثمار على نطاق واسع من أجل مستقبل البلاد. وفي الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ ازداد دخل الحكومة بمقدار ستة عشر ضعفاً وذلك من جرّاء الزيادة في إنتاج النفط.

جدول: إنتاج النفط والإيرادات في العراق (١٩٤٦ ـ ١٩٥٨)[١]

السنة	إنتاج النفط بملايين الأطنان	الإيرادات بملايين الدنانير
١٩٤٦	٤,٦	٢,٣
١٩٤٨	٣,٤	٢,٠
١٩٥٠	٦,٥	٥,٣
١٩٥١	٨,٦	١٣,٣
١٩٥٣	٢٨,٠	٤٩,٩
١٩٥٥	٣٣,٠	٨٤,٤
١٩٥٨	٣٥,٨	٧٩,٩

وقد أوجد التوسع في الصناعة النفطية فرصة هائلة للعراق. وكانت استراتيجية نوري السعيد تقضي بضخ معظم الإيرادات الجديدة في مشاريع الإعمار الطويلة الأجل في البلاد. وقام بتأسيس مجلس الإعمار في عام ١٩٥٠ وكان يتألف من خبراء في الإعمار، وجرى تخصيص مقدار سبعين في المئة من إيرادات النفط لكي تستثمر في المشاريع. وكان هذا الحل التقني، في بنظر المؤرخ تشارلس تريب Charles Tripp، يرمي إلى صرف الأموال، وإلى الإشراف على أعمال الإعمار، في جوٍّ يخلو من السياسات الحزبية والشخصية[٢].

لقد كانت الأسبقية في التمويل للمشاريع التي تهدف إلى تطوير القطاع

---

(١) المصدر: يوسف الصائغ، **اقتصاديات العالم العربي، التطور منذ ١٩٤٥**، ص٣٧.
(٢) تشارلس تريب، **تاريخ العراق**، ص١٢٥.

الزراعي، فقد تلقى هذا القطاع ٣٣ إلى ٤٥ في المئة من الأموال المخصصة. وكانت المشاريع الزراعية ترتكز بشكل خاص على مشاريع الري الكبرى مثل سدّ الثرثار، وهو السدّ الذي حال دون حدوث الفيضانات التي كانت تُغرق بغداد بين حين وحين في سنوات سابقة. وقد عملت هذه المشاريع الحكومية بدورها على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الواسع النطاق في المشاريع الزراعية. وكانت النتيجة زيادة في إنتاج الحبوب بمقدار ٥٦ في المئة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أما مجموع المساحات المزروعة فقد ارتفع بنسبة خمسين في المئة. وكان العراق في حالة اكتفاء ذاتي من القمح والأرزّ في عام ١٩٥٨. أما الأسبقية الثانية فكانت لمشاريع النقل والاتصالات، التي كانت هي أيضاً تركّز على البنية التحتية بشكل خاص. ففي عام ١٩٥٨ كان قد تم شق طرق بلغ مجموع طولها ألفين من الكيلومترات، بالإضافة إلى مطار جديد في بغداد وميناء موسّع في البصرة.

وقد عمل مجلس الإعمار على إقامة سلسلة واسعة من المشاريع مما أدّى إلى تقدّم كبير جداً، كما أنه من الناحية الاقتصادية قد جعل البلاد في ازدهار اقتصادي طويل الأمد. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الإعمار قام بتمويل مشاريع في طول البلاد وعرضها لمنفعة العراقيين كافة.

إن التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي الذي جرى برعاية الدولة في عقد الخمسينيات من القرن العشرين قد رفدته استثمارات القطاع الخاص بل فاقته على حد قول البعض. يقول فيبي مار، وهو المتخصص في شؤون العراق، متحدثاً عن القطاع الزراعي: «إن معظم النمو في هذه المرحلة... قد حدث في القطاع الخاص، وكان ذلك يرجع إلى الاستثمارات الفردية في

المضخات والتراكتورات، ولا يعود إلى برنامج الإعمار»[١]. وقد عمّت البلاد موجةٌ جديدة من الأعمال.

وقاد مزيج من نمو القطاعين الخاص والعام البلاد إلى ازدهار اقتصادي. وقد قال ستيفين لونغريك وهو يكتب قبل الثورة: «كانت لعنة العراق على مدى قرون هي الفقر؛ أما الآن فهو يقف على عتبة عهد من الثروة الوفيرة. . .»[٢] كان العراق مقبلًا على مستقبل مستقر، زاهر، مع عوامل متعددة في مصلحته.

فإذا كان العراق قد حقق هذا القدر الكبير من التقدم في تطوير اقتصاده فلماذا إذن يؤكد المنتقدون للنظام الملكي بمن فيهم مؤيدو انقلاب ١٩٥٨ التظلمات الاقتصادية ضمن تبريراتهم للمطالبة بتغيير سياسي جذري؟ لا شك أن أحد التفسيرات لذلك هو أن ذلك الإنفاق الواسع النطاق على السدود والري والنقل من شأنه أن يستغرق سنين عديدة حتى تكتمل تلك المشاريع ويقتضي المزيد من السنين لتعطي تلك المشاريع ثمارها من المنافع للناس.

ثم إن مشاريع الإعمار الكبيرة في الأرياف لم تكن ملموسة لدى فقراء المدن الذين ربما كانوا يتوقعون إنفاقاً أكثر على أحوالهم وقِسطاً ملموساً من الثروة النفطية الجديدة.

وواقع الأمر أن الإنفاق الاجتماعي كان يتزايد كثيراً طوال العهد الملكي. فالتعليم مثلًا كان متاحاً لأعداد متزايدة باستمرار من أبناء العراق. وقد ازداد عدد طلاب المدارس الثانوية ما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٨ زيادة هائلة فقفز من ألفي طالب فقط إلى نحو ٧٤ ألفاً.

---

(١) فيبي مار، **تاريخ العراق الحديث**، ص ٦٩.

(٢) ستيفين لونغريك، **مجلة الجمعية الآسيوية المركزية**، المجلد ٤٣، رقم ٣، ١٩٥٦، ص ٢٥٧-٢٧٩.

وقد كتب وليم پولك في عام ١٩٥٨ يقول: «إن المجتمع العراقي قد تغيّر تغيُّراً جذرياً في العقود الأخيرة بدافع من إصلاحات نوري السعيد. إن استثمار الإيرادات النفطية من قِبل مجلس الإعمار قد جعل من الممكن تقديم تعليم أفضل لجيل بأسره من العراقيين. إن الزبدة من جيل ما بعد الحرب من الذكور والإناث قد أرسلوا بمعدل خمس مئة شخص سنوياً إلى الجامعات الأوروبية والأميركية للحصول على الشهادات العليا واكتساب المهارات الفنية»[١].

ومع أن هذا كان تطوراً يدعو للترحيب وينتفع منه الكثير من السكان إلا أن ثمة أنواعاً أخرى من التغيرات الاجتماعية كان أمر معالجتها من الصعوبة بمكان. كان هناك على الأخص موضوع الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة من الفقراء العاطلين عن العمل الذين يعيشون بمستوى معيشة منخفض جداً. ففي الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٤ تضاعف سكان بغداد. وقد قال أحد المراقبين إنه في الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٨ «كان السباق يجري بين الإعمار والثورة». وفي حين كان يجري تقدم كبير جداً في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي كانت هناك كذلك اضطرابات غير قليلة أدت إلى تململ شعبي وإلى تضرّر سياسي. ومن الواضح أن طبقات المجتمع المختلفة كانت تحمل آراءً متضاربة بشكل جدّي بشأن مستقبل العراق. أما ما كان يقلق العديد من العراقيين في الواقع فلا يتعلق بالوضع الاقتصادي بل هو أن العراق في تصورهم، وهو يتخذ موقفاً مناصراً للغرب، إنما كان في وضع لا ينسجم مع تطلعات «الجماهير العربية».

(١) وليم پولك «الدرس الخاص بالعراق»، **أتلانتك** الشهرية، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، المجلد ٢٠٢، رقم ٦، ص ٤٩.

أسطورة الموروث البريطاني

كانت علاقة العراق ببريطانيا والغرب في صُلب النقاش حول سياسة البلاد الخارجية. فهناك من جهة الزعماء السياسيون للعهد الملكي الذين كانوا على العموم مقتنعين بحكمة السياسة الخارجية المؤيدة للغرب التي يتبعها العراق. وهناك من جهة أخرى المعارضون الذين يلومون بريطانيا على جُلّ ما تعانيه المنطقة من مشاكل، كما أن عدداً منهم يؤيدون المعتقدات اليسارية وعدم الانحياز الذي ينادي به الناصريون. كانت لدى هؤلاء وجهة نظر مشوّشة عن النفوذ البريطاني وهي سلبية وعمومية وتنادي بقطع العلاقات قطعاً كاملًا. إنني شخصياً لم أوافق على هذه الآراء. وبوسعنا، ونحن نتتبع درجة النفوذ البريطاني منذ تأسيس العراق، أن نرى بوضوح أن ذلك النفوذ كان في تناقص سريع. يضاف إلى هذا أن من الخطأ اعتبار النفوذ البريطاني في العراق نفوذاً سلبياً شاملًا، ذلك أن بريطانيا قامت بدور بنّاء في موضوع الأمن الداخلي والإعمار الاقتصادي وغيرهما. وكانت بريطانيا في آخر الأمر هي القابلة التي على يديها ولِدت الدولة العراقية فوضعت الأسس لمؤسساتها الحكومية وللإصلاح الزراعي، كما قامت بدور رئيسي في تخطيط شكل النظام الدستوري في البلاد.

كانت تلك المؤسسات ضرورية للعراق لكي يصبح دولة عصرية، فيها إدارة عامة مهنية ونظام قضائي يقوم على الدستور وعلى جيش وطني. إن تدخُّل بريطانيا في العشرينيات من القرن العشرين هو الذي حفظ للدولة وحدتها، فهي مثلًا قد سيطرت على الحركات الانفصالية في المناطق الكردية في عام ١٩٢٤، كما أنها تبنت قضية العراق في عُصبة الأمم فتم

إعلان الموصل الغنية بالنفط جزءاً من العراق. وكانت المساعدة البريطانية مطلوبة كذلك أثناء تمرد الفرات الأوسط في عام ١٩٣٥. وعلينا أن نتذكر أن المعارضة لبريطانيا طالما جرت تعبئتها وإشعال أوارها بما كانت تقوم به بريطانيا خارج العراق. وكان على رأس ذلك إخفاق بريطانيا في ضمان المطامح الوطنية لعرب فلسطين إذ إنها ساندت دولة إسرائيل الجديدة. وقد أثارت هذه السياسة احتجاجاً واسع النطاق في أوساط العراقيين وسببت غضبهم العارم.

إن نظام التمثيل السياسي في العراق الذي وضعته بريطانيا قد لا يكون خالياً من العيوب، ولكنه كان نظاماً أكثر ديموقراطيةً وتقدميةً وليبراليةً من أي نظام آخر في الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك أنه كان نظاماً يتطور بسرعة نحو ديموقراطية أفضل.

كانت هناك بيئة في العهد الملكي الهاشمي يجري فيها تنفيذ حكم القانون بشكل كامل وتوفّر له المرونة اللازمة للتغلب على عدد من التحديات الخطيرة له ولسلطته. ولعل خير برهان على قيمة ذلك النظام السياسي هو النظر إلى أحداث العراق بعد أن أُطيح. ومهما كانت النواقص التي ربما شابت ذلك النظام قبل عام ١٩٥٨ فإن ما أعقبه كان نظاماً أسوأ بكثير، مع عواقب وخيمة للشعب العراقي ودولته الناشئة.

نوري السعيد رجل صاحب رؤية واقعية

تناولتُ بالبحث حتى الآن السياسات التي كانت جديرة بالمحاكاة والتي اتُّبعت خلال العهد الملكي الهاشمي. والآن أتناول بالبحث شخصين اثنين كان إخلاصهما في بناء العراق الحديث مِثالًا يُحتذى لزعماء الغد. وقد كان

لي في أيام صباي شرف لقائهما وهما نوري السعيد وفاضل الجمالي، أشهر الساسة العراقيين في ذلك الزمان. وقد نشأ كل منهما من خلال مراتب الخدمة العامة في العراق وذلك عن طريق العمل الدائب والنزاهة والموهبة والرغبة الشديدة في القيام بإسهام مهم للبلاد. إن ذكرى حياتهما التي يُضرب بها المثل لم تزل تُلهمني ولعلّها تُلهم آخرين من الذين يحلمون بإعادة بناء الدولة العراقية.

كان نوري السعيد أشهر ساسة العراق في عهد ما قبل ١٩٥٨ وأكثرهم نفوذاً. وقد برز قبل أن يدخل ميدان السياسة كضابط شاب لامع في الجيش العثماني. وبعد الحرب العالمية الأولى كان من أوائل الذين انضموا إلى فيصل الأول في بناء العراق الجديد، كما أنه خدم في ظل ملوك العراق كافة منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨. كان نوري السعيد من بين جميع ساسة ذلك العهد المقتدرين هو الأقوى والأعمق والأكثر رؤية واقعية. وقد ساعدته إحاطته المتحكمة في الشؤون الجيوسياسية هو وأمثاله من الزعماء على تحقيق الانتقال السلمي في العراق من الحكم الاستعماري إلى الحرية السياسية. ومما يثير الإعجاب به توجّهه الحازم نحو وضع الأسس لبرنامج إعمار اقتصادي ضخم يهدف إلى تحديث القُطر. لقد كان من أكثر زعماء العراق والمنطقة بأسرها تميزاً وبعد نظر.

ففي الجبهة الداخلية حقق نوري السعيد، بالتفاوض الناجح مع شركات النفط الأجنبية في عام ١٩٥٢، كما ورد سابقاً، زيادة حصة العراق من واردات النفط إلى المناصفة في إيراداتها. ثم إنّ قيامه بتخصيص سبعين في المئة من إيرادات العراق النفطية لمجلس الإعمار لأغراض إعادة البناء الاقتصادي قد جعل من قُطر العراق نموذجاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي

والثقافي في العالم. لقد كان صاحب رؤية تكاد تكون مثالية متنبئاً بعراقٍ يخلو من الفقر والجهل والأمية والفساد والاستغلال والتفرقة. وكان يرى أن العدالة الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية هما أساسان ضروريان، بل من الأسس المطلوبة مسبقاً، لديموقراطية سياسية يقدر لها الدوام.

وقد ترك نوري السعيد من ورائه موروثاً مهماً في إدارة السياسة الخارجية. ففي عالم تتقاسمه عداوات الحرب الباردة اعتقد السعيد، وكان شجاعاً في اعتقاده، بأن مصلحة مستقبل العراق تقتضي الوقوف بجانب الغرب الديموقراطي. وكان يؤمن إيماناً راسخاً باقتصاد السوق والاقتصاد الحر. وكان يعرف أنه باتخاذه هذه الخيارات سيواجه معارضة شعبية شديدة، ولكن المخاطر التي كانت تحيط به لم تثنه عن المضي قُدماً في تحقيق رؤيته السديدة بتصميم شديد. كما أنه كان يفهم تماماً الفرق بين تنفيذ السياسات الواقعية الخاصة بأمن البلاد القومي وبين اتباع الدبلوماسية الخارجية. كان الأمر الأول في نظره أساسياً لا تردد فيه. أما الثاني فكان في نظره مفتوحاً للتقدير الشخصي وكذلك للتفضيل الشخصي ما دام لا يتعارض مع الأمر الأول. فالعلاقات الخارجية والمسائل الدبلوماسية هي ميادين يستطيع فيها الساسة مزاولة أسلوبهم الخاص بهم والسير وفقاً لمعتقداتهم وتغيير الاتجاه في مواجهة الظروف المتغيرة. أما الأمن القومي والمصلحة الوطنية فلا يمكن أن يخضعا لمعتقد المرء أو للتقدير الشخصي لأي زعيم من الزعماء. بل يجب أن يقوما على تقدير أساسي لتكوين الأمة وللوقائع والمعوقات التي تواجهها، وهذه كلها عوامل تخرج عن سيطرة أي سياسي فرد.

كانت أمور المصلحة الوطنية والأمن القومي للبلاد واضحة لنوري

السعيد. كان على العراق، كقطر من الأقطار النامية، أن يسير في طريق يضمن له بقاءه ويضمن تطوره وازدهاره على المدى الطويل. وهذا يقتضي أن يعمل العراق وفقاً لتكوين شعبه ونسيجه الاجتماعي والديني وتركيبته اللغوية والنفسانية، وكذلك وفقاً لتاريخه وجغرافيته ودوله المجاورة ومصادره الطبيعية ومنابع مياهه. وللعراق إذا أراد أن يزدهر ويتقدم فلا يسعه أن يعزل نفسه عن التقانة والتجارة في العالم. وليس أمامه من خيار في علاقاته الدولية سوى أن يكوّن تحالفات مع شركاء يستطيعون مساعدة العراق على تحقيق إمكاناته المتوافرة لديه. بعبارة أخرى، إن الأمن القومي البعيد المدى يعني العمل مع ما هو متوافر عملياً. كان هذا يعني بالنسبة إلى نوري السعيد إرساء سياسة العراق الخارجية على أربعة أسس، وهي:

١ ـ وضع العراق كجزء لا يتجزأ من العالم العربي

إن العلاقات بين العراق وسائر العالم العربي هي أمر لا انفصام فيه جغرافياً وتاريخياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسانياً وحتى عاطفياً. فالمصلحة الوطنية تتطلب، بالتالي، من جملة ما تتطلبه، دوراً ناشطاً في الجامعة العربية، والتزاماً بتأييد القضايا التي كانت موجودة آنئذٍ مثل استقلال الجزائر وتونس والدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

٢ ـ التحالف مع إيران وتركيا

إن أطول حدود العراق هي مع إيران. يضاف إلى ذلك أن الشيعة في العراق والشيعة في إيران تربطهما صلات عاطفية ودينية وتاريخية عميقة الجذور. أما بالنسبة إلى تركيا فإن العراق لا يمكنه البقاء من دون النهرين الكبيرين دجلة والفرات وكلاهما ينبع من تركيا. كذلك كان للعراق مع تركيا علاقة عمرها خمس مئة سنة حين كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وهذه

حقيقة لا يمكن إزالتها. وقد جعلت هذه العوامل من الضروري الحفاظ على تحالف مع كلا القطرين المذكورين.

٣ ـ أهميّة النفط

إن النفط هو أمر حيوي لثروة البلاد، لذا كان من الضروري استخراجه وتسويقه واستخدام عوائده لإعمار العراق. وهذا يعني التعاون مع صناعة النفط الدولية الضخمة التي كانت تملك احتكاره في ذلك الوقت. وحين حاولت الجارة إيران، على سبيل المثال، تأميم صناعتها النفطية وطرد شركات النفط الغربية منها في عام ١٩٥١ توقف إنتاج النفط فيها تماماً وواجهت البلاد الإفلاس. ولم يستطع السوفيات مساعدة إيران إذ إنهم هم من منتجي الطاقة ولم تكن لديهم منافذ تسويق إلى العالم الحر. أما نوري السعيد فقد استطاع أن يعوّل على احتياطيات النفط الكبيرة في العراق، وبدلًا من الصراع مع عمالقة النفط فإنه حقق زيادة ضخمة في إيرادات البلاد عن طريق مفاوضات ودية وفعّالة.

٤ ـ منفذ إلى العالم المتطور

وأخيراً فإن العراق كان بحاجة إلى منفذ نحو العالم المتطور للحصول على التعليم والمعرفة والتقنية والتجارة، وللتمكن من بناء طاقته الإنتاجية. كان العالم آنئذٍ منقسماً إلى شرق وغرب. فهل يقف العراق بجانب الديموقراطية والحرية لغرض التقدم الوطني أم يحاول أن يلبّي حاجات البلاد من وراء الستار الحديدي؟ كان نوري السعيد من بُعد النظر بحيث أنه اختار التحالف مع الغرب للحصول على تقنيته المتقدمة.

هذا، وفي حين كان نوري السعيد مصيباً في تمسّكه بمصالح الأمن الوطني كقوة دافعة في علاقاته الخارجية إلا أنه أخفق في إقناع الشعب

الجاهل بما يقوم به وهو شعب تسوقه السياسة العاطفية ولا يرى القضايا الأساسية. وبعد أن جرى التخلي عن سياساته بعد انقلاب ١٩٥٨ جرى تجاهل الأمن الوطني وغدت السياسة الخارجية تُقاد عقائدياً وبدأت البلاد تدمّر نفسها بنفسها. وتتضح الحكمة التي أظهرها نوري السعيد في إحاطته الشاملة بشؤون العراق وإدراكه المتميز لحاجة العراق إلى ربط سياسة البلاد الخارجية بمصالحها الوطنية حين يقارن المرء سياساته بالسبيل المهلك الذي سار عليه من جاء من بعده. إن رجال الحكم الدكتاتوري الذين سيطروا على السلطة في العراق في عام ١٩٥٨ وما أعقب ذلك من انقلابات قد فشلوا فشلًا ذريعاً في الإقرار بأن حقائق الأمور يجب أن تُقبل، شأنهم في ذلك شأن عبد الناصر. لقد كانوا من المنظّرين العقائديين تسوقهم سياسات الانقسام ويسيرون سيراً أعمى وفق الخط الحزبي منددين بالذين لا يفعلون ذلك. إن علاقات العراق الخارجية خلال ما بعد ١٩٥٨ حين حكمت البلاد عُصبة من الدكتاتوريين كانت بعيدة في الغالب عن المصالح الأساسية مما أدّى إلى تدهور خطير في أمن العراق وكذلك في وضعه الإقليمي. وعلى سبيل المثال، حينما كان اليساريون في العراق يطالبون بإنهاء التحالف مع تركيا وإيران وبقطع العلاقات مع شركات النفط العالمية وبطرد الغرب من المنطقة والتحول نحو الكتلة الشرقية، فإنهم بذلك إنما كانوا يرددون شعارات تخدم مصالح السوفيات بعيداً عن مصالح العراق. وبما أن زعماء العراق الجدد لم يفهموا متطلبات الأمن الوطني للبلاد وبالتالي تخلّوا عنها، فقد سارت الروابط مع تركيا وإيران والغرب ومع الصناعة النفطية نحو التفكك. وفي المقابل بدأت تركيا ببناء السدود الضخمة على منابع النهرين مما أدّى إلى خفض جريان المياه فيها إلى حد كبير. أما العلاقات مع إيران

فقد تدهورت إلى درجة نشبت معها حرب فتاكة دامت ثماني سنوات وأدت إلى قتل مليون شخص من الجانبين وهدر مليارات الدولارات. وقد جاء تمويل تلك الحرب عن طريق الديون المهلكة وكذلك عن طريق الصرف من احتياطي البلاد النقدي الذي تلاشى وكان ينبغي أن ينفق في سبيل ازدهار البلاد. إن العداء الذي أظهرته الحكومات العراقية المتعاقبة نحو شركات النفط الأجنبية قد وضع بالنتيجة حداً لعمليات التحري والتوسع والتحديث في صناعة البلاد النفطية.

إن إقامة علاقات العراق الخارجية على أساس الأهواء السياسية وليس على أساس المصالح الوطنية قد أدت إلى تغييرات عشوائية في الاتجاه السائد. فمثلًا أخذ العراق بعد عام ١٩٥٨ يقف مع عبد الناصر حيناً من الزمن فكان الهتاف يتعالى له، والمطالبة بالسير في ركابه قلباً وقالباً. ولم تمض على ذلك إلا بضعة شهور حتى غيّر العراق اتجاهه وغدا معارضاً لعبد الناصر معارضة كلّية، وكان ذلك يجري بسبب تصادم بين الشخصيات ذات العلاقة. وقد بلغ الأمر حداً أصبح فيه مجرد ذكر اسم عبد الناصر جريمة يعاقب عليها القانون. وجرت كذلك محاكمة الناصريين وتم إعدامهم. وثمة مَثل آخر على مِثل هذه التناقضات حدث في أيار/ مايو ١٩٩٠ حين عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد وقدّم فيه صدّام حسين الأماديح لأمير الكويت. وفي شهر آب/ أغسطس من العام نفسه قام بغزو الكويت ففر الأمير منها لينجو بحياته.

إن حماقات تلك السنوات تُبيّن كيف كان نوري السعيد سابقاً لزمنه. إنه كسياسي قد تمكن من أن يجعل سياسة العراق الخارجية تقوم على أساس المصالح الوطنية. وهو لم يكن يقرر ما هي هذه المصالح إلا بعد أن يقوم

أولًا بفهم حقائق الأمور الثابتة فيرسم سياساته بموجبها. إن نوري السعيد يستحق أن يدرس بعناية وهو جدير بالثناء على نظرته الواقعية. كان السعيد كذلك يحظى بالاحترام العميق بسبب صفاته الشخصية. فمثلًا لم يكن حتى أشد معارضيه ينكرون نزاهته الشخصية التي كانت فوق الشكوك والشبهات، فلم تكن لديه ممتلكات باستثناء بيت واحد متواضع لم يستطع بناءه إلا قبل ثلاث سنوات من مقتله المفجع. أما قبل أن يبني بيته هذا، وكان قد تولّى قبل ذلك رئاسة الوزارة في العراق ثلاث عشرة مرة من مجموع أربع عشرة، كما أنه كان أعلى مسؤول رسمي في خدمة البلاد من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٥، فكان يقيم في بيت حكومي بسيط في مجمع دور السكك الذي أقامه الإنكليز في العشرينيات من القرن العشرين لمنتسبي دائرة السكك الحديدية. وكان السعيد يؤمن بأن نزاهته الشخصية هي دفاع قوي ضد أعدائه السياسيين. وقد قال ذات مرة ما يلي: «إن الجميع يعرفون أنني لا أملك مالًا قد يجعلني أتخوف من الشيوعيّة ومبادئها، ولكنني أملك إيماناً بمقاومتها لأنني أراها خطرة لوطني ولما في بلادي من حرية وسيادة واستقلال وديانة وتقاليد». كان نوري السعيد من حيث المبدأ مدفوعاً بفلسفة يتمسك بها بقوة: «إن واجب السياسي المسؤول أن يسعى أولًا إلى ضمان أمن بلاده وإلى حمايتها من الاعتداء الخارجي، وإلى ضمان الأمان لمواطنيها، وإلى أن يحيوا حياتهم بكرامة. وعندما يؤمن السياسي بذلك ويسعى إلى تحقيقه فسيكون ضميره مرتاحاً فلا يعبأ بالتهم الزائفة الموجهة إليه لأن الأكاذيب حبلُها قصير وأن الحقيقة ستظهر في نهاية المطاف»[1].

(١) مقتبس من خطاب مُسهب ألقاه نوري السعيد من الإذاعة موجهاً إلى شعب العراق مساء ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦. [هذا الخطاب منشور في كرّاس عنوانه **«دار السيّد مأمونة»**، ونعيد نشره في ملحق لهذا الكتاب].

إن جميع العراقيين من الاتجاهات السياسية كافة كانوا يستنتجون، وهم ينظرون إلى حياته العملية الطويلة في الخدمة العامة، أن زعامته لم تكن تهدف إلى السلطة بل إلى الواجب والمسؤولية وأداء الرسالة. وباختصار فإن رؤيته وشجاعته وإخلاصه قد دفعت العراق نحو مستقبل زاهر.

لماذا إذن سقط النظام الذي عاون نوري السعيد على تشييده ضحيةً لانقلاب ١٩٥٨؟ وجوابي عن هذا السؤال هو أن أمرين قد أسهما في ذلك.

الأمر الأول هو أن نوري السعيد قد اختار خلال الانتداب البريطاني أن يتبع الطريق السلمي لتحقيق المكاسب الواقعية ذات النفع لبلاده. وهو الذي تفاوض من أجل استقلال العراق في عام ١٩٣٠ وأدخله عضواً في عُصبة الأمم في عام ١٩٣٢. وهو الذي تفاوض من أجل زيادة إيرادات العراق النفطية ومن ثم قام بتأسيس «مجلس الإعمار». ولكن حين أخذت الدعايات الشيوعية والبعثية والناصرية تواصل وسم الدول الغربية بالإمبريالية فإن السعيد نفسه غدا هدفاً لها فجرى تشويه سمعته لتعاونه مع بريطانيا والدول الغربية على مدى السنوات. وفي ذلك المناخ المتقلب الذي كان سائداً ظهر زعيم جديد هو جمال عبد الناصر داعياً للاشتراكية ومدعوماً من السوفيات فتمكن من أن يقدّم نفسه كوطني حقيقي، على الضد من أولئك الذين كان يتهمهم بأنهم ينحازون إلى الإمبرياليين الغربيين.

والأمر الثاني هو عدم قدرة نوري السعيد على التواصل مع الجماهير العراقية وكسب تأييدها. كما أن معظم الشباب العراقي لم يقدّر حق التقدير رؤيته ومبادئه وبُعد نظره، إذ كانت عواطفهم في ذلك الوقت توجّه بشكل متعمد ضد الغرب. كان طوفان الدعاية المحكمة من القاهرة وموسكو يجرف الجميع. وكان عبد الناصر خطيباً مفوّهاً وخطيراً جداً. ولكي يخدم

طموحه الشخصي فقد استخدم قوّته بعنف لإثارة الرأي العام في العالم العربي بأسره ولحشد تذمّر الناس الذي لم يكن ناشئاً عن الأوضاع الاقتصادية بل عن سياسة التفرقة. وكانت دعايته تقوم على أخبار غير حقيقية وعلى أكاذيب يجري تكرارها بلا انقطاع إلى أن أخذ المواطن العادي في العراق وغيره من الأقطار العربية يصدقها.

أخفق نوري السعيد في الوقوف بشكل فعّال بوجه مثل تلك الدعايات السياسية والاتهامات التي تُلقى جُزافاً، مفضّلًا التركيز على استقرار العراق ووحدة أراضيه وازدهاره الاقتصادي.

إن نظرته الواقعية في ذلك الجو المشحون لم تترك أثراً في نفوس الناس لاسيّما الشباب منهم. وهذا هو قدر الساسة الذين يعملون بهدوء وأمانة في زمن تهيمن فيه الخطابات الطنانة والوعود الفارغة التي يقدّمها المشعوذون.

وهكذا ففي ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٨ كان مصير هذا العملاق في العراق الحديث هو نهاية شنيعة لا يستحقها إذ قُتل بوحشية بيد الثوريين الناصريين وجرى التمثيل بجثته ثم أُحرقت. لقد ترك وراءه زوجته وزوجة ولده وهما يقضيان حياتهما في المنفى بمساعدة من الأصدقاء.

وقد قُتل في الانقلاب أيضاً الابن الأوحد للسعيد، صباح، الذي كان قد درس هندسة الطيران في جامعة كيمبرج. عند عودة صباح من دراسته إلى العراق تم تعيينه طياراً في القوة الجوية. وكان شاباً يتمتع بالحيوية ويقوم بالمغامرات، ولم يكن من الذين يتعلمون درساً من أحداث سابقة حصلت ومنها سقوطه من الطائرة في عام ١٩٥٣. وفي يوم من أيام الصيف مرّ بطائرته من تحت الجسر الذي يربط ضفتي نهر دجلة في بغداد، والظاهر أنه حسب المسافة تحت الجسر وحجم طائرته، فلم تستغرق المحاولة إلا بضع ثوانٍ، لكنها كانت عملًا بهلوانياً متهوّراً.

في اليوم التالي تلقى صباح نداءً هاتفياً من والده الذي سأله بنبرة هادئة وقاطعة ما الذي كان دافعه من وراء القيام بعمل غير ناضج وشديد الخطورة، ثم قال نوري السعيد لولده: «دعني أحذّرك بجدّية تامة. أنت حر في المغامرة بحياتك بمثل هذا العمل الحصيف. لكن من غير المسموح لك بأن تعرّض ممتلكاً حكومياً ـ طائرة عسكرية أو جسر عام ـ لأي خطر كان».

كانت تلك قاعدة طبّقها نوري السعيد طوال حياته. وقد علّق ذات مرة قائلًا: «إن من حق أي سياسي أن يغامر بماله أو سُمعته أو حتى بحياته، ولكن ليس من حقه أن يعرّض للخطر سلامة بلاده وكرامة وطنه».

في ذلك اليوم نفسه طُرد صباح السعيد من القوة الجوية وجرى تعيينه في وظيفة مدنية في دائرة السكك الحديدية العراقية، حيث ظل يعمل إلى نهاية حياته. ومع أنه لم يكن مهتماً بالسياسة فقد قُتل مع والده في انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٨.

كان لصباح ولدان: فلاح، الطيار الأول الذي كان يقود طائرة الملك حسين في الأردن في ما بعد، وعصام، الذي درس العمارة في جامعة كيمبرج. كلاهما مات قبل الأوان.

وفي عام ١٩٨٨ حضرت اجتماعات البنك الدولي السنوية في واشنطن العاصمة فالتقيت محمود عثمان، وهو صديق قديم من العراق وينحدر من أسرة محترمة في أربيل. قال لي محمود إنه عضو في وفد عراقي برئاسة وزير المالية آنئذٍ، وهو حكمت المخيليف، وإن هذا الوزير قد أبدى رغبة في لقائي. والظاهر أنه كان قد سمع عن «إنفستكورپ». وقد قبلت بعد تردد.

كان الاجتماع ودياً، كما كان الوزير مجاملًا جداً. ولقاء ذلك دعوته

إلى عشاء في واشنطن مع من يرغب أن يستصحب معه. وقد تفضل بالموافقة على الدعوة ولكنه أشار بصوت خفيض أنه لا يريد حضور أي عضو من أعضاء وفده. فشعرت أنه لا يثق بهم وأنه يخشى أن يتجسسوا عليه. ولكنه أشار إلى أنه يرحّب بحضور محمود عثمان.

قمت في المساء بحجز غرفة خاصة في مطعم صيني ودعوت معنا شقيقي فاخر الذي يعيش في واشنطن، كما دعوت صديقاً عزيزاً قديماً من العراق هو نيجار حازِم شمدين آغا.

كنا في حالة انبساط نفساني حول مائدة العشاء، وقد قادنا ذلك إلى التطرق إلى ما كان يجري في العراق قبل عام ١٩٥٨. سألت الوزير سؤالًا استفزازياً قائلًا له: «يا معالي الوزير، ألا تعتقد أن نوري السعيد كان مثالًا للاستقامة والكفاءة والرؤية الثاقبة والوطنية؟». لم يجبني الوزير الذي يعمل تحت رئاسة صدام حسين مباشرة ولكنه لم يستطع أن يخفي موافقته على ذلك.

وعندئذٍ استطرد في كلامه وهو يحدثنا عن تجربته الشخصية مع نوري السعيد حيث كان رئيساً للوزراء في عام ١٩٥٦. قال إنه كان طالباً في إحدى الكليات في بغداد وينتمي إلى حزب البعث. وقد قاموا بتظاهرة في شوارع العاصمة للاحتجاج ضد الحكومة. وحين حضر رجال الشرطة للسيطرة على القانون والنظام اصطدم البعثيون من الطلاب بهم وأخذوا يقذفونهم بالحجارة. فأصيب بعض أفراد الشرطة بجروح بالغة، ما اضطرهم إلى جلب مزيد من القوات لكي يتمكنوا من إلقاء القبض على المحتجين، وقد كان حِكمت من بينهم، فسيقوا إلى مركز التوقيف عند حلول المساء.

ما إن حل منتصف الليل حتى وصل إليهم في محل اعتقالهم رئيس الوزراء نفسه. دخل نوري السعيد إلى المكان وجلس على الأرض مع

المحتجين. ثم قال لهم إنه يتفهم دوافعهم ويعتبرهم معارضين سياسيين وأنهم يريدون تغييره. ثم أضاف قائلًا إنهم إذا نجحوا في تولّي المسؤولية لقيادة البلاد فإنه هو سيكون في الجانب المعارض لهم محتجاً عليهم كما يفعلون هم الآن، وقال إن ذلك أمر مشروع تماماً وفي غاية الإنصاف.

عندئذ أوضح لهم نوري السعيد أنهم لم يُحتجزوا بسبب معارضتهم له وإنما لأنهم قاموا بالهجوم على طرف ثالث، وهو أفراد الشرطة المكلفون حفظ النظام، وما كانوا يقومون إلا بأداء واجبهم. إنهم من رجال الخدمة العامة بصرف النظر عن نوع الحكومة القائمة. ثم أخبرهم نوري السعيد أنهم سيطلق سراحهم الآن ولكنه ارتأى أن يحضر شخصياً لكي يبلّغهم هذه الرسالة كدرس في المستقبل للمتحمسين من طلاب الكليات.

إن هذه الواقعة، كغيرها من الوقائع الكثيرة التي حدثت طوال حياة نوري السعيد، تظهر نفاذ بصيرته وإخلاصه في العمل من أجل تقدم البلاد، وهي التي عانت كثيراً منذ ميتته المفجعة.

فاضل الجمالي نموذج الاستقامة

ثمة مِثال آخر للزعامة الشجاعة والأمينة والقديرة في ماضي العراق هو الدكتور فاضل الجمالي. لقد كان من بيئة متواضعة إذ ولِد لأسرة شيعية ليست غنية في ضاحية الكاظمية شمال العاصمة بغداد. وقد تفوّق في دراسته الابتدائية والثانوية فأُرسل ببعثة حكومية لإكمال دراسته في الجامعة الأميركية العريقة في بيروت. وبعد أن تخرج فيها بتفوق أرسل ببعثة حكومية أيضاً لمتابعة دراسته العليا في جامعة كولومبيا في نيويورك، حيث حصل منها على الماجستير ثم الدكتوراه. وعند عودته عُيّن في وزارة المعارف

فتولّى منصب مدير المعارف العام. ومن هناك انتقل إلى الخدمة الخارجية ثم تولّى منصب وزير الخارجية في وزارات لاحقة، وكان من الموقّعين على ميثاق الأمم المتحدة. بعد ذلك انتُخب رئيساً لمجلس النواب، ثم تولّى رئاسة الوزارة مرتين.

إن استقامة فاضل الجمالي ورؤيته وكفاءته كانت معروفة عالمياً، ومحترمة وتحظى بالإعجاب. وهو كشخص من أصول شيعية متواضعة في قُطر يُفترض فيه الهيمنة من لدُن نخبة سُنّية، فإن ارتقاءه إلى السلطة والشهرة لدليل ملموس على أن التقدم في عراق ما قبل ١٩٥٨ كان يقوم على كفاءة الفرد وهو متاح لأي شخص يتمتع بالمهارة اللازمة والأهلية المطلوبة.

كان لي شخصياً شرف اللقاء بفاضل الجمالي في عام ١٩٥٧ حين قام شقيقي الأكبر نذير قيردار، وهو مهندس مهتم بالشؤون السياسية، بدعوة الدكتور الجمالي إلى كركوك فكان ضيفاً على بيتنا هناك مدة ليلتين.

كان من أغراض الجمالي في زيارته تلك هو لقاء الشباب هناك من ذوي المهن المختلفة كالأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين وغيرهم. وبعد تناول العشاء الذي كنت حاضراً فيه تجمع عدد من الموجودين في حديقتنا لتبادل الآراء ولإجراء مناقشات مفتوحة مع ضيفنا المحتفى به.

قدّم الدكتور الجمالي صورةً كلّيةً عن الشؤون العالمية، ثم ركّز على موضوع تقدّم العراق وعلى سياسته الخارجية. وقد أعقب ذلك إلقاء الأسئلة الكثيرة عليه وإجاباته عنها. وأتذكر أن أحد المحامين الشباب سأله لماذا لا يقوم العراق بثورة مشابهة لثورة مصر بقيادة الزعيم عبد الناصر، صاحب الجاذبية الجماهيرية؟

أجاب الدكتور الجمالي جواباً بليغاً. لقد شدد على أن العراق هو حقاً

في خضمّ ثورة استثنائية خاصة به على جبهات متعددة ـ التعليم والرعاية الصحية والإسكان ـ بالإضافة إلى بناء بنية تحتية واسعة الانتشار. ثم أشار إلى التقدم والإنجازات الجارية في كل ركن من أركان البلاد قائلًا إن وجه العراق يتغير بواسطة مجلس الإعمار.

وانتقل بعد ذلك إلى النظر إلى مِثال مصر، موصياً بالصبر لكي نرى هل ستتحقق الوعود المصرية وما هي الإنجازات التي ستتم. وإذا أثبتت النتيجة في مصر جدوى سياسات عبد الناصر فليس هناك ما يمنع من مضاهاتها. ثم لفت الانتباه إلى الاختلاف بين النتائج الملموسة الظاهرة في العراق وبين الوعود للمستقبل التي يبثها الراديو من مصر.

ثم قال الجمالي إن علينا ألا نرضى فقط بالتقدم المادي في العراق، بل إننا بحاجة إلى تطوير أفكارنا ونظرتنا إلى الأمور. وقد ضرب مثلًا افتراضياً بأحد زعماء العشائر قبل ربع قرن من الزمان، والذي ظن أن حصوله على ما يريد من الحكومة هو بالحصول على مساعدة السفير البريطاني الذي يعتبره مصدر السلطة والنفوذ. أما اليوم، وكما شدد الجمالي، فما من رجل عاقل في العراق يرى مثل هذا الرأي. وأضاف يقول إن العراق دولة ذات سيادة تامة وليس هناك من سفير أجنبي يجرؤ على الادعاء بأن بوسعه أن يتدخل في شؤون البلاد الداخلية ويؤثر فيها. لقد كان بذلك يدحض المزاعم التي ما فتئت محطات الإذاعة في القاهرة وموسكو تبثها من دون انقطاع.

وأخيراً كانت رسالة الدكتور الجمالي تفيد بأن الكفاءة في العراق في ذلك الوقت كانت هي المعيار الوحيد للتقدم. وقال إن أي أحدٍ من الحضور، أو أي أحدٍ من أبنائهم، يمكنه أن يطمح إلى تولّي أعلى المراكز في البلاد ما دام متمتعاً بالمؤهلات الصحيحة. وقد ضرب بنفسه مثلًا قائلًا

إنه، وعلى الرغم من خلفيته المتواضعة، قد ارتقى ليتولى مناصب وزارية متعددة، كما تولى رئاسة الوزراء مرتين. وقال إن النجاح يعتمد على الاستقامة والكفاءة والإخلاص والحيوية.

كان ذلك الكلام بالنسبة إليّ رسالة بليغة وشديدة القوة ومن شأنها أن تكون مصدر إلهام. لقد أكدت إيماني وثقتي بنظام الحكم القائم في العراق آنئذٍ، ولن أنسى قط تأثير ذلك الكلام فيّ.

ولو أنني كتبت هذا الكتاب في الثالث عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨، أي قبل الثورة مباشرة، فلعلّي كنت أكثر انتقاداً لبعض سياسات الحكومة العراقية مما أنا عليه الآن. فممّا لا شك فيه أنه كانت هناك بعض الأخطاء، ولم يكن كل شيء مثالياً، خالياً من النواقص. ومن الأخطاء الجسيمة، على سبيل المثال، السماح لطلاب المدارس الثانوية الفاشلين الذين لا يُقبلون في الكليات الأخرى بالانضمام إلى الجيش. وكانت النتيجة أن أناساً من مرتبة واطئة ارتقوا سنة بعد أخرى إلى أعلى المناصب العسكرية. وإذ كان السلاح بيدهم، وبصرف النظر عن المؤهلات الأخرى، فقد كان من السهل إقناعهم بخدمة مصالحهم الذاتية بدلًا من حماية المصلحة الوطنية. إن هذا هو بالضبط ما حصل في تموز/ يوليو ١٩٥٨.

هذا، وإنني أرى، بعد خمسين سنة من ذلك التاريخ، عراقاً مدمّراً بشكل لا يسعني معه إلا الإقرار بنوعية زعمائه قبل ١٩٥٨ وميزتهم. وعند مقارنة الأخطاء التي ارتكبوها بالجرائم المتعمدة التي ارتكِبت فإنني أرى أولئك الزعماء الآن وكأنهم عمالقة يتحلون بالأمانة والوطنية والإخلاص للمصلحة العامة.

إن من السهل اليوم رؤية الأضرار التي ألحقها عبد الناصر الفائق الشعبية

بمصر وباقتصادها. وعلى عكس ذلك كانت الحكومة العراقية غير الشعبية تبني دائبةً مستقبلًا اقتصادياً عظيماً، غير أن تلك الجهود قد أُنهيت بعنف قبل أن تؤتي أُكلها. إن الدرس المرير الذي تعلمه العراقيون هو أن الزعماء العظماء ليسوا أولئك الذين يبتغون الشعبية الفورية. ومن المحزن أن البلاد في الخمسينيات لم تكن بالنضج الكافي لتدرك هذه الحقيقة.

دروس لعراق الغد

إن غرضي الآن ليس الدفاع الأعمى عن النظام الذي كان سائداً في العراق قبل ١٩٥٨ وذلك استناداً إلى حكم التاريخ. لقد ارتُكِبت أخطاء، كما يحدث في أي مسعى إنساني كبير، من قِبل زعماء العراق في العهد الملكي. على أن فهماً أفضل لذلك العهد هو أمر جوهري إذا استخلصنا الدروس المناسبة بشأن الطريقة التي بموجبها يستطيع العراق أن يسير إلى الأمام اليوم. إن ما كان صائباً في العهد الملكي يمكن أن يُفهَم على أفضل وجه إذا جرت مقارنته بالعهود التي أعقبته: فوضى الانقلابات والانقلابات المضادة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨؛ والنظام البعثي الشنيع الذي دام من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٣؛ وأخيراً تفكك العراق المحزن في ظل الاحتلال الأميركي الحالي.

إن زعماء ما بعد ١٩٥٨ بدلًا من وفائهم بوعودهم بتحسين حياة الناس قد جعلوا البلاد تتأخر كثيراً. فمثلًا، ما إن وقع انقلاب عام ١٩٥٨ حتى قامت الحكومة الأولى التي تألفت برئاسة عبدالكريم قاسم بإصدار دستور «موقّت» حل محل المؤسسات الديموقراطية الليبرالية. لم يكن في ذلك الدستور فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولم تكن فيه نصوص

بشأن إجراء انتخابات لهيئة تمثيلية. وإذ سُدّت الأبواب بوجه العمل السياسي فقد تم ضمان دور الجيش كفاعل سياسي رئيسي. أما من الناحية الاقتصادية فإن النظام كان يتأرجح كذلك. وفي محاولة مستميتة للتخلص من السيطرة الإمبريالية افتعل قاسم نزاعاً مع شركة نفط العراق التي يسيطر عليها الأجانب ثم ألغى امتيازاتها، فكانت النتيجة على المدى القصير انخفاضاً في العائدات مما سبّب مشاكل عديدة. وفي الوقت عينه قام قاسم بحل مجلس الإعمار.

وقد سادت الانقسامات الطائفية في عهد البعث. كما أن الأكراد شنوا حرب استقلال، وكانت في الغالب باسم «الحكم الذاتي». وجاء جواب النظام البعثي عن ذلك التحدي استخدام الجزرة والعصا، فمرة بتقديم التنازلات وأخرى بحملة عسكرية وأشدها فتكاً حملة الأنفال في عام ١٩٨٧. أما في المناطق الشيعية لاسيّما في الجنوب فقد انهارت البنية التحتية بسبب انقطاع الاستثمار فيها.

كان صدّام يحكم عن طريق نخبة مُحكمة من عشيرة البو ناصر التي ينتمي إليها وغيرها من العشائر الموالية في الشمال الغربي من البلاد. إلا أن تصور صدّام الشخصي عن ولاء الآخرين، وليس ديانتهم، هو المقياس الوحيد لتقرير بقائهم. وكان أبناء السنّة من بين الذين قتلوا إما من قبل الدكتاتور وإما بأوامر منه. ففي مثل هذه البيئة تم القضاء على الحرية السياسية التي ازدهرت في العهد الملكي الهاشمي قضاء تاماً. لقد أُسكِت المعارضون تحت خطر العقاب الشديد، أما المتمردون منهم فقد واجهوا التعذيب والإعدام. وغدا استخدام العنف لأغراض سياسية هو المعتاد في ظل عهد صدّام الإرهابي.

وفي حين انتعش الاقتصاد شيئاً ما في الأيام الأولى من نظام البعث فإن ذلك لم يحدث إلا نتيجة للزيادة الهائلة في أسعار النفط. وقد أعيق التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي من جرّاء قيام صدّام بوضع يده على إيرادات البلاد النفطية ومن جرّاء مغامراته العسكرية المفزعة. لقد كانت واردات النفط بحوزة شبكة من المحاسيب المقرّبين، كما أن جهاز القطاع العام سرعان ما خنق نزعة المشاريع الخاصة التي كانت تتطور في العهد الملكي. وقد ازداد عدد موظفي الدولة في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٧ من عشرين ألف موظف إلى ٥٨٠ ألف موظف، وبحلول عام ١٩٩١ كان نحو أربعين في المئة من السكان يعتمدون في دخلهم على الدولة.

غير أن الأسوأ من كل ذلك بكثير هو أن صدّام استخدم الثروة النفطية لشن حربين دمويتين حطمتا الاقتصاد فآلت البلاد إلى الإفلاس.

كان لدى العراق قبل هجومه على إيران في عام ١٩٨٠ احتياطي من النقد الأجنبي يقدّر بنحو ثلاثين ملياراً من الدولارات.

وعند انتهاء تلك الحرب كانت الخزانة مدينة بأكثر من مئة مليار دولار فلم يكن بوسعها أن تلبّي الإنفاق اليومي ناهيك عن الصرف على إعادة الإعمار. وبدلًا من أن يتخلى صدّام عن السلطة قام بغزو الكويت المجاورة لسرقة موجوداتها على أمل أن يغطي عجزه المالي. إن تلك المغامرات المدفوعة بجنون العظمة قد أهلكت الضرع والنسل، فقد سقط في الحروب التي شنّها صدّام أكثر من مليون شخص وجُرح عدد آخر أكبر من ذلك.

* * *

لم يكن النظام الملكي ذلك النظام الذي يسمّى بـ«المدينة الفاضلة» (Utopia) ولكننا حين نقارنه بما أعقبه نجد أن الفرق الصارخ يتجلى بأن النظام السياسي في ذلك العهد قد وفّر الأمن والاستقرار للبلاد. كان العراقيون قد بدأوا يبنون على تلك الأسس دولة تقوم بمواجهة تحديات الاستقلال والتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والحريات السياسية. وجاءت أحداث عام ١٩٥٨ لتكتسح تلك الأسس جميعاً. أما عهد الدكتاتورية العسكرية وعهد البعث الذي تلاه فقد حطّم ما كان قد تبقّى من المجتمع العراقي، وزاد من حدة التفرقة الطائفية ووضع البلاد سجينةً في جمهورية الخوف الحافلة بالعنف والفساد. هذا، وإذا أريد التعرف إلى الوسيلة الناجعة لبناء عراق جديد فإن على زعماء البلاد في المستقبل أن يتدبّروا ما أحرزه النظام الملكي من نجاح وما اعتراه من نقص.

القسم الثاني

العراق في الوقت الحاضر:
الاستعداد للحرب والاحتلال والتفكك
(١٩٩٠ ـ ٢٠٠٨)

الفصل الثالث

طريقٌ لم يسلك لعراقٍ جديد

إننا نسلك في حياتنا طرقاً متعددة، وغالباً ما يكون علينا أن نختار أحد هذه الطرق، وإن ذلك الخيار يقود إلى النتائج. إن الدروب التي اخترتها في حياتي أخرجتني من وطني الذي وُلِدت فيه وجعلتني أركّز اهتمامي على بناء مؤسسة مالية ناجحة، وهذا ما سأتناوله لاحقاً بالتفصيل. غير أن ذلك قد تغيّر في التسعينيات من القرن العشرين حين قام صدّام حسين بغزو الكويت، ثم أُخرج منها بحملة عسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ولكنه استمر يحكم العراق بيدٍ من حديدٍ مسبباً خطراً إقليمياً. في هذه الفترة واصلتُ إدارة شركتي نحو النجاح والنمو، ولكنني أقدمت كذلك على السير في طريق إضافي، مخصِّصاً بعض الوقت والجهد لموضوع مستقبل العراق. إن الوطن الذي ولدت فيه، وطن أقربائي وأصدقائي، ظل يملك عليّ وجداني ويشغل بالي على أية حال. وبعد أن تزايدت المعارضة لصدّام، وبدا رحيله في النهاية احتمالاً ممكناً، فإن البحث في أمر عراق جديد قد تحوّل من مجرد ممارسة أكاديمية تقوم على التمنيات إلى ضرورة عملية في السياسة الخارجية. وفي خلال تلك السنوات المضطربة ارتأيت أن عليّ أن أعرب عن آرائي إلى أولئك الذين لهم صلة بمبادرات السياسة الخارجية الأميركية، وذلك أملًا بتسهيل مسألة تغيير النظام في العراق.

سأقوم في الصفحات التالية بوصف جهودي كمواطن دولي وليس لديّ دوافع شخصية، وذلك لكي أقوم بتقديم بعض التوصيات عن عراق ما بعد صدّام إلى زعماء معنيين. إن تناولي لتلك الاجتماعات الخاصة يرجع إلى ثلاثة أسباب، أولها أنها تزوّد القرّاء بخلفية تتعلق بآرائي بشأن مستقبل العراق. إن سجلّي في دنيا الأعمال معروف جيداً. بيد أن عراقياً مهتماً بمستقبل بلاده، أو خبيراً بالسياسة الخارجية قد يتساءل وهو يقرأ عن مؤهلاتي. وسأجيب بأنني، وإن لم أكن أكاديمياً أو ممتهناً للسياسة الخارجية، فإنني على قدر جيد من الاطلاع على العراق والشرق الأوسط من خلال قراءاتي واتصالاتي الإقليمية، كما أنني خدمت في عدد من مجالس الإدارة لمؤسسات متخصصة بالسياسة الخارجية، وكانت لي صلات ببعض الزعماء وكبار الموظفين.

أما السبب الثاني الذي يدعوني إلى طرح أفكاري فهو أنني أريد أن أضيف إلى السجلّ الضخم لما تلقّاه المسؤولون الأميركيون من آراء ونصائح بشأن خطة عملية لما بعد الانتصار في العراق. وحين أخذت الأمور تسوء في الأيام الأولى من الاحتلال أخذ عدد من المسؤولين يقولون احتجاجاً ما معناه: «ما من أحدٍ قد حذّرنا بأن هذا الوضع سيحدث!» لقد كانت هناك في واقع الأمر مناقشات حادة في أوساط الإدارة الأميركية والحلفاء الغربيين بشأن الطريقة الأمثل والأكثر فعالية للمضي قُدماً في العراق الجديد. كان هناك عدد من الأفكار الجيدة والعملية قدّمها ذوو الخبرة والاختصاص فجرى بحثها ولكنها طُرحت جانباً. وكانت النتيجة أن الاحتلال الأميركي انتهى أمره بأن ضلّ طريقه وقاد البلاد إلى عواقب وخيمة.

والسبب الثالث والأخير هو أن ذكر الجهود التي بذلتها قبل غزو العراق

سيساعد القارئ على فهم الدافع الأساسي لكتابة هذا الكتاب، وذلك الدافع هو الإحباط وخيبة الأمل إذ لم يتم اتّباع خطة عملية لما بعد الغزو، ولكن يبقى الأمل بأن الوقت لم ينته بعد لإنقاذ الوضع من قِبَل أهله وأبناء وطنه.

وباختصار، فإن أسفي على مجرى الأحداث الحافل بالكوارث في العراق بعد احتلاله في عام ٢٠٠٣ هو أسف ممزوج بالغضب وبالإحباط، وذلك لأنه كان من الممكن تجنّب حدوث الكثير من إزهاق الأرواح والدمار والتبذير، وغير ذلك من المآسي التي أحاقت بالبلاد. ومع أني انضممت إلى آخرين كثيرين في الدعوة إلى مسعى أميركي لتحرير العراق غير أن رؤيتي عن الكيفية التي تُدار بها البلاد في المرحلة الانتقالية بعد صدّام كانت تختلف كثيراً عن البرنامج الذي جرى تطبيقه فعلًا. ولكن، وقبل أن أعرض كيف حاولت أن أضع ما يقلقني أمام الزعماء وصنّاع القرار، فإني سأشرح كيف تقاطع طريقي مع طريق السياسة الأميركية في العراق.

البدء بالتفكير في عراق جديد

إن انقلاب ١٩٥٨، كما أشرت في الفصل الأول، قد أعقبته سلسلة من الحكومات تزيح إحداها الأخرى بأسلوب عنيف، ثم سيطر البعثيون على الحكم في عام ١٩٦٣ ولكنهم أزيحوا في العام التالي من قِبل فئة أخرى موالية لعبد الناصر. وما إن تعاقبت الحكومات السيئة حتى كان العراق يزداد ضعفاً فأخذت تراودني التساؤلات هل أحد ما، بعد سنوات من سوء الحكم، قد يوجه ضربته لاستعادة نظام ما قبل ١٩٥٨ وإرجاع البلاد إلى المسار الصحيح؟

وقد حدثت الضربة فعلًا، ولكنها لسوء الحظ لم تكن من قبل مجموعة

ملكية بل من البعثيين الذين عادوا إلى السلطة بانقلاب مضاد في عام ١٩٦٨. وفي هذه المرة كانوا عازمين على البقاء في الحكم مهما كان الثمن، كما كانوا على استعداد لسحق أية معارضة بلا رحمة. وبصفتي رجل أعمال يحاول أن ينشئ أعماله في بغداد وجدت عندئذٍ أنه لا مجال لإرجاع عقارب الساعة إلى عام ١٩٥٨ فتركت الوطن يائساً للمرة الأخيرة في عام ١٩٦٩.

وفي خلال السبعينيات من القرن العشرين كنت منهمكاً بشكل تام بمتابعة مهنتي المصرفية في نيويورك وفي الخليج، فلم أكن أفكر في السياسات العراقية سوى التعلق بالتمني في أن الديموقراطية والحرية تزدهران في بلادي ذات يوم. وجاء الارتفاع في أسعار النفط في عام ١٩٧٣ فقضى على ما هناك من تشجيع في هذا المآل، ذلك أن تضاعف الأسعار جعل المال يصب في خزائن الدول المنتجة للنفط وبضمنها العراق. وقد أزال ذلك الآمال بإمكانية إطاحة النظام البعثي في بغداد. فالبعثيون لم يكونوا قساة فقط بل هم الآن أثرياء جداً.

في تموز/يوليو ١٩٧٩ حل صدّام حسين محل أحمد حسن البكر كرئيس للجمهورية فبدأ حكمه الفردي بإعدام جميع مناوئيه في قيادة حزب البعث.

وجاء عقد الثمانينيات من القرن العشرين بالحرب العراقية ـ الإيرانية، وبعد سنوات التقيت في إحدى المناسبات الاجتماعية في جنوب فرنسا المسيو ألكساندر دي مارَنْش Alexandre de Marenches، المتقاعد الذي كان سابقاً رئيس دائرة الاستخبارات الخارجية الفرنسية، وهو رجل ذو خبرة واسعة وله مقام رفيع في بلاده، وقد قال لي إنه كان قد هَاتَف صدّام قبل أسبوع من غزو العراق لإيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ محذراً إياه بقوة أنه

إنما يغامر في السقوط بمستنقع يحفل بالانتحاريين المتعصبين الإيرانيين. وقال صدّام لرئيس الاستخبارات هذا إن القتال سينتهي في أسبوعين. ثم دام ذلك الصراع الدموي الباهظ الثمن ثماني سنوات.

ومع أن العراق كان قد أصابه الضعف من جرّاء تلك الحرب الطويلة التي شُنّت باختياره فإنه لم يكن هناك مع ذلك إمكانية جادة لإزاحة صدّام حسين. إن قيام صدّام بهذه الكارثة الإقليمية كان ينبغي أن يخبر العالم بأن الرجل لا يعبأ بحياة ضحاياه من مواطنيه وغيرهم ولكنه ماهر في الحفاظ على نفسه حتى في أسوأ الحالات. وهو لا يفهم سوى لغة القوة الغاشمة.

حين سمعت بأن صدّام قد غزا الكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ كنت أنا أقضي إجازتي السنوية، وما إن سمعت النبأ حتى صرت نهباً لمشاعر متضاربة. فمن جهة كان قلبي مع الكويتيين الذين سقطوا ضحايا لعنف النظام العراقي وجشعه، فهاتفت على الفور أصدقائي الكويتيين ومنهم عبدالرحمن العتيقي ومصطفى بوداي وغيرهما للتعبير عن مشاعري ولتقديم أي دعم بوسعي أن أقدّمه لهم. ولكنني رأيت أيضاً جانباً إيجابياً لهذه المأساة وهو أن هذا الرجل قد ذهب بعيداً في معركته الأخيرة وأثار عداء الدول الغربية وكذلك عداء معظم جيرانه العرب، وأن العالم بأسره الآن يريد خروجه من الكويت. فتساءلت في نفسي هل يمكن أن تكون هذه فرصة ليس لتحرير الكويت وحده بل لتحرير العراق أيضاً؟ لقد أخذت أفكر، منذ ذلك اليوم الأسود، ما هو الطريق الأمثل للتخلص من آفة صدّام ووضع العراق على الدرب الصحيح.

إن النشاط الدبلوماسي الذي أعقب غزو الكويت قد أثار في نفسي شيئاً من القلق. كان الملك حسين على الأخص يحاول أن يتوسط لحل النزاع

بشكل يتيح لصدّام أن يخرج من الكويت من دون أن يريق ماء وجهه. ولو أن الملك حسين كان قد نجح في ذلك المسعى لكان بوسع صدّام أن يدّعي إحرازه نصراً دعائياً وأن يكون في وضع أقوى من وضعه السابق بكثير. وعلى ما أكنّه للملك حسين من محبة وإعجاب واحترام لكنني لم أشعر بالأسف حين فشلت مساعيه فلجأ الحلفاء إلى إخراج صدّام من الكويت بالقوة العسكرية.

إن عدداً من العراقيين المعارضين لصدّام قد استغلوا، بعد عام ١٩٩١، هزيمته في الكويت وانتهزوا فرصة المعارضة الدولية لنظامه فقاموا بتشكيل مجموعات معارضة. ومن وجهة نظري فإني كلما ازددت علماً بزعماء المعارضة العراقية في الخارج ازداد استيائي من دوافعهم، كما أنني كنت أشك في وزنهم الحقيقي. كان هناك في ذلك الوقت الآلاف من العراقيين المهنيين المؤهلين وقد استقروا بشكل دائم خارج وطنهم للعمل في بلاد أخرى. وكنت أرى أن هؤلاء قد بدأوا حياةً جديدة واندمجوا في مجتمع آخر، لذا فلن يكونوا على استعداد للتضحية بما كسبوه بعرق جبينهم من أجل سلطة سياسية يعودون إليها في العراق. إن أستاذاً عراقياً في جامعة ستانفود مثلاً، أو طبيب أسنانٍ عراقياً ناجحاً في تورنتو، أو معمارياً عراقياً معروفاً في باريس، لن يرى هناك داعياً لكي يقلع أسرته من جديد ويقطع دراسة أبنائه ويترك مهنته الناجحة. لذلك بدا لي أن جماعات المعارضة التي تطلب التأييد هي من الفاشلين من العراقيين في الغرب من الذين يطمحون إلى المال أو السلطة أو كليهما في عراق ما بعد صدّام.

لقد رأيت، وذلك في سنوات الستينيات من القرن العشرين، أن مجرد تغيير الحكومة في العراق ليس ضماناً لتحسّن الأوضاع. ورأيت الخطر ذاته

في التسعينيات من القرن نفسه. إن إزاحة صدّام غرض نبيل ولكن ذلك سيعطي نتائج عكسية إذا أدّى إلى فتح الباب أمام طلاب السلطة غير المؤهلين والخطرين الحاملين برامج سيئة خاصة بهم تهدف إلى انتزاع المناصب والسلطة.

ولغرض الحيلولة دون مثل هذه العودة إلى حكومة سيئة لرؤساء سيئين كان اعتقادي أن من الضروري لتحقيق ذلك ترتيب أمور العراق بشكل شامل. فبعد عقود من الدكتاتورية سيترتب القيام بالكثير من حيث التطور الاقتصادي وإعادة حكم القانون ورفع نوعية التعليم ومعالجة النمو السكاني وتحسين حال المرأة وغير ذلك. وهذا كله سيتطلب زعامة استثنائية وإخلاصاً من قِبل الراغبين في السلطة، وإذا نجحوا فالجائزة كبيرة. إن اليابان وألمانيا قد قامتا من بين أنقاض الحرب لتكونا قوة اقتصادية إقليمية وعالمية. فإذا جرت مساعدة العراق لكي يكون كذلك فإنه سيصبح مناراً للحرية والازدهار ويغدو مؤثراً قوياً من أجل مصلحة المنطقة والعالم.

إن التفريط في الفرصة بتنصيب جيل آخر من زعماء الطبقة الفاشلة سيكون بمثابة الكارثة على ما أعتقد. وإذا كانت نية الدول الغربية هي العزم على إزاحة صدّام فإن ذلك يجب أن يكون وسيلة لتحقيق غاية ترمي إلى إعادة العراق إلى الحرية والازدهار، لا أن تكون مجرد غاية وينتهي الأمر. إن الهدف ينبغي ألا يكون مجرد إزاحة الطالح بل وضع الصالح بدله. فالأولوية الأولى إذن لبناء عراق جديد هي ضمان تولّي زعماء مؤهلين وشرفاء يؤمنون بمصالح البلاد لإدارة شؤون العراق عند انتهاء نظام صدّام.

حملة متنامية ضد نظام شرّير

إن تحرير الكويت قد أدّى إلى نصرين مهمين للشعب العراقي، فصدّام صار أضعف عسكرياً من جهة وأكثر انعزالاً عالمياً من جهة أخرى. ومع أن صدّام بقي في السلطة بعد الهزيمة السريعة والكاملة لمغامرته في الكويت فإن حملة القصف التي سبقت الحرب البرية قد حطمت الكثير من قدراته العسكرية. والأهم من ذلك أن مسألة الحيلولة دون تكرار هذه الكارثة كانت لها أولوية أعلى في برنامج المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة وفي غيرهما. لقد رأى العالم التهديد الذي يمثله صدّام، فكان من الواضح أنه ما دام في السلطة فإن أحلامه الشرّيرة بشأنها لن تزول. وحين قامت الانتفاضة المسلحة ضد حكمه بعد هزيمته في الكويت وانطلقت من الشمال والجنوب قامت قوات صدّام بسحقها بقسوة شديدة عاجلة. وعلى إثر ذلك قامت القوات التي تقودها أميركا بفرض حظر الطيران على تلك المناطق لحماية السكان فيها. وقد ظل ذلك الحظر قائماً كوسيلة لاستمرار الضغط العسكري على العراق بعد انتهاء الحرب.

إن جهود العالم لمعاقبة هذا النظام السيّئ واحتوائه كانت قد بدأت بعد أيام فقط من غزو الكويت، إذ صدر قرار من الأمم المتحدة بفرض عقوبات صارمة على العراق. وبعد تحرير الكويت توسعت تلك الجهود وازدادت شدة، إذ صدرت قرارات أخرى من الأمم المتحدة تطلب من الدكتاتور صدّام تدمير أسلحة الدمار الشامل التي لديه، وتدعو مراقبين من الخارج للتحقق مما يجري في هذا المضمار وللتأكد من أن نزع تلك الأسلحة هو نزع كامل ومستديم. وقد واجه صدّام برنامج الأمم المتحدة للتفتيش عن

الأسلحة بالعراقيل والمراوغة والخداع. ومع ذلك فقد وجد المفتشون كمّيات كبيرة من أسلحة للدمار الشامل والصواريخ القادرة على حملها وقاموا بتدميرها.

وعلى جبهة أخرى تولّت الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات سرّية لإضعاف الدكتاتور وإزاحته وذلك بُعيد تحرير الكويت. وقد شمل ذلك تقديم المساعدة لجماعات المعارضة داخل العراق التي كانت توّاقة إلى إسقاط النظام. لذا، فما إن رأى الرئيس بوش الأب حدود العمل العسكري العلني ضد صدّام في ذلك الوقت حتى صار على استعداد للبدء ببرنامج سرّي لتغيير النظام، وقد استمر ذلك البرنامج في ولاية الرئيس كلنتون.

وفي خضمّ الإدانة الدولية لصدّام والتفتيش الصارم من قبل الأمم المتحدة استمر الدكتاتور بالقيام بدور المستأسد الصفيق في الداخل والخارج. مثلاً، قامت السلطات المختصة في عام ١٩٩٣ بالكشف عن مؤامرة عراقية لاغتيال الرئيس السابق جورج بوش الأب خلال زيارته للكويت في شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٣. ثم قام صدّام في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام التالي بتهديد حدود الكويت مرة أخرى بقوة تقدّر بنحو ثمانين ألف جندي. وفي أثناء تلك الانتهاكات الطائشة قامت القوات التي تقودها الولايات المتحدة بالهجوم على أهداف عسكرية واستخباراتية في العراق. أما في الداخل فقد شدد صدّام من عهد الإرهاب والاضطهاد المفروض على شعبه. إنه مثلاً أراد معاقبة سكان الجنوب فقام بتجفيف الأهوار المشهورة الحافلة بالحيوانات البرية وغيرها. وحين أصدرت الأمم المتحدة قرارها السيّئ الصيت الخاص ببرنامج النفط من أجل الغذاء قام صدّام وزبانيته باستغلال ذلك القرار للإثراء غير المشروع بواسطته في حين

كان أبناء الشعب العراقي بمن فيهم الأطفال الرضّع يعانون ويموتون لعدم وجود الغذاء والدواء. وكان منتقدو ذلك البرنامج يزعمون أن الحصار الاقتصادي هو الذي سبب ذلك الشقاء الشنيع وأودى بحياة الكثيرين، ولكن المسؤول المباشر لكل ذلك هو صدّام نفسه.

لِمَ لا «خيار هاشمي»؟

ضعف صدّام كثيراً بعد هزيمته في الكويت فأخذ نفوذ المعارضين للنظام والمطالبين بتغييره يزدادا كثيراً. في مثل ذلك الوضع شعرت في أواسط التسعينيات من القرن العشرين أن عليّ أن أعرب عن آمالي بشأن العراق وذلك في المناقشات التي كانت تجري عن مستقبل البلاد بعد صدّام. وقد رأيت عند النظر في البدائل أن من الضروري البحث في الإمكانات كافة. وكان دافعي بالتأكيد هو ألا أنخرط شخصياً في تنفيذ أي حل من الحلول، فتفرّغي بالكامل لمؤسسة «إنفستكورب» وواجباتي بصفتي الرئيس التنفيذي لها تجعلني منشغلاً بالكامل، ولم تكن لي رغبة قط في أن أتورط في السياسة العراقية. بيد أنني كشخص يهتم بمستقبل العراق أردت أن أقدّم مفهوماً أحسبه يستحق التمحيص. وسواء قَبِلَه الغير أو لم يقبله فإني أردت في الأقل أن يعرف صُنّاع القرار بأن هناك بدائل أخرى.

إن دافعي الأول والأخير في الأمل بتغيير النظام هو تخليص الشعب العراقي من الأصفاد التي تكبّله. إن الشعب العراقي، وهو يجد حياته السياسية مقيّدة كل التقييد، واقتصاده منهوباً من أفراد أسرة الحاكم، وحياته الاجتماعية مخنوقة بالعقيدة الصدّامية المتشددة، كان يزداد معاناةً وفقراً ويُحرم من تحقيق تطلعاته الإنسانية الأساسية. ولقد شعرت بأن إنقاذ العراق

من صدّام سيجعل الشعب في الوطن الحر قادراً على الازدهار في خاتمة المطاف. وكان أملي أن سقوط صدّام سيؤدي إلى إنهاء أمر ذلك النفق المظلم الذي سيق إليه العراقيون بعد الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨. وكما قلت سابقاً فإني رأيت في العراق القدرة على بناء دولة عصرية مزدهرة بوسعها أن تنفع شعبها ذاته وأن تكون مناراً للاستقرار في المنطقة بأسرها. وكنت أعتقد أن عراقاً ناجحاً يمكنه أن يصبح أداة اقتصادية مهمة فيسهم بذلك كثيراً في سلام الشرق الأوسط واستقراره ورخائه.

وقد أخذت أدعو، عندما يتم التخلّص من صدّام، إلى العودة إلى آخر مرّة نعِمَ العراق فيها بحكومة شرعية بدلًا من المجازفة بالانضمام إلى معارضة تعيسة الشأن. بعبارة أخرى، دعوت إلى إعادة الاتحاد الذي أُقرّ ديموقراطياً في عام ١٩٥٨. وبما أن الملك فيصل الثاني لم يعُد حياً فسيكون ذلك الاتحاد منطقياً برئاسة خلفه الشرعي الملك حسين. وفكرة اتحاد هاشمي بين القُطرين ليست جديدة فقد راودت الملك عبدالله الأول مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين. وقد أثمرت تلك الفكرة حقاً لفترة وجيزة في عام ١٩٥٨.

لقد شعرت لأسباب عديدة أن «خياراً هاشمياً» للعراق سيكون أفضل الحلول.

أولًا، هناك حُجة قانونية مقنعة لدعم هذا الاقتراح، حجة قائمة على مرحلة الحكم الهاشمي الدستورية في البلاد، وكذلك على اتفاقية الاتحاد الهاشمي القصيرة الأجل. هذا، ومن المهم جداً أن دور الملك حسين كنائب للملك فيصل الثاني خلال الاتحاد كان قد صادق عليه كل من البرلمانين العراقي والأردني، الأمر الذي يعطي شرعية إضافية وتبريراً قانونياً لاقتراحي هذا.

وثانياً، رأيت أن من المنطقي سياسياً أن يكون هناك حاكم شرعي ومعتدل ومعترف به وله تاريخ محلي طويل ومحترم ويتمتع بصيت عريض لا مثيل له وباحترام في المنطقة بأسرها. إن الأردن، على الرغم من الأخطار الداخلية والخارجية الخطيرة المحيطة به، قد ظل مستقراً وآمناً نسبياً طوال عهد الملك حسين المديد. وسجلّ الملك في التطور الاقتصادي والتعليم والديموقراطية والحريات المدنية وحقوق الإنسان هو سجلّ يُحتذى به. ثم إن الملك حسين كسياسي كان على الدوام صديقاً صادقاً للغرب وكان محترماً كثيراً على مسرح العالم. وبصفته عاهلًا هاشمياً فهو يتمتع في نظري باحترام وإعجاب عظيمين في داخل العراق. (وعليّ أن أذكر بهذه المناسبة أيضاً علاقة شخصية: فعلاقة أسرتنا بالهاشميين تعود إلى مئة سنة ماضية. فجد الملك حسين وجدي محمد علي قيردار كانا من أعضاء مجلس المبعوثان في العهد العثماني في عام ١٩٠٨). وأخيراً، إن لديّ أسباباً شخصية قوية لكي أدعو إلى عودة الهاشميين إلى العراق. فلقد خبرت عن كثب شخصية وصفات الملك حسين وكبار موظفيه، وشعرت أن الشعب العراقي سينتفع كثيراً من إرشادهم وقيادتهم. إن جلالة الملك حسين، الزعيم العملاق الذي يتمتع بمقام كبير ورؤية استثنائية في بابها، لم يكن ملتزماً ببناء دولة حديثة في الأردن فقط، بل كذلك برسالته كزعيم هاشمي لخدمة القضية العربية.

كان الأمير زيد بن شاكر، وهو يحمل رتبة مشير في الجيش الأردني، من المستشارين البارزين للملك حسين، المكرّسين لخدمة رسالته، والأمير هو الأقرب إلى عاهل البلاد. وكنت قد تعرّفت إلى الأمير زيد جيداً كما أنني تمتعت بصداقة شخصية معه. وكان من أكثر الشخصيات احتراماً

وتطلعاً نحو المستقبل في زماننا. وقد جاءت وفاة الملك حسين في غير وقتها، ومضى خلفه الأمير زيد بوقت قصير، وكانت وفاتهما خسارة كبيرة ليس للأردن وحده بل لجميع الذين عرفوا هذين القائدين اللذين يُضرب بهما المثل.

إن ولاء الأمير زيد وإخلاصه لمليكه ووطنه لا يفوقهما أحد. وهو كضابط عسكري تقدّم خطوةً فخطوة لكي يصل إلى أعلى المراتب في القوات المسلحة الأردنية. وقد قاتل في الخط الأمامي في أكثر من مناسبة من أجل الملك ضد الذين حاولوا قلب النظام الملكي في الأردن. وحين تقاعد من الخدمة العسكرية جرى تعيينه رئيساً للديوان الملكي، كما أنه تولّى رئاسة الوزارة في الأردن مرتين.

وبالنظر إلى صِلتي بالأمير زيد فقد كان أمراً طبيعياً أن أبحث معه قلقي العميق بشأن مستقبل العراق. وكان رأيي أن أسد الأردن، الملك حسين، هو الأمل الأمثل لإنقاذ العراق ذلك أنه كان في ما مضى نائباً لرئيس الاتحاد العربي الذي ضم العراق والأردن في عام ١٩٥٨. لم يقم الأمير زيد قط بعدم تشجيعي على الإعراب عن رأيي هذا وكان كذلك يقدّر تماماً أنني وأنا أحمل آراءً قوية عن مستقبل العراق فإنني لا مصلحة لي على الإطلاق في العودة إلى بلادي، فهو يعرف جيداً أنني الآن مواطن دولي منصرف إلى عملي على جانبَي الأطلسي، وأن اهتمامي بالعراق هو من بعيد وينبع من قلقي بشأن أجيال المستقبل في تلك البلاد. كما أنه قدّر جيداً أن رأيي القائل بأن عراقاً مستقراً ومزدهراً لن ينفع فقط مواطنيه وحدهم بل سينفع الشرق الأوسط والعالم بأسره.

لقد كان لي أن أبحث الأمر مع الملك حسين مباشرة وبحضور الأمير

زيد. وبالطبع لم أكن أتوقع أن يُلزم الملك حسين نفسه بشيء، ولم أكن أنا بالتأكيد في وضع يسمح لي بأن أقدم له أية خطة للعمل. ولكنني أردته أن يعلم أن هناك في الأقل مواطناً خاصاً واحداً يفكر في موضوع الاتحاد. وقد يكون هناك آخرون يفكرون على هذه الشاكلة، فالفكرة بالتأكيد ليست بنت اليوم. ومع أن الملك لم يفصح لي قط عن رأيه بشأن هذا الاقتراح فقد اطّلعت أخيراً على كتاب عن سيرة الملك بقلم آفي شليم Avi Shlaim، وهو أستاذ في جامعة أوكسفورد يذكر فيه أن هناك في الأقل صديقاً واحداً للملك قد قال إن الملك نفسه «يتوق كل التوق إلى إعادة الملكية الهاشمية في العراق»(١). هذا وقد كان لي فرصة كذلك لبحث الاقتراح مع الأمير الحسن حين كان ولياً للعهد في الأردن.

وكما أشرت سابقاً كانت إعادة الهاشميين بالقوة إلى سُدّة الحكم أمراً مستحيلًا بعد انقلاب ١٩٥٨ بسبب العواقب الوخيمة التي هدد بها الاتحاد السوفياتي آنئذٍ، ولكن بعد انحلال الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ لم تكن هناك دولة كبرى تقف بوجه تلك الإعادة في عام ٢٠٠٣. إن هذا الحل البديل على ما أعرف ليس مطروحاً على الطاولة. وهو بالتأكيد لم يُقترح من قِبل أي مجموعة من مجموعات المعارضة، ذلك أن كل واحدة منها كانت تضغط بالطبع من أجل تنفيذ برنامجها الذي يخدم مصلحتها الذاتية وهي تتجاهل في الغالب مصلحة العراقيين عموماً.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتراح آنف الذكر له سابقة حديثة. ففي عام

(١) آفي شليم، **أسد الأردن: حياة الملك حسين في الحرب والسلم**، لندن، ألين لين Al-lenlane، ٢٠٠٧، ص ٦٠٩.

١٩٩١ أطيح زعيم هاييتي المنتخب ديموقراطياً، جان ـ برتراند أرستيد، وذلك بانقلاب عسكري. وبعد ذلك بثلاث سنوات تدخلت الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً لإعادته إلى السلطة وذلك لإعادة الحكم الدستوري من جديد. وقد كان التبرير الذي قدّمه الرئيس كلنتون لهذا العمل هو أن انقلاباً عسكرياً لا يمكنه أن يزيل الشرعية عن حكومة منتخبة وبالتالي فإن الولايات المتحدة قد قامت بإعادة الوضع الراهن الشرعي. ومع أن الانقلاب العراقي كان قد وقع قبل نحو أربعين سنة فلستُ أرى لماذا لا يطبق المبدأ الصحيح ذاته على الرغم من تقادم الزمن.

إن لديّ اقتراحاً بشأن العراق، وأعتقد أنه اقتراح مشروع وقابل للدفاع عنه. ومع أنني لا أطلب أي دورٍ لي ولا مصلحة شخصية لي في طرحه، أريد من أولئك الذين بيدهم الحل أن ينظروا فيه وهل يمكن تطبيقه وهل هو السبيل إلى إعادة العراق إلى الاستقرار والازدهار.

إن مركزي في مؤسسة «إنفستكورب» واتصالاتي الواسعة مع المنظمات الدولية قد جعلتني، بحلول أواسط التسعينيات من القرن العشرين، على صِلة مع عدد كبير من المتنفذين في الولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط. وبما أنني أعرف بالطبع أن لا مطمح لي شخصياً في إحداث تغيير فقد قررت أن أضع الاقتراح أمام أكبر عدد ممكن من الذين لهم علاقة بالموضوع.

إن أحد الذين بحثت معهم بشأن ما يساورني هو الرئيس جورج بوش الأب. كنت قد التقيته للمرة الأولى في عام ١٩٨٩ حين دعاني الملك حسين لكي أحضر معه حفل عشاء باذخاً في البيت الأبيض أقامه الرئيس بوش على شرف الملك. وفي ما بعد خدمت تحت رئاسة الرئيس بوش في مجلس الأمناء لزمالة آيزنهاور Eisenhower Exchange Fellowships.

بعد تلك المناسبة بوقت قصير انتهت ولاية الرئيس بوش، ثم قام في صيف ١٩٩٣ بدعوتي إلى الاشتراك في مؤتمر ليوم واحد يعقد في Waker s Point وهو مقره الصيفي في Kennebunkport في ولاية مين Maine. كان الغرض من ذلك المؤتمر هو البحث في شؤون العالم بشكل عام، ولكنني سألت الرئيس هل بوسعي أن أكلمه على انفراد بشأن العراق؟ فاقترح أن نلتقي قبل وصول الضيوف الآخرين. كان العراق موضوعاً محزناً للرئيس، فمع أنه قام بإخراج صدّام حسين من الكويت في عام ١٩٩١ بنجاح، فإنه كان قد ارتأى ألا يتقدم نحو بغداد بل آثر الانسحاب عند إنجاز تلك المهمة العاجلة. كان صدّام قد أخذ يثير المتاعب من جديد فكان الرئيس بوش يتعرض لانتقاد حاد لأنه لم يجهز عليه وينهي أمره.

سألته لماذا لم يتخذ ذلك القرار؟ فأجابني أن الائتلاف كان قد تشكّل لتحرير الكويت، فلو أنه أضاف إلى ذلك هدفاً جديداً لانفرط الائتلاف. فسألني بدوره ما الذي كنت سأوصي به في تلك الظروف؟ فقلت أنا أوافق على عدم مواصلة زحف القوات الأميركية إلى بغداد، لأن ذلك سيكون مثيراً للفوضى. غير أنني كنت سأوصي بالاحتفاظ بالسيطرة على جنوب البلاد وكانت المنطقة تحت الاحتلال الأميركي بعد نجاح حملة الكويت. وأضفت قائلًا إني أعتقد أنه كان يترتب على القوات الأميركية البقاء لفترة أطول في تلك المنطقة التي تشكل ثلث مساحة القطر وذلك للاستمرار في زعزعة صدّام. ثم انتقلت إلى الحديث عن إعادة الاتحاد الهاشمي، وعن الإمكانات التي ستحدث في المنطقة لو أن العراق صار من جديد قوياً ومناصراً للغرب. أصغى إليّ الرئيس بإمعان وأقرّ بأن الفكرة لها مزايا وربما يكون من اللازم تحليلها لمعرفة ما تنطوي عليه من ردود فعل.

لم أكن أتوقع بالطبع أن يقوم الرئيس السابق بأي عمل، بل كان هدفي هو أن أرى هل يجد كبار المسؤولين أن اقتراحي غير عملي. وفي ذلك المؤتمر المشار إليه آنفاً قدمني الرئيس إلى رتشارد هاس Richard Haass الذي كان يشغل في عهده منصب مدير مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط (وهو الآن رئيس مجلس العلاقات الخارجية)، فقدمت اقتراحي وآرائي إليه وكذلك إلى الجنرال سكوكروفت، مستشار الأمن القومي السابق.

وقد تمّت اتصالات أخرى عن طريق صديقي العزيز، Arnaud de Borchgrave، الذي كان المحرر الأقدم للشؤون الدولية في مجلة نيوزويك مدة ثلاثين سنة وهو أسطورة في عالم الصحافة ويشغل حالياً مركز الاختصاصي الأقدم في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في العاصمة واشنطن. كان هذا الصحفي قد أجرى مقابلات مع زعماء العالم المهمّين قاطبة في النصف الأخير من القرن العشرين مثل «هو شي مين» و«الملّا عمر» رئيس الطالبان، وقائمة اتصالاته هائلة. وقد دعاني إلى حفلات عشاء في بيته بمناسبات متعددة مع كبار صنّاع القرار في واشنطن. وفي إحدى تلك المناسبات بحثت فكرتي مع جيم وولزي Jim Woolsey الذي كان مديراً لوكالة المخابرات الأميركية، فأظهر اهتماماً بمتابعة الفكرة وإجراء التحليل لها، ولكنه سرعان ما استُبدل بآخر.

تناولت الغداء أنا وآرنو، مع زبيغنيو بريجنسكي الذي كان قد عمل مستشاراً للأمن القومي للرئيس جيمي كارتر. كنت قد تعرفت إلى بريجنسكي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حيث كنت عضواً في مجلس الإدارة الاستشاري الدولي. أصغى بريجنسكي إلى اقتراحي بعناية ولكنه شكك في إمكانية فرض ملك أردني على العراق.

من الاتصالات الأخرى التي اقترحها آرنو الاتصال بالكونت دي مارنش (Count Alexander de marenches) الذي ذكرته سابقاً وكان متقاعداً آنئذ، وسبق أن كان رئيساً لدائرة الاستخبارات الخارجية الفرنسية، وهو رجل يتمتع بخبرة واسعة وبالاحترام في بلاده. ذهبنا، آرنو وأنا، بطائرة هليكوبتر لزيارة الكونت في منزله في غراس Grasse، وإلى مائدة الغداء شرحت له أفكاري بشأن العراق فأصغى باهتمام بالغ. ثم اتصل بي في ما بعد هاتفياً لغرض المتابعة، ولكنني سمعت بعدئذٍ للأسف الشديد أنه قد توفي.

إن علاقاتي مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جعلتني أتعرف إلى هنري كسينجر، فدعوته إلى مكتبي في نيويورك لبحث موضوع العراق خلال تناولنا طعام الغداء في المكتب. وقد أراد كسياسي واقعي أن يركّز على كيفية تطبيق الاقتراح الذي أطرحه. وكان جوابي أن هذا لا يعود تقريره إليّ قائلًا إن أي مشروع من المشاريع ينبغي أن يبدأ برؤية. فإذا كانت الفكرة صائبة فإن تنفيذها يمكن أن يخططه الخبراء ورجال الحكومة الذين من اختصاصهم تحويل السياسة إلى أفعال.

تقديم اقتراح إلى كلنتون بعودة الوضع الذي كان قائماً في العراق

تمكنت أخيراً من عرض اقتراحي على رئيس الولايات المتحدة. حصل الاجتماع مع الرئيس كلنتون حين قام بالتوسط في اتفاق سلام في عام ١٩٩٥ بين الملك حسين وإسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي. خلال عودة حاشية كلنتون على الطائرة الرسمية كان من ضمنها القس اليسوعي الأب دونوفان J.O Leo Donovan وكان آنئذٍ رئيس جامعة جورج تاون. كان دونوفان قد ذكر اسمي وربما أسماء أخرى قد يرغب الرئيس في لقائها

(كنت من معارف الأب دونوفان حين خدمت رئيساً لمركز الدراسات العربية المعاصرة في معهد دراسات الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون). وكانت نتيجة اقتراحه ذاك أن تلقيت نداءً هاتفياً من البيت الأبيض لدعوتي إلى اجتماع انفرادي مع الرئيس.

حين التقينا في المكتب البيضاوي في الخامسة والنصف من بعد ظهر ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٥ كانت نية الرئيس أن نتحدث بشكل عام عن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أثنى عليّ بشأن دوري في جامعة جورج تاون. أما أنا فكنت مصمماً أن أغتنم الفرصة للحديث عن العراق فبدأت كلامي بتهنئته على نجاحه أخيراً في التدخل في هاييتي.

استغرب الرئيس وأراد أن يعرف لماذا ذكرت هاييتي. فأخذت أبيّن التشابه مع العراق من حيث حكومة دستورية يُطيحها انقلاب عسكري، وتصميم الولايات المتحدة على إعادة الشرعية. ثم قلت إن تطبيق مبدأ هاييتي على العراق سيشمل التخلص من صدّام (وهذه هي سياسة الولايات المتحدة على أية حال)، ومن ثم إعادة الاتحاد الهاشمي وتنصيب الملك حسين رئيساً شرعياً له. وستكون الفائدة المرتجاة من ذلك هي وجود حليف قوي مستقر ومزدهر في قلب الشرق الأوسط ـ وهذا تقدم كبير آخر في تحقيق السلام في المنطقة.

وقد أضفت قائلًا: «قبل أربعين سنة كان تدخّل الولايات المتحدة سيسبّب نشوب الحرب العالمية الثالثة. أما الآن فليس هناك ما يوقفك».

وأخيراً شكرت الرئيس على ما قضاه من وقت معي وكررت كلامي بأنني ليس لي مصلحة شخصية أو أي طموح بشأن هذا الموضوع وأن دافعي الوحيد هو إيجاد حل يخدم مصالح العراق والشرق الأوسط والعالم على

أفضل وجه. ثم قلت للرئيس إنه إذا وجد اقتراحي يثير الاهتمام فإني أرجو منه أن يجمعني بأحدٍ ممن يمكنه متابعة الأمر لكي أشرح له أفكاري بالتفصيل. وقد وافق على أن ينظر في الأمر.

بعد ذلك الاجتماع كتبت رسالة إلى الرئيس كلنتون لخّصت فيها اقتراحي، ثم أخذت الطائرة إلى الأردن لمقابلة الملك حسين. وقد رحّب الملك بي بما عُهد فيه من دفء وحُسن استقبال وقال إنه يقدّر كل التقدير صداقتي وولائي للأسرة الهاشمية.

كانت السنوات الأخيرة للملك حسين محفوفة بالمرض، فقد أجرى عملية جراحية في عام ١٩٩٢ لاستئصال السرطان، ثم تلقى العلاج الكيماوي في عام ١٩٩٨. وبعد وفاته في عام ١٩٩٩ أقيمت له صلاة الذكرى في كاتدرائية سان بول في لندن. كانت تلك هي المرة الأولى التي يقام فيها مثل هذا التكريم لملك غير بريطاني منذ القدم. وكانت تلك مناسبة لائقة التقى فيها زعماء العالم لتقديم العزاء والاحترام لملكٍ كان يحظى بالإعجاب لحكمته وكرمه واعتداله. يقول شليم: «إن الصفات الشخصية التي كان يتحلى بها الملك حسين كالشجاعة والتصميم وبُعد النظر والكارزما وسحر الشخصية قد مكّنته من التعامل مع الخيارات السياسية والاقتصادية المحدودة جداً التي كانت لديه بصفته حاكماً لبلد صغير ودولة فقيرة نسبياً، كما مكنته من البقاء بوجه العقبات الكبيرة التي كانت في طريقه». وبرحيل ذلك الزعيم الفذ عن المسرح العالمي كان عليّ أنا شخصياً أن أتقبل أنّ ما كنت أحلم به من إحياء الاتحاد العراقي ـ الأردني قد انتهى أمره كذلك. وإني لأتساءل لو أن ذلك قد تحقق في حينه أما كان تاريخ العراق اللاحق سيكون مختلفاً جداً؟

الولايات المتحدة تتبنّى تغيير النظام في العراق

لجأ صدّام، طوال التسعينيات من القرن العشرين، إلى مقاومة خبيثة وخداع صفيق فجعل محاولات العالم لنزع أسلحته تبدو وكأنها مهزلة. وبما أن صدّام رفض التعاون مع فرق التفتيش الدولية متخذاً موقف التهديد فلم يكن من الصعب على الولايات المتحدة أن تقنع أقطاراً أخرى بدعم جهودها ضده. كان هناك إجماع دولي على أن أعمال صدّام تستدعي الرقابة الشديدة والعقوبات الصارمة. ولكن التهديد العراقي كان يصوّر في الولايات المتحدة بشكل أشد قتامة وصرامة لاسيّما من المحافظين الجدد الذين كانوا يدفعون باتجاه غزو أميركي شامل. وقد قام صدّام بتأزيم الوضع كثيراً حين قام في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ بعرقلة عمل مفتشي الأسلحة الدوليين. ومع أن السكرتير العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، قام بزيارة إلى بغداد وتمكن من التوصل إلى حلٍ ما للأزمة، عاد صدّام إلى تصلّبه القديم الذي تواصل طوال العام حتى تم وقف أعمال التفتيش والرقابة بشكل كامل في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر.

في ذلك اليوم نفسه وقع الرئيس كلنتون «قانون تحرير العراق» لعام ١٩٩٨، وهو يرمي إلى إزاحة صدّام من السلطة وإلى دعم «الانتقال إلى الديموقراطية في العراق». وقال الرئيس عند توقيعه القانون: «إننا نتطلع إلى قيادة جديدة في العراق يؤيدها الشعب العراقي. إن الولايات المتحدة تقدّم المساعدات لجماعات المعارضة من قطاعات المجتمع العراقي كافة التي بوسعها أن تؤدى إلى حكومة مدعومة شعبياً». وقد رصد ذلك القانون مبلغ ٩٧ مليون دولار لمساعدة مجموعات المعارضة العراقية، ومبلغ مليوني دولار للبث الإذاعي والتلفزيوني.

كانت تلك نقطة تحوّل كبيرة في السياسة الأميركية نحو العراق. وقد جرى نقاش بعد حرب الخليج الأولى حول الطريقة الأنجع للتعامل مع صدّام، وشارك كثيرون في النقاش. إلا أن خلافاً وقع بين مجموعتين من المجموعات الرئيسية حول مسائل جوهرية، فمثلاً هل من الأفضل الاستمرار في سياسة كلنتون أم اتباع سياسة أكثر قوة يدعو إليها المحافظون الجدد؟

كانت سياسة كلنتون، وهي امتداد لسياسة سلفه، تقضي باحتواء صدّام باستخدام طرق متعددة أهمها الطرق الدبلوماسية فلا يتم اللجوء إلى القوة العسكرية إلا لمعاقبة السلوك الفاضح. بيد أن سياسات المحافظين الجدد كانت من جهة أخرى أُحادية، تشدد على استخدام القوة العسكرية الأميركية كخيار مهم لإطاحة صدّام. فكان قانون تحرير العراق إذن يمثل تطوراً كبيراً في الجهود التي يبذلها كبار المحافظين الجدد وحلفاؤهم السياسيون لتشجيع العمل بالبرنامج الأميركي لتغيير النظام. وقد غدا ذلك من حيث الجوهر هو الواجهة العلنية لتغيير النظام مع استمرار البرنامج السرّي الذي رصِدت له ملايين الدولارات. كانت فرضية المحافظين الجدد وقانون تحرير العراق إنما تقوم على أن مساعي الأمم المتحدة لنزع سلاح صدّام ومعاقبته لا طائل فيها، وبالتالي فإن تقديم المزيد من المساعدات العسكرية لمجموعات المعارضة هو خطوة أساسية ولو من أجل تهيئة الرأي العام الأميركي لغزو أميركي قادم. (سيتم البحث بالتفصيل في مساعي المحافظين الجدد في الفصل القادم).

إن رصد ملايين الدولارات لجماعات المعارضة العراقية وتخويل الرئيس تحديد هذه الجماعات وتمويلها خلال تسعين يوماً من صدور قانون

تحرير العراق كان بمثابة إشارة البدء بالعمل، فانبرى رجال المعارضة الذين يعيشون خارج العراق، وهم من خلفيات مريبة، إلى التقدم بجشع نحو الخط الأمامي. وإذ كان عدد من «زعماء المعارضة» المزعومين يدّعون أنهم يكافحون من أجل إطاحة صدّام فقد كانوا أكثر توقاً إلى تحقيق برامجهم الخاصة وملء جيوبهم. وبما أن المعارضة كانت بحكم المستحيلة في داخل العراق فقد صار أولئك المعارضون بمثابة المنفيين العراقيين العاملين خارج البلاد وهم يتطلعون إلى فرصة للاستيلاء على السلطة بعد زوال صدّام. وكان عدد من المجموعات التي شكلها أولئك «الزعماء» يجد أُذناً صاغية من قِبل المحافظين الجدد الذين يدفعون باتجاه استخدام القوة المسلحة لإطاحة صدّام، وكانوا كذلك يموَّلون بسخاء من قِبل الولايات المتحدة (وربما من حكومات غربية أخرى أيضاً) كانت ترى فيهم عملاء نافعين لزعزعة صدّام.

ولسوء الحظ فإن هؤلاء الانتهازيين السياسيين قد أوقعوا الضرر البالغ على البلاد. إنهم في سعيهم المحموم لنيل المصداقية ولإبراز أنفسهم قد قدّموا صورة مشوّهة عن الوضع في العراق لأسيادهم الأميركيين، وقاموا كذلك بتحويل الأنظار والموارد عن أولئك المنادين بتغيير النظام من الذين يكنّون في قلوبهم خيراً للعراق. وقد أثّرت أولوياتهم النفعية الخائبة في أولئك الذين أقاموا سلطة احتلال خلال عهد ما بعد صدّام وكانت سلطة فاشلة منذ البداية. إن زعماء المعارضة لم يكونوا ممن تعوزهم الكفاءة فقط بل كانوا مدفوعين بطموحهم وجشعهم لا بالمبادئ التي تنادي بالوحدة العراقية والمساواة والمصالحة الوطنية، كما سأبين ذلك مفصلاً.

مقترحات لم يُعبأ بها قدّمت بعد الغزو

بعد وفاة الملك حسين في عام ١٩٩٩ شعرت بأننا قد خسرنا فاعلًا أساسياً وخسرنا بذلك فرصة لإحياء زعامة هاشمية متنوّرة في عراق ما بعد صدّام. وفي ما يتعلّق بي فقد واصلت اهتمامي الشديد بالأحداث الجارية في العراق، فكنت أتحدث مع مختلف الأشخاص والجماعات المعنيين عن آمالي بشأن مستقبل البلاد. وقد اتضح بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة، تساندها بريطانيا، كانت أكثر تصميماً على التخلص من صدّام حسين. وحين كانت الاستعدادات تُتخذ لشن حرب الخليج الثانية قمت بكتابة رسالة إلى كل من الرئيس بوش الابن ورئيس الوزراء توني بلير لتأييد سياستهما وللإعراب عن أملي بأن التحرير ينبغي أن تعقبه مرحلة انتقالية نحو السلام والاستقرار في العراق.

وفي شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أشهر من الغزو، سنحت لي فرصة أخرى للحديث مع الرئيس بوش الأب. كانت مؤسسة «برازيل إنفست»، وهي منظمة تعمل على تشجيع الاستثمارات في البرازيل، قد دعتني إلى اجتماعها السنوي المنعقد في روما، وكان بوش الأب هو ضيف الشرف فيه. وقد أقام الرئيس السابق في منزل السفير الأميركي في روما فأجريت الترتيب اللازم لكي نلتقي هناك قبل أن نذهب سويةً إلى العشاء.

كان الغزو الذي قادته أميركا قد نجح في إطاحة صدّام ولكن بغداد كانت خارج السيطرة وانتشر فيها السلب والنهب وأعمال العنف. وكان الرئيس السابق بوش الأب لم يزل قلقاً جداً بشأن العراق، وقد طلب إليّ في الحال أن أبدي رأيي بشأن ما يترتّب على الولايات المتحدة الأميركية أن

تفعله الآن. ومع أن خطة الاتحاد الهاشمي لم تعد قائمة في ذهني بوفاة الملك حسين إلا أنه كانت لديّ مقترحات أخرى لإنقاذ العراق مما هو فيه من فوضى وتردٍّ.

أولاً، أن على الولايات المتحدة أن تتخلص من صدّام ومن ولديه ومن عدد محدود من أفراد أسرته وكبار المسؤولين لديه. (في ذلك الوقت كان صدّام لم يزل مختفياً وولداه لم يقتلا بعد.) أما أعضاء حزب البعث الآخرون فينبغي استدعاؤهم إلى وظائفهم السابقة. لقد قلت بعبارة أخرى لا تفككوا جهاز الحكومة. إن العراق بحاجة إلى موظفين وخبراء وأطباء ومهندسين، وبحاجة إلى الجيش والشرطة وحرس الحدود وغيرها لكي تظل إدارة البلاد قائمة. إن منعهم من العمل لأنهم ينتمون إلى حزب البعث يتجاهل الحقيقة القائلة بأنهم ما كانوا أعضاء فيه إلا لغرض الحصول على عمل. كان هؤلاء الناس يطيعون الأوامر. ولو أُعطيت لهم أوامر مختلفة فسيعملون كما كانوا يعملون في السابق لخدمة النظام الجديد. ومن ارتكب جريمة فيجب أن يساق إلى القضاء، ولكن، يجب ألا يعاقب أحد من أعضاء حزب البعث لمجرد أنه كان ينتمي إلى الحزب.

ثانياً، إني أرى وجوب عدم التفريق بين العراقيين على أساس العِرق أو الدين أو الخلفية، فمثل هذا التفريق سيخلق طوائف متعددة. إن العراقيين كافة ينبغي معاملتهم في النظام الجديد كمواطنين متساوين يشكلون جزءاً من المجتمع المدني ويحميهم حكم القانون بصرف النظر عن المكوّنات المختلفة لهوياتهم الفردية. كان هذا هو المبدأ السائد في العهد الملكي قبل عام ١٩٥٨ فكان العراق قُطراً موحّداً نتيجةً لذلك. إن معظم الناس في أرجاء البلاد قد تعرضوا خلال حكم صدّام لسوء المعاملة وللقسوة البالغة.

بيد أن هذا يجب ألا يؤهلهم لمنافع تفضيلية أو مزايا إضافية في عهد ما بعد صدّام.

أما نصيحتي الثالثة فقد كانت بمثابة التحذير: إن على الولايات المتحدة ألا تتولّى أمر الرهط الحالي من زعماء المعارضة فتميّزهم عن غيرهم وتُدخلهم في الحكومة الجديدة. إنهم لا يمتلكون النزاهة والخبرة والمؤهلات. وإخلاصهم لخير العراق أمر مشكوك فيه. وعلى أية حال فإن لدى العراق أصلًا جهازاً إدارياً عاملًا بوسعه الاستمرار بالعمل تماماً.

وعندما كنا في طريقنا إلى حفل العشاء الذي تقيمه مؤسسة «برازيل إنفست» طلب إليّ الرئيس بوش الأب أن ألخّص آرائي في ورقة موجزة أرسلها إليه. وما إن عدت إلى لندن حتى كتبت تلك الورقة وأرسلتها إليه.

وفي تلك السنة ذاتها ـ وبعد أن قامت الولايات المتحدة بالضبط بما نصحتها ألا تقوم به فانحدر العراق نحو الفوضى ـ سنحت لي فرصة للاجتماع بالدكتورة كوندوليزا رايس، وكانت آنئذٍ تشغل منصب «مستشار الأمن القومي الأميركي»، وذلك حين حضرت اجتماع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن. وحين جرى تقديمي إليها قلت لها إنني أعرف رئيسها السابق بوش الأب وإنني أرسلت إليه أخيراً ورقة عن العراق. وظهر أنها مطلعة على تلك الورقة وأنها كانت قد قرأتها فعلًا. وطلبت إليّ أن أزورها في المرة القادمة التي أكون فيها في واشنطن.

حدث الاجتماع في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في الجناح الغربي من البيت الأبيض. وكان حاضراً في ذلك الاجتماع أيضاً إليوت أبرامز، مساعد مستشار الأمن القومي. لم ينطق أبرامز بكلمة واحدة ولكن الدكتورة رايس ـ الجذابة، الأنيقة، الرابطة الجأش ـ رحبت بي بمجاملة

بالغة. ثم سألتني بادئ ذي بدء أن أشرح لها ما تنطوي عليه الورقة من أفكار. علماً أن المشورة التي قدّمتها في روما قد تجاوزها الزمن الآن (فقد جرى تفكيك حزب البعث مثلًا)، ولكنني أعربت عن قلقي بشأن الوجهة التي يتخذها العراق قائلًا إنني أرجو أن تحافظ الإدارة الأميركية على هدفها في بناء دولة جديدة مزدهرة.

ثم انتقل الكلام إلى الحديث عن الدستور العراقي الجديد. قلت للدكتورة رايس إن هذا الدستور يجب أن يكون عادلًا وعلمانياً ويشمل العراقيين جميعاً، ويجب ألا يشير إلى طوائف أو أقليات بل يجب أن يعامل المواطنين كافة كمتساوين بموجب القانون. وقد استشهدت بأن دستوراً بمثل هذه الصفات قد خدم الولايات المتحدة الأميركية على أفضل وجه لأكثر من مئتي سنة.

كان جواب الدكتورة رايس هو أن الأمر متروك للعراقيين لكتابة دستورهم، فأجبتها متسائلًا: «أي عراقيين؟» وأضفت: «إذا كنت تقصدين أولئك الذين وضعتموهم مسؤولين عن البلاد فإنهم سيكتبون دستوراً يلائم برامجهم الخاصة. فإذا كان من مصلحتهم تقسيم البلاد على أساس عشائري وديني وعِرقي فإنهم سيستخدمون الدستور لخدمة مآربهم». ثم قلت إن من الأفضل كتابة الدستور من قِبل قانونيين عراقيين مستقلين ليست لهم مصلحة سياسية دفينة. فإذا صادف أن كان هؤلاء من الذين غادروا البلاد تحت الضغط فبها ونِعمت: إنهم سوف يضمنون للجيل العراقي القادم ألا يضطروا إلى ذلك وبالتالي سيضعون في الدستور الضمانات المناسبة.

لقد ذهبت إلى ذلك الاجتماع بآمال عريضة وخرجت منه وأنا أشعر بخيبة أمل عميقة. لم تكن الدكتورة رايس إلا في منتهى الأدب، ولكنني

شعرت أنها إنما استقبلتني من باب المجاملة لا غير. ومهما كان السبب فإنني شعرت أن ما قلته لن يغيّر من آرائها شيئاً. إن ملاحظاتي لم يكن لها بالتأكيد تأثير في كتابة الدستور، فقد ظلت السلطة في العراق بيد الذين أسهموا بالإساءة إليها.

* * *

كنت أعتقد جازماً، قبل الغزو الذي أطاح صدّام حسين والذي تم بقيادة الولايات المتحدة، أن من الممكن تماماً إزاحة ذلك الدكتاتور البغيض والخطر ووضع حكومة مكانه تقوم بتوحيد البلاد من جديد، وتضمن استقرارها الداخلي، وتعمل من أجل مستقبل زاهر. وما زلت أعتقد أن هذه الغاية النبيلة يمكن أن تتحقق. ولسوء الحظ فإن الاحتلال عام ٢٠٠٣ قد وضع أمامها كثيراً من العقبات.

وعلى الرغم من أن الاقتراحات السياسية التي قدّمتها بشأن العراق لم تنفّذ فإنني أعتبر نفسي محظوظاً إذ سنحت لي فرص عديدة لعرض تلك الاقتراحات على المسؤولين من ذوي النفوذ في دنيا العلاقات الدولية. ومع أن الأخطاء والأولويات غير الصحيحة كانت هي سِمة سياسات الاحتلال في العراق، فإن ما سردته عن المساعي التي بذلتها يبرهن على أن كبار المسؤولين كانوا في الأقل على استعداد لسماع أصوات متعددة. وسأقوم في الفصل القادم بتقديم عرض للخطوات التي أدت إلى الغزو ومن ثم إلى احتلال العراق، كما سأقدم الحجة بأن السبيل الذي اختارته الولايات المتحدة الأميركية كان مقدراً له أن يفشل.

الفصل الرابع

وصفة المحافظين الجُدد للكارثة

إن المحافظين الجدد الذين أثّروا في رسم السياسة الأميركية نحو العراق من خلال نائب الرئيس ديك تشيني كانت لديهم أفكار سيئة كثيرة وفكرة حسنة واحدة فقط. فنجاح هذه الجماعة في دفع الولايات المتحدة إلى القيام بتغيير النظام في العراق كان أمراً يدعو إلى الثناء، ولكنه نجاح تعرّض لظلال قاتمة بسبب الاحتلال المدمّر والمحفوف بالفساد، والذي تم نتيجة لسياساتها الخاطئة. إن القائمة الطويلة من سوء التقدير ومن التلاعب الخبيث الذي قام به المحافظون الجدد ينبغي أن يدعو زعماء المستقبل إلى الحذر وإلى إحكام الرأي بشأن الأمور التي منها على سبيل المثال موضوع اختيار السبيل الأفضل نحو سياسة فعّالة في الشرق الأوسط. إن المحافظين الجدد، في نظرتهم الخبيثة نحو العالم وبموجبها يسري مبدأ الغاية تبرر الواسطة، قد تلاعبوا بالاستخبارات أو اختلقوها لدعم هدفهم. لقد وعدوا العراقيين بالحرية والديمقراطية ولكنهم سلّطوا عليهم زُمرة من الانتهازيين الفاسدين الذين لا دراية ولا كفاءة لهم إطلاقاً. كما أنهم ضغطوا، في عالم معقد متشابك، لفرض حلول مبسّطة من جانب واحد.

إن عدد الكتب والمقالات التي عرضت النتائج المأسوية لبرنامج

المحافظين الجدد بشأن العراق في تزايد مستمر، لذا لن أبحث الموضوع مفصلًا في هذا الفصل. وسأركز فقط على أن رأيهم بشأن العالم قد أدّى، وكان لا بد أن يؤدي، إلى كارثة حاقت بالشعب العراقي وبالدولة العراقية. وما على المرء إلا أن يتطلع إلى مَن تقدم على غيره في العراق بعد غزوه ـ زعماء المعارضة الفاسدون والمقاولون الأميركيون ـ لكي يرى ما هي أولوياتهم. ولقياس الهوّة السحيقة بين الوعد والواقع يترتّب على المرء أن يرى كيف أن قانون تحرير العراق، الذي سمِّي كذلك بتفاؤل، وغير ذلك من سياسات المحافظين الجدد، قد أدّى بشكل مباشر بالعراق إلى أن يصبح الآن قُطراً مقسّماً، مُعدماً، وغير آمن، ومعرّضاً للأخطار من كل جانب.

هذا، ومع أنني كنت في الحقيقة من الذين أيدوا الحركة التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية لتغيير النظام في العراق، فإن الحاجة إلى إزاحة صدّام كانت هي نقطة الاتفاق الوحيدة بيني وبين إدارة الرئيس بوش. كان هدفي الأول والأخير هو تحسين أوضاع الشعب العراقي آملًا بأن زعامة العراق الجديدة، وبتشجيع أميركي، ستقوم بعد مغادرة الدكتاتور بوضع حلول معقولة وسياسات عادلة لخلق قُطرٍ متحدٍ، حرٍّ ومزدهر. إن حركة المحافظين الجدد كانت، من جهة أخرى، حركة مكبّلة بأيديولوجيتها القائلة بتفوق الولايات المتحدة من خلال استخدام القوة. ولم يكن العراق في نظرهم قُطراً يسكنه أناس يتنفسون، بل كان عبارة عن بيدق في لوحة الشطرنج الجغرافية ـ السياسية. وفي هذه النظرة إلى العالم كان شعب العراق لا أهمية له، كما كان تفكيك وحدة البلاد من الأولويات، أما الحرية والرخاء فهما دعاية لا تتحقق.

مسيرة متصدِّعة وخادعة نحو الحرب

إن حركة المحافظين الجدد لم تكن وحدة متراصة كما لم تكن شديدة البأس بشأن مسألة تغيير النظام في العراق ورسم استراتيجية لما بعد الغزو. ولكن من المعروف أن كبار أعضاء الحركة كانوا فعالين في وضع الإطار لسياسة الولايات المتحدة بشأن العراق، وقد سنحت لهم الفرصة لتنفيذ برنامجهم. وقد سبق أن أشرنا إلى أن الدعوة لتغيير النظام أخذت تشتد بين أعضاء هذه الجماعة وذلك في مطلع التسعينيات من القرن العشرين بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١. وقد رأى بعضهم أن الحاجة إلى إزاحة صدّام كانت بمثابة «حرب لم تكتمل» حين قرر الرئيس بوش الأب عدم الاستمرار في الحرب حتى الوصول إلى بغداد.

إن المتحمسين من السياسيين وصُنّاع القرار في صفوف المحافظين الجدد الذين كانوا يريدون إطاحة صدّام قد استخدموا مختلف الوسائل لتنفيذ مآربهم. لقد كان هناك بالتأكيد الكثير من الأسباب المبررة لتغيير النظام في العراق، وقد ذكرتها سابقاً، وجاء هؤلاء الدعاة للتدخل العسكري ليستخدموا هذه الأسباب كلها: أسلحة الدمار الشامل؛ عدوان صدّام في الخارج أو القمع الذي يمارسه في الداخل؛ الصلات المفترضة مع جماعات إرهابية؛ الوعد الجميل بأن عراق ما بعد الغزو سيكون حراً وديموقراطياً. ولسوء الحظ فإن صدّام قد أُطيح في النهاية لأسباب مفزعة جداً للأميركيين ولا يدعمها البرهان أبداً. وكانت نتيجة الاندفاع الذي وطّد العزم على إزاحة صدّام بأي ثمن هي أن سياسات إدارة بوش قد تمخضت عن كوارث في المنطقة والعالم وللشعب العراقي ذاته الذي يفترض أنه المنتفع من الغزو.

وكسبت حملة المحافظين الجدد لإزاحة صدّام زخماً كبيراً في أواخر التسعينيات من القرن العشرين عندما تزايدت ضراوة الدكتاتور العراقي وتهديداته. ففي عام ١٩٩٦ قام عدد من المحافظين الجدد البارزين، ومنهم ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وديفيد وورمزر، بإعداد ورقة عنوانها «قطع تام: استراتيجية جديدة لحماية البلاد» قُدّمت إلى رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو. وجاء في تلك الورقة أن لدى إسرائيل فرصة لتقوم بـ«قطع تام» عن شعار «السلام الشامل» لمصلحة المفهوم التقليدي لاستراتيجية تقوم على توازن القوى. والوثيقة تُصرّ على أن صدّام يجب إطاحته، وتدعو إلى برنامج لتحييد سوريا وإلى مطاردة الفلسطينيين بلا هوادة. ووصفت إسقاط حكم صدّام حسين بأنه «هدف إسرائيلي مهم بحق» ووسيلة لإحباط مطامع العراق الإقليمية. إن كتّاب هذا التقرير قد عملوا على نشر فقرات من جدول الأعمال الذي يحملونه وذلك عندما كانوا في مراكز حكومية أميركية عليا.

وكان مما قامت به جماعة المحافظين الجدد، وهي من أكثر الجماعات تأثيراً في دفع الولايات المتحدة نحو الحرب في العراق، ما سُمّي بـ«مشروع القرن الأميركي الجديد» وذلك في عام ١٩٩٧. كان هؤلاء من أشد المنتقدين لمساعي إدارة كلنتون لاحتواء صدّام، ولاسيّما قيام كلنتون بتبني مساعي الأمم المتحدة في العراق واقتصاره على استعمال القوة بشكل محدود. و في تلك المرحلة من التوترات بشأن رفض العراق السماح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالعمل فيه قام أصحاب مشروع القرن الأميركي الجديد بنشر رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلنتون بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قالوا فيها: «إننا نكتب إليك لأننا على قناعة بأن السياسة الأميركية الحالية نحو العراق هي سياسة غير ناجحة، وقد نواجه

قريباً تهديداً في الشرق الأوسط هو أكثر خطورة من أي تهديد آخر عرفناه منذ نهاية الحرب الباردة». ودعت الرسالة إلى استراتيجية جديدة فعّالة تهدف إلى إطاحة صدّام بالوسائل العسكرية. وكان من بين الذين وقّعوا الرسالة من أعضاء «مشروع القرن الأميركي الجديد» أفراد انضموا إلى إدارة بوش وأخذوا يضغطون من أجل القيام بغزو العراق وهم في مواقع القوة في البيت الأبيض ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية. ومن بين هؤلاء إليوت أبرامز وريتشارد أرميتاج وريتشارد بيرل ودونالد رامسفيلد وبول ولفوفيتز. أما الذي لم يوقّع هذه الرسالة فهو عضو بارز من جماعة المحافظين الجدد وكان فعالًا في هذا المسعى وهو ديك تشيني، نائب رئيس الجمهورية في المستقبل.

كان التوقيع على «قانون تحرير العراق» في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، كما أشرت سابقاً، مِثالًا ناصعاً على نفوذ جماعة مشروع القرن الأميركي الجديد في الكونغرس، كما أن القانون المذكور كان خطوة كبرى نحو هدف الجماعة المذكورة القاضي بمواجهة عسكرية شاملة. ولسوء الحظ فإن ذلك القانون قد فتح الأبواب أمام المنفيين العراقيين من ذوي الموقف المشتبه فيه الذين كانت تحتضنهم جماعة مشروع القرن الأميركي الجديد وحلفاؤها السياسيون. وقد أدى كل ذلك في ما بعد إلى سلسلة من السياسات التي آلت إلى كوارث عندما بدأ غزو العراق.

وعلى الرغم من وصف المحافظين الجدد لسياسة كلنتون بأنها أشبه بـ«ضرب الذباب»، فالرئيس لم يكن ضد استخدام قوة فعّالة ضد صدّام. فحين أحدث ذلك الطاغية الأزمة المعروفة برفضه قيام مفتشي الأمم المتحدة بعملهم أمر كلنتون بشن حملة قصف مكثفة دامت من ١٦ إلى ١٩ كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وهي المسمّاة «عملية ذئب الصحراء» واستهدفت مواقع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ في العراق. وإذ استمر صدّام في التحدي حتى بوجه ذلك القصف فإن كلنتون واصل الضغط العسكري حتى نهاية رئاسته. وقد كشفت التحقيقات اللاحقة أن تلك الهجمات «غير الفعالة» كانت في واقع الأمر حاسمة في إضعاف صدّام كثيراً وفي تدمير أجزاء مهمة من قدرته الهجومية.

إن المحافظين الجدد الذين كانوا مصمّمين على غزو العراق قد استخدموا مأساة بعينها لمصلحتهم في الألفية الجديدة. فعلى أثر تولي بوش الابن الرئاسة نجحوا في إشغال مراكز مهمة في الإدارة الجديدة، فواصلوا تعبيد الطريق لغزو عسكري للعراق. أما المأساة التي استغلوها فهي الهجمات الشنيعة التي حدثت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وهكذا تمكنوا من دفع جدول أعمالهم إلى الأمام مستفيدين كل الاستفادة مما أصاب الجمهور الأميركي من هلع وضياع وغضب جرّاء كونه في حرب ضد عدو قوي ومخادع. وقد بادر المحافظون الجدد إلى شن حملاتهم الدعائية العنيفة محاولين ربط صدّام بتلك الهجمات ومطلقين مزاعم مفزعة بشأن ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وقائلين بأن إمكانية تسليمه هذه الأسلحة إلى إرهابيين يتوقون إلى مهاجمة الولايات المتحدة هو أمر مؤكد.

لقد قالوا إن العراق بقدراته على استعمال أسلحة الدمار الشامل سيكون أكثر خطراً من أفغانستان بشكل مباشر أو من خلال صلاته بمنظمات إرهابية. لذا فإن إطاحة النظام في بغداد والإتيان بدلًا منه بجماعة ترعاها الولايات المتحدة هي السبيل الأمثل لتجنب الخطر الداهم. ولقد وجدت تلك المزاعم أرضاً خصبة في أميركا بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وقد ثبت عدم صحتها في ما بعد.

في العشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كتبت مجموعة «مشروع القرن الأميركي الجديد» رسالة إلى الرئيس بوش تزعم أن الحكومة العراقية يُحتمل أن قدمت مساعدة ما من أجل الهجوم الأخير على الولايات المتحدة، ثم قالت الرسالة: «ولكن حتى إذا لم يقم الدليل على ربط العراق مباشرةً بالهجوم فإن أية استراتيجية تهدف إلى اجتثاث الإرهاب وأنصاره يجب أن تتضمن محاولة حازمة لإزاحة صدّام حسين من الحكم في العراق. وإن عدم القيام بهذا المسعى سيكون استسلاماً مبكراً وربما حاسماً في الحرب على الإرهاب الدولي». وقد طالبت الرسالة بأن تقوم الولايات المتحدة بتقديم «دعم عسكري ومالي كامل للمعارضة العراقية» وأضافت «أن على القوات الأميركية أن تكون على أُهبة الاستعداد لدعم التزامنا نحو المعارضة العراقية بالطرق الضرورية كافة». وقد وقّع تلك الرسالة أكثر من أربعين شخصية بارزة في معسكر المحافظين الجدد[١].

وقد جرى الكشف عن بعض الطرق والآراء الخاطئة للمحافظين الجدد في المذكرة المسماة «مذكرة داوننغ ستريت»، وهي تسجّل بالتفصيل مناقشات الاجتماع الذي حضره كبار المسؤولين البريطانيين والذي عُقد في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. في ذلك الاجتماع عرض رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة البريطانية نتائج اجتماعاته الأخيرة مع المسؤولين الأميركيين، وبضمنهم «جورج تنيت» مدير وكالة المخابرات الأميركية. وتُبيّن تلك المذكرة أن خططاً سرية قد وضِعت لغزو العراق؛ وأن الحجة الأساسية لشن الحرب هي الصلة الخطيرة، وإن كانت غير ثابتة، بين صدّام وما يفترض أن

(١) مشروع القرن الأميركي الجديد، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

يملكه من أسلحة دمار شامل وبين الجماعات الإرهابية؛ وأن «الاستخبارات والحقائق إنما تتركز على السياسة؛ وأن الخطة تعتمد على تجاوز الأمم المتحدة؛ وتبتغي كذلك خلق ذريعة للغزو إذا لم تظهر ذريعة أخرى بصورة طبيعية». أما ما هو أكثر شؤماً للشعب العراقي فهو النتيجة التي توصل إليها كاتب المذكرة حول عقلية المسؤولين في الولايات المتحدة: «لم يكن هناك بحث يذكر في واشنطن عن العاقبة»[1] لغزوٍ ما.

وفي خطاب ألقاه ديك تشيني نائب الرئيس في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ عاد الرجل من جديد إلى دق طبول الحرب بإيمان تام قائلاً: «ببساطة، ليس هناك من شك الآن في أن صدّام حسين لديه أسلحة دمار شامل. وما مِن شك في أنه يدّخرها للاستخدام ضد أصدقائنا وضد حلفائنا وضدنا»[2]. وقد تمكّن نائب رئيس الجمهورية والأعضاء الآخرون من المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية من دفع الولايات المتحدة نحو غزو صدّام لأسباب خاطئة من دون التفكير في العواقب الوخيمة لسياساتهم.

سياسة طائفية جديدة

إن قوات التحالف المسلحة بقيادة الولايات المتحدة، التي جُمعت على مدى سنين لغرض إطاحة نظام صدّام حسين، بدأت حملتها العسكرية الكبرى على العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣. وبأقل من شهر واحد تم

(١) سُرّب إلى وسائل إعلام عديدة، وقد نشرت الصنداي تايمز الوثيقة في ١ أيار/ مايو ٢٠٠٥، وقد كتبت من قِبل ماثيو رايكروفت إلى ديفيد مانغ، وهي بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(٢) ديك تشيني، خطاب أمام المؤتمر الثالث بعد المئة لقدامى محاربي الحروب الخارجية الذي عُقد في مدينة ناشفيل، ولاية تنسي، في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

احتلال بغداد وخرج نظام البعث من الحكم واختفى زعماؤه عن الأنظار وظن الشعب العراقي أنه صار على عتبة الحرية. وقد عبّر معظم العراقيين في البداية عن فرحهم الصادق بذلك وشعروا بالأمل من أجل مستقبل بلادهم، ولكن الأحداث اللاحقة أثارت لديهم استياءً شديداً. فالاحتلال الأميركي الذي كان رديء التخطيط وسيّئ التنفيذ كان بمثابة كارثة حقيقية فشعر العراقيون بأن العواقب ستكون وخيمة. فلماذا كان الموقف الإيجابي الأوّلي نحو الغزو قصير الأمد؟ ولماذا خسرت سلطات الاحتلال قلوب السكان وعقولهم؟ وما الذي كان خاطئاً؟

من الواضح جداً الآن أن عوامل متعددة قد أسهمت في الوضع المأسوي الذي حل بالعراقيين في ظل الاحتلال. ومن أهم هذه العوامل أن سياسة الاحتلال لم تكن رشيدة فهي تنطلق من نظرة عقائدية جامدة إلى العالم وتضع مصالح الولايات المتحدة فوق مصالح الآخرين جميعاً، وقد أخطأت في حساب الكلفة والجهد والتعقيد اللازمة لغرض إنعاش العراق بعد صدّام.

ومن العوامل الأخرى ما قام به أفراد وجماعات من داخل العراق وخارجه فأدّى عدم اقتدارهم وجشعهم وما يتصفون به من جنون العظمة إلى شدائد لا تُعدّ ولا تُحصى للشعب العراقي الذي من أجله جرى تنفيذ «عملية تحرير العراق» على ما يُفترض.

كان من الخطوات المدمّرة التي اتُخذت قيام سلطات الاحتلال بنشر سياسات كان من شأنها إثارة الحزازات العرقية والطائفية، فغدت النعرات العِرقية والطائفية هي القوة الدافعة في العمل السياسي العراقي الجديد. وكان السبيل الذي سلكه الاحتلال القائم على إنشاء مراكز قوة سياسية على

أساس الدين والعِرق عاملًا جعل من إعادة بناء القُطر الممزق من الصعوبة بمكان. لقد اختار قادة الاحتلال استخدام تنوُّع العراق كفرصة لهم للسير على قاعدة فرِّق تسد. كما أن أولئك القادة كانوا يغيّرون وجهتهم بين حين وحين فهم اليوم مع هذا ومع ذاك غداً، ما أدّى إلى إرباك حلفائهم وبالنهاية إلى إغضاب الجميع. وكان استخدام الطائفية تحولًا مفجعاً بالنسبة إلى العراق. وذلك أن مجتمعاً متنوعاً متعدد المكوّنات قد ساد في العراق على مدى التاريخ من دون أن يجري تشجيع هذا التنوع رسمياً على الإطلاق ومن دون أن يُعتبر قط أساساً يقام عليه جهاز الحكم.

في الثالث عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٣ قام المدير الإداري الأميركي بول بريمر بتعيين أعضاء مجلس الحكم السيّئ الصيت الذين جرى اختيارهم اختياراً فاشلًا. فقد كانت هذه هي المرة الأولى في العراق التي يجري فيها تكوين جهاز حكومي وفق التشكيل العرقي والطائفي للسكان. إن التنوع في المجتمعات المتقدمة يكون مصدر قوة وإبداع. ولكن إذا صار التنوع هو الذي يُملي جدول الأعمال السياسية فإن ذلك يذكي الحزازات ويؤدي إلى نتائج عكسية. وقد جاء في تقرير «مجموعة الأزمات الدولية»، التي مقرها لندن، الصادر في آب/ أغسطس ٢٠٠٣ بعنوان «حكم العراق»، أن المبدأ وراء تكوين مجلس الحكم يضع «سابقة تثير المشاكل». وقال التقرير: «لأول مرة في تاريخ البلاد يكون الافتراض الذي يتبع هو أن التمثيل السياسي يجب أن يقسم وفق تلك الحصص. إن هذا القرار يبيّن كيف أن الذين خلقوا مجلس الحكم، وليس الشعب العراقي، ينظرون إلى المجتمع العراقي والعمل السياسي فيه، ولكن هذا لن يخلو من عواقب. إن الصِدام العرقي والديني، الذي لم يكن موجوداً في تاريخ العراق الحديث، يحتمل

أن يتفاقم عندما يقوم الناس بتنظيم أنفسهم على أساس مثل هذه التفرقة». ويقول التقرير عن مجلس الحكم إنه «مجموعة من الزعماء السياسيين من ذوي الشعبية الضعيفة، وليس هناك ما يجمع في ما بينهم، وليس لديه جهاز إداري، وفيه هيئة رئاسية من تسعة أعضاء يتولى كل واحد منهم رئاسة المجلس بالتناوب، وهي هيئة خرقاء. وكان من المشكوك فيه أن يصبح هذا المجلس هيئة فعالة لصنع القرار»[١]. وأرى شخصياً أن قوات الاحتلال كانت لها قوة ضاربة لكي تهزم قوات صدّام ولكن ليس لديها سلطة معنوية لكي تشارك في البناء الاجتماعي في العراق.

دعم الخارجيين المشتبه فيهم

لقد سبّبت سلطات الاحتلال تراجعاً خطيراً في تطور مستقبل العراق السياسي وذلك بقيامها سريعاً بفرض بعض العراقيين من ذوي الخلفية الملطخة في مراكز قيادية اصطُنعت لهم في الحكومة الجديدة! كان قسم من هؤلاء يقيمون في الخارج فأُتِي بهم بعد الغزو على متن الطائرات العسكرية الأميركية لتولّي مراكز مرموقة في النظام الجديد. وقد كانت لهم صلات تفضيلية مع سلطات الاحتلال، وحظوا بدعم مالي كبير وبمراكز حكومية عليا. إن هؤلاء «المضاربين السياسيين»، وكان لبعضهم سجلٌّ مخزٍ في المنفى، سرعان ما حصلوا على مراكز مرموقة لا يستحقونها في العراق. لقد نالوا ذلك في البداية عن طريق دعم سلطات الاحتلال لهم ثم سعوا للمحافظة على ما نالوه بحصولهم على تمويل مستمر (وبعضه غير محدد

---

(١) مجموعة الأزمات الدولية، حكم العراق، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٧، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

المصدر)، وكذلك بإنشاء المليشيات خاصة لحماية مصالحهم. وقد استهجن العراقيون ظهور هؤلاء المرتزقة، معتبرين أن الزعماء المحليين المؤهلين الشرفاء هم أحق بالمناصب العليا. يضاف إلى ذلك أن العراقيين لم يشعروا بوجود صلات حقيقية مع هؤلاء المتطفلين الذين كانوا مدفوعين في أعمالهم لتحقيق مصالحهم الشخصية لا بالخدمة العامة. أما العراقيون الآخرون الذين عينتهم السلطات الأميركية فكان من بينهم أشقياء محليون، وكانت قواعد قوتهم عرقية وعشائرية ودينية، وقد برزوا فجأةً بسبب تنظيماتهم الواسعة المدعومة بمصادر مالية غير شرعية.

إن القرار الأميركي بدعم أولئك الأشرار المستوردين الذين تعوزهم النزاهة والمصداقية لم يُحدِث استهجاناً شديداً في أوساط العراقيين الاعتياديين فقط بل كذلك في أوساط المهنيّن العلمانيين من أطباء وعلماء ومدرسين ومهندسين ورجال قانون ممن يشكلون العمود الفقري للبنية التحتية البشرية في العراق، ومؤسساتها وأجهزة خدمتها المدنية، والذين غدوا مستبعدين عن إعمار البلاد بعد الغزو. فمن بين هؤلاء الأكفاء يظهر القادة السياسيون الحقيقيون في المجتمعات الحديثة. يضاف إلى ذلك أن ضخ الأموال والأسلحة إلى المليشيات التي يسيطر عليها هؤلاء الساسة «المصطنعون» الذين يتنافسون على أسس طائفية قد أثار غضب الناس وشكوكهم.

إن انتشار الفساد والمحاباة خلال الاحتلال قد أدّى إلى اشمئزاز الناس العميق، إضافةً إلى الفضائح المالية والتخصصات غير الشرعية. ويبدو أن المحسوبية والفساد التي كانت سائدة في عهد صدّام قد تضاعفت بعده كثيراً وذلك بتشجيع من سلطات الاحتلال.

لقد عاد بعض الساسة المنفيين ومعهم شبكة من الأقارب والمؤيدين الذين أُسندت إليهم مناصب رفيعة بلا استحقاق أو مبرر. وقد ترافق الاضطراب السياسي مع الفساد. وكُشفت أبعاد شبكة الفساد المالي الذي يشمل سلطات الاحتلال والمقاولين الأجانب والمحليين من ذوي المصالح السياسية والتجارية غير الشرعية.

طاعون الفساد والهدر

غير أن فساد العراقيين المقيمين في الخارج وغيرهم من الأشقياء يعتبر هيّناً بالمقارنة مع الغش والهدر والإهمال الذي أشرفت عليه سلطات الاحتلال نفسها، كما تحدثت عن ذلك وسائل الإعلام والتقارير الرسمية. وكان الكشف عن ذلك مضراً بشكل خاص بمساعي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فبعد الفشل في وجود أسلحة الدمار الشامل كانت تلك المساعي بحاجة ماسّة إلى أسباب إنسانية وأخلاقية لتبرير التدخل. وعندما اتضح أن سلطات الاحتلال لا تتمتع بالاستقامة اللازمة ضعُف المبرر للتضحية بالأرواح وبمليارات الدولارات لدافعي الضرائب من أجل «تحرير» العراق. وحين مُنحت عقود بملايين الدولارات من أجل الإعمار المفترض فإن ضعف السيطرة والجشع وعدم الكفاءة قد فتحت الباب على مصراعيه لقضايا مخزية من الرشوة والاختلاس والسرقة.

لقد أثار ذلك بالطبع ريبة وتشاؤماً لدى العراقيين، إذ كان الفساد سبباً رئيسياً من أسباب التأخير وسوء التنفيذ في إعادة الإعمار الذي تفتقر إليه البلاد، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد غضب الناس. وفي الوقت عينه فإن الفساد الذي رافق مشتريات المعدات العسكرية قد عرقل عملية إعادة بناء

الجيش العراقي كثيراً. قال الدكتور رينو ليندارز Reinoud Leenders، وهو الذي كتب التقرير عن إعادة الإعمار في العراق لمجموعة الأزمات الدولية: «لا يسعنا إلا أن نخمّن فقط كم اختفى في الجيوب الخاصة. وإني لأخشى حقاً أن إعادة إعمار العراق ستكون من أكبر فضائح الفساد في التاريخ»[(١)].

كانت الولايات المتحدة في مطلع عام ٢٠٠٨ قد أنفقت أو رصدت مبلغ ٤٥ مليار دولار من أموالها للإغاثة وإعادة البناء في العراق. كما رُصد لهذا الغرض أكثر من عشرين مليار دولار من الأموال العراقية التي سيطرت عليها سلطة الائتلاف الموقتة في السنة التي أعقبت الغزو، وجاءت تلك الأموال من صندوق التنمية العراقي الذي أنشأته الأمم المتحدة من إيرادات النفط العراقية وغيرها من حسابات مصرفية معينة. إن نحو ٨,٨ مليارات دولار من هذه الأموال قد سلمتها سلطة الائتلاف الموقتّة إلى وزارات عراقية فلم يعرف مصيرها قط.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة قد استثمرت في إعادة بناء العراق ضعف ما استثمرته لإنعاش ألمانيا عن طريق مشروع مارشال وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن استثمارها هذا ليس له أثر يذكر. فالعراقيون لم يزالوا يعانون انقطاع الكهرباء والماء، كما أن المجاري لا تفي بالغرض، والخدمات الأساسية معطلة. وإضافةً إلى المبالغ الطائلة التي ابتلعها الفساد وسوء الإدارة فإن حجم التمرد يعني تحويل مبالغ كثيرة لتوفير الأمن للعاملين في إعادة البناء. وقد أدّى هذا بدوره إلى شكوى أخرى لدى

---

(١) الإذاعة البريطانية، راديو ٤، مقابلة مع د. رينو ليندارز، لعرض الملف على البرنامج الرابع، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

العراقيين وذلك لوجود أعداد كبيرة من شركات الأمن الخاصة الأجنبية التي تعمل في البلاد وكأنها جيوش خاصة فلا تُسأل عن الطريقة غير المسؤولة التي تنفّذ بها واجباتها. والفضائح التي انطوت عليها حوادث القتل لعراقيين أبرياء على يد شركة «بلاكووتر» الأمنية ما هي إلا مثل واحد على ذلك.

إن مدى سعة الفساد وعمقه، وسوء الإدارة الاقتصادية في عراق ما بعد صدّام، موضوع أخذت تتناوله وسائل الإعلام إضافة إلى الفِرق التي يرسلها الكونغرس والهيئات الدولية. ولكن ما يصدم المرء هو أن يسمع اعترافاً صريحاً من مسؤول عراقي رفيع المستوى عن المبالغ التي هُدرت. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ نشرت جريدة الحياة مقابلة مع أحمد الجلبي نائب رئيس الوزراء حينئذٍ، أكد فيها أن مبلغ ٣٦ مليار دولار كان قد أُنفق في عهد الاحتلال اعتباراً من إدارة بريمر حتى ولاية الحكومة العراقية الانتقالية التي أعقبتها قد ظل مصيره مجهولاً. وبعد شهر واحد من تاريخ إجراء تلك المقابلة قال المسؤول المذكور لجريدة الشرق الأوسط «إن الفساد المالي واسع الانتشار، وهناك سرقات لمبالغ طائلة لا يصدقها العقل»[١].

لقد كان مما يثير الاشمئزاز رؤية الساسة العراقيين وهم يتبادلون الاتهامات بشأن قضية الفساد. أما المواطنون الذين هم خارج المنطقة الخضراء فقد كانوا في ذهول.

وفي أواخر ٢٠٠٦ قدّر ستوارت بووين Stuart Bowen، المفتش الأميركي العام الخاص بإعادة إعمار العراق، أن الفساد في الحكومة العراقية

---

(١) مقابلة لإشراق العيساوي مع د. أحمد الحلبي، جريدة **الشرق الأوسط**، العدد ٩٨٢٨، تاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

يكلّف العراق أربعة مليارات دولار سنوياً، أي أكثر من عشرة في المئة من الدخل القومي. وسمّى فساد الحكومة بأنه «التمرد الثاني»، وقال إن المال الذي يُسرق يُستخدم في الغالب لتمويل مليشيات إجرامية أو لتمويل المتمرّدين. ويشكو رجال الأعمال العراقيون من أنهم كان عليهم لغرض المشاركة في مناقصات أن يدفعوا الرشى للموظفين العراقيين من مختلف المستويات.

يضاف إلى ذلك أن هناك تقريراً سرّياً أميركياً يقدّر أن تهريب النفط الذي يجري بمساعدة موظفين عراقيين مرتشين يزوّد المتمردين بمئة مليون دولار سنوياً. ومن العوامل التي تعيق الرقابة على سرقة النفط أن الولايات المتحدة لم تقم لسببٍ ما بوضع عدّادات حين قام فنّيوها بإصلاح الأنابيب والآبار النفطية بعد الغزو.

وجاء في تقرير حكومي أميركي جرى تسريبه إلى جريدة نيويورك تايمز فنشرته في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ أن التمرد يموّل نفسه بنفسه ويجمع من ٧٠ مليوناً إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من خلال أعمال غير شرعية بضمنها التهريب والفدية عن الخطف والتزوير والتواطؤ مع الجمعيات الخيرية الفاسدة. والمجموع ينوف على مئة مليون دولار من تهريب النفط وغيره من الأعمال الإجرامية التي تشمل وزارة النفط، بمساعدة موظفين عراقيين «فاسدين ومشاركين في الجرم»[١].

وهناك تقديرات أعلى لدخل المتمردين، إذ تقول وزارة النفط إن من

(١) جون بيرنز وكيرك سيمبول، الولايات المتحدة تجد أن للتمرّد أموالًا تدعمه، جريدة **نيويورك تايمز**، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

عشرة إلى ثلاثين في المئة من الوقود المستورد للاستهلاك المحلي البالغة قيمتها نحو خمسة مليارات دولار كانت في عام ٢٠٠٥ تُهرّب إلى خارج البلاد لبيعها هناك. وقدر وزير المالية أن نحو نصف أرباح التهريب (أي أكثر من مئتي مليون دولار) يذهب إلى المتمرّدين.

إن «جدول تصوّرات الفساد» الذي نشرته إحدى منظمات الرقابة في برلين وتدعى «الشفافية الدولية»، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ يجعل العراق بعد الغزو كأحد أكثر الأقطار فساداً في العالم. فالعراق يأتي في أسفل الجدول الذي يشمل ١٦٣ قطراً، هو وهاييتي وميانمار وغينيا. وقد قال ديفيد نوسبوم David Nussbum، وهو المدير التنفيذي للشفافية الدولية، لوكالة رويترز: «عندما توجد مستويات عالية من العنف فإن الأمن ينهار، وكذلك الرقابة وحفظ القانون، والمؤسسات العاملة مثل القضاء والهيئة التشريعية. فإذا كانت كل هذه الهيئات واقعة تحت الضغط فإن المنظومة ذاتها التي تعمل لمحاربة الفساد تتعرض للتقويض». ولا تزال المشكلة قائمة. وقد ذكر «جدول تصوّرات الفساد» في آخر نشرة له في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أن العراق هو أسوأ ثلاثة بلدان بعد ميانمار والصومال ـ وأن أفغانستان والكونغو وزمبابوي هي كلها في موقع أعلى منه.

ونشرت جريدة «نيويورك تايمز» بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ في صفحتها الأولى مقالة بعنوان «مليارات الدولارات من النفط تختفي في العراق، كما وجدت دراسة أميركية». تقول المقالة إن ما بين مئة ألف وثلاث مئة ألف برميل يومياً من مجموع إنتاج العراق النفطي على مدى السنوات الأربع السابقة لا يُعرف مصيرها وقد تكون تسرّبت عن طريق الفساد أو التهريب، حسبما جاء في مسوّدة تقرير للحكومة الأميركية.

وتضيف المقالة أن ذلك يؤكد الشكوك في أن المهربين والمتمردين والموظفين المرتشين يسيطرون على أجزاء مهمة من صناعة النفط في البلاد.

هذا، وفي خلال السنوات الأولى من الاحتلال لم تكن هناك رقابة من الكونغرس على هذه السرقة الضخمة الجارية للأموال الأميركية والعراقية لأن الإدارة الأميركية وجدت أن من مصلحتها سياسياً أن تغضّ الطرف عن الأنباء السيئة الواردة من العراق. ولكن لجان الكونغرس التي يترأسها ديموقراطيون أخذت تعمل على عكس ذلك الاتجاه. وعلى سبيل المثال، عقدت إحدى لجان مجلس الشيوخ جلسة استماع في آذار/ مارس ٢٠٠٨ للنظر في الهدر والنصب وسوء الاستخدام في العراق. وكانت أكثر الشهادات حدةً وإثارة هي شهادة القاضي راضي حمزة الراضي، الذي كان رئيساً لهيئة النزاهة العامة في العراق، وهي منظمة أنشئت بتمويل وتوجيه من الولايات المتحدة لمكافحة الفساد وذلك عن طريق إجراء التحقيقات ثم إحالة القضايا على المحاكم.

ومنذ تأسيس «هيئة النزاهة» عكس مصيرها تدهور البلاد بأسرها. وقد راحت هذه الهيئة ضحية لحكومة عاجزة تقوم على نظام من المغانم الطائفية وتعتبر أموال الحكومة غنيمة مشروعة لأصحاب السلطة تُغترف اغترافاً بأية وسيلة من الوسائل. فمثلًا قال الراضي في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ إن مبلغاً قدره أحد عشر مليون دولار نقداً كان قد تسلّمها شخصياً من السلطات الأميركية لتمويل الهيئة التي يترأسها قد اختفت من حسابات بنك الرافدين وجرى تحويلها إلى حساب الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء فاختفت من الوجود. وقد جرى تنفيذ النمط نفسه من «السرقة القانونية»

بالنسبة إلى ودائع منظمات أخرى تموّلها الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن موظفي هيئة النزاهة قد عملوا بلا كلال لأداء واجباتهم. فقد جرى اعتقال أحد الوزراء بتهم تتعلق بالفساد. وحققت هيئة النزاهة في نحو ثلاثة آلاف قضية من قضايا الفساد وكشفت عن ١٨ مليار دولار في الأقل من أموال الحكومة التي «اختفت» في وزارات مختلفة. ولكن إذ كانت أعمال الهيئة تمضي قُدماً فإن الذين استهدفتهم التحقيقات من كبار الموظفين أخذوا ينتقمون. فقد جرى اغتيال أكثر من ٣١ موظفاً من موظفي الهيئة، وقُتل اثنا عشر فرداً من أفراد أسرهم، وجرى خطف آخرين احتجزوا كرهائن وعذِّبوا. وهُوجم الراضي وأسرته مراراً، كما أن منزله قد ضُرب بصاروخ وأوشك أن ينهدم. وفي النهاية اضطر الراضي إلى الفرار من البلاد بسبب العنف الذي تعرّض له ولأن الهيئة لم تعد قادرة على العمل بشكل فعّال. وكان رئيس الوزراء، في واقع الأمر، قد كتب رسالة تفيد بأنه ما من قضية من القضايا التي تحيلها هيئة النزاهة على المحاكم إلا بموافقة تصدر عن مكتبه، ما يعطي حصانة فعلية للحكومة من هيئة الرقابة التابعة لها. كما أن المسؤولين الأميركيين كذلك قاموا بدورهم بترسيخ نزعة الفساد والتهديد في العراق. وعلى سبيل المثال أدلى موظف في وزارة الخارجية الأميركية السابق، عمل في «مكتب المحاسبة والشفافية» المغلق الآن، بشهادته أمام لجنة في مجلس الشيوخ برئاسة أحد الديموقراطيين في أيار/مايو ٢٠٠٨ قائلًا: «إن سياسة المسؤولين الأميركيين كانت مناقضة لرسالة مكافحة الفساد، كما أنها أسهمت بشكل غير مباشر في الفساد وجعلته يعشش في أعلى مستويات الحكومة العراقية». وأضاف يقول إنه حتى حين تعرّض الراضي للهجمات من قِبل الحكومة العراقية فإن السفارة الأميركية لم تقف

بجانبه. وهكذا تفوّقت المصلحة السياسية، مرة أخرى، على النزاهة والعدالة والمبادئ.

إن الراضي عراقي شجاع مثّل أفضل الجوانب لعراق الغد. لقد حاول أن يبني مستقبلًا أفضل لأبناء وطنه، وذلك على أساس حكم القانون والمعاملة المتساوية للعراقيين كافة. ولكنه هو وموظفوه وأقاربهم قد هُدِّدوا وعُذِّبوا وقتلوا من قبل حكومة طائفية، فاسدة، حافلة بالمجرمين، حاول الراضي إصلاحها. وهذا هو الواقع الأليم الذي يعانيه جميع الذين يعيشون في العراق اليوم. كما أن منطق الاحتلال الأفلج دعا المسؤولين الأميركيين إلى التنحي جانباً عن تلك الصورة الزائفة من صور الديموقراطية وذلك خشية الإساءة إلى زعماء الحكومة العاجزة الذين وضعتهم أميركا في السلطة.

عهد العنف وانعدام القانون

في المرحلة التي تلت الغزو مباشرة وأعقبت سقوط النظام في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ حدث انهيار تام في القانون والنظام. فقد خرج الرّعاع الذين لا يردعهم شيء من مناطق بغداد الفقيرة وأخذوا ينهبون كل شيء ذي قيمة في وضع من الفوضى الكاملة. ومن جملة المباني العامة التي هوجمت المتحف الوطني في قلب العاصمة بغداد فنُهبت الآثار المعروضة فيه وهي تعود إلى فجر المدنية. ولم تقم قوات الاحتلال بشيء لوقف هذه النَوْبة من السلب والتدمير للممتلكات العامة. وقد خلق هذا الأمر حالة هيمن فيها السلب والنهب والإجرام والعنف على المشهد العراقي ما أشاع الخوف في نفوس السكان وأحدث دماراً لا مثيل له في البنية التحتية لمباني الحكومة والأماكن التجارية.

وقد استمر السلب والنهب وحرق الوزارات ودوائر الحكومة والبنى التحتية بلا هوادة على مدى أسابيع. وأحدث ذلك انهياراً في جهاز الخدمة المدنية وتوقفاً في أجهزة الدولة. وكان من نتيجة فقدان الأمن والاستقرار، والنقص في الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والوقود، أن تحوّل العراق مكاناً محفوفاً بالأخطار. أما الذين لا يجدون من يحميهم من مليشيات وأمن خاص فقد واجهوا مخاطر لا سابقة لها. وتزايدت كثيراً حوادث الاختطاف، كما تفاقمت أعمال العنف ضد النساء. وقد أضحت التفجيرات الانتحارية وأعمال التعذيب سُنّة الحياة اليومية للعراقيين.

هناك خلاف حول عدد الذين ماتوا من العراقيين نتيجة للغزو والاحتلال والهجمات الإرهابية المتواصلة وانعدام القانون، ولكن هذا العدد هو بلا منازع عدد مرتفع. لقد ارتفعت مستويات العنف خلال سنوات الاحتلال من دون أملٍ يُذكر بخمودها بشكل حقيقي في المستقبل القريب. ذكرت الأمم المتحدة أن وفيات المدنيين بسبب العنف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ قد بلغت ٣٧٠٩ وفيات أي مئة وعشرين وفاة يومياً. وقدّرت منظمة لانسيت Lancet في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ أن الغزو والاحتلال أديا إلى وفاة مئة ألف من العراقيين، من المدنيين وغير المدنيين. وبعد عام واحد ارتفع تقديرها إلى ٦٥٥ ألف وفاة، أي ما يعادل ٢,٥ في المئة من السكان. غير أن الحكومتين الأميركية والعراقية وغيرهما من الحكومات المؤيدة للحرب تنتقد طريقة الاحتساب المستخدمة، ولكن رجال الإحصاء وعلماء الأوبئة يدافعون عن نتائج المسح الجاري. وقدرت وزارة الصحة العراقية في أواخر عام ٢٠٠٦ عدد الوفيات الناشئة عن الحرب والعنف من مئة إلى مئة وخمسين وفاة. وفي الوقت عينه فإن منظمة Iraq Body Count التي تعتمد

أرقامها على الوفيات المسجلة فقط قد قدّرت مقتل ما بين ٤٩,٦٤٢ و٥٥,٠٤٨ مدنياً.

كذلك تزايدت التقارير عن التعذيب، ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ قال مانفرد نواك Manfred Nowak، مقرر اللجنة الخاصة بالتعذيب التابعة للأمم المتحدة، إن الكثير من التعذيب قد جرى على يد قوات الأمن والمليشيات والمتمردين، وهذا يمثل مشكلة أخطر مما كان في عهد صدّام حسين.

إن التقلّب الاجتماعي وعدم الاستقرار السائدين في المجتمع قد ازدادت حِدّتهما بسبب الاستقطاب المفزع الحاصل في البلاد بين الذين آلوا إلى الفقر والذين غدوا فجأة أغنياء كباراً. لقد عانى العراقيون بالطبع الحصار الاقتصادي وسياسات صدّام، ولكن بدلًا من تحسين ظروفهم جاء الغزو ومعه مرحلة من الفقر المدقع. ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ نقلت وكالة الأنباء المسماة Irin التابعة للأمم المتحدة عن مسؤول رفيع المستوى في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قوله إن ٥,٦ ملايين عراقي يعيشون تحت مستوى الفقر، من هؤلاء في الأقل أربعون في المئة يعيشون «في حالات مدقعة ومتدهورة». وتمثل درجة الفقر هذه زيادة قدرها خمس وثلاثون في المئة عن مستوى ما قبل عام ٢٠٠٣. وكان هناك تزايد كبير في السلع الاستهلاكية المعروضة لمن يستطيع أن يدفع. وقد أنفق آخرون مدّخراتهم للبقاء على قيد الحياة، كما أن بعضهم قد اضطر إلى دفع مبالغ طائلة لرجال العصابات والمختطفين.

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تزايد الفقر أن المرأة لم تعد ناشطة اقتصادياً كما كانت سابقاً وذلك لدواعٍ أمنية ودينية. وتزايدت البطالة تزايداً فاحشاً، ويعود ذلك، إلى حدٍّ ما، إلى السياسة غير الرشيدة التي اتبعت في

عملية اجتثاث البعث الماحقة. وذُكر أنه في أواخر عام ٢٠٠٦ بلغت البطالة في بعض أنحاء البلاد سبعين في المئة. أما التضخم فقد بلغ في بداية حزيران/يونيو ٢٠٠٥ سبعين في المئة. ونتيجة للعنف المستمر وفقدان الأمن من الصعب على رجال الأعمال ممارسة نشاطهم، فقام من يستطيع منهم بفتح مكاتب لهم خارج العراق. وفي الوقت عينه تمكّن أناس من ذوي العلاقات المناسبة للظروف من الانتفاع الباذخ من الوضع الذي ساد بعد الغزو.

لقد شهد العراق مستويات عالية من الهجرة الخارجية والداخلية وذلك منذ حدوث الغزو. وقد قدّر المفوّض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة في ربيع عام ٢٠٠٨ أن أكثر من مليوني عراقي، أي ما يقرب من عشرة في المئة من عدد السكان، قد تركوا العراق منذ عام ٢٠٠٣. وجاء في تقريره أن أكثر من مئة ألف عراقي يغادرون شهرياً إلى سوريا والأردن. ومن بين هؤلاء أشخاص من ذوي المؤهلات والمدرَّبون أحسن تدريب في مجالات مختلفة. إن هجرة العقول التي بدأت مع ظهور الأنظمة الدكتاتورية قد بلغت الآن معدلاً يشلّ الاقتصاد ويدمر نظام التعليم وبرنامج الرعاية الصحية وميادين مهمة أخرى.

وقد قدّرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عدد اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في الأردن بعد الغزو بنحو سبع مئة ألف، ويعيش في سوريا مليون ومئتا ألف لاجئ عراقي، وأما عدد المواطنين الذين هجِّروا داخل العراق فيبلغ مليونين ومئتي ألف. ومع أن بعض العراقيين ربما عادوا إلى بيوتهم في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ فإن مشكلة الهجرة الخارجية والتهجير الداخلي متواصلة حتى الآن. ولعل بعض العائدين من

الخارج قد تشجعوا على العودة بسبب الانخفاض النسبي في مستوى العنف، لاسيّما في بغداد، أما أغلبية العائدين فقد نفد ما لديهم من مال فهم لا يستطيعون العيش في الخارج. وحتى إيجاد حل سياسي يحقق السلام والأمن على نطاق واسع فإن معظم العراقيين سواء في الداخل أو الخارج سيعيشون خائفين ولا يعرفون ماذا يخبّئ القدر لهم.

* * *

إن جدول أعمال إدارة بوش عن العراق قد وضع البلاد تحت احتلال أخرق بشكل مروّع، مع نهب وفوضى بعد ظهور الطائفية والفساد والإجرام على نحوٍ أسوأ مما كان عليه في عهد صدّام حسين. وليس من الغريب أن نجد عدداً من العراقيين يرون أن المشروع بأسره إنما صُمِّم لكي يؤول وطنهم إلى قُطر مدمّر، ومنقسم، وغير آمن، ويخضع لاحتلال عسكري أميركي على مدى المستقبل المنظور. ومع أن سلطات الاحتلال تحاول أن تزيل الضرر الذي أوقعته أخطاؤها السابقة فإن عليها كذلك أن تحيط بالتغييرات الأساسية المطلوبة لوضع العراق على الدرب الصحيح من جديد.

وقبل أن أشرح رأيي في الكيفية التي بموجبها يمكن تحسين مستقبل العراق، سأبحث في الفصل التالي بحثاً مفصّلاً في أمر الاحتلال وكيف أنه يعتبر حقبة أعطت نتائج عكسية لقضية الديموقراطية والتطور الاقتصادي والوحدة الوطنية والأمن الإقليمي.

الفصل الخامس

خطوات كبرى إلى الوراء

على الرغم من أن الحملة العسكرية التي شنّت في عام ٢٠٠٣ كانت سريعة وناجحة، فقد كان من الواضح منذ اللحظة التي دخلت فيها القوات الأميركية بغداد، أن ثمّة أخطاء جسيمة ارتُكبت بشأن ما يستوجب أن يليه. وقد كان تاريخ احتلال العراق بمثابة دليل على الطريقة التي لا يتمّ بموجبها بناء دولة جديدة. وكان من أكبر مظاهر الفشل وضع مصير البلاد بأسرها في أيدي أناسٍ تنقصهم الكفاءة والقدرة ولا يعرفون إلّا القليل جداً عن العراق في معظم الحالات. وتوالت أخطاء فادحة أخرى منها توفير الدعم الأميركي لعراقيي الخارج الذين هم غير مؤهلين لإشغال مراكز قيادية، والقيام برفع شأن التافهين وأمثالهم على حساب العراقيين الآخرين المؤهّلين، ووضع سياسات من شأنها إضعاف العراق من الناحية الاقتصادية ومُشرذماً من الناحية السياسية. وكانت نتيجة هذه الأعمال المدمّرة أن أخذ الشعب العراقي يقاسي كثيراً من الاحتقانات المذهبية والسياسية، فخسر البعض أرواحهم وخسر البعض الآخر الثقة بإمكانية قيام عراق جديد. وقد عبّر الكثيرون عن هذا القنوط بترك ديارهم وأوطانهم، وبقي آخرون ينتظرون الفرج سلبياً، أو انضمّوا إلى القوى الطائفيّة والقومية الرامية إلى تمزيق العراق وتعريضه لأزمات مدمرة.

تفكيك الحكومة

تمّ تعيين الجنرال جي غارنر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ليتولّى «مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية» (المسمّى اختصاراً «أورها») التابع لوزارة الدفاع الأميركية. وقد اختير لقيادة مجهودات إعادة البناء بعد الحرب، وذلك بسبب عمله السابق رئيساً لـ«عملية الملاذ الآمن» التي كانت ترمي إلى قيام القوة العسكرية الأميركية بتوفير الأمن للأكراد الذين هربوا من قراهم جرّاء الهجمات التي شنتّها عليهم قوات صدّام بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١. وقد بدأت ولاية غارنر بشكل مروّع. كان المفترض أن يقوم بضمان الأمن للشعب العراقي وتوفير الخدمات الضرورية بشكل سلِس في البلاد بعد سقوط بغداد في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. ولكنه واجه انتشاراً ذريعاً للنهب والسلب والتخريب ساد في معظم أرجاء البلاد ولاسيّما العاصمة. وقد ذكرتُ سابقاً أن المباني الحكومية والمدارس والمستشفيات والمتاحف والمؤسسات العسكرية والمراكز التجارية قد هوجمت جميعاً وجُرّدت من كل شيء ذي قيمة فيها. وقد أُحرقت سجلّات حكومية لا تُعدّ ولا تُحصى، فتعطلت الدوائر عن العمل. أما الضروريات الأساسية كالغذاء والماء والكهرباء فقد غدت شحيحة أو غير متوافرة على الإطلاق. على أن المسؤولين الأميركيين لم يعيروا أذناً صاغية للتحذيرات التي وجِّهت إليهم بأن مثل هذا الانهيار في القانون والنظام أمر ممكن الحدوث، لذلك فإنهم لم يتخذوا الإجراءات اللازمة للحفاظ على أرواح الناس وممتلكاتهم. لقد أعيد شيء من النظام في شهر أيار/ مايو ولكن الضرر كان قد حدث أصلاً. وقد قاسى العراق أكبر عمليات السرقة الشاملة التي وقعت في العصر

الحديث، فخسر الشعب العراقي ثقته تماماً بالنيات المعلنة وكذلك بكفاءة سلطات الاحتلال وقدرتها على العمل.

لم يبق غارنر في موقعه طويلاً. ففي شهر أيار/مايو عُيِّن بدلاً منه السفير بول بريمر رئيساً لسلطة الائتلاف الموقّتة. ولم تكن لبريمر معرفة سابقة بالعراق، كما لم تكن له خبرة بإدارة مثل هذا القطر المعقّد في مثل هذا الوقت العصيب. ثم إنه كان على عجلة من أمره لفرض سلطته. وقد كتب توماس ريكس في كتاب له عن هذه الأحداث قائلاً: «إن بريمر توجّه إلى العراق في مطلع أيار/مايو مصمِّماً على أن يبرهن أن هناك شريفاً جديداً في المدينة»(١). [الشريف في الولايات المتحدة هو عمدة الشرطة وله صلاحيات واسعة]. لذلك فإنه اتخذ قرارات متهورة كانت لها عواقب وخيمة.

وصل بريمر إلى بغداد في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ وفي خلال ثلاثة أيام أعلن مشروعه وهو «اجتثاث البعث من المجتمع العراقي». وكانت هذه السياسة تقضي بفصل أعضاء حزب البعث كافة من وظائفهم الحكومية فوراً.

وبما أن عضوية الحزب في حكم صدّام كانت إلزامية لجميع موظفي الدولة فإن هذا القرار شمل أكثر من خمسين ألف موظف مؤهل في الخدمة المدنية الأمر الذي قضى على الماكنة الإدارية للعراق وألغى السلطة فيها.

وسواء كان بريمر قد أُوصي باتخاذ هذا الإجراء من قِبل وزارة الدفاع أو

(١) توماس ريكس، **إخفاق تام: المغامرة العسكرية الأميركية في العراق**، لندن، بنغوين، ٢٠٠٧، ص١٥٨.

أنه أُقنِع باتباع مثل هذه السياسة من قبل رهط الانتهازيين العراقيين الذين نقلتهم طائرات القوة الجوية الأميركية لكي يتولوا دور الزعامة في عراق المستقبل، فقد ثبت أن القرار كان كارثياً. إن طرد أجهزة كاملة من هيكل الحكومة العراقية من أطباء ومهندسين ومعلمين ومسؤولين عن تطبيق القانون كان كارثة كاملة تماماً.

ومما زاد الطين بِلّة أن بريمر أصدر في ٢٣ أيار/ مايو قراراً بحل الجيش العراقي. فيا لها من حكمة أن يفقد أكثر من أربع مئة ألف شخص عمله وكل واحد منهم مدرّب عسكرياً ويحمل سلاحاً ومتفجرات! لقد شعر هؤلاء بحقد دفين على الحكومة الجديدة، لديهم الوسائل والتدريب والقيادة لتعريض وضع البلاد لخطر جسيم.

وكما ذكرت سابقاً، قام بريمر في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ بتشكيل مجلس الحكم واختار أعضاءه من بين جماعات المعارضة السابقة التي جرى تنظيمها من قِبل الولايات المتحدة على أساس انتمائهم العرقي والعشائري والديني، ولم يكن يُشهد لهم بالكفاءة أو المؤهلات أو النزاهة. كان معظم الأعضاء البالغ عددهم خمسة وعشرين عضواً يعيشون سابقاً في المنفى. أما مكتب رئاسة المجلس فكان مؤلفاً وفق صيغة عرقية وطائفية، وكل واحد من أعضائه ينتمي إلى جماعة مختلفة ويتولّى الرئاسة لمدة شهر واحد بالتناوب. ولم يجر في تاريخ العراق أن حُكمت البلاد على أساس محاصصة عرقية أو دينية، وكان بريمر أول من فرض ذلك رسمياً.

وقد ثبت أن مجلس الحكم غير فعال على الإطلاق، والأنكى أنه أعطى نتائج عكسية. كان أعضاء المجلس منشغلين بتنفيذ برامجهم الخاصة بهم لا بالانكباب على صنع القرار بشكل مشترك في ما بينهم بشأن القضايا

الأساسية. ولقد اشتكى بريمر نفسه من أن أكثر من نصف الأعضاء كانوا خارج البلاد في وقت من الأوقات.

كان الناس في البداية مبتهجين بالسقوط السريع لدكتاتورية صدّام. لكن فرحهم سرعان ما تبخر حين لم يستطع الاحتلال حفظ القانون والنظام. كما أن العراقيين قد غضبوا غضباً شديداً حين قررت سلطة الائتلاف الموقّتة تفكيك البنية التحتية الحكومية العاملة وقامت بفرض أفراد من ذوي السمعة السيئة لتولي أدوار قيادية ودخل العراق بذلك في دهليز مظلم من الصراعات والخلافات الشخصية واللامجدية.

لقد ارتكب صدّام العديد من الفظائع في العراق، أما الفظائع الجديدة فقد جاءت من قِبل الذين سارعوا إلى وراثة السلطة بعدئذٍ. وكمثال على ذلك أود أن أشير إلى قضية نقل ملفات حزب البعث من البلاد عند احتلالها إلى الخارج. إن ملايين الصفحات التي توثق أعمال السلب والنهب التي قام بها نظام صدّام حسين قد جرى الاستيلاء عليها بُعيد سقوط بغداد من قِبل كنعان مكية، وهو يترأس مجموعة خاصة تدعى «مؤسسة الذاكرة العراقية». إن تلك الوثائق هي من الأهمية بمكان، وهي جزء من موجودات العراق الثقافية، وتعتبر أداة جوهرية لمحاسبة نظام البعث. وعلى الرغم من احتجاجات مدير «المكتبة الوطنية والوثائق» في العراق فقد تم في سنة ٢٠٠٦ شحن تلك الوثائق إلى الولايات المتحدة من قبل مؤسسة مكية.

وقد أعلنت «جمعية الأرشيفيين الأميركيين» أن الاستيلاء على الوثائق ونقلها هو «عمل من أعمال النهب» المحرم وفق قوانين الحرب. وعبّر الموظفون العراقيون عن «الرفض المطلق» باسم الحكومة العراقية للعملية التي قام بها مكية. وجاء في البيان الرسمي: «أن الوثائق هي جزء من موروث العراق الوطني، وأنها يجب أن تعاد فوراً».

كان كنعان مكية قد استحصل على موافقة من سلطة الائتلاف الموقّتة التي كانت تحكم العراق بعد سقوط صدّام بنقل الوثائق إلى منزل والده في بغداد. كما أن مؤسسته قد توصلت إلى اتفاق مع السلطة العسكرية الأميركية عام ٢٠٠٥ لنقل الوثائق إلى الولايات المتحدة.

وقد يزعم مكية أنه كان ينوي حماية الوثائق وحفظها وأنه ارتأى أن وجودها في بغداد في ذلك الحين يعتبر غير آمن. وربما يكون من الصحيح أن ظروف الفوضى والعنف في العراق بعد الغزو قد تهدد بالخطر بقاء مثل تلك الوثائق المهمة جداً. ولكن الذي كان يجب أن يجري هو أن تتولى سلطات الاحتلال مسؤولية حماية الوثائق وحفظها، مع غيرها من الأشياء والمؤسسات مثل المتاحف والتي هي جزء من الموروث الثقافي. إن حماية المواد ذات القيمة تقع على عاتق الحكومة العراقية أو على عاتق المحتلين، وليس على عاتق رجل أعمال سارع إلى نقلها إلى خارج البلاد. إن تلك الوثائق تعود إلى الشعب العراقي.

اشتداد التمرّد

بحلول صيف ٢٠٠٣ كانت السياسات غير الرشيدة والمغرورة والفاشلة لسلطة الاحتلال وللمسؤولين في واشنطن قد أسهمت كثيراً في إثارة الغضب والتذمر لدى قطاعات واسعة من سكان العراق حتى أوشك الوضع السياسي فيه على الانفجار. لقد ظلّ صناع القرار في واشنطن، كما كان شأنهم قبل الغزو، عازمين على خدمة برامجهم المعدة مسبقاً أكثر من عزمهم على تحسين الوضع في العراق. وكان من النواقص الكثيرة في سياسة الولايات المتحدة أن مصلحة الشعب العراقي كانت آخر ما يخطر على بال المسؤولين.

وبما أن السياسة لم تكن تستند إلى الوقائع الفعلية بل تقوم على ما تُمليه أيديولوجية برنامج المحتلين، وما يُسمّى بـ«الحرب العالمية على الإرهاب»، فإن قوات الاحتلال أخفقت في التعرف إلى المصدر الحقيقي للتمرّد. وبما أن البرنامج السياسي للمسؤولين الأميركيين يستدعي وجود خطر أجنبي فقد قام هؤلاء المسؤولون بوضع اللوم بشأن هجمات المتمردين المتعددة على عاتق أعضاء القاعدة الأجانب وأبرزهم أبو مصعب الزرقاوي الأردني الجنسية الذي لم يسفر مقتله بغارة جوية أميركية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ عن شيء يذكر لإضعاف التمرد. صحيح أن التمرد يضم إرهابيين أجانب استغلوا الحدود المفتوحة بعد الاحتلال للتسرب إلى العراق لمقاتلة الولايات المتحدة. لكنّ كثيراً من هجمات المتمردين في ذلك الوقت قامت بها فلول نظام صدّام حسين الذين خسروا السلطة والامتيازات ولكن لديهم الكثير من المال والسلاح.

إن الجزء الأكبر من التمرد يتكوّن من الأعضاء السابقين في الجيش، وكذلك من العراقيين الاعتياديين الذين رحّبوا في البداية بالقوات الغازية في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ولكنهم خُذلوا من جراء سوء الإدارة والدمار والفساد والظلم الذي واجهوه في ما بعد. وأخيراً فإن بروز الطائفية بعد الغزو جعل عدداً من الناس ينضمون إلى المليشيات مدفوعين بدوافع مذهبية في حين أن آخرين انضموا بعضهم إلى بعض للدفاع عن حارات سكنهم لوجود فراغ أمني خطير. إن الإرهابيين الأجانب المعادين للاحتلال الأميركي وللحكومة الجديدة التي عيّنها قُدّر عددهم من قِبل «مجموعة دراسة العراق» وهي مجموعة غير حزبية يترأسها جيمس بيكر ولي هاملتون، بأنه لا يتجاوز ١٣٠٠ فرد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع

عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين المشتركين في التمرد من وقت لآخر[1]. كذلك ما كان من الممكن لهؤلاء الأجانب أن يعملوا بفعالية لولا أن الرأي العام العراقي كان غاضباً غضباً عميقاً من نتائج الغزو. وكان من شأن هذا المناخ السياسي المتذمر من الاحتلال أن خلق بيئة ملائمة لسوء الحظ لحضانة المتمردين والمجرمين كذلك.

إن الظروف التي خلقها الاحتلال قد سهلت للنفوذ الإيراني أن يتغلغل كثيراً في أوساط الشيعة المعارضة للحكومة وكذلك بين الشيعة الذين هم داخل الحكومة ذاتها. وبهذه الطريقة أعطيت للتيارات العقائدية المختلفة في إيران وكذلك للأجزاء المختلفة من النظام الإيراني سيادة حرة في الميدان السياسي العراقي، الأمر الذي أضر بأمن العراق ووحدته ومستقبله. لقد حصل المتمرّدون الشيعة على المال والسلاح والتدريب من إيران فعقّدوا بذلك مساعي الحكومتين الأميركية والعراقية. والمفارقة هي أن الاحتلال الأميركي هو الذي جاء بحكومة عراقية يُهيمن عليها ساسة من المتطرفين المدفوعين بدافع طائفي من ذوي القيم المتعارضة تماماً مع قيم العراقيين العلمانيين المؤيدين للغرب. وقد أجبر هذا الوضع هؤلاء العراقيين على مغادرة البلاد أو أنهم اضطروا إلى التخلّي عن أي أمل بمشاركة سياسية ذات أثر في رسم مستقبل وطنهم.

إن الاحتقان العقائدي الذي اتّبع على مدى سنوات متعددة لمكافحة التمرّد قد زاد الطين بِلّة بدلاً من قمع الاضطراب. وكان من اللافت للنظر

(١) تقرير مجموعة الدراسة عن العراق، المستند إلى دراسة أُجريت برئاسة جيمس بيكر ولي هاملتون، نشرها المعهد الأميركي للسلام، بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ص١٠.

أن استطلاعاً للرأي أجرته منظمة أميركية قد وجد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ أن نسبة العراقيين المؤيدين للهجمات على القوات الأميركية قد ارتفعت كثيراً إلى ٦١ في المئة، وأن ٧٩ في المئة من المستطلعة آراؤهم رأوا أن للولايات المتحدة تأثيراً مدمراً في العراق، وأن ١٤ في المئة فقط منهم رأوا أن تأثير الولايات المتحدة هو تأثير إيجابي[١]. إن الأمل بالتحرير قد انقلب إلى احتلال بغيض وقاد العراق نحو التفكك والانحلال.

أسطورة زيادة القوات «The Surge»، أو «التدفق»

كان العنف المتصاعد، وفوضى التمرد، أشبه بمِرجل يغلي، ولسوء الخط لم يعمل المسؤولون الأميركيون على الحد من ذلك الغليان، بل فضّلوا، بدلًا من ذلك، حلًا قصير الأمد، وهو ما يُدعى بسياسة الاندفاع The Surge التي كان أثرها يشابه وضع غطاء سميك على القِدْر وجعله «إناء ضغط». أي مثل مزيج قويّ من التوترات التي تنتظر الانفجار. وباختصار فإن تدفق المزيد من القوات الأميركية ووضع سياسة جديدة تضمنت تقديم الأسلحة والأموال إلى المتمردين القدامى السابقين قد خفضت موقّتاً مستوى العنف ولكنها أخفقت بشكل ذريع في معالجة الأسباب الدفينة للتمرد أو في معالجة الخلافات الواسعة التي تمزق المجتمع العراقي. والواقع أن تلك السياسة قد جعلت تحقيق السلام أمراً بعيد المنال. لقد هدفت سياسة

(١) رأي الجمهور العراقي في الوجود الأميركي ومستقبل العراق، في استطلاع للرأي أجراه «البرنامج عن مواقف السياسة الدولية» بواسطة «منظمة الرأي العام العالمي» في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/ سبتمبر، وشمل عيّنة من أنحاء العراق كافة عددها ١١٥٠ عراقياً، وقد نشرت النتائج في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

سلطات الاحتلال مرةً أخرى إلى إرضاء الجمهور الأميركي وليس إفادة الشعب العراقي في المدى البعيد.

هذا الأمر بحاجة إلى تبيان لأن معظم الأميركيين لا يعرفون سوى الأسطورة الوردية بدلًا من الحقيقة الواقعة. لقد تقبّلوا بحماسة ما كانت تردده إدارة بوش من بيانات غير واقعية متبجحةً بـ«نجاح زيادة القوات». ولكن المنادين بوجوب ترسيخ موقّت لسياستهم الفاشلة في العراق قد تجاهلوا عمداً التحذيرات التي ترد في التقارير عن العراق. فمثلًا أمر القادة العسكريون الأميركيون والمحلّلون المدنيون بأن المكاسب الأمنية والسياسية التي تحققت بفعل زيادة القوات لم تزل «هشة وقابلة للتحوّل إلى العكس». ولكن هذه الرسالة لم تصل إلى الجمهور الأميركي إلا نادراً. فلماذا يجري التشكيك في تلك المكاسب؟ سأعود إلى التشبيه الخاص بقدر الضغط. فحتى بعد الزيادة في القوات والانخفاض في العنف فإن النار لم تزل مشتعلة وضغط البخار متزايداً. وما لم تُعالَج المسائل الأساسية المتعلقة بإقامة عراق مستقر وعادل وموحّد فإن الوضع سيظل معرّضاً للانفجار.

إن التصورات الخاطئة بشأن زيادة القوات قد جعلت تحليل الوضع في العراق أكثر صعوبة، كما جعلت وضع خطة لحل مشاكل البلاد المتعددة أمراً من الصعوبة بمكان. لذلك بودي أن أتناول هذه الأساطير بشكل منهجي.

أولًا، إن زيادة القوات لم تكن هي العامل الوحيد أو الأكثر أهمية في انخفاض العنف الذي حدث في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. فحتى قبل أن يعلن الرئيس بوش سياسته بزيادة القوات (إرسال قوات إضافية قدرها ثلاثون ألف جندي إلى العراق مع استراتيجية تقضي بـ«السيطرة» على مناطق والبقاء فيها

وإنهاء أعمال التمرد وذلك بموجب سياسة أعلنت وفق «استعراض استراتيجية العراق» في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، كانت سنوات التطهير العرقي الوحشي من قبل المليشيات والعصابات الطائفية قد حققت ما أرادته وذلك بعزلها بالقوة لجماعات عرقية ودينية عن الإقامة في مناطق مختلطة سابقاً. ففي هذه المرحلة من الحرب الأهلية المفجعة في العراق غدت المناطق والمدن والبلدات والحارات التي كانت تتمتع بتنوع سلمي تخضع الآن لتجانس مفروض عليها فرضاً، أي من جنس واحد. والسبب الآخر للانخفاض الموقّت في العنف هو قرار مقتدى الصدر في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ بفرض هدنة تكتيكية وبانسحاب جيش المهدي حتى إشعار آخر. إن هذا القرار قد أنهى فعلياً الهجمات الشيعية على مناطق واسعة من بغداد وجنوب العراق ما دام ذلك يحقق مآربها. إلا أن مليشيات المهدي كان بوسعها أن تمارس العنف مجدداً بجرّة قلم. وأخيراً فإن القاعدة في العراق التي يهيمن عليها الأجانب قد استخدمت العنف بشكل متطرف، وسعت إلى إحداث تغييرات ينفر منها العراقيون بشدة، وبذلك فقدت الدعم المحلي وأخذت تواجه معارضة من جماعات عراقية مسلحة.

والأسطورة الأخرى من أساطير زيادة القوات هي أن هذه الزيادة ستسهم في إعادة البناء السياسي في العراق. ولكن العكس كان هو الصحيح. إن أحد الأسس المثيرة للجدل والتي تعطي نتائج معاكسة والتي قامت عليها سياسة زيادة القوات هو القيام بتمويل وتسليح المتمردين السابقين وغيرهم وذلك لتوفير «الأمن» في مناطق مضطربة. علينا أن نتذكر أن الفشل الأميركي في الأشهر الأولى من الاحتلال هو الذي أدّى إلى إخلال واسع النطاق في الأمن. لقد انضمّ الآلاف من المسرّحين من

الجيش العراقي إلى المعارضة وشعر زعماء العشائر أن النظام الجديد قد حرمهم من نفوذهم السابق ومن مصادر دخلهم السابقة. وبما أن حدود العراق تركت مفتوحة فقد تمكنت القاعدة من التسلل من خارج البلاد وذلك لإيقاع الأذى بالقوات الأميركية وبالسكان المدنيين. وقد أسهمت هذه الجماعات وغيرها في العنف الشنيع وفي اختلال النظام وذلك خلال أسوأ سنوات الاحتلال، فسعت السلطات الأميركية إلى العثور على مخرج من الورطة القائمة.

كانت إحدى الطرق لتحقيق ذلك هي استغلال الانقسامات التي ظهرت بين مجموعات التمرد العراقية والقاعدة التي يهيمن عليها الأجانب. كانت العلاقة، بالنسبة إلى القسم الأول، تقوم على المال وعلى السلطة فقط. فبوسع هذه المجموعات أن تؤسس، بمباركة من سلطات الاحتلال الأميركية، إقطاعيات طائفية صغيرة وأن تقوم بعمليات إجرامية ما دامت تحافظ على «النظام» في مناطقها، وتقاتل ضد القاعدة، وتمتنع عن مهاجمة أهداف أميركية. لقد كتب مير روزين Mir Rosen مقالاً بعنوان «أسطورة زيادة القوات» في مجلة Rolling Stone، عدد ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٨، نقل فيه ما ذكره ضابط مخابرات عسكري أميركي من أنه لا أوهام لديه بشأن دوافع هؤلاء «الحلفاء» الجدد قائلاً: «إن السبب الوحيد لعمل أي شيء، أو السبب الذي يجعل أي أحد من الناس يتعامل معنا هو أننا ندفع لهم نقوداً». إن مهندسي السياسة الأميركيين كانوا على استعداد للتضحية بمستقبل عراق موحد من أجل هدوء موقّت حققته سياستهم في زيادة القوات.

ونُقل عن السفير الأميركي تشاس فريمان Chas Freeman قوله إن سياسة زيادة القوات «تدعم نقل السلطة الشبيه بالإقطاعي إلى جيوب مسلحة توجد

على حساب سلطة الحكومة المركزية». والمقال ذاته يقدّم صورة سوداوية عن ضاحية الدورة في بغداد التي كانت في ما مضى مزدهرة وجذابة: «هناك بُحيرات من الطين ومياه المجاري في الشوارع، وأكوام من النفايات، والنوافذ المكسورة في العديد من البيوت المهجورة والمنهوبة، مع جدار ارتفاعه اثنتي عشرة قدماً يحيط بالضاحية من كل جانب، وهو جدار أقامته الولايات المتحدة للفصل بين الفئات المتقاتلة».

وهناك منتقدون آخرون لزيادة القوات وهم من المستقلين. فمثلًا نجد ستيفن سايمون Steven Simon وهو يكتب في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs فيذكر نقطة مهمة قائلًا: «إن زيادة القوات لا ترتبط بأية خطة يمكن تطبيقها لبناء دولة عراقية قابلة للحياة. إن هذه السياسة جعلت السلم والوحدة في العراق أقل احتمالًا. وفي اعتقادي أن تمويل العراقيين وتسليحهم خارج مؤسسة الدولة الرسمية يمكن أن يعطي نتائج معاكسة، ومن شأنه تفكيك العراق ووضع المزيد من السلاح بحوزة من لا يستحق، وخلق مخاطر عويصة للمستقبل»[(١)].

إن المسؤولين الأميركيين قد طعّموا تصعيدهم العسكري الجديد المثير للجدل ببرنامج سياسي تصالحي ومتفائل، يتضمن وعوداً ولكنها لم تتحقق. فمثلًا حين أُعلن عن زيادة القوات في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ وعدت أميركا بأن العراق سيتولى شؤون الأمن في جميع المحافظات بحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، فلم يحدث ذلك. ووعدت كذلك بأن العراق

---

(١) ستيفن سايمون، ثمن زيادة القوات، **مجلة الشؤون الخارجية**، «مجلس العلاقات الخارجية»، أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

سيصدر تشريعاً بتوزيع الإيرادات النفطية على العراقيين، فلم يحدث ذلك أيضاً. وقالت إن العراقيين سيجرون انتخابات في المحافظات في عام ٢٠٠٧، فلم يحدث ذلك كذلك. وباختصار، إن المصالحة في العراق لغرض الاشتراك في السلطة والموارد لم تجد سبيلها إلى التحقيق على الإطلاق على الرغم من خمس سنوات من الاحتلال.

ومع كل هذه الإخفاقات على الجبهة السياسية لم يزل بوسع المسؤولين الإشارة إلى «نجاح» زيادة القوات، وهذا كلام طائش. إن الحكومة العراقية ظلت على الدوام غير موجودة في مناطق عديدة خارج قلعة «المنطقة الخضراء». والبلاد لم تزل منقسمة. والكراهية وأعمال الانتقام والثأر بين الشيعة والسُنّة والأكراد والعرب والمسيحيين والتركمان التي ابتدأت في عام ٢٠٠٣ لم تشهد تراجعاً. أما الانخفاض في عدد الإصابات الأميركية والتراجع في فعاليات القاعدة فهما من النتائج الإيجابية التي تحسب لخطّة بيترايوس. لكن، ولغرض تحقيق ذلك، فقد جرى تسليح العراقيين ورشوتهم لكي يقاتل أحدهم الآخر، ما أدّى إلى زيادة الكراهية وتفشي الخطر الداهم. لذلك فإن القول بتحقيق مزيد من السلم في العراق في ظل زيادة القوات هو كلام مضلل.

إن الوضع يذكّر بأفغانستان في الثمانينيات من القرن العشرين، حين قامت الولايات المتحدة بتزويد المجاهدين والجماعات الأصولية الأخرى بالسلاح لاستخدامه ضد السوفيات. ومع أن الهدف المطلوب قد تحقق، وهو طرد السوفيات، فإن عواقب هذه الاستراتيجية القصيرة الأمد لم تزل تحيق بالإدارة الأميركية حتى اليوم.

إن من الحقائق التي لا نزاع فيها هي أن القاعدة لم يكن لها وجود في

العراق قبل الاحتلال، كما لم تكن هناك أية خسائر أميركية. لذا فإن ادعاء النصر ضد القاعدة إنما هو نصر ضد جهة من خلق الولايات المتحدة نفسها. إن إمكانية وجود عراق قوي، ومزدهر، وموحد لم تزل بعيدة المنال.

الضغط الكردي من أجل الحكم الذاتي

كان لكُرد العراق تاريخ مضطرب، وقد عانوا كثيراً على يد صدّام. فبعد أن أُخرجت قواته من الكويت في عام ١٩٩١ حدثت انتفاضتان، الأولى من قِبل السكان الشيعة في جنوب العراق والثانية من قبل السكان الأكراد في شماله، على أمل إتمام هزيمة الحكم البعثي الذي اعتبروه نظاماً يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد خسائره الدامية في الانهيار الذي أصابه في الكويت. وعندما قمع صدّام بوحشية هاتين الانتفاضتين فرضت الولايات المتحدة حظراً على الطيران في منطقتي الشمال والجنوب وذلك للتقليل من قدرة صدّام على مهاجمتهما. ونتيجة لذلك غدت المحافظات الكردية الثلاث في شمالي العراق منفصلة فعلياً عن باقي أنحاء البلاد التي ظلت تحت حكم صدّام. وهكذا حقق الإقليم الكردي استقلالاً واقعياً، ففتح الإقليم حدوده مع تركيا وإيران وأخذ يقوم بتجارة واسعة معهما. وقد سمّت الزعامة الكردية القبلية كيانها الجديد باسم كردستان، وله علمه وحكومته وبرلمانه، وأصبحت اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المدارس والدوائر الحكومية. وقد نُظر إلى هذه الأحداث على أنها انتصار طال انتظاره في كفاح الأكراد من أجل الحكم الذاتي، ولكنها لم تكن أحداثاً تبشّر خيراً للعودة إلى عراق موحد.

وحين تم احتلال العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ غدت مسألة إعادة

اندماج الكيان الكردي بسائر أنحاء العراق قضية جدية بالنسبة إلى الذين استمروا يحلمون بعراقٍ موحد من جديد. وقد أدركت الزعامة الكردية أنه ليس من مصلحة الأكراد الذاتية في ذلك الوقت إعلان الاستقلال الرسمي، فهم محاطون بدول مجاورة تعارض بقوة تأسيس دولة مستقلة في إقليم كردستان. وفي الوقت عينه لم تكن لدى السلطات الكردية أية رغبة في أن تشاركها أية حكومة في بغداد في سيطرتها التي كسبتها حديثاً.

لقد كان مسعود البرزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان، وغيره من الزعماء الأكراد، يقولون دائماً إنهم لا يريدون استقلالاً في الوقت الحاضر ولكنهم يصرّون على أن لهم الحق في الدعوة إلى دولة كردية منفصلة. وقد قال البرزاني: «إن ما حصلنا عليه في الوضع الحاضر هو أفضل لنا من إعلان استقلال لا مساندة له وسيؤدي إلى خسارة ما لدينا الآن. أما قضية تأسيس دولة كردية فهذه حق طبيعي ومشروع. ولكن متى سيحدث ذلك؟ إننا نترك ذلك لأجيال قادمة وربما جيلنا. الله أعلم»[١].

وعندما جرت الانتخابات النيابية العامة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ شارك الأكراد فيها على نطاق واسع ففاز مرشحوهم بخمسة وسبعين مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٢٧٥ مقعداً. وفي ذلك اليوم المذكور نفسه أجرى الأكراد في إقليمهم انتخابات نيابية لهم. وفي استطلاع للرأي جرى في يوم ذلك التصويت وشمل الذين كانوا يغادرون صناديق الاقتراع هناك تبيّن أن الأغلبية الساحقة من الأكراد، قد أعربت، متأثرة بزعمائها العشائريين، عن تفضيلها للاستقلال التام والانفصال عن العراق.

---

(١) رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البرزاني، في مقابلة مع برنامج «من العراق» على فضائية العربية، ٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

وحين جرت كتابة مسوّدة الدستور العراقي الجديد في صيف عام ٢٠٠٥ حاول الأكراد بشدة الإبقاء على ما تمتعوا به منذ عام ١٩٩١ من حكم ذاتي وامتيازات مع البقاء جزءاً من فدرالية فضفاضة تحت مظلة عراقية. وقد تضمّن الدستور الذي تمت المصادقة عليه في استفتاء جرى في اليوم الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر الإقرار بحكم ذاتي لكردستان. وجاء في هذا الدستور أيضاً أن القوانين والأنظمة النافذة منذ عام ١٩٩٢ ستظل سارية إذا لم تكن متناقضة مع الدستور. إن دستور ٢٠٠٥ ينص على أن العراق هو دولة واحدة فدرالية غير مركزية وأن كردستان إقليم يتمتع بالحكم الذاتي. وفي هذا الدستور نفسه نصوص تنظم إعلان أقاليم أخرى في العراق.

وقد نجح الأكراد في شطب أية إشارة في مسوّدة الدستور تفيد بأن العراق دولة عربية. وعليه ذكر الدستور أن العراق «هو قطر يتكوّن من قوميات وديانات وطوائف متعددة وهو جزء من العالم الإسلامي». ولإرضاء العرب السنّة وغيرهم من الغاضبين على مسوّدة تقول فقط إن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية ذكر الدستور أن العراق هو «عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، ويتمسك بميثاقها».

وجاء في الدستور أن اللغتين العربية والكردية هما لغتان رسميتان. وسُمح فيه للأكراد بالاحتفاظ بجيش خاص بهم هو البيشمركه. ونصت المادة ١١٧ على أن تكون الحكومة الإقليمية مسؤولة عن متطلبات إدارة الإقليم ولاسيّما إنشاء وتنظيم قوات أمن داخلية للإقليم كقوات الشرطة والأمن وحرس الحدود.

كان الأكراد يطمحون منذ زمن إلى ضم كركوك الغنية بالنفط إليهم

لتكون المحافظة الرابعة في شمال العراق مضافةً إلى كردستان. وقد نص دستور ٢٠٠٣ على إجراء استفتاء في تاريخ لا يتأخر عن ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ في كركوك وفي «المناطق المتنازع عليها» الأخرى، وكذلك على القيام بـ«التطبيع». إن الاقتراح بإجراء عملية «تطبيع» على أساس مقايضات سكانية عرقية قد واجه معارضة شديدة، وكان من الصعب على الدعاة لهذا الاقتراح وضعه موضع التطبيق على نطاق واسع. لقد تأخرت الخطة مرات عديدة لإتاحة المجال للأمم المتحدة وللساسة العراقيين لإيجاد طريقة لجعل سياسة غير عملية تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

هذا، ومنذ أن تمت المصادقة على الدستور في استفتاء تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ واصل الأكراد عملهم بحزم لترسيخ وضعهم.

وأود أن أكرر مرةً أخرى أن الدستور بشكله الحالي هو وصفة لتفكيك العراق. إن عراقاً مجزّأً، سواء انتهى أمره بدول منفصلة أو بكونفدرالية أو فدرالية مهلهلة، سيجد من المستحيل عليه أن يحقق إمكانياته الاقتصادية برمتها. كما أنه سيكون أقل أمناً من قُطرٍ موحد في مواجهة عدوان خارجي أو اضطراب داخلي. ومن الممكن أن يحصل المزيد من الخصام الطائفي والتطهير العرقي عندما تتبارى الأطراف المختلفة من أجل الحصول على مركز في دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة. إن بعض الدول المجاورة ستكون قلقة جداً من تفكك العراق بحيث إنها قد تحاول التدخل. إن عراقاً مجزّأً قد يصدّر الإرهاب وعدم الاستقرار إلى جواره، كما قد يمثل خطراً يهدد الأمن على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى العالمي.

لقد بيّن مجرى التاريخ أن للوحدة منافع سياسية واقتصادية كثيرة. وقد أدارت الشعوب في آسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا ظهورها للسياسات القديمة

القائمة على العِرقية والانقسام وهي سياسات كانت الأساس للخصام والعزلة والخيار الاقتصادي بشكل مزمن منذ فجر التاريخ. إن الوحدة التي اختارتها الأقطار الأوروبية تعطي مثلاً صارخاً على ذلك. وقد أدركت الدول الإمبريالية السابقة، مثل فرنسا وألمانيا والنمسا وغيرها، أنه لا يمكن واحدةً منها على انفراد أن توفر في القرن الواحد والعشرين مستويات معيشة مرتفعة لمواطنيها. ولكنها موحدةً ستزيد من فرصها في النجاح في سوق المنافسة العالمي.

إذن، وفي هذا السياق الاقتصادي العالمي، كيف يمكن أحداً أن يعتقد بأن قطراً نامياً كالعراق يمكنه أن يكون في حالٍ أفضل وهو مقسّم؟ فمثلاً، إذا جرى تقسيم العراق إلى كيانين منفصلين أو أكثر، فكم من المال سيكون على كل كيانٍ أن ينفقه على الدفاع والتسلح لحماية حدوده الجديدة؟ يبدو لي أن بعض أمراء الحرب وحدهم سيختارون ذلك الطريق مدفوعين بجشعهم. أما غالبية العراقيين فسينتهي الأمر بهم إلى حالة أقل أمناً وأقل رخاءً. ومع هذا فإن الذين يؤيدون التفكك قد يستطيعون الترويج لقضاياهم الانفصالية بإثارة النعرات العرقية أو الدينية والمذهبية. لكنني آمل أن تكون أغلبية العراقيين قد تعلمت من الإخفاقات المفجعة للسنين الخمسين الماضية حين استخدم الزعماء شعارات طنانة للتلاعب بقلوب الناس. إن السياسيين سيقومون دائماً، وليس في بالهم سوى سلطتهم وثرواتهم، بإسناد برامج أعمالهم الرامية إلى الخدمة الذاتية وذلك باستخدام كلمات مثل «القومية» و«الوطنية» و«الهوية» بطريقة محسوبة وماكرة. وقد استغفِل الشعب العراقي مراراً بمثل هذه الخدع فوجد اقتصاد البلاد محطماً والمجتمع ممزقاً إرباً إرباً.

إن حجة الوحدة هي حجة دامغة، وما على العراقيين إلا النظر إلى تاريخ بلادهم قبل عام ١٩٥٨ وإلى الاتجاهات السائدة في عالم اليوم والتي تبيّن منافع الاشتراك معاً وليس التفرق. إنهم بذلك سيتمكنون من رفض دعايات أمراء الحرب وغيرهم التي تخدم أغراضهم دون الغرض المنشود، فهؤلاء الأمراء لا يبتغون سوى الانتفاع بما سيبقى من عراق مجزّأ إلى أقسام. إن عراق المستقبل يحتاج إلى أقاليمه كافة لكي تسهم في نهضة الأمة. وما لم يعمل الجميع بتعاون، وما لم يستغلوا اعتمادهم المتبادل بعضهم على بعض وفق ما سأقترحه في الفصول القادمة من هذا الكتاب، فإن العراقيين جميعاً سيستمرون في معاناة الفقر والشلل والفوضى.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ أصدرت حكومة إقليم كردستان أمراً بمنع رفع العلم العراقي وبألا يرفع إلا علم كردستان على المباني الحكومية في أرجاء إقليم كردستان كلها. بالإضافة إلى ذلك فإن مساعي كردستان بانتهاج سياسة نفطية مستقلة، وكتابة مسوّدة قانون للنفط خاص بالإقليم نفسه وتقديم امتيازات لشركات نفط أجنبية بمعزل عن بغداد قد سبب خلافات مع الحكومة المركزية التي كانت تعد قانوناً للنفط للعراق بأسره. إن الأكراد لا يستطيعون الاستمرار في هذا النهج السياسي إلى ما لا نهاية حيث يحتمي زعماؤهم بمظلة السيادة العراقية حين تواجههم الأخطار الخارجية ويتمسكون في الوقت نفسه باستقلال واقعي في شؤونهم الداخلية. إن لحظة الحساب لا بد أن تحل. وفي رأيي المتواضع إن عليهم أن يقرروا بشكل نهائي الخيار الصعب: إما إعلان الاستقلال التام وخلق «دولة» حقيقية منفصلة وإما ترك الإشارة إلى «كردستان» والتخلي عن سياساتهم لهوية مستقلة ومنفصلة وأن يصبحوا شريكاً كاملًا ومخلصاً في بناء العراق الجديد.

قضية كركوك

لقد وُلدت أنا في كركوك كما وُلد فيها أبواي وأجدادي وذريّاتهم جميعاً. ومع أن حياة المدينة السياسية والثقافية كانت من الناحية التاريخية ذات طابع تركماني بارز فقد كان فيها كذلك الأكراد والعرب والمسيحيون واليهود والكل يعيش في مجتمع مندمج.

لقد مثّل جدي كركوك في أول برلمان عثماني عقد في اسطنبول في عام ١٩٠٨ وكان يُسمّى مجلس المبعوثان. وبعد تأسيس العراق الحديث فإن جدي ومن بعده أبي ثم أخي الأكبر كانوا قد انتُخبوا الواحد بعد الآخر في المجالس النيابية طوال عهد النظام الملكي الهاشمي من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨ نواباً عن مدينة كركوك. لذا فإني أجد من المؤلم ما يدّعيه البعض بأن كركوك إنما تعود إلى جماعة عرقية بعينها. وكركوك اليوم هي ساحة قتال، شأنها شأن الأنحاء الأخرى من العراق، ساحة يقوم فيها دعاة الحرب والعاملون في السياسة من ذوي البرامج والمصالح الشخصية الضيقة على تمزيق الإحساس الاجتماعي الموحد للمدينة إرباً إرباً، فضلاً عن تمزيقهم للشعور بوحدة البلاد.

صحيح أن جزءاً من مشاكل اليوم يعود إلى أيام صدّام الذي أمر بإخراج التركمان والأكراد من كركوك وأحل العرب محلهم وذلك لتغيير التركيب السكاني للمدينة. ولكن الزعماء الكرد اليوم لا تحدوهم الرغبة في تغيير ذلك لتحقيق العدالة بل تحدوهم الرغبة في السيطرة على الثروة النفطية في كركوك ونزع هذه المنطقة من العراق الموحد. إني أرى أن مثل هذه الخطوة الخاطئة ستخلق من الظلم بقدر ما أوقعه صدّام. وفي اعتقادي أنه ينبغي

للعرب الذين جيء بهم إلى كركوك قبل نحو عشرين سنة أن يظلوا في مكانهم ولا يجبروا على الاستيطان في مكان آخر، فهم مواطنون عراقيون وهم أحرار في العيش في المكان الذي يختارونه في العراق. كذلك فإن الأكراد والتركمان الذين أُرغموا قسراً على مغادرة كركوك لهم الحق إما بالعودة إليها وإما البقاء في المكان الذي يختارونه في العراق. إذ كيف يمكن للعراق أن يطمح إلى أن يكون ديموقراطياً إذا حُرم مواطنوه من حرية الإقامة أينما يشاؤون ضمن أمة واحدة؟

سياسات تشجع التفكك

إن إطاحة صدّام قد أتاحت للشعب العراقي فرصة أن يكون وطنه في النهاية قُطراً ديموقراطياً، متماسكاً، مرناً، وموحّداً، ومتمتعاً في الوقت عينه بمنافع درجةٍ غير قليلة من اللامركزية الإدارية. وسيكون هذا عراقاً قائماً ليس على الخلافات الطائفية والعرقية بل على الإجماع والمشاركة في القصد؛ سيكون دولة متسامحة يكون فيها التعدد والتنوع مصدراً للثراء الاجتماعي بدلًا من الاختصام. إن تحقيق مثل هذا التحول في مجتمع ممزق سياسياً واقتصادياً بعقود من الدكتاتورية والحروب يمثل تحدياً هائلًا، ولكنني أعتقد أن من الممكن تحقيقه بمرور الزمن. ولا يحتاج ذلك إلا إلى زعامة تتمتع بالنزاهة والحكمة والرؤية والإخلاص والوطنية واستراتيجية طويلة الأمد.

من المؤسف جداً أن الساسة الذين اختار الاحتلال فرضهم لم يكونوا من النوع الذي يساعد على تطوير عراق موحد، علماني، مستقر وديموقراطي. وما يحدث على العكس من ذلك، فالعراق اتجه نحو دولة

فاشلة ومفككة. ومن شأن تحلّل العراق وفقاً للانقسامات الطائفية والعرقية أن يشكّل كارثة للعراقيين أنفسهم وكذلك للاستقرار الإقليمي. كما أن خلق عدد من الدويلات يمكن أن يسبب اضطرابات شديدة في المنطقة ينتج عنها عدم استقرار سياسي سيشد من أزر الإرهابيين.

لقد اتخذ الاحتلال أربع خطوات كارثية نحو تفكيك العراق. كانت الخطوة الأولى هي تفكيك الهيكل الإداري القائم للدولة. وكانت الخطوة الثانية هي تشكيل مجلس الحكم الذي جرى اختيار أعضائه، ليس على أساس النزاهة والكفاءة والأهلية بل بسبب انتماءاتهم الطائفية والعرقية والعشائرية. والخطوة الثالثة، وهي التي اتخذت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، كانت الإقدام على إجراء انتخابات قبل الأوان للجمعية الوطنية الانتقالية. أما الخطوة الرابعة فهي اختيار أفراد غير مجرَّبين وغير مناسبين لتولي السلطة ولوضع دستور قاصر لا يخدم سوى برامجهم الإثنية والطائفية والمذهبية والقبلية بدلًا من خدمة المصالح الأوسع لأمة عراقية مدنية، موحدة وعصرية. إن هذه الخطوات الأربع المترابطة قد انطلقت من خطأ الاحتلال الجسيم المتمثل بتجزئة الأمة وفق انقسام عرقي وديني.

كان الناس في العهد الملكي الدستوري ينظمون أنفسهم سياسياً على أسس عقائدية واقتصادية شبيهة بالأسس المتبعة في الأقطار الغربية الحديثة. وبعد أن استولى حزب البعث بالقوة على الحكم في عام ١٩٥٨ اتخذ الوضع شكلًا آخر، فالمرء إما مع البعث وإما ضده. أما بعد أن انقلب صدّام على رفاقه من أعضاء الحزب فقد صار الخيار أكثر استفزازاً، فالمرء إما مع صدّام وإما ضده، وقد كان صدّام نفسه والمحيطون به هم الذين يقررون ذلك.

لقد كان على سلطات الاحتلال، بعد إطاحة صدّام، أن تقوم بتهيئة بيئة يكون فيها الدين منفصلًا عن السياسة. أما الذي حصل، كما أشرت سابقاً، فهو أن الاحتلال سار على درب انقسامي بدفع المصالح الخاصة والبرامج الشخصية وليس برؤية بعيدة المدى لمصالح العراق بأسره. ومع أن ستين في المئة من العراقيين هم من المنتمين إلى المذهب الشيعي فإنهم لم يكونوا يُعدون قطّ في السابق كتلة سياسية متحدة تقوم على أساس الدين وحده. فهناك اعتبارات أخرى من شأنها أن تحدد الهويات السياسية لشيعة العراق؛ إذ كان هناك بعثيون وشيوعيون ومحافظون وملكيون وغير ذلك في صفوف الشيعة. إن سلطات الاحتلال لم تدرك، ولعلها لم تزل لا تقر، بأن عدد الشيعة من أعضاء حزب البعث قبل الغزو كان أكبر من عدد الأعضاء السُنّة.

إن الاحتلال، خلال السنتين ونصف السنة الأولى من وجوده في العراق، قد وضع أسساً متداعية للكيان السياسي الذي كان شكله وجدوله الزمني أقل تجاوباً مع حاجات العراقيين الحقيقية منه مع مصالح المحتلين ومصالح الزمرة التي لا تستحق من العراقيين الذين سلّم المحتل إليهم زمام السلطة. وكانت النتيجة نجاح الاحتلال في عزل العراقيين من المثقفين والعلمانيين. فقد أُبعد هذا الجزء الحيوي من السكان في الوقت الذي كان فيه دعاة الفتنة والساسة الجدد من أصحاب المليشيات والأموال والدعم الأجنبي يُسلّمون القيادة السياسية في البلاد. وفي الوقت عينه كان هناك تمرّد حسن التنظيم يستخدم أسلحة متطورة ويسبّب الموت والدمار على نحو فظيع حتى بات العنف يتخذ طبيعة طائفية بشكل متزايد.

وحين كانت قوات الاحتلال تقاتل المتمردين فإنها من الناحية الفعلية كانت تحمي الحكومة العراقية المفروضة فرضاً وهي منعزلة تماماً في

المنطقة الخضراء المحصنة كل التحصين. إن هذه المنطقة ذاتها ترمز إلى الانفصال القائم بين الطبقة الحاكمة الحالية وجمهور العراقيين المنعزلة عنه.

كان الجمهور العراقي يستشيط غضباً مما يوقعه العنف من خسائر يومياً ويستاء كل الاستياء من فقدان الأمن وتفشي الفساد، ومن انقطاع الكهرباء والماء والخدمات الأخرى، ومن ظهور الأدلة على أن الحكومة العراقية تمارس التعذيب أو تغضّ الطرف عنه وعن انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي ربما كانت أشد في شناعتها مما كان يجري في عهد صدّام.

سياسة عراقية تقوم على «التلفيق» لا على الواقع

كانت حرب العراق توصف في الولايات المتحدة الأميركية غالباً بأنها نزاع هو الأشد «تلفيقاً» في التاريخ. وقد جرى تسويق الغزو في البداية للجمهور الأميركي بأنه إجراء ضروري لاستباق أي ربط ممكن بين ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل وإرهابيي القاعدة. وجرى تبرير الحرب على أساس عدم امتثال صدّام بشكل متكرر لقرارات مجلس الأمن الدولي. إن المزاعم بوجود صلات بين النظام العراقي والقاعدة قد أثيرت مراراً وتكراراً من قبل إدارة بوش، وجرى تكرار تلك المزاعم بعد الغزو بأمدٍ طويل وإن كانت قد فقدت مصداقيتها تماماً.

وبعد أن أخفقت القوات الغازية في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق أدركت الإدارة الأميركية أن استباق خطر غير موجود لم يعد من الممكن تقديمه كتبرير صحيح لخسارة الآلاف من الأرواح ولإنفاق المئات من مليارات الدولارات من أموال دافع الضرائب الأميركي. لذا صار من الضروري اختلاق «تلفيق» جديد للحرب. وجاء التعليل الجديد ليقول إن

الاحتلال سيقود إلى الديموقراطية في العراق لتكون بالتالي نبراساً لنشر الديموقراطية في الشرق الأوسط بأسره.

إن تحقيق ديموقراطية حقيقية لا ديموقراطية زائفة، ديموقراطية في قُطر كان تحت القمع الوحشي لأكثر من أربعة عقود، هو أمر غير ممكن إلا بعملية تحويل دائبة وبعيدة المدى لإنشاء المؤسسات اللازمة وغيرها من المتطلبات لمجتمع مدني حر. إن تحقيق الديموقراطية يتطلب أكثر بكثير من قيام المواطنين بالإدلاء بأصواتهم: فعلى أية حال يقوم العديد من المجتمعات غير الحرة بإجراء انتخابات كما كان يفعل صدّام نفسه بين حين وحين.

غير أن سلطات الاحتلال لم تقم بالتحويل الحقيقي المطلوب. لقد ظلّت تطبّل وتزمّر لخطاب «الديموقراطية» وتسلّم مقاليد السلطة إلى الذين اختارتهم للعمل في مجلس الحكم. فقامت تلك السلطات بتشكيل حكومة موقتة وأسرعت في إجراء انتخابات وعهدت إلى الجماعة نفسها من الساسة العراقيين كتابة دستور يخدم برامجهم الشخصية. وكان الهدف، لسوء الحظ، هو تزويد الاحتلال بصيغة تحفظ ماء الوجه لغرض الاستهلاك المحلي ولم يكن الأخذ بيد العراق إلى أفضل مستقبل ممكن.

كان هناك من يأمل أن تنجح الولايات المتحدة في العراق بقدر نجاحها في تحويل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن تجربة الولايات المتحدة في بناء الديموقراطية في ألمانيا واليابان بعد تلك الحرب تُبيّن أن مثل هذا التحويل يتطلب فترة انتقالية طويلة. ففي اليابان اقتضى الأمر سبع سنوات من الحكم الحديدي بقيادة الجنرال دوغلاس مكارثر لبناء أساس الديموقراطية ووضع دستور جديد. أما في ألمانيا فإن الأمر اقتضى خمس سنوات.

إن التخطيط لإعادة البناء السياسي في ألمانيا واليابان بعد الحرب كان قد بدأ قبل نحو ثلاث سنوات من انتهاء الحرب. أما في العراق فلم توضع مثل هذه الاستراتيجيات الناجعة. كانت وزارة الخارجية الأميركية قد باشرت بوضع «مشروع مستقبل العراق» في عام ٢٠٠٢، ثم قيل للجنرال جي غارنر أن يضع ذلك المشروع على الرف.

لقد كانت عملية إعادة بناء النظام السياسي حتى في ألمانيا واليابان عملية صعبة وطويلة ولكن العراق طبعاً يمثل تحدياً أكبر. إن اليابان وألمانيا كلتيهما كانتا قُطرين مخرَّبين مرّا بسنوات من الحرب والدمار، مما جعل السكان أكثر تقبلًا لنظام جديد. يضاف إلى ذلك أنهما كانتا من المجتمعات الأقل تنوعاً من العراق بهيكله المعقد من الجماعات الدينية والعرقية. كما أنهما كانتا من المجتمعات الصناعية العصرية المتطورة وبوسعهما التطلع من جديد إلى حكم ديموقراطي ليبرالي. لقد كانت لدى العراق تجربة في النظام البرلماني وفي التعددية، ولكن تلك التجربة قد انتهت قبل خمس وأربعين سنة من الغزو. ولم يعرف جُلّ الشباب من السكان في العراق سوى الدكتاتورية. وكان صدّام قد قام بتدمير نسيج المجتمع المدني تدميراً كاملًا.

لقد نشرت مؤسسة راند Rand في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٣ دراسة بعنوان «دور أميركا في عملية بناء الأمة: من ألمانيا حتى العراق»، وقد وجدت تلك الدراسة أن أهم عامل من عوامل النجاح هو مستوى الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة الأميركية من حيث الوقت والكوادر والمال. واستنتجت الدراسة أنه ليس هناك طريق سريع يوصل إلى بناء الأمة.

انتخابات ٢٠٠٥ السابقة لأوانها

تولت الحكومة الموقّتة السلطة في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ حين جرى حل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف الموقتة، وكُلّفت هذه الحكومة إدارة شؤون البلاد إلى حين إجراء الانتخابات للمجلس الوطني الانتقالي وذلك في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥. وكان أمام الحكومة تحديات لا تحسد عليها في الجبهات كافة وليس هناك سوى فترة سبعة أشهر فقط. وقد واجهت الحكومة تمرداً متزايداً وانتفاضات متعددة في أنحاء مختلفة من البلاد. وكان رئيس الوزراء إياد علّاوي قد كلّف بمهمة يستحيل إنجازها.

وكان من المثير حقاً رؤية الشعب العراقي يخرج عن بكرة أبيه للتصويت في ٣٠ كانون الثاني/ يناير، وهذا أكثر جداً مما كان متوقعاً. لقد أظهر الناس حماسةً واندفاعاً مع شجاعة وتنظيم. كانوا يحتفلون بعودة صوت الاقتراع إليهم بعد أن حُرموا منه أكثر من أربعين سنة. ولكن تلك الانتخابات السابقة لأوانها والمسرحية الطابع قد جرى تصويرها وكأنها غرض بذاته، وأنها قد برهنت على أن الديموقراطية قد حلّت بالعراق.

كانت الانتخابات، في رأيي، محفوفة بالنواقص الخطيرة:

فأولًا، إن العملية الانتخابية التي تجري على أساس الانتماءات العرقية والقبلية والدينية والطائفية لا تؤدي إلا إلى تمزيق نسيج الوحدة الوطنية فيسهم ذلك في إمكانية تفكك العراق.

وثانياً، إن جعل القطر بأسره دائرة انتخابية واحدة هو أمر ليس في مصلحة الناخبين. لذا كان يجب اللجوء إلى تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية

متعددة على أساس جغرافي، وبذلك يتاح للمواطنين أن ينتخبوا من يعرفونه ويثقون به في دوائرهم. يضاف إلى ذلك أنه كان على الناخبين أن يصوتوا لقائمة بأسرها تشمل العراق بأسره من دون أن يعرفوا أسماء الذين في القائمة أو مؤهلاتهم.

وثالثاً، إن إقامة ديموقراطية هي عملية طويلة الأمد وتتطلب خلق عقلية ثقافية ناضجة، كما تتطلب استقلالاً اقتصادياً، بالإضافة إلى أنها يجب أن تقوم على أسس متينة من المؤسسات المختلفة. وكما يقول أندرو راثميل Andrew Rethmell مدير برنامج الدفاع والأمن لأوروبا التابع لمؤسسة راند: «هناك رأي بسيط يقول إن إجراء انتخابات يعني النجاح في بناء الأمة، ويوفر للمجتمع الدولي استراتيجية خروج سهلة»[١].

إن عملية نشر الديموقراطية في العراق قد رُكّبت تركيباً مصطنعاً ونُفّذت بطريقة كانت الأولوية فيها للمظاهر وليس لتأسيس حكومة أصيلة. وكانت النتيجة استعراضاً كاملاً لديموقراطية زائفة بكل الشكليات المعتادة للمرشحين والشعارات والانتخابات وذلك فقط لغرض تنصيب بعض الساسة غير المؤهلين وغير الديموقراطيين في مواقع الحكم في البلاد. إن التسرع في إجراء الانتخابات في بيئة تعوزها الأسس الصحيحة يعطي نتائج عكسية ويجعل المجتمع معرّضاً لعواطف مخرّبة تنطلق من مؤثرات مغلوطة. ثم إن الأفراد لا يستطيعون ممارسة حقوقهم بشكل كامل على أساس ما يعتبرونه الأفضل للبلاد من حيث الأمن والمصالح الاقتصادية والخدمات العامة إلا

---

(١) أندرو راثميل، **العراق بعد الانتخابات: إلى ما وراء المقاومة**، في «العالم اليوم» (جاثام هاوس، لندن)، المجلد ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

إذا شعروا بأنهم أحرار في الاختيار من دون الخضوع لتوجيهات دينية أو عرقية أو قبلية وكذلك من دون وجود تهديد بأي شكل كان.

إن زعماء الطائفة الشيعية قد استخدموا في انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ نفوذهم وسمعتهم للتأثير في أتباعهم لكي يصوّتوا لقائمة مفضّلة من المرشحين. أما الأكراد فقد أشار عليهم زعماؤهم بأن يصوّتوا للحكم الذاتي ـ وهو في الحقيقة شبه انفصال. وأما زعماء السنّة العرب فقد شعروا بالإقصاء من العملية بأسرها التي أدت إلى الانتخابات فأشاروا على أنصارهم بمقاطعتها. إن مثل هذا التلاعب الصارخ بالناخبين من قبل زعماء دينيين وعرقيين وقبليين يُعدُّ تصرفاً غير ديموقراطي فهو يحرم الفرد من حقه في الاختيار. وهذا شكل من أشكال الاستعباد يذكّر بأيام مضت حين كان البعث يوجه الناخبين إلى كيفية التصويت.

وباختصار فإن انتخابات ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ لم تقم على أساس برامج سياسية أو اقتصادية تعالج حاجات المواطنين بصفتهم أمة واحدة. وإنما قامت على أساس إشعار طائفي يصدر من القمة. كما أن دعاة الفتنة والأحزاب الدينية وزعماء القبائل استغلوا مخاوف الناخبين وعواطفهم وشكوكهم معتمدين على مساعدة مليشياتهم المسلّحة فاستطاعوا بذلك التأثير في الناس لكي يصوّتوا لقوائمهم. وهكذا فإن ما قامت به سلطة الائتلاف الموقّتة من حيث التجزئة السياسية للبلاد وفقاً لأسس عرقية ودينية انقسامية قد أُعيد إنتاجها وترسيخها وصبغها بالشرعية بواسطة هذه الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول إن العراق ما دام يفتقر إلى نظام ضريبي سليم فلا يمكن أن تكون لديه ديموقراطية حقيقية. إن الفرد في

ديموقراطية كاملة يدفع الضرائب، ثم يقدم المتنافسون في الانتخابات برامج مختلفة عن كيفية صرف الأموال الحاصلة من هذه الضرائب. ويُحكم على الوزارة بموجب أدائها وبوسع الناخبين تغييرها عن طريق الانتخابات. فبدون نظام ضريبي سليم وبدون محاسبة عن الصرف لا يمكن وجود ديموقراطية حقيقية. إن الفرد سيقوم في الأغلب الأعم بالإدلاء بصوته على أساس ما تقوم به مجموعات الضغط وعلى أساس التأثير العشائري والطائفي أكثر مما يدلي به وفقاً لاختياره لبرنامج حكم معيّن. ولو أن الثروة النفطية تمول إنفاق الدولة بشكل مباشر لكان هناك ضغط أقل من أجل إنشاء نظام ضريبي معقول.

أما بالنسبة إلى انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ فقد أجريت تحسينات تجميلية لنظام الاقتراع. فبدلًا من اعتبار القطر كله دائرة انتخابية واحدة جرت الانتخابات على أساس المحافظات، وقُسّمت المقاعد البالغة (٢٣٠) مقعداً على المحافظات بحسب عدد الناخبين المسجلين في انتخابات كانون الثاني/ يناير السابقة. ثم تُقسم المقاعد الباقية التي يبلغ عددها (٤٥) مقعداً، وهي التي تُسمّى «المقاعد التكميلية»، على المستوى الوطني لا على أساس مستوى المحافظات. ولكن هيكل التمثيل النسبي الذي اتبع في انتخابات كانون الثاني/ يناير السابقة ظل كما كان عليه من دون تغيير. أي كان على الناخبين أن يصوتوا لقوائم بأسرها وليس لأفراد. كما أنهم لم يصوّتوا لسياسة بل لتضامن وحماية دينية أو عرقية. لقد أدلى المواطنون بأصواتهم كشيعة أو سُنّة أو أكراد وليس كمواطنين عراقيين مستقلين.

إن الانتخابات لم تكن نقطة تحوّل للعراق كما صُوِّرت من قِبل بعض المتفائلين. وقد أدّت قوى متسلطة إلى مزيد من التردّي والانقسام. وانزلق العراق تحت حكم نوري المالكي، وهو من حزب الدعوة، أكثر فأكثر نحو

العنف والقتل الطائفي والتطهير العرقي. وغدت هجمات المتمردين وعمليات فرق الموت والاختطاف أكثر جرأة وأكثر فظاعة، كما أن قوة المليشيات الخاصة ظلت من دون مقاومة. إن الحكومة غير الكفوءة، وهي محصورة في المنطقة الخضراء الآمنة والمنعزلة، لم تكن مستعدة لاتخاذ خطوات ذات جدوى لمعالجة مشاكل العراق أو للانخراط في بناء الأمة اقتصادياً بشكل مفيد. لقد كانت مشلولة لإخفاقها في تقديم الحلول الوسط، وممزقة بالفئوية المتزايدة.

لقد فشلت الحكومة في بناء قوات الجيش والشرطة وجعلها قوات يُعتمد عليها وموالية للدولة وليس للمصالح الطائفية والإجرامية ولمصالح المتمردين. وتغلغلت الطائفية في قوات الجيش والشرطة الجديدة وتزايد فيها الهروب من الخدمة. وتفاقم عدم ثقة الناس بهذه القوات لاسيّما بعد الهجمات التي شنها رجال يرتدون بزّات الشرطة والجيش. وبالإضافة إلى فشل الحكومة في توفير الأمن والاستقرار فقد استشرى الفساد والرشى على نطاق واسع.

وعند نهاية عام ٢٠٠٦ كان صبر الاحتلال على الحكومة العراقية قد نفد. وقد قالت «مجموعة الدراسة عن العراق» وهي منظمة أميركية غير حزبية، إنه لغرض تشجيع الحكومة العراقية على أن تكون أكثر فعالية في عملية إنقاذ العراق فإن عليها أن تتخذ خطوات أساسية نحو المصالحة الوطنية والأمن والحكم الرشيد. أما الولايات المتحدة فعليها الاستمرار في تقديم الدعم العسكري والسياسي شرط أن تقوم الحكومة العراقية بتنفيذ تلك الخطوات، كما جاء صراحة في توصيات المجموعة الآنفة الذكر. كانت هناك شكوك كبيرة في قدرة الحكومة العراقية أو استعدادها للقيام بما كان متوقعاً منها أن تقوم به.

دستور مدمّر

إن الدستور الذي أعلن في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ وتمت المصادقة عليه باستفتاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لكي يتفق ذلك مع الجدول الزمني الذي فرضه الاحتلال، إنما كُتب من قِبل أولئك الساسة الذين عُيّنوا في مجلس الحكم ثم جيء بهم إلى مجلس النواب بموجب انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ولهذا السبب فإن الدستور هو عبارة عن وثيقة حافلة بالنواقص بشكل خطير، وهو وصفة للكارثة أكثر منه طريقاً للسلام. فقد عزز الانقسام العرقي والديني ونص على استغلال خاطئ للموارد النفطية والغازية. إن الدستور يعرّف العراق بأنه فدرالية، ولكن السلطات القوية التي مُنحت للأقاليم تفيد بأن العراق هو أقرب إلى أمة ضعيفة ومفككة.

وعلى سبيل المثال، يسمح الدستور للأكراد بالحفاظ على حكمهم الذاتي وبأن تكون لهم حكومتهم وجيشهم وعلمهم، كما أن الدستور يبيح تشكيل أقاليم أخرى ذات حكم ذاتي. كذلك أعطى الأكراد سيطرةً على النفط والموارد الطبيعية الأخرى الموجودة في إقليمهم. وهكذا فمن المحتمل أن يطالب الشيعة بسلطات وامتيازات مشابهة حين يؤسسون إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي. وعندئذٍ سيصدر كل إقليم بدوره دستوراً يحكمه ويُمليه أمراء الحرب الذين فرضوا أنفسهم حكاماً فرضاً. والواقع أن المجلس الإسلامي الأعلى في العراق «قد بدأ أصلًا بالمطالبة بإقليم شيعي يتمتع بالحكم الذاتي في الجنوب ضمن فدرالية عراقية مهلهلة»[١].

(١) والي نصر، **الصحوة الشيعية: كيف ستعمل الخصومات في داخل الإسلام على تشكيل المستقبل** (نورتون، نيويورك، ٢٠٠٧)، ص١٩٤.

إن تشكيل إقليم شيعي غني بالنفط في الجنوب، ووجود إقليم كردستان في الشمال، سيعني إضعاف الحكومة المركزية في بغداد، كما سيعني أن المحافظات في وسط العراق الفقيرة في الموارد تصبح متخلفة وراء غيرها. إن ذلك سيثير الغضب والتذمر والشكوى مما يدفع عدداً من العراقيين إلى حمل السلاح مع دعاة الإرهاب وعدم الاستقرار.

أما بالنسبة إلى موارد العراق الهايدروكاربونية المهمة جداً فقد جرى تفسير الدستور على نطاق واسع بأنه يعني أن التنقيب عن النفط وتطوير الثروة النفطية في المستقبل سيكون تحت سيطرة السلطات الإقليمية في المناطق التي توجد فيها مثل هذه الموارد.

وقد أصدر مجلس النواب العراقي في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ قانوناً يضع الآلية لخلق أقاليم فدرالية، وقاطعت تلك الجلسة الكتلة السياسية السنّية الكبيرة في المجلس، كما قاطعتها فئتان من التحالف الشيعي الواسع فيه. وقد توقّع السنّة أن يزيد هذا القانون من عملية تفكك العراق.

لقد خيّب الدستور آمال الذين يدعون إلى دولة علمانية يتم فيها الفصل بين الدين والدولة فصلًا واضحاً. وهو ينص على عدم جواز إصدار تشريع يخالف الشريعة الإسلامية. وقد رأى العراقيون الذين يريدون إقامة دولة عصرية وتقدمية في البلاد أن الدستور ينطوي على نكسة كبيرة في ما يتعلق بحقوق المرأة التي تعرّض مركزها للخطر في العراق الجديد.

كان مجلس الحكم قد أصدر في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ قراراً برقم ١٣٧ أُلغي بموجبه قانون الأحوال الشخصية السابق. وعليه غدت المسائل التي كان يغطيها ذلك القانون خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، في حين كان ذلك القانون يحمي حقوق المرأة في العقود السابقة. فمثلًا،

كان قانون الأحوال الشخصية السابق يحدد الحد الأدنى لزواج المرأة بثمانية عشر عاماً، كما كان يحرّم الطلاق الاعتباطي، ويقضي أيضاً بالتساوي بين الرجل والمرأة في الإرث. على أن القرار ١٣٧ قد ألغي في ما بعد في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٤، ولكنه كان بمثابة مؤشر قوي إلى ما سيأتي في المستقبل. فالمرأة تجد أن حقوقها قد أخذت بالتآكل نتيجة للاتجاهات المتخلفة التي ينطوي عليها الدستور.

كان وضع المرأة العراقية حيناً من الدهر من أفضل ما هو موجود في العالم العربي. كانت المرأة تشارك في القوة العاملة وتمارس مهناً مختلفة وتتمتع بحقوق متساوية. ومن المهم أن نتذكر أن أول قاضية (وهي زكية حقي) وأول وزيرة (وهي نزيهة الدليمي) في العالم العربي كانت امرأة عراقية. وإني شخصياً أتذكر أن والدتي كانت في خمسينيات القرن العشرين عضواً ناشطاً في اللجنة التنفيذية في الاتحاد النسائي العراقي، الذي كانت ترأسه السيدة آسيا توفيق وهبي، زوجة توفيق وهبي وهو من أصل كردي وقد تولى في أوقات مختلفة مناصب وزارية فكان وزيراً للاقتصاد والمعارف والشؤون الاجتماعية.

أما بعد الاحتلال فقد أخذت المرأة العراقية تواجه ضغوطاً اجتماعية ودينية شديدة على النقيض مما كان الأمر عليه في السابق. إن المرأة الآن تزاح في أحيان كثيرة من عملها السابق لكي تبقى حبيسة البيت. وعلى المرأة حين تغادر الدار أن ترتدي الحجاب، وقد تتعرض في الشارع للضرب والتهديد. وأخذ الرجال يقلقون عند خروج بناتهم من البيت خوفاً من تعرضهن للضرب أو الاختطاف أو حتى القتل. ومع كل هذا فإن الاحتلال الذي يدّعي الحاجة إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان ومنها حقوق

المرأة، يلتزم الصمت بشكل غريب بشأن ما يجري من عنف ضد المرأة ومن فقدانها لحقوقها. ومع أن هناك عدداً من النساء من أعضاء مجلس النواب العراقي فإنهنّ من ذوات الآراء المحافظة ويعتقدن أن القوانين ينبغي أن تكون متفقة مع الشريعة الإسلامية، لا بل إنهن يدافعن عن تعدد الزوجات. أليس من المفارقات المثيرة للغضب أن نجد أن وضع المرأة في العراق وأمنها قد تدهور كثيراً في ظل الاحتلال مقارنةً بما على ما كان عليه في عهد صدّام الدكتاتوري؟

كان الزواج المختلط بين أبناء الجماعات العرقية والدينية أمراً مألوفاً قبل الغزو. أما الآن فإن الزوجين من جماعتين مختلفتين يشعران بأن عليهما الطلاق إما خوفاً وإما من جرّاء ضغط المتمردين أو الميليشيات أو الجهات المذهبية.

الاتفاقيات الأميركية ـ العراقية لعام ٢٠٠٨

الحفاظ على وضع راهن معيب

إن طول بقاء الاحتلال الأميركي للعراق وطبيعته من أشد القضايا تعقيداً ومثاراً للنزاع التي تواجه الشعب العراقي. فمن الواضح أن الاحتلال قد أحدث العنف والانقسام والتردي في نوعية الحياة. لذلك فإن معظم العراقيين تواقون إلى إنهائه. ولكن المسؤولين الأميركيين يترددون في التخلي عن مركزهم العسكري القوي قائلين إن الفوضى ستعمّ بعد رحيل متعجل. إلا أن الشعب العراقي قد نفد صبره إزاء ما يجري من إهانات للشرف الوطني، ومن تدهور اقتصادي، ومن انحطاط في الرعاية الصحية، وغير ذلك من إخفاقات الاحتلال. إنهم يريدون أن ينتهي كل ذلك، وأن

توضع رقابة صارمة على العمليات العسكرية الأميركية، وأن يحصل التزام مؤكد بأن الاحتلال لن يكون دائماً.

وبالنتيجة فإن وضع السلطات الأميركية أخذ يتغير. فما إن انخفض مستوى العنف في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وما إن تحوّل الرأي العام الأميركي بشكل متزايد ضد الوجود الأميركي في العراق، حتى بدأ المسؤولون عن الاحتلال يبحثون بشكل جدي عن مخرج من الحالة الحاضرة. وهكذا، وبعد أشهر عديدة من المساومة العنيدة تمكن خلالها العراقيون من انتزاع عدد من التنازلات من الأميركيين، جرى التوقيع على اتفاقيتين بين الطرفين، ثم تم التصديق عليهما من قبل مجلس النواب العراقي في تشرين الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٨.

وعندما نظرتُ في نصوص هاتين الاتفاقيتين بإمعان وجدت أن هناك ما يدعو إلى وجود مبرِّر لهما، وأمل بهما، وإدراك وتفهّم لما نصّا عليه. لقد كان رأيي أن الاحتلال كان قد غمط حقوق العراقيين، وهذا ما جرى الاعتراف به ضمناً في نصوص الاتفاقية التي تُسمى اختصاراً اتفاقية «سوفا» وهي اتفاقية «وضع القوات». مثلًا، من المطلوب من الولايات المتحدة في الاتفاقية مراراً وتكراراً «احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعهود العراقية». وهذه إشارة واضحة إلى تذمّر الشعب العراقي من أن سلطات الاحتلال قد اعتدت على مصالحه وحقوقه وكرامته وأن هذا يجب أن ينتهي. ويبدو لي أن هذه الاتفاقية تقرّ للمرة الأولى بأن على الحكومتين الأميركية والعراقية أن تعامل إحداهما الأخرى باحترام متبادل باعتبارهما متساويتين. إن هذه بداية جيدة، نظرياً في الأقل.

كما أن الشعور بأن القوات العسكرية، ولاسيّما بعض المقاولين

المدنيين المرتبطين بها، قد تصرفت في السابق بشكل غير لائق، يذكر ضمناً في المادة (١٢) من الاتفاقية التي تتناول الأمور القانونية. فقد جاء فيها «أن من حق العراق أن يقرر وينفذ قواعد القانون الجنائي والقانون المدني في أراضيه»، كما أنها تعطي السلطات العراقية بشكل خاص ولاية قانونية على المقاولين الأميركيين ومستخدميهم. إن الشعب العراقي لا يريد أن يرى مزيداً من حوادث «مذبحة بلاك ووتر».

واتفق الحكام العراقيون والأميركيون كذلك على أن ما جرى سابقاً من اعتقال عشوائي غير مبرّر وغير مصرّح به ومن اختطاف على يد سلطات الاحتلال لم يعد مقبولاً. فالمادة (٢٢) مثلًا تنص على ألا تقوم القوات الأميركية باعتقال أو احتجاز أي شخص «إلا بقرار عراقي صادر وفقاً للقانون العراقي...». وحتى حين تقوم هذه القوات بذلك فإن عليها أن تقوم بتسليم المعتقل أو المحتجز إلى السلطات العراقية خلال أربع وعشرين ساعة. إن الانتهاكات المعلنة التي جرت في سجن أبو غريب واعتقال آلاف العراقيين من دون توجيه تهمة أو إجراء محاكمة، وما أثاره ذلك من غضب العراقيين لاسيّما وهي تنطوي على سوء تصرف من السلطات العسكرية الأميركية، قد وصلت أخبارها إلى أعلى المستويات في الحكومتين. ومن المؤمّل أن يغلق هذا الفصل من فصول الاحتلال الآن.

هناك بارقة أمل تدعو إلى شيء من التفاؤل في نصوص الاتفاقية الخاصة بالانسحاب من العراق. فالاتفاقية تقول أن الاحتلال سينتهي في نهاية عام ٢٠١١، كما أنها تنص على خروج القوات الأميركية «من المدن والقرى والقصبات العراقية» بتاريخ لا يتجاوز ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ إذا سمحت الظروف بذلك.

بيد أن الاتفاقية وإن كانت تدعو إلى التفاؤل لم تأت على ذكر الكثير من المسائل والمشاكل التي تثير القلق في المستقبل. فالاتفاقية تسعى إلى الحفاظ على وضع راهن يحفل بالمشاكل. مثلاً إن الاتفاقية تعد بدعم «الديموقراطية» في العراق، في حين أن الحكم هو في الواقع بيد زعماء الطوائف وأمراء الحرب. والاتفاقية تدعو إلى «عراق فدرالي موحد»، في حين أن قوى الانقسام والانفصال هي السائدة. كما أن طرفي الاتفاقية يتمسكان بدستور حاشد بالنواقص، فهو وثيقة لا توفر الأساس لعراقٍ موحّد وديموقراطي ومزدهر حقاً على المدى الطويل.

وأخيراً هناك المسألة الكبرى: هل سينحدر العراق مرة أخرى إلى فوضى عنيفة؟ إن إمكانات السلام والوحدة ليست على ما يرام. فالمليشيات والمجرمون والإرهابيون والجماعات المسلحة الأخرى تعمل على امتلاك المزيد من الأسلحة ولا تسلّم شيئاً منها إلى الحكومة، وبعضها توّاق إلى البروز في الساحة. إن الحكومة العراقية، على الرغم من تحقيق بعض المكاسب الصغيرة، لم تصبح معقلاً للوحدة الوطنية والمصالحة، إذ يسودها الانقسام، كما أن بعض زعمائها يشجعون سياسة الجشع والطائفية والفساد والتجزئة. وعلينا ألا نغفل الدور الضار لعوامل خارجية، سواء كان من الدول المتطفلة أو من الجماعات الإرهابية. ولدينا مثال لبنان الذي يُبيّن كيف أن قوى خارجية متناحرة بوسعها أن تستغل الاختلاف الداخلي للإخلال بالنظام، الأمر الذي لا ينفع أحداً داخل البلاد.

هل أصيب العراق بدمار لا علاج له وبلغ نقطة اللاعودة، أم لا تزال هناك فرصة لتغيير هذا الطريق المهلك؟

إني آمل أن يقوم العراقيون من المثقفين والعلمانيين والمؤمنين بالحداثة

الموجودين خارج المنطقة الخضراء بالاتحاد معاً وعدم القبول بالعملية السياسية التي فرضها الاحتلال ودعا إليها زعماء البلاد الحاليون؛ وأن يقوموا بتنظيم قوة سياسية للوقوف بوجه التيار الحالي غير العراقي. إنهم، بما لديهم من عقلية مستنيرة وتنظيم ناشط، سيتمكنون من كسب تأييد واسع لتغيير الاتجاه السياسي المتبع منذ الغزو الأجنبي وللبدء بالتحرك نحو عراق علماني، متحد، ليبرالي وتقدمي.

إنني آمل أن مثل هذه الجماعات ستكون مهتمة كل الاهتمام بشأن ما يجري في البلاد وأنها ستعمل على أن يكون صوتها مسموعاً. وقد لا يكون لديها مليشيات كالتي لدى الجماعات الطائفية والعرقية، ولكنها سيكون لها الالتزام والطاقة والرؤية والإخلاص، وكذلك الأفكار والمواهب وهي التي يتطلبها العراق الجديد.

إن سلسلة الإخفاقات لسلطات الاحتلال التي تمثلت بالفشل في توفير الأمن والاستقرار والحكم الصالح عقب الغزو هي من الأمور المعروفة جيداً. أما اجتثاث البعض وإسناد عراقيي المنفى وأمراء الحرب من دعاة الفتنة، وإهمال الحاجة إلى حفظ الأمن، فإن كل ذلك قد أدّى إلى انعزال أعداد كبيرة من العراقيين وإلى تفاقم التمرد المدمر والمسبب للانقسام. إن سياسة الاحتلال، بدلًا من بناء عراق جديد يقوم على المساواة، قد شجعت الانقسام والطائفية والمحسوبية والفساد. كما أن عملية زيادة القوات التي بدأت في عام ٢٠٠٧ لم تكن مدروسة بشكل صحيح، وقد أنتجت على بعض المنافع للأميركان وليس المعالجة للجذور الحقيقية لمشاكل العراق.

إن كل من يهمّه أمر عراق الغد يريد أن يكون متفائلًا. وما وكنت لأُقدِم

على كتابة هذا الكتاب لو لم أعلم أن الوضع الراهن يمكن تغييره. وهكذا فإنني سأرسم في الفصول التالية خطة لعراق جديد مبتدئاً بشروط الاستقرار السياسي. لقد آن الأوان للتفكير في إنقاذ مستقبل العراق.

القسم الثالث

مستقبل العراق:
برنامج عمل للرخاء والسلام

الفصل السادس

بداية سياسية جديدة

خلال السنوات الأولى من عهد ما بعد صدّام، كان الأمر الوحيد الأسوأ من سياسات الاحتلال السيّئة، هو الاستعجال في تنفيذها. إن أحد الأمثلة التي ذكرتها سابقاً هو تسرّع سلطة الاحتلال في إقامة «ديموقراطية». لقد كانت تعتور هذه الخطة نواقص خطيرة منها أن دافعها الرئيسي لم يكن ترسيخ الدولة العراقية وتوسيع المشاركة السياسية في البلاد، بل كان ذلك الدافع هو استرضاء الرأي العام العالمي، والغربي خاصة، وتبرير الغزو على أساس أن الشعب العراقي صار بوسعه الآن أن يدلي بصوته في صناديق الاقتراع، وأنه يتولّى قيادته مسؤولون منتخبون من الشعب. إن هذه الديموقراطية الزائفة التي رُكّبت بشكل مصطنع وقامت على فوارق طائفية وعلى دستور تشوبه النواقص، وعلى انتخابات سابقة لأوانها، قد جعلت من المستحيل على العراق بلوغ هدفه في إقامة نظام سياسي عادل ومستقر. وباختصار، فإن النظام العاجز الحالي الذي أقيم على مبادئ مشكوك في صحتها، وعلى أساس مهزوز، سيؤدي في النهاية إلى عدم وجود ديموقراطية.

إن المهمة الأصلية لتحويل دولة ما بعد الشمولية إلى دولة حرة، قد أصبحت الآن مهمة لا سابقة لها في تحويل دولة فاشلة مزّقتها حرب أهلية

إلى ديموقراطية حقيقية، في مواجهة عداء شديد من جانب جماعات مسلحة ذات ميول انفصالية وغيرها من الأشقياء الذين يعملون على تفكيك الدولة ـ الأمة. إن سلطات الاحتلال باستعجالها في بناء ما أرادته من ديموقراطية واثقة، قد أتاحت المجال للتلاعب بقانون الانتخابات وبالدستور من جانب متطرفين طائفيين ظهروا بصفتهم زعماء جدداً، لا كفاءة لهم، في حكومة المنطقة الخضراء. إن هذه التمثيلية السياسية قد جعلت مطالبهم مشروعة وأدّت إلى نظام يشلّه الفساد وعاجز عن مدّ سلطته خارج أرض القلعة التي تؤوي مجمعه من الدوائر وغيرها.

إن هذا كله أمر يؤسف له كل الأسف، ولكن الماضي لا يمكن تغييره. لذا سأقوم الآن بطرح آمالي عن وضع العراق في إزالة هذا الخراب الشنيع الحاصل، وفي بناء ديموقراطية حقيقية عن عراق الغد القويّ الموحّد.

إن النظام السياسي في هذا العراق الجديد ينبغي أن يقوم على مبادئ اختبرها الزمن، وكان عدد منها قد جُرّب في تنظيم الحياة السياسية للبلاد خلال النظام الملكي الدستوري الذي كان سائداً في العراق سابقاً. وما سأذكره من الخطوط المرشدة يمكن أن يقدّم قاعدة صلبة تقام عليها ديموقراطية حقيقية في العراق من قِبل زعماء المستقبل فيه، وهذا هدف أعتقد أنه لا يزال ممكن التحقيق. لقد آن الأوان للإفادة من بعض دروس الماضي.

فصل الدين عن الدولة

إن تحقيق ديموقراطية حقّة وازدهار كبير في العراق يتطلّب، في رأيي، إقامة دولة علمانية يُفصل فيها بين الدين والدولة فصلًا واضحاً. إن «الثيوقراطية» و«الديموقراطية» متناقضتان، أما العلاقة الحالية بين الدين

والسياسة في العراق فهي علاقة تعطي عكس النتائج المطلوبة. ومن أسباب ذلك أن الدستور الجديد ينصّ على أن الشريعة الإسلامية يجب أن تعتبر أحد مصادر التشريع. وفي ظلّ هذا النظام استطاع الزعماء الدينيون أن يرتقوا بأنفسهم ليصبحوا عاملين سياسيين أقوياء، وترأس بعضهم مجموعات من المتمرّدين وكذلك أحزاباً سياسية. وأرى أن هذا غير صحيح، فالدستور ينبغي أن لا يمكّن ديناً معيّناً من الاستحواذ على السلطة، كما يجب أن يمنع زعماء الجماعات الدينية من النشاط السياسي.

إن الدين يقوم على الإيمان، ورسالته مقدسة وسامية ومطلقة وهي تقوم على كلمة الله، ولذلك لا يمكن التساهل فيها. وأما علماء الدين فهم أفراد يستحقون كل الاحترام والطاعة، ومهمتهم هي إرشاد أتباعهم وحثّهم على الانصياع لتعاليم دينهم والبقاء على أعلى المستويات الأخلاقية، والغرض من وجودهم هو مساعدة إخوانهم في الدين على تحقيق احتياجاتهم الروحية والتزاماتهم الدينية. ولكي يكونوا قادرين على أداء هذه الواجبات يجب أن يكرّس الزعماء الدينيون أنفسهم للدراسة المستمرّة والعبادة ومتابعة العلوم الدينية. ولما كان الزعماء الدينيون معروفين بالتزمّت فعليهم أن يوفّقوا بين أحكامهم وما يفسّرونه باعتباره إرادة الله، وليس لهم أن يسمحوا بالمرونة والاستقلالية.

من جهة أخرى فإن الحكومة هي هيئة لتقديم الخدمات العامة، وهي في النظام الديموقراطي تخضع للنقد والخلاف والنقاش والتغيير. والحكومات تقوم بعملها تحت رحمة الناخبين الذين قد يعبّرون عن عدم رضاهم عنها عن طريق صناديق الاقتراع. كما أن عليها أن تكون وسطاً بين مطالب الجماعات المختلفة في المجتمع.

إن دولة علمانية في العراق الجديد تحتوي على مجموعتين من حقوق الأفراد، حق العبادة بحرية والحق الآخر في اختيار الحكومة على أساس حاجات البلاد كما يراها هؤلاء الأفراد وعلى أساس مؤهلات المرشحين للعمل فيها. وباختصار، يجب أن يكون الفرد مخوّلًا ممارسة حقوق مواطنَته من جهة وتلبية حاجاته الروحية بحرية من جهة أخرى. ولا ينبغي للزعماء الدينيين أن يشاركوا في العمل السياسي، كما ينبغي للدولة ألّا تساند ديانة معيّنة دون أخرى، أو طائفة معيّنة دون أخرى.

ثمة سبب آخر لجعل الدين منفصلًا عن العمل السياسي في الأداء الاقتصادي. وذلك أن نمواً اقتصادياً كبيراً سيكون من الأولويات الضرورية لمستقبل العراق، وفي اعتقادي أن الإدارة الاقتصادية السليمة تتطلب قيادة مؤهلة ذات كفاءة. أما علماء الدين فهم مدرّبون أحسن تدريب في حقل اختصاصهم، ولكن هذا لا يؤهلهم لإدارة اقتصاد حر عصري أو لوضع برامج اجتماعية. وتحدث في الأقطار أبشع المشاهد عندما يُستخدم الدين للتأثير في السياسة الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام رجال الدين بالتنافس في ما بينهم من أجل النفوذ والسلطة. إن مثل هؤلاء المتطفلين على العمل السياسي إنما يتجاهلون رسالتهم الروحانية للانهماك في الخصومات وفي التسابق على المناصب السياسية، وبذلك يسهمون في تفاقم النزاعات بين أتباع المذاهب الدينية المختلفة. ثم إن المؤسسات السياسية الخاضعة للسيطرة الدينية يعتريها الخلل في أداء وظائفها وتصبح غير قادرة على الاستجابة وغير مرنة كذلك.

هناك من الناحية التأريخية أمثلة كثيرة من أنحاء العالم تدل على أن مزج الدين بالحكم قد أدّى إلى الاضطراب والتفكك والاضطهاد. فالدين يفقد

مقامه حين تكون له صلة بالسلطة، والسلطة تتشوه حين تكون متأثرة برجال الدين. وفي مثل هذه الظروف ثمة مخاطرة بأن يُعزى فشل رجال الدين إلى الدين نفسه. إن أي عالم من علماء الدين ينبغي أن يكون مترفعاً وأن يكون حصيناً إزاء توجيه اللوم إلى رسالته النبيلة.

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم يزدي، المسلم الملتزم من أتباع آية الله الخميني، والذي تبعه إلى منفاه في باريس، ثم كان أول وزير للخارجية في الحكومة التي تشكلت بعد الثورة برئاسة الخميني على أثر سقوط الشاه في إيران في عام ١٩٧٩، قد قال بعد مرور ثلاثين سنة على ذلك ما يلي: «إن المؤسسة الدينية قد ارتكبت خطأً تاريخياً حينما تدخلت في السياسة، الأمر الذي جعل الناس اليوم يلومون علماء الدين على أخطاء الحكومة»(١).

إن الفصل بين الدولة والدين ينبغي ألا ينطوي على عداء بينهما. فهذا الفصل هو وسيلة لحماية الاستقلال والنزاهة لكلٍ منهما. وهناك الملايين من المسلمين المؤمنين في العالم الذين يقبلون هذا الفصل ويتمتعون بمنافعه. فمثلًا يعيش ملايين المسلمين في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية ويقدّمون البرهان الملموس على القدرة على تحقيق مستوى حياة أعلى في مجتمعات يتعايش فيها الدين والدولة بشكل منفصل أحدهما عن الآخر. كما أن هناك دولًا إسلامية معينة مثل أندونيسيا فيها أكبر عدد من المسلمين في العالم، وينفّذ فيها الفصل بين الدولة والدين منذ عقود من الزمن. وفي الهند أكثر من مئة وسبعين مليون مسلم وهم يعيشون في ظل نظام ديموقراطي ويتمتعون بالحرية في ممارسة ديانتهم، كما أنهم يدلون بأصواتهم بشكل منفصل عن الدين لانتخاب خياراتهم السياسية. أما في تركيا فهناك أكثر من

(١) جريدة **الفايننشل تايمز**، لندن، ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

سبعين مليون مسلم ولعلّها أجلى مثل لدولة علمانية تُميّز بين تلبية الحاجات الروحانية وممارسة حقوق المواطنة. إن الدستور العراقي الذي سيُسنّ في المستقبل يجب ألا يشير إلى الشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر التشريع، وأن يمنع رجال الدين من تولي المناصب السياسية.

الدولة بصفتها الضامن لحقوق الأفراد

من التحديات العظمى التي تواجه العراق اليوم إقناع مواطنيه بأن الدولة تمنحهم حقوقهم الكاملة وتحمي هذه الحقوق في الوقت عينه. ولم يكن من المستغرب في عهد الاستبداد لنظام البعث أن يكون العراقيون خائفين من الحكومة فكانوا لذلك يتطلعون إلى زعمائهم الدينيين والقوميين والعشائريين والإثنيين طلباً لحمايتهم ولتلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية. ولذا فإن إنشاء مجتمع مدني جديد يصون حقوق الأفراد إنما يتطلب جهداً كبيراً لغرض بناء الثقة لدى الناس. ومن دون وجود بيئة تضمن حقوق الفرد من غير المحتمل أن يتخلى العراقيون عن هوياتهم الطائفية. ويجب أن يشعر الشعب في عراق موحّد جديد بأن له حقوقاً متساوية بصرف النظر عن الجنس أو الطائفة أو الرأي أو المعتقد أو العرق أو الدين أو الأصل. ويجب أن يكون الناس متساوين أمام القانون لكل فرد منهم الحق في الحياة والحرية والأمن والفرص المتساوية. كما أن حرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية لا يمكن المساس بها على الإطلاق. ثم إن حق الفرد في الأمن والتعليم والرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي يجب أن يكون حقاً مضموناً ودائماً.

وإذا كانت حقوق الفرد حقوقاً مضمونة للجميع فإن طلب الحماية من هذه الجهة أو تلك، سواء كان على أساس العرق أو العشيرة أو الدين، لن

يكون طلباً غير ضروري فقط بل سيعطي نتائج عكسية. إن مثل هذه الحماية تثير الفرقة كما أنها غير ديموقراطية بالتأكيد. والمساواة في الحقوق وفي الفرص يجب أن تكون من حق المواطنين جميعاً بلا استثناء وأن توفّرها حكومتهم مستقبلًا. إن عراقاً يقوم على الحرية والمساواة يمكن أن يوحد شعباً من خلفيات عرقية ودينية مختلفة.

إن حياكة نسيج العراق الجديد بالشكل الذي يرغب فيه الكثيرون منا أمر سيأخذ وقتاً طويلًا. وما ورد في دستور ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من تأكيد على الفوارق الإثنية والقومية والدينية أمر لا يبشر بالخير، وقد وضع البلاد على درب الانقسام والخصام وليس على درب الوحدة والسلام.

حكومة محدودة ومستجيبة للحاجات

إن العراق، بعد خمس وأربعين سنة من الدكتاتورية وخمس سنوات من الاحتلال الأجنبي الذي جاء بالويلات، يحتاج إلى مرحلة انتقالية طويلة لكي يحقق الأمن والاستقرار ولكي يؤسس للبلاد من جديد وحدتها الوطنية وهويتها القومية. ثم إن الحكومة الانتقالية بحاجة إلى رئيس حازم وقادر على الجمع بين القيادة والنزاهة والرؤية والكفاءة والإخلاص. ولا يمكن القبول بادّعاء أن من الصعب العثورَ على مثل هذا الرجل، إذا توافرت النية الصادقة في البحث عنه، ونظراً إلى حجم السكان في العراق وتنوعه وخلفيته الوافرة. وبالنظر إلى غيابي عن العراق مدة أربعين سنة فإني لست مؤهلًا لذكر أي اسم من الأسماء في هذا الصدد. ولكني من جهة أخرى لا أرغب بالتأكيد أن يُفسّر كلامي هذا بأنني أعني أن على الأميركيين أن يعثروا على هذا الزعيم. إن هدفي هو التنبيه إلى الحاجة الملحة الآن إلى بروز

زعامة جديدة. قد تأتي هذه الزعامة من المجموعة الحالية للزعماء السياسيين، أو من أوساط حركات سرية، أو من بين ضباط الجيش القدامى. وقد يأتي الحل من جيل جديد من الشباب العراقيين الذين لا يتقبلون ما تعرّضوا له والذين يتطلعون إلى إعادة بناء بلادهم على أساسٍ من الوحدة والحداثة والرخاء.

ينبغي للحكومة الانتقالية أن تركز على إعادة بناء المَواطنة العراقية والبدء ببرنامج إعمار اقتصادي واسع النطاق يكون قادراً على تحسين حياة المواطنين في أرجاء البلاد كافة. وعلى الحكومة الجديدة أن تلغي الفدرالية والعشائرية والانقسامات العرقية والدينية، فتوفر نمط حياة أفضل وحرية شخصية، كما توفر حكم القانون للجميع بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق.

وما إن يبدأ الرخاء الاقتصادي بالانتشار بين الناس حتى يترتب على السلطة الانتقالية أن تتجه نحو التحول السياسي. إن مثل هذا التغيير سيتطلب وضع الأسس لديموقراطية فعالة، وهذا بدوره يعتمد على إنشاء المؤسسات الضرورية وعلى تطوير التعليم العام والوعي اللازم لتسهيل عملية سياسية بنّاءة.

إن حكم العراق ينبغي ألا يعني بعد الآن الشهوة لتولي سلطة لا حدود لها وامتيازات ليست في محلها. كما ينبغي ألا يكون الحكم معتمداً على القوة والخوف والفساد. ومنذ عام ٢٠٠٣ أتاح الاحتلال المجال لظهور شكل بشع من أشكال الحكم القائم على تقسيم عرقي وديني، وكانت النتيجة تولي السلطة من قِبل زعماء غير مؤهلين استخدموا القوة أو التأثير الغوغائي لغرض الحكم. إنهم باستغلالهم للدين أو العرق أو القومية قاموا

بتبرير وصولهم إلى السلطة بُغية الكسب الشخصي. إن دعاة الفتنة الذين اختارتهم سلطات الاحتلال قد استخدموا مثل هذه الاختلافات لتشكيل مليشيات خاصة بهم ولتأسيس أحزاب سياسية تقوم على أشخاص وليس على برامج. وقد وقفت كل فئة من الفئات المختلفة إلى جانب زعيمها ولم تتردد في مهاجمة الآخرين إذا طُلب إليها ذلك.

وللخروج من هذا المأزق لا بد من أن تكون الحكومة الجديدة مسؤولة عن توفير الأمن وحكم القانون والازدهار الاقتصادي، وعن تحقيق مستوى حياة أعلى للسكان. وعليها أن تدرك أن دورها هو توفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم والإسكان وغير ذلك، وهي خدمات يحتاج إليها الناس ولكنهم لا يستطيعون توفيرها بأنفسهم. ولأداء هذه المسؤولية يترتب على المواطنين أن يلجأوا إلى الأكفاء والمؤهلين تماماً كما تلجأ شركات الطيران إلى تعيين طيارين مدربين، وشركات النقل بالحافلات إلى تعيين سواق مجازين لكي يقدموا الخدمة المطلوبة للركاب.

وما إن تبدأ عجلة الاقتصاد بالحركة حتى يكون على السلطة الانتقالية أن تبدأ بمسعاها التالي من أجل الإصلاح السياسي. والخطوة الأولى هي إرشاد الناس إلى الدور الذي تقوم به الحكومة الصالحة. وهذا أمر ضروري إذا أريد للنظام الانتخابي أن يعمل بالشكل الصحيح. وينبغي أن يشمل برنامج التثقيف التعريف بمسؤوليات الناخبين، وما هو المتوقع من المسؤول المنتخب، وشرح المبدأ الذي يقضي بأن الحصول على خدمات حكومية أكثر يتطلب ضرائب أعلى والعكس بالعكس.

أما الخطوة التالية فهي، على ما أرجو، القيام بتأسيس نظام الحزبين، على ألّا يقوم أي منهما على فرد معين بل على فلسفة معيّنة. وهكذا يقوم

أحد الحزبين بالدعوة إلى مزيد من الخدمات الحكومية من خلال ضريبة أعلى، ويقوم الثاني بالدعوة إلى القليل من هذه الخدمات وبالتالي إلى ضريبة مخفضة. والناس أحرار في الانتماء إلى أي الحزبين أو البقاء مستقلين.

كان التطبيق التقليدي في العراق هو أن يؤسس رئيس الحزب السياسي حزبه على أساس شخصه بالذات فيكون هو السلطة المركزية فيه. أما أعضاء الحزب فما عليهم إلا الطاعة العمياء. فرئيس الحزب هو الذي يقرر وحده مثلاً من هم المرشحون على قائمة الحزب في الانتخابات النيابية. والذي أرجوه هو تغيير ذلك في العراق الجديد. وللمرء أن يقرر ما هو الحزب الذي يلبّي تطلعات البلاد إلى مستوى حياة أفضل تلبية أحسن من غيره. وما إن يقرر المرء اختيار الحزب السياسي الذي سينتمي إليه حتى يكون من حقه أن يختار أفضل من يمثل هذا الحزب في تنفيذ برنامجه. والانتخابات هي التي يقرر فيها الناخبون من هو الحزب الذي يشكل الحكومة الأكثر فعالية والأكثر إنتاجية.

لقد أشرت سابقاً إلى الحاجة إلى فصل الدين عن السياسة، وهذه النقطة يجب تكرارها. ففي أثناء الاحتلال أتيح للزعماء الدينيين استخدام نفوذهم الروحاني لإملاء مواقف سياسية. إن هؤلاء الزعماء هم أحرار في تشجيع الممارسة للعبادات، ولكن ينبغي ألا يُسمح لهم بالانخراط في العملية السياسية الجارية. كان العراقيون قبل غزو عام ٢٠٠٣ يتمسكون بفرضيتين اثنتين، الأولى هي أن بلادهم تتمتع بكل ما هو ضروري لتصبح البلاد الأكثر رخاءً في العالم (وهي فرضية لم أزل أعتقد أنها صحيحة)؛ والثانية هي أن صدّام كان العقبة الوحيدة التي تحول دون إطلاق العراق إمكانياته المختلفة،

فما إن يُطاح حتى ينفتح المجال أمام مستقبل زاهر. وللأسف الشديد ثبت أن هذه الفرضية غير صحيحة.

إن خمس سنوات من الاحتلال البشع والمأسوي ربما أقنعت العراقيين أن الحكم هو ليس مجرد لقب تستغله أغلبية، أو أقلية، دينية، أو تستغله جماعة عرقية أو عشائرية. والحق أن مفهوم الألقاب التي تخوّل ممارسة السلطة لم يعد مقبولًا. ولو كان العراقيون قد تعلموا هذا الدرس المر والباهظ التكاليف فلعلهم يفهمون الآن أن الحكم ما هو إلا مسؤولية يمارسها أفراد أكفاء يتمتعون بالموهبة والمهارة والتجربة والنزاهة.

هيكل الحكومة

لكي يتمكن العراق من تحقيق التقدم يحتاج إلى زعامة كفوءة، وقد كانت غلطة الاحتلال دعم الزعامة المغلوطة. إن الأشخاص الذين يريدون أن يتولّوا الحكم يجب اختيارهم على أساس مؤهلاتهم وليس انتماءاتهم.

وعلى زعماء عراق المستقبل أن يضعوا أسس حكومة ثبتت فعالياتها في الأمد الطويل في أماكن أخرى من العالم. وإحدى صفات الحكومة الناجحة هي القدرة على ضمان العدل وحكم القانون بموازنة مراكز السلطة وتأمين مسؤوليته بواسطة انتخاب ممثلي الشعب في الهيئات التشريعية المحليّة والإقليمية والوطنيّة.

ففي العراق الجديد أودّ أن أقترح وجود ثلاثة فروع للحكومة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. ولا بد أن تكون للعراق حكومة مركزية لإدارة الشؤون الخارجية، والدفاع ضد المعتدين، وإعادة بناء الاقتصاد واتّباع سياسة نقدية موحدة.

ولكن هذه الحكومة المركزية تحتاج إلى رقابة على سلطتها، وأهم رقابة هي التي يجريها نظام قضائي مستقل يصون الدستور ويضمن تنفيذ القانون بشكل عادل من قبل السلطة التنفيذية. إن ترسيخ حكم القانون في البلاد هو الشرط الأهم لإنشاء عراق جديد ومزدهر.

وعلى العراق من الناحية التنظيمية أن تكون لديه ثلاثة مستويات جغرافية من الفروع التنفيذية، فيترأس كل فرع منها رئيس تنفيذي منتخب يقوم بتعيين أعضاء وزارته لتولي المسؤولية في الدوائر المختلفة المختصة بالإدارة العامة. أما الحكومة المركزية فيرأسها رئيس وزراء منتخب، كما أن الحكومة الإقليمية يرأسها محافظ منتخب، ويرأس الحكومة المحلية عُمدة منتخب.

وعلى المستوى المركزي والإقليمي والمحلي ينبغي قيام مجالس تشريعية منتخبة تتولّى الرقابة على السلطة التنفيذية وتجري التوازن معها. فعلى المستوى المركزي يكون هناك برلمان، وعلى المستوى الإقليمي يكون هناك مجلس نيابي، وعلى المستوى المحلي يكون هناك مجلس بلدي. ومع أن الحكومة المركزية لديها وظائف مهمة فإن من الضروري إعطاء ما هو عملي من السلطات إلى الأقاليم والبلديات. إن الحكم غير المركزي هو طريقة مهمة للحفاظ على الحرية وذلك بتوزيع السلطة. وبوسع المواطنين أن يعربوا عن تذمرهم من خلال صناديق الاقتراع إذا كانت الحكومة عاجزة أو فاسدة أو مستبدة. وعلى الدستور العراقي أن ينص صراحة على إعطاء الحكومات الإقليمية والبلدية تلك السلطات التي لم يتم إعطاؤها مباشرة لحكومة البلاد.

إن الحكومات غير المركزية هي أقرب إلى الناس الذين تمثلهم، لذلك فمن غير المحتمل أن تعامل ناخبيها وكأنهم أتباع غرباء. وينبغي للعراقيين

أن يعرفوا ممثليهم المحليين بالاسم، على خلاف ما جرى في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ التي نظمها الاحتلال وجرى فيها التصويت على قوائم طويلة من الأسماء التي لا يعرفها الناخب والتي يجهل خلفيتها وسياستها. بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات اللامركزية هي أكثر استجابةً للحاجات المحلية. والنظام اللامركزي هو الطريقة المثلى لتمكين شرائح سكان العراق المتنوع كافة، ومثل هذا التمكين سيؤدي إلى تماسك الدول الناشئة. إن إنشاء نظام لامركزي قوي يتطلب اتخاذ محافظات العراق الثماني عشرة أساساً له. ومن الضروري أن تُعرّف هذه المحافظات المقسمة جغرافياً بأنها «أقاليم» في العراق الجديد. ويتعيّن إلغاء مفهوم «الفدرالية» الذي فُرض لكي يجعل من المستساغ تقسيم العراق.

يضاف إلى ذلك أن من الضروري تحديد مدة خدمة العاملين في مراكز الحكومة في النظام السياسي الجديد. فعلى المستوى التنفيذي يترتب على رؤساء الأحزاب السياسية إما كسب الانتخابات العامة وتولي الحكومة وإما الاستقالة ليحل غيرهم محلهم. وعلى رئيس الوزراء للحكومة المركزية ألا تتجاوز مدة ولايته ست سنوات. وعلى المستويين الإقليمي والمحلي تكون مدة الخدمة للمحافظين والعُمَد أربع سنوات قابلة للتمديد مرتين فقط. أما على المستوى التشريعي فالخدمة هي أربع سنوات لثلاث مرات. إن من شأن ذلك أن يضمن التجديد للزعامات.

نظام ضريبي عادل

يتعيّن على المواطنين في العراق الجديد أن يدفعوا الضرائب لكلٍ من الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والبلديات المحلية وذلك عن

الخدمات التي تقدمها كلٌّ منها. إن العراق لا يستطيع أن يؤسس ديموقراطية من دون نظام مالي شفاف وعادل. كما أن نظاماً ضريبياً عادلًا وكفوءاً من شأنه أن يقدّم الإيراد اللازم لعمليات الحكومة الضرورية كما يشكل مجموعة من العلاقات بين المواطن والدولة. وبوجود هيئات تشريعية على مستويات الحكومة كافة تقرر كيفية صرف حصيلة الضرائب، وبقيام الوكالات الحكومية بوضع هذه الأموال موضع العمل، تنشأ روابط المشاركة من جانب دافعي الضرائب (الذين يصبحون مساهمين في مستويات الحكومة كافة) كما تنشأ المساءلة بالنسبة إلى المسؤولين المنتخبين وموظفي الحكومة (الذين يُسألون عن أداء واجباتهم).

إن نظام الحكم المركزي القائم اليوم واعتماده على النفط هو سبب رئيسي لسوء التصرف والفساد. أما إذا جرى توزيع الثروة مباشرة على المواطنين ومن ثم يطلب منهم دفع الضرائب لحكوماتهم المنتخبة فعندئذٍ يتم استئصال الفساد وتكون الحكومة خاضعة للمساءلة و كفوءة في الوقت عينه. لهذا فإني أقترح أن يُستخدم الدخل الصافي من الموارد الطبيعية لتلبية حاجات الاستثمار السنوية لكل من «مجلس الإعمار الاقتصادي الوطني» و«مجلس التعليم والتكنولوجيا» (وسأبحثهما مفصلًا في الفصل القادم). أما الرصيد المتبقي فينبغي أن يدفع مباشرةً للمواطنين باعتباره أرباحاً نقدية سنوية.

ولا بد بداهةً من وجود قانون يحدد مستوى الاستحقاق العادل. وإني شخصياً أفضل أن يكون التوزيع على المواطنين الذين يدفعون الضرائب. أما إذا شمل التوزيع القاصرين كذلك فإني آمل أن يتم التفريق بين الذين يمارسون المدارس وبين غيرهم. كما أن وضع حد أعلى لاستحقاق العائلة

الواحدة ستكون له فائدة إضافية وهي عدم تشجيع النمو السكاني غير المرغوب فيه.

إن العراق بحاجة ماسة إلى تسوية سياسية جديدة. وأرى أن المبادئ الأربعة التي ذكرتها آنفاً من شأنها أن تقدم للبلاد فرصة لكي تتطور إلى ديموقراطية حقيقية على المدى الطويل. وقد يقول المنتقدون لتلك المبادئ الأربعة إنها عبارة عن خطة لديموقراطية ليبرالية «غربية» ولنظام قد لا يكون صالحاً للعمل في العراق. لكني أعتقد أنهم مخطئون، فالعراق كان قد سار بنجاح على درب سياسي مشابه خلال الملكية الدستورية الهاشمية، وبالتالي فإن مثل هذا النظام قد طُبّق بنجاح في الماضي ومن الممكن تطبيقه في المستقبل أيضاً.

هناك منتقدون آخرون قد يزعمون أن العراقيين أنفسهم يريدون شيئاً آخر مثل حكم رجال الدين. وأعتقد أن هؤلاء مخطئون أيضاً، ذلك أن أولئك العراقيين الذين يريدون قُطراً مقسماً وغير مستقر هم وحدهم الذين يريدون حكماً دينياً. وفي اعتقادي أن معظم العراقيين يدركون أن السلم والوحدة لا يتحققان عندما لا يكون ثمة مزج بين الدين والسياسة.

إن إصلاحاً جوهرياً للنظام السياسي يجب أن يترافق مع تغييرات أساسية في اقتصاد العراق. وسأقوم في الفصل التالي بالبحث في كيفية زيادة الإيرادات النفطية إلى الحد الأقصى ومن ثم استخدامها لبناء النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

الفصل السابع

تمويل التنمية من إيرادات النفط

إن الإنعاش الاقتصادي في البلاد يجب أن يبدأ بالصناعة النفطية. وذلك أن ثروة العراق النفطية الهائلة بوسعها تمويل القسط الأكبر من التحول المطلوب في البلاد. فهناك، بحسب أحد التقديرات الرصينة، احتياطيات نفطية ثابتة في العراق تبلغ (١١٥) مليار برميل، وهذا هو ثاني أكبر الاحتياطيات في العالم بعد السعودية[١]. إن استخدام هذه المصادر المجزية سيكون أمراً جوهرياً لإعمار العراق، ولكن ذلك أمر لا يمكن القيام به في ظل النظام الحالي. ولسوء الحظ فإن سوء الإدارة والإهمال والفساد في سنوات حكم صدّام قد أدت إلى تضاؤل الطاقة الإنتاجية في الصناعة النفطية المهمة جداً. ثم إن تدمير المرافق الخاصة بهذه الصناعة وهجرة الحقول المتواصلة خلال سنوات الاحتلال قد أديا إلى شللها وجعلها صناعة عرجاء. مع ذلك، وحتى إزاء الإنتاج المنخفض اليوم، فإن إيرادات النفط تمثل نحو ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي وخمسة وتسعين في المئة من إيرادات الحكومة. إن الإسراع في بلوغ الطاقة الإنتاجية حدها الكامل

---

(١) أما «دائرة المعلومات الخاصة بالطاقة الأميركية» فتقول إن إحصائيات الطاقة الرسمية التي تعدها الحكومة الأميركية تشير إلى أن هذه الاحتياطيات تبلغ ١١٢ مليار برميل. وتقدر الدائرة المذكورة إن تسعين في المئة من أراضي القطر هي غير مستشكفة وإنها قد تدر مئة مليار برميل إضافية.

سيؤدي إلى ضخ المزيد من الإيرادات المالية لتطوير اقتصاد البلاد وتنويعه. ولكن محاولة بناء عراق جديد باستخدام النظام الحالي المتبع في التنقيب والإنتاج ستكون محاولة غير مجدية. لذلك فإني أوصي بإجراء تنظيم جديد شامل لقطاع النفط. وسيشمل ذلك تأسيس تنظيمات وهياكل جديدة لتحسين كفاءة العمل وجعل إنفاق الموارد يتم بطريقة حكيمة منصفة على نحوٍ مضمون. كما أن هذه الخطة تدعو إلى مشاركة أجنبية لزيادة الخبرة الإدارية وإلى تقانة عصرية ومصادر استثمار جديدة.

موروث قديم من عدم الكفاءة

إن انقلاب عام ١٩٥٨ لم يؤد إلى تدهور سياسي في العراق فقط بل أدّى أيضاً إلى حقبة من حكم العساكر تتصف بالعجز وعدم الحكمة في ما يتعلق بتطوير الصناعة النفطية. فمثلًا، أصدر عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١ القانون رقم ٨٠ الذي أضر بالصناعة النفطية من نواحٍ عديدة. أولًا، إن ذلك القانون قد نص على أن تسيطر الحكومة على أكثر من ٩٨ في المئة من الأراضي المشمولة بامتياز شركة نفط العراق. ونص كذلك على أن تسترد الحكومة المساحات التي جرى التنقيب فيها ولم يتم بعد تطويرها من قبل شركات النفط الدولية، كما نص على مصادرة عدد من آبار النفط المنتجة في الحقول الجنوبية. ثانياً، أدّى القانون إلى خفض الصادرات لأن شركات النفط الأجنبية ردت على ذلك الإجراء الاعتباطي بخفض صادراتها. كان ذلك يعني خسارة كبيرة في إيرادات الحكومة. وأخيراً، فإن الشركات أوقفت في الحال عمليات التنقيب والحفر في المساحات المصادرة، وقد أدّى توقف التنقيب وخسارة الإيرادات إلى ضرر مضاعف،

ذلك أنه جاء في وقت كان العراق بحاجة ماسة إلى القدرة المالية والخبرة الفنية لتطوير المساحات التي صادرتها.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات فإن إنتاج النفط في عام ١٩٧٩ قد بلغ ذروته بما مجموعه ثلاثة ملايين ونصف المليون برميل يومياً، جرى تصدير أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً منها إلى الخارج. بيد أن الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) أوقعت ضرراً بالغاً بالمنشآت النفطية وبمرافق التصدير، بحيث انخفض الإنتاج إلى تسع مئة ألف برميل يومياً وانخفضت الصادرات إلى ست مئة ألف برميل يومياً. وبعد تلك الحرب الطويلة التي كلّفت كثيراً ارتفع الإنتاج في عام ١٩٩٠ إلى ثلاثة ملايين ومئتي ألف برميل يومياً. ولكن بعد غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠ انخفض الإنتاج إلى ثلاثمائة ألف برميل يومياً. وبعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق تدهورت مرافقه النفطية أكثر فأكثر. وعند صدور قرار الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٧ ارتفع الإنتاج إلى مليون ومئتي ألف برميل يومياً.

إن الصناعة النفطية في العراق قد واجهت في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٣ دماراً شنيعاً. لقد قام صدّام حسين خلال هذه الفترة باستخدام إيرادات النفط لترسيخ سلطته السياسية وللحيلولة دون انهيار النظام جراء التذمر السائد والخلل الاقتصادي الناشئ عن نظام العقوبات الدولية. وكانت النتيجة تدهور الصناعة النفطية وانخفاض الطاقة الإنتاجية بسبب انعدام الاستثمارات فيها وكذلك بسبب هجرة المئات من المهندسين والخبراء المؤهلين هرباً من وحشية النظام. كما أن عدم الحصول على التقانة الضرورية بسبب العقوبات قد جعل الطريقة الوحيدة للحفاظ على الإنتاج هي اللجوء إلى تقانة قديمة أكل الدهر عليها وشرب مثل زيادة الضخ، ما

أدّى إلى التلف في المكامن النفطية. وفي تلك المرحلة أيضاً قام صدّام بمنح عقود إلى شركات روسية وصينية وآسيوية آملًا الحصول على دعم سياسي من بلدانها، وهو يعلم مسبقاً أن المشاريع الخاصة بتلك العقود لا يمكن تنفيذها بسبب العقوبات.

وقد توقع الخبراء العراقيون وغير العراقيين في عام ٢٠٠٣ أنه ما إن يُطاح بصدّام حتى يعود الإنتاج خلال سنوات قليلة إلى مستواه الذي كان عليه قبل غزو الكويت وهو ثلاثة ملايين ومئتا ألف برميل يومياً. وقد ذكر بعض الخبراء تقديرات أكثر تفاؤلًا تقول إن العراق سيزيد من طاقته الإنتاجية عند نهاية العقد الحالي إلى ما بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين برميل يومياً. وهذه التقديرات المتفائلة تقوم بالدرجة الأولى على احتياطيات العراق النفطية الثابتة من دون حساب للتحديات التي تواجه الصناعة النفطية في البلاد.

بيد أن الواقع كان مختلفاً تماماً. ففي مطلع عام ٢٠٠٨ لم يتجاوز إنتاج النفط في العراق مقدار مليونين وأربع مئة ألف برميل يومياً، كما لم يتجاوز التصدير مقدار مليون وست مئة ألف برميل يومياً. ويتفق معظم المحللين على عدم حدوث زيادة كبيرة على ذلك خلال السنوات الثلاث القادمة. وتفيد أفضل التصورات من حيث المدى القصير بأن العراق سيحافظ على إنتاجه الحالي. ومن الواضح أن الأمور لم تجر وفق الخطة الخاصة بالقطاع النفطي. فثمة عوامل متعددة مثل الهجمات على المنشآت النفطية وعلى خطوط الأنابيب، والبنية التحتية المتآكلة بسبب قدمها، والعمليات الإجرامية، من شأنها أن تعيق تطوير القطاع النفطي. ووفقاً لما ذكره «مكتب المفتش الخاص لإعادة إعمار العراق» فإن العراق قد خسر في عام ٢٠٠٦

مقدار (١٦) مليار دولار من الصادرات النفطية. يضاف إلى ذلك أن العراق يدفع مليارات الدولارات لغرض استيراد المشتقات النفطية[١].

تحدّيات تواجه الصناعة النفطية

إن تطوير الصناعة النفطية يحتاج إلى استثمار كبير يقدّر بمليارات الدولارات إذا أريد لإنتاج النفط بلوغ مستواه السابق، أما إذا قرر العراق زيادة طاقته الإنتاجية إلى خمسة ملايين برميل يومياً فهو يحتاج في هذه الحالة إلى أكثر من عشرين مليار دولار لتحقيق ذلك. لهذا فإن العراق سيعتمد على الاستثمار من الخارج وعلى رأس المال الأجنبي. وبالإضافة إلى مسألة التمويل كان على العراق أن يعتمد على الشركات الأجنبية لتطوير مهارات العاملين في صناعته النفطية ولنقل التقانة كذلك. كان العراق خلال التسعينيات من القرن العشرين يشكو من افتقاره إلى التقانة العصرية الخاصة بالبيانات المتعلقة بالمسح الزلزالي وبحقن الغاز وبالحفر المتعدد الاتجاهات. كذلك كانت المهارات اللازمة لإدارة المشاريع النفطية الكبيرة في حالة تدهور ملحوظ. وأود أن أؤكد مجدداً أن العراق إنما هو بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي لما ينطوي عليه من خبرة تقنية، وليس لما يضخه من أموال فقط.

أما في الوضع الراهن فإن أكبر العقبات التي تواجه صناعة النفط وزيادة الإنتاج هي فقدان الأمن. فقد قامت قوات الاحتلال في عام ٢٠٠٣ بحل الجيش والشرطة من دون توفير بديل لحماية القانون والنظام، فكان أثر ذلك في الصناعة النفطية مدمراً. وقد تجلى ذلك في ميادين متعددة: من ذلك

(١) خلاصة منشورة لتقرير sigir عن الجهود لزيادة قدرة العراق على حماية بنيته التحتية في ميدان الطاقة، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

مثلًا: نسف الأنابيب والمنشآت النفطية ما يؤدي إلى تقليص قدرة العراق على زيادة صادراته من النفط الخام وعلى القيام بأعمال الإدامة اللازمة؛ اختطاف وقتل المهندسين والفنيين والمستخدمين الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى خسارة كبيرة في القوى البشرية اللازمة؛ تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية من قبل المليشيات والعصابات، ما يجبر الحكومة العراقية على زيادة اعتمادها على استيراد هذه المشتقات؛ الفساد على المستويات كافة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات. لذلك فإن الشرط الأول لاجتذاب الاستثمار المطلوب هو تحقيق الأمن في البلاد. أما الشرط الآخر فهو إزالة الغموض المحيط بمستقبل العراق السياسي.

إن شركات النفط تتردد في الإقدام على الاستثمار إلا بعد تسوية قضية السيادة. ولسوء الحظ فإن مستقبل العراق بصفته كياناً واحداً يعتريه الشك بوجود ظروف معينة. فثمة مطامح لدى الأكراد إلى الاستقلال، كما أن حدود إقليم كردستان لم تزل غير محددة. وعلى سبيل المثال فإن ضم كركوك إلى هذا الإقليم هو من مطالب الأحزاب السياسية الكردية. كما أن مستقبل جنوب العراق هو أيضاً غير معروف. ففي عام ٢٠٠٥ طالب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق[١]، وهو من الأحزاب الحاكمة الرئيسية، بإنشاء إقليم فدرالي في الجنوب. ولكن حزب الفضيلة القوي محلياً، والذي يسيطر على أعمال الصناعة النفطية في البصرة حيث يوجد معظم النفط العراقي، يعارض إنشاء إقليم شيعي كبير. إن الخلافات بين الجماعات المختلفة يمكن أن تهدد مساعي الوحدة الوطنية.

(١) وقد أعيدت تسميته في ما بعد «المجلس الإسلامي الأعلى في العراق».

هذا، ومن الصعب اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في مثل هذا الغموض وعدم اليقين. ولا بد لتطوير صناعة النفط في العراق أن تنتظر تسوية هذه القضايا، إذ ليس من الواضح بعد. كيف سيكون عليه مثلاً قانون النفط الجديد. لذلك فإن الخطوة الأهم التي يجب اتخاذها هي التزام زعماء العراق التزاماً مطلقاً بوحدة البلاد واستقرارها.

قانون جديد للنفط

سيكون من الإصلاحات المهمة الأخرى إصدار قانون جديد للنفط ينص بوضوح على أهداف الحكومة ويتناول المبادئ الأساسية للتنقيب والتطوير والإنتاج. وينبغي أن يضع القانون مبادئ عامة تحكم العلاقة بين شركات النفط العالمية والحكومة؛ ويرسم إطاراً لنظام ضريبي شفاف ومستقر؛ ويحترم قدسية العقود؛ وينص على ضمانات ضد المصادرة في المستقبل.

ولسوء الحظ لم تكن هناك استراتيجية واضحة لإعادة هيكلة الصناعة النفطية في عراق ما بعد الغزو. مثلاً، أصدرت «مجموعة العمل الخاصة بالنفط والطاقة» التابعة لوزارة الخارجية الأميركية توصيات في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تحبّذ سياسة نفطية تعتمد على اتفاقيات المشاركة في الإنتاج. وفي وقت لاحق من تلك السنة قدم رئيس الوزراء السابق إياد علّاوي توصيات إلى «مجلس سياسة النفط» تقضي بالإبقاء على الحقول الحالية تحت إمرة شركة النفط الوطنية العراقية، أما تطوير الحقول الجديدة فيجري القيام به من قِبل شركات خاصة حصراً. وقد أوصى علّاوي كذلك بخصخصة جزئية لشركة النفط الوطنية.

وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ أعلن وزير النفط حسين الشهرستاني الحاجة

إلى إصدار قانون نفط جديد يضمن الظروف الضرورية لعمل شركات النفط في العراق. وقد صادق مجلس الوزراء على مسوّدة قانون النفط العراقي في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٦ وأحاله على مجلس النواب. وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ أُزيلت عقبة من طريق القانون حين أعلن أن تفاهماً قد تم بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأنه. ولم يزل قانون النفط معروضاً أمام مجلس النواب.

غير أن قانون النفط العراقي الجديد بدلًا من أن يشكل تماسكاً قد أدّى إلى نتيجة مغايرة وهي تعميق الانقسامات داخل القطر نفسه. فقد ظهر عدد من التوترات بشأن السيطرة الفدرالية إزاء السيطرة الإقليمية على النفط، وأنواع العقود التي يجب أن تُمنح، والمشاركة في الإيرادات النفطية، والدور الذي تقوم به شركة النفط الوطنية. إن عدم وجود رؤية واضحة ونيّة سليمة بشأن مستقبل الصناعة النفطية قد أثار التوترات وعرّض التماسك إلى الخطر وأثرّ سلباً في الاستثمار.

وينبغي ألّا يكون قانون النفط الجديد شاملًا للتحديد بل ينبغي أن يتضمن مبادئ عامة فقط ثم يجري تفصيلها العملي بالأنظمة والتعليمات حسبما يتطور الموضوع. وتجربة النرويج بهذا الخصوص جديرة بالذكر، فلم يشرع هذا القطر قانوناً شاملًا للنفط إلا في عام ١٩٨٥، أي بعد نحو عشرين سنة من بدء الإنتاج. فإذا استطاع هذا القطر إدارة صناعة نفطية متنامية وناجحة من دون تشريع مفصل شامل طوال تلك الفترة فإن العراق بوسعه كذلك أن يتخذ مُقترَباً محسوباً وإن كان مختلفاً بعض الشيء. وكان أول قانون نفطي صدر في النرويج قد ركّز على قضايا عامة فقط تتعلق بالسيادة وباستقرار النظام المالي وبالإطار العام لإصدار التراخيص. أما

التشريع المفصّل فقد سُنّ لاحقاً عندما اقتضت الحاجة وحين اطلعت السلطات المعنية اطلاعاً كافياً على التحديات القائمة والمبنيّة على التجارب العملية واكتسبت خبرة في التفاوض مع شركات النفط العالمية.

إن هذا النمط من التشريع المتدرج قد لا يكون بالضرورة قابلًا للتطبيق في العراق، ذلك أن منح التراخيص من دون القانون اللازم لذلك قد يفسح في المجال أمام الفساد وسوء استخدام السلطة، كما قد يثبّط الشركات الأجنبية الباحثة عن الاستثمار. غير أن طريقة التدرج في التشريع لن تكون مجدية إلا عند وجود المؤسسات المناسبة (المبحوثة أدناه) والتي تضمن النزاهة والعدالة والانفتاح والشفافية.

إن قانون النفط والأنظمة التي ستصدر بموجبه ستضع الأساس القانوني للعلاقة بين الحكومة وشركات النفط. ولكن هناك حاجة أيضاً إلى وضع اتفاقية نموذجية تتناول النواحي المالية وغير ذلك من تفاصيل معيّنة. إن مثل هذه الاتفاقية ستسهل عملية المفاوضات وقد تكون أداة نافعة لاجتذاب الاستثمارات. هذا، ويبدو أن الحكومة العراقية تتجه نحو عقد اتفاقية للمشاركة في الإنتاج دون غيرها من الاتفاقيات مثل اتفاقية الامتياز أو اتفاقية العمل المشترك أو اتفاقية الخدمة. وبوسع الحكومة العراقية من حيث المبدأ أن تختار أية اتفاقية من هذه الاتفاقيات ما دامت تحقق الحد الأقصى من العائدات للبلاد وتوفر الحوافز اللازمة لشركات النفط العالمية لكي تقوم بالاستثمار.

إن العائدات يجب أن لا تقتصر على المردود المالي فقط بل يجب أن تتضمن أيضاً نقل التقانة وتطوير المهارات البشرية المحلية وحماية البيئة. يضاف إلى ذلك أن النظام المالي ينبغي أن يكون مرناً فيتغير بتغير طبيعة المشروع. مثلًا، إذا كانت نسبة المخاطرة في التنقيب عالية والمكافأة

متواضعة فإن الشروط المالية يمكن أن تكون شروطاً متساهلة. ولكن هذه الشروط تكون أقل تساهلاً في المناطق ذات الإمكانيات الثابتة التي تكون نسبة المخاطرة فيها منخفضة. بالإضافة إلى هذا ينبغي أن يتضمن النظام المالي جدولاً متدرجاً بحيث تستفيد الحكومة العراقية من ارتفاع الإنتاج وارتفاع الأسعار. ففي ليبيا، أو أندونيسيا على سبيل المثال، تُقسم أرباح النفط (وهي العائد المتبقي بعد استقطاع عوائد الشركات وكلفة الإنتاج) بموجب معدل الإنتاج و/أو عامل العوائد، الذي يقيس نسبة مجموع واردات المقاول إلى مجموع الكُلفة. وكلما ازداد معدل العائد أو نسبة الإنتاج انخفضت حصة المقاول من الربح.

من المهم دائماً عند وضع الشروط المالية وغيرها من شروط التعاقد أن يقدّم القطر المعني عوائد مغرية، مكيّفة وفق نسبة المخاطرة. ثم إن كون القطر يحوي إمكانيات جيولوجية كبيرة لا يعني أنه يستطيع اجتذاب شركات النفط بغضّ النظر عن الشروط المالية. لا بل إن وجود احتياطيات ضخمة قد يعيق الاستثمار، ذلك أن وجود مثل هذه الاحتياطيات في الأقطار الغنية بالموارد يجعل نسبة المخاطرة في عمليات التنقيب والتطوير منخفضة نسبياً أو يُعتقد أنها كذلك. وبالنتيجة لا يحتمل أن تقوم الحكومات المعنية بمنح شركات النفط العالمية عوائد عالية عن استثماراتها، ويستمر ذلك طوال أمد الاستثمار. وهذا هو عكس ما يجري في المواقع الأصعب: فمع أن نوعية الاحتياطيات فيها هي نوعية أوطأ ونسبة المخاطرة فيها أعلى فإن هامش الربح يتزايد بمرور الوقت عند تقدم تنفيذ العمليات. لذلك ينبغي للعراق أن يتجنب السقوط في هذا الفخ، وأن يقدّم لشركات النفط شروطاً مالية مناسبة.

إطار مؤسسي جديد

نظراً إلى التحدّيات الكبيرة التي تواجه صناعة النفط فإن من الضروري أن يقوم العراق بإنشاء مؤسسات جديدة لتنظيم عمليات هذه الصناعة وإدارتها، وأن يقوم كذلك برسم سياسة نفطية ترمي إلى تطوير هذا المورد الهام بطريقة فعالة تؤدي إلى زيادة المردود إلى الحد الأقصى. وتعتمد درجة الوصول إلى الاحتياطيات على الإطار المؤسسي في القطر المضيف، فهو إطار يحكم العلاقة بين شركة النفط الوطنية والشركة الأجنبية والهيئات الأخرى ذات العلاقة بالصناعة النفطية. وعدم الوضوح في أدوار الجهات المعنية المختلفة واحتمال التداخل في وظائفها يمكن أن يؤدي إلى الغموض والتأخير في تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

يجب أن يتم منذ الابتداء فصل تام بين الوظائف التشريعية والتنظيمية والتجارية للدولة. ومن المألوف في عدد من الأقطار جمع هذه الوظائف وإسنادها إلى شركة النفط الوطنية فيها. وكان أداء هذه الهيكلية في العادة سيئاً جداً نجم عنه انخفاض في الاستثمار وحال دون تطوير الطاقة الإنتاجية. ومن المهم الابتعاد عن مثل هذه الهيكلية والتحول إلى نظام أكثر انفتاحاً وشفافيةً. وهذا يتطلب إنشاء هياكل مؤسسية جديدة.

كان العراق في عام ١٩٥٢ قد توصل بنجاح إلى عقد صفقة مع شركة نفط العراق من شأنها زيادة الإيرادات للحكومة وزيادة الطاقة الإنتاجية وإتاحة المجال لمواطنين عراقيين لتولي مناصب إدارية في تلك الشركة الأجنبية. وقد تم الاتفاق على حصول الحكومة العراقية على خمسين في المئة من أرباح شركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيها. وكانت تلك هي

المرة الأولى في تاريخ العراق الحديث التي يحصل فيها على حصة عادلة من ثرواته الطبيعية، وتمكن على الفور من الانتفاع من ثروته الجديدة. كانت الخطوة الرئيسية الأولى هي تخصيص ٧٠ في المئة من واردات النفط لمجلس الإعمار المؤسس حديثاً والذي كان من الحصافة بعيداً عن العمل السياسي. لقد تألّف هذا المجلس من رئيس وخمسة أعضاء من المؤهلين فنياً بضمنهم خبيران أحدهما بريطاني والآخر أميركي، وكان مصدراً لأمل عظيم لدى الناس كما كانت تشهد بذلك الاحتفالات السنوية بمنجزاته. ولو لم يحدث ما حدث في انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٨ لكان الدارسون يشيرون اليوم إلى العراق وإلى ما حققه من نجاح وازدهار بأنه مثل باهر يُحتذى.

شركة نفط جديدة بمشاركة أجنبية

من الطرق التي تؤدي إلى تجنب النواقص في شركات النفط الوطنية الموجودة في أقطار أخرى إنشاء شركة جديدة في العراق تحل محل شركة النفط الوطنية العراقية ويكون لها اسم جديد فلنقل إنه «شركة النفط العراقية العالمية» وسيكون أهم ما في هذا الأمر هو أن هذه الشركة الجديدة ستعمل على تشجيع المشاركة من قبل أفضل الشركات الموجودة في العالم لغرض منفعة العراق. ويجري تنظم هذه الشركة المقترحة بحيث تحتفظ الحكومة بملكية أغلبية الأسهم والسيطرة على الصناعة النفطية على أن تدعى الشركات الأجنبية للتقدم بعروضها في ما يتعلق بإنتاج النفط في البلاد. ومن شأن ذلك أن تعود عمليات التنقيب والإنتاج والإدارة في العراق بالنفع على البلاد وذلك من جرّاء وجود الخبراء المدربين واستخدام التقانة العصرية فيه. يضاف إلى ذلك أن هذه الشركات الأجنبية ستقدم مصدراً مهماً من

مصادر الاستثمار في الصناعة النفطية. وسيُسمح للشركات الأجنبية أن تحتفظ بكافة الإيرادات الناجمة عن حصتها من الصادرات إلى أن يتم استرداد كلفة استثماراتها، وبعد ذلك يتم اقتسام الإيرادات فتأخذ الحكومة ٨٥ في المئة من أرباح الشركة الجديدة التي تحتفظ بالباقي البالغ ١٥ في المئة.

إن إدارة هذه الشركة وعملها سيكونان على أعلى المستويات الدولية ومنها أعلى درجات الشفافية. ويتم استغلال الموارد النفطية الموجودة في العراق بشكل عقلاني ومهني وبتجنب خلق جهاز إداري غير كفء. إن قسطاً كبيراً من الحصة المذكورة سيقوم بدور أساسي في تمويل الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بتوفير أموال التشغيل لمجلس الإعمار الاقتصادي الوطني (انظر أدناه) وكذلك توفير الدفعات النقدية للعراقيين فرداً فرداً على منوال ما يجري في ألاسكا بتوزيع حصة الدولة من الثورة النفطية على المواطنين.

مجلس الإعمار الاقتصادي الوطني

إن ما نجح في الماضي يمكن أن ينجح اليوم أيضاً إذا اتبعت مبادئ جوهرية في إعادة إنشاء مجلس الإعمار الاقتصادي الوطني. إن هذا المجلس، بالصيغة التي أقترحها، سيخوّل مهمّة إعادة بناء العراق، وتوجيه استثمار الموارد النفطية لتطوير قطاعات أخرى وذلك لإيجاد مصادر دخل بديلة. وعليه يجب أولًا، أن يكون المجلس الجديد مستقلًا وبعيداً عن المناورات السياسية، شأنه في ذلك شأن مجلس الإعمار في العهد الملكي الدستوري. ثانياً، يجب أن يكون الأعضاء من العيار الثقيل فنياً وثقافياً ومن

بينهم خبراء أجانب عالميون. وأخيراً، ولغرض اجتذاب أفضل المواهب، يجب أن يكون راتب هؤلاء متناسباً مع مسؤولياتهم وإنجازاتهم. وقد يُتّبع في هذا الصدد أنموذج سنغافورة حيث تُدفع للمسؤولين رواتب بمستوى ما يُدفع في القطاع الخاص. إن مثل هذا المستوى العالي من التعويض من شأنه أن يجتذب أفضل المواهب، ويقلل الفساد ويحول دون الحاجة إلى دفع مخصصات إضافية مفرطة.

ومن نافلة القول أن التحديات التي تواجه مجلس الإعمار الجديد هذا ستكون بالغة العمق. فمهمته ستكون تحويل العراق إلى بلد من الطراز الأول في العالم حقاً. وللقيام بذلك يجب على المجلس أخذ زمام المبادرة في الميادين المختلفة كالزراعة والإسكان والسياحة والرعاية الصحية. والأكثر أهمية هو أن المجلس الجديد سيقوم بأدوار جوهرية في استثمار موارد العراق النفطية. وسيكون لإيرادات النفط دور مركزي في تطوير العراق الجديد وتحويله إلى أفضل مما هو عليه.

إن الأولوية في المرحلة الأولى من عمل المجلس ينبغي أن تُعطى لإصلاح المرافق الخاصة بإنتاج النفط الخام وبعمليات التصدير، وهي المرافق التي تضررت خلال الحروب المتعاقبة ومن جرّاء نظام العقوبات الاقتصادية.

ومن شأن ذلك إعادة إنتاج النفط إلى المستوى الذي كان عليه قبل نشوب الحرب مع إيران في عام ١٩٨٠ والبالغ ثلاثة ملايين ونصف المليون برميل يومياً. وعلى المجلس في المرحلة الثانية أن يرسم سياسة تتعلق بإعادة تأهيل مصافي النفط القائمة التي تضررت كثيراً في العقدين الأخيرين. علماً أن طاقة التكرير في البلاد هي أقل بكثير مما تقدر عليه وذلك من جرّاء

تدهور الحالة الأمنية وعدم القيام بأعمال الصيانة اللازمة. ثم إن المشتقات النفطية والغاز يستورد أغلبهما حالياً من الخارج، الأمر الذي يكلف الشعب العراقي مليارات الدولارات سنوياً. كما أن ضمان الاستمرار في توفير المشتقات النفطية للناس قد غدا أمراً من الصعوبة البالغة بسبب التهريب. وذلك أن الفارق الكبير في أسعار النفط بين العراق والدول المجاورة جعل من التهريب عملاً مجزياً جداً. ومما يشجع كثيراً على أعمال التهريب عدم وجود عدادات لأنابيب النفط، وضعف السيطرة على الحدود البرية والبحرية، وعدم وجود تخطيط لسياسة التوزيع والتنظيم، وضعف الإجراءات القانونية والقضائية ضد المخالفين. لذا فإن الأولوية الأولى لمجلس الإعمار الجديد هي الإلغاء التدريجي لدعم أسعار المشتقات النفطية والعمل الفوري لتشغيل عدادات الأنابيب بشكل حازم.

إن على مجلس الإعمار الجديد، بعد إجراء إعادة التأهيل للمنشآت النفطية والمصافي، أن يبدأ بوضع الخطط لعمليات الاستكشاف والحفر وذلك لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى خمسة ملايين برميل يومياً. والمجلس هو الذي يقرر المنطقة التي تُعطى الأولوية للتنقيب والإنتاج، ومتى، ووفق أية شروط، وما هي المدة اللازمة للعمل. والهدف الرئيسي لهذه السياسة هو استخدام الموارد النفطية إلى الحد الأقصى. ولتنفيذ هذا الهدف يترتّب على المجلس أن يؤسس مركزاً للبيانات يحتوي على المعلومات المفصلة بشأن حقول النفط كلها في العراق. وعلى شركات النفط العاملة في العراق أن تقدم المعلومات المفصلة اللازمة إلى مركز البيانات الرئيسي لكي يتم إعلانها ونشرها لمساعدة شركات النفط على تحديد أمكنة المواقع التي تعنيها.

إن مجلس الإعمار الجديد سيكون مسؤولًا أيضاً عن منح التراخيص. إذ ينبغي ان تُمنح الإجازات على أساس مجريات السوق وعلى أساس أعلى العطاءات، وكذلك بموجب برنامج العمل. وينبغي أن تكون الإجراءات والتقييم والنقاش والقرار بشأن العطاءات كافة شفافةً ومتوافرةً لمن يطلبها من أصحاب العطاءات. وفي المراحل الأولى من تطور قطاع النفط يجب أن تتضمن التراخيص بنوداً تُلزم شركات النفط العالمية بنقل التقانة العصرية والإدارة الحديثة إلى مجلس الإعمار الجديد. وبوسع هذا المجلس أن يخصص نسبة معينة من الوظائف في قطاع النفط إلى السكان المحليين. كذلك يتعيّن أن تكون من أولويات المجلس المذكور مسائل الصحة والأمان وحماية البيئة. كما ينبغي مراقبة أداء شركات النفط الدولية مراقبة دقيقة مع وضع أنظمة للحوافز والعقوبات في ما يتعلق بالرعاية الصحية وحماية البيئة.

الهيئة الوطنية لتنظيم شؤون النفط

بالإضافة إلى مجلس الإعمار الاقتصادي الوطني ثمة حاجة إلى إنشاء «هيئة وطنية لتنظيم شؤون النفط» تكون هي الأداة التنظيمية للدولة في ميدان النفط. إن هذه الهيئة ستقوم بمراقبة شركات النفط، وبضمنها شركة النفط العراقية العالمية، وذلك في ميادين التنقيب والتطوير والصحة والأمان والبيئة ونقل التقانة وتطوير الخبرة المحلية. ففي ميداني التنقيب والتطوير ستقوم هذه الأداة التنظيمية بالنظر في قيام شركات النفط بتنفيذ برنامج العمل المنصوص عليه في الاتفاقيات المعقودة معها. أما في ميادين الصحة والأمان والتطوير فإن الأداة التنظيمية ستضع قواعد معيّنة لمراقبة أداء هذه الشركات. وأما في ميداني نقل التقانة وتطوير الخبرة المحلية فإن على الهيئة

أن تراقب برنامج التدريب للتأكد من أن الجهة المعنية تقوم بنقل أفضل ما هو متوافر من التقانات المختلفة.

من الأمور المهمة التي تقوم بها الهيئة مراقبة اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، وهذه الاتفاقيات معقدة للغاية فهي تحتوي عادةً على جملة من العناصر منها العائدات واسترداد الكلفة وأرباح النفط ومكافآت التوقيع والإنتاج والضرائب. وبما أن اتفاقيات المشاركة هذه تسمح للمقاول بأن يستقطع الكلفة من العائدات فإن مسؤولية الهيئة هي التأكد من أن هذا المقاول لا يسترجع سوى تلك الكلفة المنصوص عليها في العقد. ومن مسؤوليات الهيئة الأخرى التأكد من أن أرباح النفط تُقتسم وفق الصيغة المتفق عليها.

توزيع الإيرادات النفطية

من المهم جداً إيجاد طريقة لتوزيع إيرادات النفط بشكل ناجع. ويتعيّن أولًا أن يتم استثمار جزء من هذه الإيرادات في ميادين جديدة منتجة للطاقة. وعلى العراق أن يتجنب الحالة الموجودة في عدد من الأقطار الأخرى المصدرة للنفط، حيث تُحوَّل معظم الإيرادات إلى مشاريع اجتماعية كالتعليم والصحة في حين تكون شركة النفط الوطنية بأمسّ الحاجة إلى مزيد من الاستثمار. وهذا سيؤدي على المدى البعيد إلى نتائج ضارة جداً في ما يتعلق بقطاع النفط، كما يؤثر في القدرة التنافسية لشركة النفط الوطنية ذاتها.

ومن البديهي أن يتم تحويل جزء كبير من الإيرادات النفطية إلى مجلس الإعمار الاقتصادي الوطني. علماً بأن تركيز الإيرادات النفطية في مؤسسة

قديرة من هذا النوع هو أمر جوهري لوحدة العراق، وكذلك لكي يجري صرف إيرادات النفط بشكل عقلاني وعادل. ومن المهم أيضاً تنفيذ خطة استراتيجية لوضع البلاد على درب جديد للتنمية والتطوير. ومن أغراض المجلس المذكور أن يستثمر الإيرادات النفطية لدعم التنمية الاقتصادية والبشرية في ميداني التعليم والصحة. وسيكون من الأولويات إعادة هيكلة البنية التحتية وتحسينها وتوفير الخدمات الأساسية التي يتطلبها المواطنون. وينبغي كذلك استثمار الإيرادات النفطية في تنويع الاقتصاد العراقي تمهيداً لمرحلة ما بعد النفط. ولضمان الشفافية والمحاسبة فإن إيرادات النفط ونفقاته ينبغي أن ترصد في الميزانية الاتحادية. وثمة حاجة إلى محاسب قانوني لمراقبة الحسابات وتقديم تقارير سنوية لمجلس النواب، ويتمتع بصلاحية التحقيق في الفروقات الحسابية التي يجدها.

ومن الضروري تحويل جزء آخر من إيرادات النفط إلى صندوق يعمل على معالجة الصدمات الخارجية لغرض إيجاد استقرار نفطي. وبما أن العراق سيعتمد كثيراً على النفط من أجل التنمية في البلاد فإن صندوق الاستقرار النفطي هو من الأهمية بمكان لأسباب رئيسية ثلاثة هي: الحد من المخاطر المتصلة بالتذبذب في المصروفات العامة عندما تتذبذب أسعار النفط صعوداً وهبوطاً، والحفاظ على نظام مالي؛ والعمل كلما أمكن ذلك على التقليل من الإنفاق العام بحسب تغيير سعر النفط؛ والعمل على تجنب الصعود والهبوط الحقيقي المفرط في العملة الوطنية. وينبغي أن تُعهَد إدارة صندوق الاستقرار النفطي إلى السلطات المالية وإلى البنك المركزي وليس إلى هيئة مستقلة، لأن هذه السلطات أقدر على تفهم الوضع الاقتصادي العام.

وقد اقترح بعضهم إنشاء صندوق للأجيال القادمة تودع فيه حصة دائمة من إيراد النفط، وذلك لاستخدامه لمصلحة تلك الأجيال في المستقبل. وثمة نموذجان يجدر ذكرهما وقد يقتدي العراق بهما على المدى البعيد. فقد أنشأت ألاسكا في عام ١٩٧٦ ما يُسمى بـ«صندوق ألاسكا الدائم» لأغراض الأجيال القادمة عندما تنفد احتياطيات النفط. ويوضع ما لا يقل عن خمسة وعشرين في المئة من وارد النفط في هذا الصندوق مباشرة، ويبقى المجموع في الصندوق من دون المساس به ولكن ٤٢ في المئة من عائدات استثماره السنوية توزع على السكان في ألاسكا فيحصل كل واحد منهم على حصة سنوية. وقد بلغت هذه الحصة السنوية ٨٤٦ دولاراً في عام ٢٠٠٥ وارتفعت إلى ١,١٠٧ دولارات في عام ٢٠٠٦. وفي النرويج مثل آخر على صندوق نفطي ناجح. فقد أنشىء في عام ١٩٩٠ ما يسمى بـ«صندوق الدولة النفطي» لمنفعة المتقاعدين من السكان وعددهم كبير في النرويج.

وبلغت موجودات هذا الصندوق في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ مبلغ ٢٠٥ مليارات من الدولارات، وهو ما يكفي لدفع مبلغ أربعة وأربعين ألف دولار لكل مواطن نرويجي.

قد لا يكون من المناسب في المراحل الأولى من إعادة بناء العراق التركيز كثيراً على مثل هذين النموذجين، فهما قائمان في اقتصاد ناضج وغني برؤوس الأموال، كما أن كلا الصندوقين قائم على معطى مفاده أن المردود من حقيبة الموجودات المالية التي هي تحت إدارة الصندوق يفوق الحاجة إلى استثمار رأسمالي محدد. وبالنظر إلى المجهودات الكبيرة في ميدان إعادة البناء فمن المحتمل أن يكون العراق شحيحاً مالياً بحيث إن

العائد من حقيبة الموجودات المالية سيهيمن عليه استثمار لرأس المال الثابت، ولاسيّما في البنية التحتية في العراق نفسه. هذا، ومن الممكن الاستفادة من دروس مستخلصة من استراتيجيات الاستثمار لكلا الصندوقين المذكورين آنفاً وذلك في المراحل التالية من إعادة البناء. على أنه ما إن يبلغ العراق درجة من الرقي الاقتصادي، مع بنية تحتية عصرية، ومواطنين من المثقفين، ومن المزدهرين اقتصادياً، حتى يكون تأسيس مثل هذه الصناديق أمراً يمكن أن يوفر طريقة فعالة لإدارة إيرادات النفط في المستقبل.

إن تجديد صناعة النفط العراقية وإدارتها سيكونان من المهمات الكبرى، كما أن الخطة الآنفة الذكر لا تقدم في هذا الصدد سوى القليل من المقترحات التي ترمي إلى بلوغ الحد الأقصى من النفع للشعب العراقي. وسيكون العراق ناجحاً لو أولى صناعة النفط في البلاد عناية خاصة، لأن الإيرادات من هذا المصدر ستكون أمراً أساسياً في تقرير مستقبل الوطن.

إن التحديات التي تواجه هذه الصناعة كثيرة جداً، ولم يزل من الممكن الآن تحسين الأمور السائدة. والأفكار المقدّمة هنا يمكن أن يسترشد بها زعماء العراق في المستقبل، علماً بأنهم سيحتاجون إلى رؤية واضحة لمستقبل صناعة النفط العراقية بحيث يمكنهم تطوير المؤسسات المناسبة للمضي بهذه الرؤية إلى الأمام. ولكن الاقتصاد العراقي له جوانب عديدة أخرى، وسأستعرض في الفصل القادم طرقاً لإعادة بناء بعض القطاعات غير النفطية المهمة وتحسين أوضاعها.

الفصل الثامن

بناء اقتصاد ينبض بالحياة

لقد أصاب الدمار اقتصاد العراق بفعل الحرب والفساد وسوء الإدارة والاحتلال الأميركي. فعلى الرغم من ضخ مليارات الدولارات في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ ظل الاقتصاد مخرباً من دون حدوث تحسن يذكر في الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية وفي مستويات المعيشة. إن تغيير هذا الوضع إلى الأحسن سيكون مهمة ضخمة جداً، حتى لو تم إصلاح النظام السياسي وتولّى الحكم زعماء جدد. بيد أن مثل هذا التغيير الجوهري في المسيرة ليس أمراً مستحيلًا. ويبيّن التاريخ الحديث أن من الممكن للأقطار، في ظل الظروف المناسبة، أن تتغلب على العقبات الكبيرة وأن تحقق معدلات نمو جيدة ومستوى مرتفعاً من التطور الاقتصادي خلال فترة زمنية معقولة. إن كلًا من إيرلندة وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان قد حققت تطوراً اقتصادياً مدهشاً خلال العقود القليلة الماضية. وقد اتّبع كل قطر من هذه الأقطار مساراً خاصاً به لبلوغ التطور، وسيكون من الصعب على العراق أن يكرر بالضبط التجربة التاريخية ذاتها التي مرّ بها كلٌّ من هذه البلدان. ولكن من الممكن أن نذكر عوامل مشتركة وراء قصص النجاح هذه، ومنها بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ مناسب للقيام بالأعمال تكون له قواعده

المعروفة وينطوي على دعم وحوافز للقطاع الخاص، وآليات مناسبة للحكم. فلو أن مثل هذا المناخ قد وجد في العراق لأصبح هو أيضاً من قصص النجاح الاقتصادية.

بعض المتطلبات اللازمة للنجاح

من العوامل التي أدت دوراً كبيراً في تحقيق النجاح الباهر في سنغافورة وتايوان وإيرلندة وكوريا الجنوبية نذكر مثلًا وضوح الرؤية، والإخلاص في العمل ومهارة الزعماء الوطنيين. وقد استخدم هؤلاء الزعماء استراتيجيات معروفة كالتخطيط بعيد المدى، ومقاومة الضغوط من الجماعات القوية ذات المصالح الضيقة، وبذلك تمكنوا من تنفيذ خطط اقتصادية واسعة النطاق تعود بالنفع على قطاعات اقتصادية واسعة. كما أنهم حققوا تلك النجاحات بفضل حكومات قوية وقادرة على اتخاذ القرار وتنفيذه بحزم وإتقان.

ويُعدّ ترشيق الحكومة من الشروط المهمة المسبقة لخلق اقتصاد يتمتع بالحيوية. وسيشمل ذلك تقليص الجهاز الإداري للدولة وخصخصة معظم المشاريع الاقتصادية التي تملكها الدولة. وقد كانت الحكومة العراقية في ظل الدكتاتورية حكومة منتفخة بشكل مزمن، ولم يتحسن هذا الوضع في ظل الاحتلال. على أن الحكومة ينبغي أن تكون بالحجم الملائم، وأن تتمتع بالكفاءة والفعالية على نحوٍ يمكنها من القيام بوظائفها، وألا تكون أداة لرعاية المحسوبين والمنسوبين ولمكافأة القائمين على السلطة. وما إن يتم وجود البنية التحتية المالية المناسبة حتى يكون من اللازم خصخصة الموجودات الاقتصادية المملوكة من الحكومة. إن هذا التحول في القوة المالية من القطاع العام إلى القطاع الخاص من شأنه أن يقلل مجال الفساد ويعزز العملية الديموقراطية.

سأقوم الآن بإضافة خمسة مبادئ أساسية أخرى ذات صِلة مباشرة بأية رؤية من الرؤى لاقتصاد عراقي جديد، وهي: أولًا، الانفتاح والشفافية في المؤسسات العراقية، ويضمن ذلك إجراءات تهدف إلى مكافحة الفساد؛ ثانياً، إيجاد حوافز قوية لتطوير القطاع الخاص؛ ثالثاً، الاندماج والتواصل الاقتصادي والمالي الوثيق مع المجتمع الدولي، وشعور الحكومة بالمسؤولية المالية؛ رابعاً، تطبيق المستويات العالمية وأفضل الممارسات العملية بهدف تقليل الروتين وزيادة الكفاءة؛ خامساً، شبكة أمان اجتماعي تلبي حاجات الناس جميعاً مع التشديد على ضرورة فتح الآفاق الممكنة كلها لمشاركة المرأة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

إن على زعماء العراق مستقبلًا استخدام هذه الاستراتيجيات وغيرها، ولكن الازدهار في المدى البعيد سيعتمد على تحقيق تنوع اقتصادي بشكل صحيح. ومع أن العراق سيعتمد على إيراد النفط للحفاظ على اقتصاده الاستهلاكي في المدى القصير فإن من الضروري تطبيق الإجراءات اللازمة لتنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد وعدم الاقتصار على النفط فقط. ومن الممكن القيام بذلك باستخدام العائدات الناجمة عن الصناعة النفطية لبناء بنية تحتية قادرة على دعم اقتصاد حقيقي واسع النطاق، وبتشجيع المستثمرين بشكل خاص على تطوير الخدمات المالية وغيرها. ولضمان تحقيق الازدهار على المدى الطويل يجب استخدام إيرادات النفط للاستثمار في الزراعة والسياحة والقطاع الصناعي. إن هذه الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالتنويع ستكون من أهم المهمات أمام «مجلس الإعمار الاقتصادي العراقي» الجديد. وفي ما يلي مناقشة مفصلة للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي.

من الحقول الأولى إلى حقول الغد: الزراعة

إن العراق الذي يقع في شرق الهلال الخصيب قد حبته الطبيعة منذ قديم الزمان أرضاً كانت من أكثر مناطق الشرق الأوسط في الإنتاج الزراعي. لا بل إنه كان موقعاً لأولى المستوطنات الزراعية في العالم. إن السهول الحسنة الإرواء التي تقع بين النهرين العظيمين دجلة والفرات، وسفوح الجبال الممتدة في الشمال، وبساتين النخيل على شط العرب تمثل هبة طبيعية من الإمكانيات المنتجة النادرة. ولكن هذه الإمكانيات قد أهملت منذ ١٩٥٨. كان العراق قبل ذلك التاريخ مصدّراً للغذاء، لاسيّما القمح والتمور، أما بعد الانقلاب فإن نظام الزراعة صار رهناً بيد السياسة فانخفض الإنتاج إلى الحضيض. إن العراق إذا توافر له الاستثمار الكبير والسياسة الرشيدة يمكنه أن يعيد مكانته كمنتج زراعي. وهذا سيوفر التنوّع الاقتصادي ويعيد فرص العمل إلى الأجزاء الراكدة من البلاد.

لقد حقق العراق في العهد الملكي الدستوري توسعاً مهماً في الميدان الزراعي، فقد تضاعفت المساحات المزروعة نحو أربعة أضعاف، وكان يفخر بتصدير الفائض من الحبوب التي ينتجها. وكان مجلس الإعمار في ذلك العهد قد أعطى الأولوية للاستثمار في الزراعة وكان المستقبل يبشر بالخير للفلاح العراقي وللمزارعين العراقيين. غير أن انقلاب ١٩٥٨ قد أدّى إلى اتباع سلسلة من السياسات المتهوّرة، الأمر الذي أحدث تدهوراً في الإنتاج وأنهى الاستثمار الواسع النطاق الذي كانت تقوم به الدولة في القطاع الزراعي. وقد صدر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨ قانون الإصلاح الزراعي الذي قسّم الإقطاعيات الكبيرة إلى مساحات صغيرة من الأراضي بعد أن

صودرت الأراضي لأغراض إعادة التوزيع في مسعى لتحسين الإنتاج. بيد أن ذلك البرنامج كان كارثة حقيقية، فقد تدهور الإنتاج الزراعي لأن أجزاءً كبيرة من الأراضي المصادرة لم توزع على الفلاحين. لقد ظلت الزراعة طوال خمس وأربعين سنة تالية في حالة اضطراب وإهمال. كانت الدولة خلال تلك الفترة مقصّرة في القطاع الزراعي رغم إصلاحات جزئية «الخصخصة» التي جرت في السبعينيات من القرن العشرين فإن ربحية الفلاحة كانت تعتمد على توافر الدعم المالي. وأخذت أعداد الماشية بالتناقص المستمر. ولم يستطع الإنتاج الزراعي اللحاق بالعدد المتزايد من السكان حتى غدا العراق معتمداً على استيراد الغذاء اعتماداً متزايداً. وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت خمسة وتسعون في المئة من الحبوب تستورد من الخارج. وعندما بدأت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ بعد حرب صدّام الفاشلة في الكويت تدهور القطاع الزراعي في العراق تدهوراً كبيراً، ولم يحل دون مجاعة الفقراء إلا نظام التوزيع بالبطاقة (المسمى بالبطاقة التموينية) وبرنامج النفط لقاء الغذاء. وعلى العموم فإن الحكومات العراقية منذ ١٩٥٨ قد أخفقت في تحقيق ما لدى العراق من إمكانيات في الميدان الزراعي.

عقب الاحتلال الأميركي في ربيع ٢٠٠٣ حدث شيء من الاستثمار في الزراعة عن طريق البرامج المختلفة لإعادة البناء. ولكن لم يحدث القيام بالمشاريع والإصلاحات الضخمة التي من شأنها زيادة الإنتاج وتحسينه بشكل كبير. لقد خُصّص جزء من برنامج «صندوق إعادة البناء العراقي» للزراعة وذلك عن طريق «برنامج تطوير الزراعة العراقي» الذي تديره وكالة الإنماء الدولي الأميركية USAID وذلك للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام

٢٠٠٦. وجرى الصرف لإنشاء مستوصفات بيطرية وإدخال الحبوب المحسنة وإصلاح المعدات الزراعية وتدريب المزارعين وموظفي الوزارة. إن جزءاً من هذا العمل يجري عن طريق «مشروع الإنماء» من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، والذي سينفق نحو مئة مليون دولار سنوياً لتدريب المزارعين ويقوم كذلك بالاستثمار في إدارة الري. وهذه استثمارات جيدة ولكنها ليست بالحجم المطلوب ولا تعالج الكثير من الأمور الأخرى الجوهرية.

ويُعدّ الرّي مهماً جداً للزراعة في العراق، وأهم ما تنتجه الحبوب والتمور. ويجري إنتاج الحبوب في نحو ٨٥ إلى ٩٠ في المئة من المساحات المزروعة، في حين أن التمور هي من أهم صادرات العراق بعد النفط، فقد جرى تصدير خمسين في المئة من حاجة العالم إلى التمور في عام ١٩٧٠. إن معظم أشجار النخيل وثلثي زراعة الحبوب هي في أراضٍ مروية تقع في وسط العراق وجنوبه، الأمر الذي يثير مسألتين مهمتين هما مسألة إدارة نظام الأراضي والري، ومسألة المياه اللازمة التي تتدفق في النهرين.

وتحتاج معالجة هاتين المسألتين إلى برنامج شامل، والخطوة الأولى هي تثبيت حقوق الملكية بشكل واضح للمزارعين العراقيين. لقد كان تدخّل الدولة في الزراعة واسعاً بعد ١٩٥٨ فاتخذ أشكالاً مختلفة ومنها على الأخص برامج الاستيلاء على الأراضي وإعادة توزيعها ما أدّى إلى وضع قانوني معقد جداً. فقد كان من أهم تلك المشاكل عدم وجود سجلات دقيقة بملكية الأراضي في أمكنة متعددة، ما يثير صعوبات جمّة. وإن المزارعين لن يستثمروا في أرض إلا إذا كانوا على ثقة بأنهم إنما يقومون

بذلك لمصلحتهم ولمصلحة الآخرين أو لمصلحة الحكومة. وعند حدوث نزاع بين المزارع والحكومة يكون الحل الأفضل هو منح الأرض للمزارع حتى يتمكن من استغلالها سريعاً، أما الجهة التي تفصل في النزاع فهي القضاء. ويتعيّن على الحكومة أن تلغي دريجاً المعونات التي تقدم للمزارعين فالسماد المدعوم قد أدّى إلى الإفراط في استخدامه بما ينجم عنه من تبديد وضرر. كذلك على الحكومة القيام بتدريب المزارعين تدريباً فنياً لمساعدتهم في عملهم. إن سيطرة الدولة على القطاع الزراعي قد أدّت إلى كارثة في العراق ومن الضروري إلغاؤها.

والخطوة الثانية هي إصلاح نظام البطاقة التموينية بحيث تقتصر على الفقراء فقط. أما المزارعون فلا يسعهم أن ينافسوا المستوردات المدعومة ومن الإنصاف إتاحة الفرصة لهم لبيع ما ينتجونه. وما دام العراقي قادراً على شراء حزمة غذاء مستوردة بدراهم معدودة فإن الإنتاج المحلي سيصاب بالكساد.

والخطوة الثالثة هي تحسين نوعية الأراضي المروية في البلاد. إن انبساط الأرض وسوء الإدارة قد أديا إلى تردي الأوضاع في الأراضي الزراعية. فثلاثة أرباع الأراضي القابلة للزراعة في العراق تنتشر فيها الأملاح وتقل المواد الغذائية الموجودة في التربة. إن المحصول الزراعي قد أخذ بالتناقص تدريجاً منذ الستينيات من القرن العشرين. ثمة تقانيات متوافرة لإعادة الخصب إلى هذه الأراضي، ولكن ذلك يستدعي استثماراً كبيراً في البنية التحتية وفي تعليم المزارعين أيضاً. وعلى مجلس الإعمار أن يستثمر على نطاق واسع لرفع مستوى الأداء الحاضر ومشاريع البزل. وهناك أيضاً

إمكانية كبيرة لمشاريع ري جديدة. وفي عام ١٩٩٠ استنتجت منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن بوسع العراق زراعة ٥,٥ ملايين هكتار من الأراضي المروية، ولكن ثلث تلك المساحة فقط قد جرى إرواؤه فعلاً في عام ١٩٩٣.

والخطوة الرابعة والمهمة جداً هي ضمان ما يكفي من المياه النهرية للقطاع الزراعي، علماً أن دجلة والفرات ينبعان من خارج الحدود العراقية. وقد انخفض منسوب المياه في النهرين إلى نصف ما كان عليه سابقاً من جرّاء بناء السدود الضخمة في تركيا وسورية. وقد ألحق هذا الانخفاض، بالإضافة إلى التلوث، أضراراً واسعة النطاق. وقد كان من الممكن في السابق صيد الأسماك من دجلة طوال السنة مثل الشبوط والگطّان والبنّي، ولكن الصيد لا يجري الآن إلا في الربيع وأوائل الصيف، والمشكلة تتفاقم باستمرار. والعراق بحاجة إلى عمل عاجل لعقد اتفاقية دائمة مع سورية وتركيا بشأن تخصيص الحقوق المائية.

وأخيراً فإن إعادة بناء العراق تعني كذلك إعادة بناء الكبرياء الوطني. والخطوة السريعة نحو هذا الهدف هي أن يقوم مجلس الإعمار بزراعة أشجار النخيل من جديد. إن هذه الأشجار الفارعة قد قامت بدور مهم في تاريخ البلاد، حتى أن البعض يعتبرها السبب الرئيسي لعدم حدوث مجاعة في القطر على الإطلاق. وكما اعتاد الجنود الروس على حمل بذور عبّاد الشمس في جيوبهم في الشتاء فإن العراقيين، ولاسيّما البدو منهم، قد عرفوا أن النخلة هي مصدر وجبة طعامهم التالية على الدوام. كان في العراق ذات يوم ثلاثون مليون نخلة ولكن الحروب خفضت هذا العدد كثيراً. وكخطوة أولى لإحياء مجد النخلة يجب أن تُزرع باعتزاز على طول

الطريق الممتد بين المطارات ومراكز المدن. لقد قال الأب الروحي لسنغافورة الزعيم لي ذات يوم إن استراتيجيته الخاصة بزراعة الأشجار الجميلة على طول الطرق التي يسلكها المستثمرون الأجانب كانت هي أكثر استراتيجيات الإعمار فعاليةً على الإطلاق.

إن الزراعة في العراق لم تف قط بمكنته الطويلة الأمد. ومصادر البلاد الطبيعية الغنية جداً تجعل من الفلاحة موئلًا قوياً للاستثمار لغرض تنويع الاقتصاد، ومن شأنها كذلك توفير فرص العمل في الأرياف، كما أنها تحسّن الأمن الغذائي وترفع من نوعية التغذية لدى الناس. ويجب أن يكون الاستثمار الواسع النطاق مُسنداً إلى إصلاحات جوهرية في قواعد ملكية الأراضي وذلك لتحرير المبادرات الخاصة التي أفسدها تدخّل الدولة أمداً طويلًا.

البناء على موروث قديم: السياحة

إن العراق هو أرض الديانات والأساطير والغرام، أرض إبراهيم الخليل والإمام علي والجنائن المعلقة في بابل وحكايات ألف ليلة وليلة. إنه يحفل بالمواقع الدينية والتاريخية والآثارية الجديرة بصناعة سياحية مزدهرة. غير أن الوضع الأمني في البلاد يجعل ذلك بحكم المستحيل في المدى القصير. أما على المدى الطويل فإن السياحة ستصبح جزءاً مهماً من الاقتصاد العراقي في المستقبل.

هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل. فالدول المجاورة للعراق تجتذب أعداداً كبيرة من الزائرين، والشرق الأوسط هو أسرع المناطق نمواً في العالم سياحياً خلال السنوات الأخيرة. وقد قدّرت منظمة

السياحة العالمية نسبة النمو فيه بستة عشر في المئة سنوياً بالمقارنة مع أربعة في المئة فقط في العالم. ففي عام ٢٠٠٥ بلغ دخل السياحة في الشرق الأوسط مقدار ٣٤,٢ مليار دولار، أي أنه تضاعف ثلاث مرات في عشر سنوات فقط. وبلغ هذا الدخل في تركيا ١٨,٥ مليار دولار وفي مصر ٩,٥ مليارات دولار، ولكن الخطط الطموحة جداً هي التي تجري في دُبي. فمن المتوقع في عام ٢٠١٢ أن تستقبل هذه المدينة الباهرة في الخليج خمسة عشر مليون زائر أجنبي أي أكثر من ضعف العدد البالغ ٦,٢ ملايين الذي سُجّل في عام ٢٠٠٥. إن الأموال التي ينفقها هؤلاء السائحون هي بمثابة استثمار أجنبي لا يسترد، كما أن كل زائر من الزوار الذين جرت تلبية رغباتهم سيكون صديقاً للبلد وسفيراً للوطن.

إن التاريخ العنيف للعراق في الفترة الأخيرة لا يدعو إلى تثبيط المستثمرين عن تطوير قطاع السياحة في البلاد. فهناك قطاعات سياحية تنبض بالحياة قد تطورت سريعاً في عدد من الأقطار التي مزقتها الحروب، مثل فييتنام وكامبوديا. وقد أثار تاريخ الحروب الحديث اهتمام الزائرين كثيراً. وهذه فييتنام قد خصصت موارد كبيرة لتشجيع السياحة فيها وتطويرها، حتى أنها شهدت نمواً في هذا القطاع يقدر بنسبة عشرين في المئة في عام ٢٠٠٦، فبلغ دخلها من الزائرين الأجانب مليارين ونصف المليار دولار.

إن السياحة الدينية، في المدى القصير، هي قطاع من المحتمل جداً أن يستغله العراق. وهذه استراتيجية كانت قد اتبعتها السعودية فارتفع دخل السياحة الدينية فيها في السنوات الأخيرة من ٤,٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٧,٩ مليارات في عام ٢٠٠٦. وفي النجف وكربلاء وسامراء

عتبات مقدسة شهيرة للطائفة الشيعية، وهناك عتبات أخرى تهم الطوائف الأخرى.

أما في المدى الطويل فينبغي أن تركز الصناعة السياحية في العراق على المواقع التاريخية مثل أوروك (مدينة غلغاميش)، وأور (بيت النبي إبراهيم)، والحضر (أثر روماني شهير)، والنجف، حيث مرقد الإمام علي، وهي رابع مدينة مقدسة في الإسلام. إن هذه المواقع يمكن أن تكون مجزية تماماً، شأن الأهرام في مصر والبتراء في الأردن. وجعل هذه المواقع من المراكز السياحية البارزة أمر سيأخذ وقتاً، فعلى مجلس الإعمار أن يضيف إلى هذه المواقع شيئاً من العمارة العصرية ويؤسس بنية تحتية فيها لدعمها كالطرق والمطارات والفنادق ومرافق التسلية والتسوق. ويتعيّن على مجلس الإعمار أن يقوم في البداية ببناء الفنادق ولكن عليه أن يبادر إلى بيعها للقطاع الخاص في ما بعد.

إن على زعماء العراق في المستقبل ألا يحجموا عن القيام ببناء مشاريع ضخمة توحي بالكثير من الآمال. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء دار الأوبرا باستخدام التصميم الذي وضعه لها المعماري العالمي فرانك لويد رايت بتكليف من الحكومة العراقية قبل خمسين عاماً. ومثل هذا البناء الرائع سيكون رمزاً صارخاً لتقدم العراق الحضاري ويعتبر جوهرة معمارية في بغداد. إن قصة دار الأوبرا هذه هي قصة منسية إلا من قبل القليلين، ولكنها قصة رائعة. ففي عام ١٩٥٧ استدعي ذلك المعمار الأميركي العظيم إلى العراق لكي يضع تصميماً لدار الأوبرا لكي يقوم بإنشائها آنئذٍ مجلس الإعمار. وقد اختار رايت جزيرة أم الخنازير الواقعة في وسط نهر دجلة في ضواحي العاصمة، ثم ذهب إلى الملك فيصل الثاني ليستأذنه بشأن البناء في

الجزيرة فأجابه الملك قائلًا: «إن هذه الجزيرة هي لك». عندئذٍ سمّاها رايت «جزيرة عدن» اقتباساً من «جنة عدن». ولقد أسرت بغداد رايت إلى درجة أنه تجاوز مهمته بتصميم دار للأوبرا فوضع تصاميم أخرى لمتحف فني وجامعة ودكاكين للتسوق وحتى نموذجاً للنظام الشمسي. وقد اتبع رايت في تصاميمه طابع الشرق الأوسط المعماري، فأدخل فيها القباب والزقورات وغير ذلك. ولكن اغتيال الملك فيصل الثاني في عام ١٩٥٨ وما نشأ عن ذلك من تدهور الأوضاع في العراق قد أحبط تنفيذ ذلك المشروع العظيم. هذا، ومن الممكن إحياء تلك التصاميم مجدداً من قبل معماريين عراقيين مثل المعمارية العراقية المولد زهاء حديد المشهورة عالمياً. ومن الضروري تكليف زهاء حديد أيضاً بتصميم مشاريع معمارية كبرى في العراق في المستقبل.

توجيه الأموال نحو النمو: الخدمات المالية

إذا أراد عراق الغد أن يكون لديه اقتصاد ينبض بالحياة والحيوية فسبيله إلى ذلك إقامة نظام متين وفعال للخدمات المالية يستطيع أن يوجه الموارد إلى حيث تدعو الحاجة وبشكل شفاف وكفء. وبالنظر إلى الحاجة إلى استثمارات ضخمة لإعادة البناء ولتطوير الصناعات الجديدة في العراق فإن على النظام المالي الجديد أن يقوم بدور مركزي في توجيه رؤوس الأموال نحو الفرص الاستثمارية المتوافرة في البلاد. هذا وإن القدرة على اجتذاب رأس المال الأجنبي للمساعدة على تنويع المصادر المالية وللقيام بالتحول الاقتصادي المنشود هي أمر جوهري لمستقبل الدولة العراقية. ومن الخدمات المطلوبة ما يلي: تمويل الاستهلاك، وتمويل المشاريع، والتأمين

والأعمال المصرفية، وإدارة الأصول، وموضوع الأسهم في الشركات الخاصة، ورأس المال المطلوب للمشاريع المشتركة. ويرى المرء عند استعراضه للمنطقة أن مؤسسات الخدمات المالية العالمية الكبرى قد تزايد اهتمامها بتوسيع وجودها في الشرق الأوسط. فالبحرين ودُبي والسعودية وقطر كلها تواقة إلى اجتذاب مثل هذه المؤسسات إليها. وقد أدّى تزايد الإيرادات النفطية إلى زيادة كبيرة في ميدان الأعمال المختلفة وذلك في أقطار مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي خلق حاجات جديدة وبالتالي أدّى إلى إيجاد فرص للمؤسسات المالية عبر القطاعات الرئيسية. إن من الضرورة بمكان كبير لإجراء تحول اقتصادي فعال في العراق تأسيس مراكز للخدمات المالية المتقدمة والشاملة، فهي أمور لا غنى عنها في هذا المجال.

إن المقصود بهذا الفصل من بحثنا هو أن العراق قادر على خلق فرص مجزية وذلك ببناء قاعدة من الطراز الأول تناسب إمكانياته الصناعية والزراعية والسياحية فضلاً عن ثروته النفطية. أما النظام المالي الحالي فهو متخلف وقاصر تماماً. ومن الضروري اجتذاب الآلية المالية اللازمة وتشجيعها على القيام بدور فعال في العراق الجديد. وتتضمن هذه الآلية بورصة للأوراق المالية وسوقاً للأسهم والسندات ومصارف تجارية وبنوكاً استثمارية وغير ذلك من المؤسسات المالية المتخصصة. على أن كل هذا ينبغي أن يسند بإطار قانوني سليم وبرقابة تضمن المنافسة العادلة والشفافية التامة وحكم القانون.

الإصلاح النقدي نموذجاً

إذا كانت الخدمات المالية بحاجة إلى إنعاش في العراق فإن النظام النقدي يجب أن يحظى بدور أساسي في مشروع إعادة البناء في البلاد. وسعياً لذلك فإن ما جرى من عملية ناجحة بإصدار عملة عراقية جديدة يعتبر خطوات مشكورة. كان إلغاء الدينار السويسري ودينار صدّام وإصدار عملة وطنية موحدة جديدة بدلًا من ذلك في عام ٢٠٠٤ هو الخطوة الأولى نحو عملية أوسع للاندماج الوطني، استعداداً للتنمية المنشودة. إن هذه الخطة الطموحة للإصلاح النقدي قد نفذت بنجاح اعتباراً من ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حسبما كان مقرراً لها. وقد قال جون تايلور، مساعد وزير الخزانة الأميركي للشؤون الدولية، في شهادة له أمام لجنة الإسكان في مجلس الشيوخ، إن مدى هذا الإصلاح كان واسعاً. وأضاف يقول: «إن ما يعادل حمولة سبع وعشرين طائرة من طراز ٧٤٧ من العملة قد سُلّمت إلى العراق فوزعت على الجمهور عن طريق ما يقرب من (٢٤٠) مركزاً لتبديل العملة في ظل خطر أمني كبير»[١]. ويجدر بالذكر أن دوام العملة العراقية الجديدة وأداءها كان أمراً مشهوداً، فهي من ناحية غير قابلة للتزوير كما كان شأن العملة السابقة، وهي من ناحية أخرى سهلة التداول في الوسط الاقتصادي. وقد صدرت العملة الجديدة بست فئات بدلًا من الفئتين في العملة القديمة.

(١) إعادة البناء المالي في العراق، شهادة جون تايلور وكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية، أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون المصارف والإسكان والأمور الحضرية، المنعقدة في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

إصلاح قنوات إعادة البناء: الأمور المصرفية

إن القنوات المالية لإعادة البناء في العراق تمر بالمصارف الخاصة والمصارف المملوكة من قبل الدولة، لذلك فمن المهم إصلاح النظام المصرفي الحالي إصلاحاً شاملاً لجعل هذه المصارف أكثر كفاءةً وفق القواعد العصرية. ووفقاً لدراسة أجريت عن القطاع المصرفي اتضح أن بنك الرافدين وبنك الرشيد، وهما من أكبر البنوك المملوكة من الدولة، يملكان أكثر من (٨٥) في المئة من مجموع الأصول المصرفية، وأن رأسمالهما دون المستوى اللازم وأن حقيبة الديون لديهما كبيرة جداً. وتتفاقم هذه المشاكل من جرّاء عدم وجود نظام سليم لتدقيق الحسابات. ولدى هذين المصرفين (٣٦٠) فرعاً منتشرة في أرجاء البلاد، ويعمل كل فرع من هذه الفروع بشكل مستقل، الأمر الذي يعرقل برنامج الإصلاح في المستقبل. ومن النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة أن البنوك المملوكة من الدولة تعوزها إدارة مركزية، كما أنها بحاجة إلى نظام متكامل لتسوية الديون.

كان بنك الرافدين قد تأسس في عام ١٩٤١ باعتباره البنك التجاري الرئيسي في البلاد، وكان يقوم كذلك بأعمال البنك المركزي إلى أن تأسس هذا البنك رسمياً في عام ١٩٤٧. جاء في تقرير صحفي صدر في أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ أن «ستين من مجموع سبعين فرعاً في بغداد قد تعرضت للتدمير والنهب»، وأن الدائرة المختصة في وزارة الخارجية البريطانية قدرت، بعد ثلاثة أشهر من التاريخ المذكور، «أن ثلث الفروع مفتوحة لمزاولة عملها الذي يقتصر على القليل من إدارة الحسابات، وأغلبية هذه الفروع هي في بغداد».

أما بنك الرشيد فقد تأسس في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ لغرض المنافسة مع بنك الرافدين وكان يتعاطى حصراً الأعمال المصرفية الداخلية. لكن

وضعه الحاضر غير واضح، شأنه في ذلك شأن بنك الرافدين. وقد جاء في التقرير الخاص الذي أصدرته نشرة M.E. Economic Digest (MEES) في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ «أن الظاهر هو أن هذا البنك قد اختفى». إن لدى كل من بنك الرافدين وبنك الرشيد ٣٤ و٥٤ في المئة على التوالي من الأرصدة البالغة ٧٩١ مليون دولار، ولكنهما في حال يرثى له، بيد أن العلاقات مع البنوك ومواقع الفروع المختلفة والوعي المصرفي قد يكون لها تأثير في إصلاح الوضع. كما أن خصخصة البنوك الموجودة في العراق لا بد لها أن تقوم بدور كبير في إعادة الحياة وإصلاح الخدمات المالية.

إن تغيير توجهات البنوك المملوكة من الدولة هو أمر حاسم في برنامج الإصلاح المستدام. ولن تتمكن البنوك في العراق من تقديم خدمة أفضل ومن المنافسة إقليمياً وعالمياً إلا بعد خصخصتها، وكذلك بعد إصلاح أنظمتها الإدارية والتنظيمية وأجهزة الموظفين فيها. ويحتاج صناع القرار على المدى القصير إلى توفير الخدمات المصرفية الأساسية مثل قبول الودائع وصرف الصكوك والحسابات المفتوحة للقائمين بالمشاريع، صغيرها وكبيرها، فالمطلوب إذن إيجاد سوق للائتمان يكون قادراً على المنافسة.

تضمّن تحليل قامت به Mckinsey and Co عرضاً لنموٍ شامل في العراق يقوم على عدد من الفرضيات. الفرضية الأولى هي نمو مستقر وثابت نحو اقتصاد السوق الحر الذي ترافقه تشريعات لحماية الأعمال، الأمر الذي يعني نمواً سريعاً للناتج المحلي الإجمالي على مدى عشر سنوات. والفرضية الأخرى هي أن عدم توافر الأمن من شأنه أن يعيق الإصلاح. والغرض من التحليل هو تبيان مكانة لاقتصاد عراقي جديد والقول بشكل مقنع إن الاقتصاد العراقي يتمتع بطاقة كبيرة عندما تنتهي مجهودات الحرب وتتوافر الموارد الضرورية لإعادة البناء.

ويضع التحليل المذكور سيناريو للاقتصاد العراقي في المستقبل، فالناتج المحلي الإجمالي سيبلغ ٤٤ مليار دولار في السنة الثالثة؛ و٥٧ مليار دولار في السنة الخامسة؛ و٨٨ مليار دولار في السنة العاشرة (منها ٤٧ ملياراً من إنتاج النفط و٤١ ملياراً من غيره). والمعطى المساند لهذا السيناريو هو أن إنتاج النفط سينمو سريعاً فيبلغ ٣,٥ ملايين برميل يومياً في السنة الثالثة و٤,٥ ملايين برميل يومياً في السنة الخامسة، و٦,٥ ملايين برميل يومياً في السنة العاشرة، وأن القطاع غير النفطي سينمو سريعاً بنسبة عشرين في المئة سنوياً لمدة أربعة أعوام ثم تنخفض النسبة إلى خمسة عشر في المئة فإلى ثمانية في المئة سنوياً.

إن تنمية الموجودات المصرفية في العراق ستبدأ من خط تقديري قدره مليار دولار، وهو المبلغ الموجود في النظام المصرفي في البلاد. ثم إن هناك موجودات مهمة في بنوك الشرق الأوسط ويمكن تحويل قسم منها إلى العراق بحيث يكون مجموع الموجودات المصرفية في العراق ١٣ مليار دولار في السنة الثالثة و٢٩ مليار دولار في السنة الخامسة و٨٨ مليار دولار في السنة العاشرة.

وتخلص هذه الدراسة لتطور الموجودات المصرفية في العراق إلى أن هذه السوق ستكون صغيرة جداً بالمستويات الدولية وبالتالي تكون فرص العمل محدودة أيضاً. وإن وجود قطاعات من مشاريع الأعمال الصغيرة هو أمر ضروري لإحراز تقدم يذكر في الأعمال المصرفية في العراق.

ويتوقع أن تتكون إيرادات المصارف العراقية من أعمال الحكومة التي كانت في عام ٢٠٠٣ تمثل من ٨٥ إلى ٩٥ في المئة من المجموع، و٥ إلى ١٠ في المئة منه من أعمال التجزئة التجارية، ونحو ٥ في المئة من أعمال أخرى لا تنجم عن أعمال العملاء مثل الودائع وغيرها. وستكون النسب في

السنة العاشرة كما يلي: ٥٥ إلى ٧٠ في المئة من أعمال الحكومة و٢٠ في المئة من أعمال التجزئة التجارية و١٠ إلى ١٥ في المئة من الأعمال الأخرى. وهذه هي النسب التي كانت سائدة في السعودية مثلًا في عام ١٩٩٧.

إن الطرق المؤدية إلى تنمية مالية ليست كلها متساوية، لذا يترتّب على النظام المالي العراقي أن يتجنب الطريق المؤدية إلى تسرّب الأموال إلى خارج البلاد، أو إلى الاقتصار على التعامل بالنقد الناجم عن النفط. إن رجال المصارف العراقيين يتمتعون بميزة نسبية نظراً إلى معرفتهم بالسوق المحلية. بيد أن عليهم اكتساب مهارات متعددة مثل تقدير المخاطر لمشاريع الأعمال ومراقبتها، وعلى المؤسسات المالية أيضاً اكتساب مثل هذه المهارات. وسيكون من المهم جداً في هذا الصدد أن يتعرّف هؤلاء إلى أعمال المؤسسات الدولية وإلى رجال الصناعة في المنطقة وفي العالم.

العمل على إيجاد سوق مالية متكاملة: الأسهم والسندات وغيرها

تُعدّ بورصة الأسهم في الصميم من النظام المالي الجديد، فعليها أن تقوم بدورٍ رائدٍ فيه. وهذه البورصة تساعد على جمع الأموال اللازمة، كما أنها تقوم بوظائف أخرى نافعة. وإذا أقدم العراق على الخصخصة فسيكون من الممكن بيع عدد من المشاريع العامة من خلال بورصة الأسهم. وبوسع هذه البورصة كذلك أن تساعد مشاريع الأعمال الصغيرة لتنظيمها وللحصول على رؤوس الأموال التي تعينها على النمو والمنافسة دولياً.

ويرى عدد من الاقتصاديين أن بورصة الأسهم بوسعها أن توفر آليات فعالة لتحسين كفاءة المشاريع وبالتالي توزيع أفضل للموارد. وهناك عدد كبير من

المشاريع العامة التي لا يتوفر عنها الكثير من المعلومات، الأمر الذي يجب إعلانه. وبوسع بورصات الأسهم أن تساعد المستثمرين بشأن المشاركة في الأخطار وبشأن تنويع الأخطار، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض كلفة رأس المال المترتبة على المشاريع، وفي النهاية تساعد على نمو القدرة على المنافسة بعد عقود من التخلف في عهد النظام القمعي السابق.

ولكن مجرد وجود نظام مصرفي سليم وسوق للأوراق المالية لا يكفي لتوفير رؤوس الأموال لمشاريع الأعمال الجديدة. ذلك أن وجود أصحاب المبادرة هو الذي يمكّن رجال الأعمال من تحسين منتوجهم لطرحه في السوق. وأقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تملك بصفة عامة قطاعاً مالياً متطوراً، ولكن الصناعة آخذة بالنمو في عدد من الأقطار المجاورة. وعلى العراق أن يعمل على خلق بيئة مناسبة لنشاط رأس المال وذلك لرعاية رجال الأعمال في المستقبل. ومن الشروط المسبقة لنظام مالي متقدم وجود نظام قانوني يحمي المستثمر وحقوق الملكية الفكرية. هذا، وعند ورود رؤوس الأموال فإنها ستوفر مورداً مهماً لتمويل المشاريع، كبيرها وصغيرها.

إن التمويل الصغير ـ الذي اشتهر حين نال الاقتصادي محمد يونس وهو من بنغلاديش، مع مصرفه المسمّى بنك غرامين جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٦ ـ يوفر قروضاً صغيرة جداً لرجال الأعمال الصغار العاطلين الذين لا يستطيعون الحصول عليها من البنوك. فهؤلاء لا يستطيعون تقديم الضمانات المطلوبة اللازمة لها. والكثير من هؤلاء المقترضين هم من النساء اللواتي كن يسددن في الغالب قروضهن بانتظام. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع القيام بمشاريع صغيرة مثل شراء ماكنة خياطة أو شبكة لصيد السمك وما

أشبه ذلك للمساعدة على الحصول على دخل دائم. وبوسع المقترضين القيام ببيع منتجاتهم.

إن من المهم جداً لنظام مالي متقدم وجود بنية تحتية قانونية جيدة تشمل التقاضي والتنفيذ معاً. وذلك أن الحكم الصالح والإنصاف والحماية والشفافية هي الأسس اللازمة لقطاع مالي قوي وموثوق به. كذلك فإن من الشروط المسبقة الأخرى وجود بنك مركزي مستقل، فهو الذي يضمن سياسة نقدية سليمة توحي بالثقة للناس.

ومن الخطوات المهمة أيضاً وجود نظام رقابي وتنظيمي تمهيداً لإنشاء النظام المالي المنشود. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي استخدام التقانة المستخدمة في الأقطار المتقدمة.

التطلُّع إلى النموّ في المستقبل: التقانة

لكي يصبح العراق دولة متقدمة حقاً فإن عليه الانتفاع من عصر المعلومات. فالتقانة والإبداع هما من العوامل الأساسية لنمو الإنتاجية في الاقتصادات المتطورة. ولا يتأتى ذلك إلا بالحصول على المعرفة الهندسية والعلمية وباستخدام الطرق الفنية المثلى. وما جرى في Silicon Valley وBangalore وHsinchu هو من الأمثلة على نشوء اقتصادات عظمى اعتماداً على التقانة العصرية. ومن شأن تأسيس مجلس للتقانة والتعليم في العراق أن يساعد في هذا المجال. وبوسع هذا المجلس أن يشرف على تطور الاستثمار في البلاد لاجتذاب الأفكار الناجعة.

إن Silicon Valley قد قام على هذا الأساس انطلاقاً من Stanford Research Park الذي أسسه أستاذ الهندسة الكهربائية فريد تيرمان Fred Terman. كان تيرمان في بداية عهده قد سعى إلى تشجيع أفضل طلابه على

البقاء في كاليفورنيا، ولاسيّما منهم أولئك العاملون في حقل الهندسة الإذاعية الجديد. كانت خطوته الأولى هي جمع اثنين من تلاميذه السابقين وهما وليم هيوليت William Hewlett وديفيد باكارد David Packard، اللذان أسسا في عام ١٩٣٩ «شركة هيوليت وباكارد»، على أن تيرمان لم يقنع بنجاحه المبكر فقام في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين بابتداع طريقة لتسريع التطور لشركات التقانة في المنطقة. فقد ساعد على بناء عمارة صناعية صغيرة على أرض ستانفورد جرى تأجيرها إلى شركات التقانة بأجرة زهيدة. كما قام تيرمان كذلك بإجراء الترتيبات اللازمة لكي يقوم كبار مستخدمي الشركة الجديدة بالدراسة في ستانفورد. وكان من ضمن أوائل الشركات المستأجرة لمشروع تيرمان كُل من شركة إيستمان كوداك وشركة جنرال ألكتريك وشركة لوكهيد وشركة هيوليت ـ باكارد. وفي ذلك الوقت أيضاً قام تيرمان بتشجيع وليم شوكلي، مخترع الترانزستور، لكي يعود إلى بلدته بالو آلتو فأنتج هذا في عام ١٩٥٦ الصمام الثنائي الرباعيّ الطبقات. وبعد عامٍ واحد فقط ترك ثمانية من مهندسي شوكلي الشباب الموهوبين لكي يؤسسوا شركة «فيرغايلد لشبه الموصّلات» التي كانت الأساس لصناعة شبه الموصّلات، الأمر الذي يشير إلى السرعة الخارقة التي كانت تتطور فيها شركات التقانة. وفي النهاية قام مستخدمو شركة فيرغايلد بتأسيس (٣٨) شركة جديدة أخرى منها شركة Intel. وقد لخّص تيرمان نفسه النجاح الباهر الذي حققه Standord Researeh Park بقوله: «حين بدأنا بتكوين مجموعة من العلماء الفنيين في Silicon Valley لم يكن هنا أحد، فبدا العالم كبيراً. والآن العالم كله هنا».

بعد عقد من الزمن ظهر صاحب رؤية آخر في تايوان، وهو كووه ـ تينغ

لي Kwoh-Ting Li، وكان هو أيضاً مصمماً على أن يجعل تايوان رائدة في التقانة. إن السيد لي، وكان قد خدم في حياته العملية رئيساً للجنة التنمية الصناعية ووزيراً للشؤون الاقتصادية ووزيراً للمالية، قد بذل جهوداً كبيرة طوال عقود لكي تتطلع تايوان نحو الخارج في سعيها إلى التطور. وقد أسفرت جهوده في عام ١٩٧٣ عن تأسيس «معهد البحوث والتقانة الصناعية»، وهو مركز للبحث والتطوير في ميدان الصناعة متخصص في تقانة شبه الموصّلات. كما أسفرت جهوده في عام ١٩٨٠ عن تأسيس الميدان الصناعي القائم على العلم المسمّى Hsinchu Science-based Industrial Park وهو شبيه بـ Stanford Research Park.

ومنذ تأسيس Hsinchu قامت حكومة تايوان باستثمار مبلغ مقداره ١,٧ مليار دولار في بنيته التحتية وفي مرافقه فحققت مردوداً عالياً من ذلك الاستثمار. وفي نهاية عام ٢٠٠٤ كان في ذلك الموقع (٣٨٤) شركة متخصصة بالتقانة العليا وهي تصدّر سنوياً ما قيمته ١٥,٧ مليار دولار أي ٨,٥ في المئة من مجموع صادرات تايوان.

لقد عمل الوزير لي على أن يضمن مجيء رؤوس الأموال والمواهب إلى ميدان الاستثمار المذكور، وهو الأمر الذي يتطلبه النجاح. وقد دعا مستثمرين صينيين من أرجاء العالم للاستثمار في الشركات التايوانية، وهكذا فإن تايوان اليوم تفخر بأنها أحد المراكز المتقدمة للصناعات التي تجتذب رؤوس الأموال. وقام لي كذلك بفتح مكاتب حكومية في Silicon Valley حيث يعمل عشرات الآلاف من العمال التايوانيين. كما أن جامعة تايوان الوطنية، وهي جامعة للنخبة، قد أنشأت فيها مركزاً للموهوبين الذين هم على استعداد للعودة إلى الوطن. ولدى تايوان كل مقومات النجاح، وقد

تجمعت فيها مشاريع الأعمال التي تنتظر أن تترعرع فيها المنافع من فروع المعرفة المختلفة.

وبعد عقدٍ من النمو المتفجر في تايوان برزت الهند كرائدة في دنيا التقانة. وقد اتخذت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين خطوات مهمة لإنهاء تجربتها الطويلة والأليمة في الاكتفاء الذاتي. فقد قامت بإنشاء الـ: (Software Technologey Parks of India STPI) وهو يمنح إعفاءات ضريبية لشركات التصدير في مناطق محددة لمدة خمس سنوات ويضمن لهذه الشركات مجال الاتصال بالأقمار الصناعية واستمرار الطاقة الكهربائية. وقد أدّت هذه السياسة وما رافقها من إجراءات لتحرير الأعمال من القيود إلى إنشاء STPI في بنغالور، وهو المشروع الذي تغبطه دول العالم الثالث. إن بنغالور هي من أجمل مدن الهند حيث المئات من المتنزّهات الخضراء المحاطة بالعمارات الحديثة، كما أنها اليوم من أهم مواقع الصناعات الخفيفة في العالم.

وبنغالور، شأنها شأن تايوان، تضم أعداداً كبيرة من المغتربين الذين عادوا ليعملوا فيها. وكان جل أفراد الخريجين من معهد التقانة الهندي الذي تدرس فيه النخبة قد هاجروا إلى الخارج في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حتى بلغ عدد المحترفين العاملين في Silicon Valley ثلاثين ألفاً في عام ١٩٩٨، وكان المهندسون الهنود يديرون أكثر من (٧٧٥) شركة تقانية يبلغ إجمالي عملها ٣,٦ مليارات دولار. على أن الهند، وعلى الأخص بنغالور، بسياساتها الصائبة، قد تمكنت من إغراء الكثيرين من المغتربين بالعودة إلى البلاد. وما إن عاد هؤلاء حتى نقلوا معهم فنون الإدارة ومهارات العمل، كما نقلوا رؤوس الأموال والتقانة العصرية

وشبكات العمل الدولية، وكلها من عناصر الإبداع. ثم إن بنغالور تقدم ميزة تتفوق فيها حتى على تايوان ألا وهي وفرة العمال من متكلمي الإنكليزية من ذوي الأجور المنخفضة.

ومن هذه الأمثلة الثلاثة تتضح العناصر اللازمة لنجاح مواقع التقانة والعلم. وهي أولًا، أن الحاجة تدعو إلى جامعات من الطراز الأول لتدريب الطلاب في العلوم والهندسة. ثانياً، يجب تشجيع هؤلاء الطلاب على استخدام مهاراتهم في مراكز التقانة العالمية. ثالثاً، ينبغي أن تقام مواقع العلم والتقانة بالقرب من هذه الجامعات. رابعاً، منح الشركات في هذه المواقع حوافز معينة مثل تخفيض الضرائب وطاقة كهربائية مستقرة ومجال الانتفاع من وسائل الاتصالات المتقدمة. خامساً، إن موقع مكان العلوم والتقانة ينبغي أن يتحلى بالجمال لكي يمكن اجتذاب المغتربين اللامعين للعودة إلى الوطن والإقامة في جوّ جذّاب.

إن أمام العراق طريقاً طويلة قبل أن يصبح شبيهاً ببنغالور. ولكن إذا توافر له زعيم مثل الزعيم التايواني لي وبمثل عزيمته فإن كل شيء من الممكن أن يتحقق. إذ لم يكن أحد ليتصور في بداية القرن العشرين أن تايوان والهند وكاليفورنيا ستصبح هي مراكز التقانة في العالم. ولا أحد يعرف الآن من هي الدولة أو المنطقة التي ستكون في المقدمة بعد خمسين سنة أخرى.

إن العراق يمتلك عنصراً مهماً من عناصر النجاح وهو عنصر القوة البشرية. إن للعراق، شأنه في ذلك شأن الهند، عدداً كبيراً من المواطنين خارج البلاد وهم يعملون في حقول العلم والتقانة المختلفة، ومن الممكن استخدام مهاراتهم في المستقبل لمنفعة العراق. لذا ينبغي أن تتوافر البيئة

اللازمة والمرافق الضرورية لتشجيعهم على العودة إلى الوطن بشكل دائم أو موقت. ومن الممكن كذلك إنشاء شبكة من العلماء والخبراء العراقيين عبر العالم عن طريق الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصالات الحديثة. وهذا سيساعد العراق في عملية نقل التقانة المهمة جداً.

ولتسريع الاندماج في التقانة العصرية والاقتصاد العالمي الذي تقوده المعرفة فإن على العراق أن يتغلب على الموانع التي تحول دون استغلاله للخبرة الأجنبية. لقد اتخذت سنغافورة خلال الستينيات من القرن العشرين قراراً يرفض ما كان يقال آنئذٍ من أن الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات هي شركات استغلالية. والواقع أن سنغافورة استفادت مما نقلته هذه الشركات إليها من التقانات المختلفة، كما أنها استخدمت مواطنين من مختلف الجنسيات لوضع الأسس لصناعتها الإلكترونية المتقدمة والكبيرة الحجم. ومن القطاعات التي ستكون حيوية للعراق قطاع النفط والاقتصاد والتعليم والتقانة، وهي كلها تعتمد على الخبرة الأجنبية. وسيكون من المرغوب فيه أن تتولى بعض الشخصيات العالمية المعروفة عضوية مجالس الإدارة لهذه القطاعات. كما أن من الضروري الاعتماد على الخبراء الأجانب في إدارة مراكز التدريب وفي توفير المهارات الإدارية. ومن الميادين الأخرى التي ستحتاج إلى الخبرة الأجنبية السياحة والرعاية الصحية والزراعة والخدمات المالية. وينبغي العمل في هذه القطاعات على الأخص، على اجتذاب الشركات الأجنبية للاستثمار فيها والانخراط في تطويرها على المدى الطويل.

إن المنهاج الذي سارت عليه سنغافورة هو من الأمثلة على قيام الزعامة الموفقة فيها بالاستعداد لهذا العالم الجديد. فرئيس الوزراء فيها، السيد لي

لونغ Lee Hsien Loong، مقتنع بأن العولمة لم تقتصر على الصناعة فقط بل تغلغت في اقتصاد المعرفة ذاته. وهو يقول: «إن التقانات الجديدة تتيح لنا أن نجعل المعرفة جزءاً لا يتجزأ من كل شيء، وأن نربط الناس والمنظمات في شبكات موجودة على الدوام ومترابطة دائماً».

إن أقطار العالم تسعى لكي يكون لها موقع في المنافسة المتنامية في اقتصاد المعرفة، والسيد لي يرى أن سنغافورة ستنجح في هذا المضمار قائلًا إن هذا يعود إلى حدٍّ ما إلى «أن خياراتنا مفتوحة وعالمية وبراغماتية، وأن مجتمعنا قائم على الجدارة والمساواة». وأضاف يقول: «إن سنغافورة قد اعتمدت في حياتها طويلًا على المعرفة، ولكننا لم نزل نواجه تغيراً حاداً من مرحلة إلى أخرى، وعلينا أن نتكيف مع هذا التغير سريعاً». والسيد لي مهتم جداً بأن تكون لكل فرد في سنغافورة الفرصة للحصول على المعلومات واستغلالها، وهو يقول: «لن يكون هناك حاجز أمام المعرفة والمعلومات والتعلم طوال العمر. والعولمة ستجبر الدول على إعادة توزيع الموارد وإعادة بناء الاقتصادات وإعادة توجه المجتمعات من أجل المستقبل. إن أهالي سنغافورة يتقبلون ذلك كشيء مفروغ منه. إننا نعيد تكوين أنفسنا لتكون مفصلًا رئيسياً من مفاصل شبكة المعرفة العالمية لكي نضمن مكاننا تحت الشمس».

بناء عاصمة جديدة: خطوة جريئة نحو المستقبل

إن العراق الجديد يحتاج إلى عاصمة جديدة، وإني أرى أن هذا من المشاريع المهمة والمفيدة التي يمكن أن يتولاها زعماء البلاد في المستقبل. كما أن بناء عاصمة زاهية سيكون رمزاً لقطع الصلة بالماضي ومجالًا لآفاق لا حدود لها لأجيال جديدة من العراقيين.

لقد ظل الشعب العراقي على مدى خمسين سنة ماضية يعاني الفقر بسبب الاقتصاد المغلق، منعزلاً عن العالم بسبب الحدود المغلقة، ويعاني الأمرّين من جرّاء المناخ الثقافي المنطوي على نفسه، ويقاسي الصدمات من نظام سياسي عنيف واستبدادي. إن الأنظمة التي حكمت العراق بعد عام ١٩٥٨ قد مزقت نسيج المجتمع فيه. وهي أنظمة أخرجت المواطنين الموهوبين والطموحين من البلاد، وقهرت بقسوة أولئك الذين ظلوا فيها وهم يعانون بسبب قوانين خانقة وجهاز إداري جامد واقتصاد تستند إلى ثقافة المحسوبية والفساد. وليس هناك طريقة أفضل لإزالة هذا الموروث الخبيث سوى بناء عاصمة جديدة. ومن شأن ذلك أن يحرر الناس من قيود الماضي النفسانية ويساعدهم على رفع معنوياتهم. إن مرافق هذه العاصمة الحسنة التخطيط والتمويل ستعمل على إنعاش مبادئ الحيوية الثقافية والتفوق الأكاديمي والإبداع التقاني والدينامية الاقتصادية والحرية السياسية. وستكون العاصمة الجديدة مثالاً يُحتذى لمدن العراق الأخرى لا بل لمدن المنطقة والعالم. إن أبناء البلاد من ذوي الألمعية لن يهربوا كما كان الحال في العراق القديم بل سيتقاطرون على العاصمة الجديدة للعيش والعمل في مكان جذاب يستطيعون تحقيق أحلامهم فيه.

ولكي يعلم المرء لماذا يكون من الضروري إنشاء عاصمة جديدة فما عليه إلا أن يتطلع إلى مدينة بغداد. إن عاصمة العراق الحالية مضى عليها قرون كانت فيها مركزاً عالمياً جميلاً ومزدهراً للعلوم والفلسفة والطب والفنون. ولسوء الحظ فإن الانقلابات العسكرية التي اتسمت بالاضطهاد أتاحت المجال لكي تصبح أقسام كبيرة من المدينة مزدحمة بالسكان ولا يسودها النظام وهي غير ملائمة صحياً للعيش فيها. أما الأحياء السكنية

القليلة التي كانت أحياء لطيفة، مزدهرة، وآمنة فقد تدهورت أحوالها في ظل الفوضى التي تفشت بعد الاحتلال. إن المدينة باختصار تواجه الآن الكثير من الأمور السلبية، لاسيّما بعد أن ترك ما كان يجري فيها من قتال بعد حرب ٢٠٠٣ دماراً كبيراً، وأدّى كذلك إلى تنقلات سكانية وإلى تقسيم واقعي للمدينة وهي محاطة بالجدران وبأحياء يكثر فيها السلاح.

إن إنشاء عاصمة جديدة قد يكون فكرة غريبة جداً لبعض العراقيين، ولكن هناك سوابق متعددة في العالم لمثل هذا المشروع المذهل. لقد قام بعض الزعماء في الماضي ببناء عواصم جديدة لأسباب مختلفة. مثلًا، أُنشئت برازيليا في عام ١٩٦٠ وذلك لتطوير مناطق البرازيل الداخلية القليلة السكان. وبُنيت أنقرة في عام ١٩٢٣ وذلك للمساعدة على إدماج تركيا بعضها في بعض في موقع وسط ابتعاداً عن اسطنبول ذات المصالح الراسخة الخاصة بها. وأقيمت كانبيرا في عام ١٩٦١ بعد نزاع طويل في ما إذا كانت سدني أم ملبورن هي التي ستكون عاصمة لرابطة الشعوب في أستراليا. كما أن واشنطن العاصمة قد أنشئت في عام ١٧٩٠ كجزء من حلٍ وسط معقد. كان ألكساندر هاملتون يريد أن تتحمل الحكومة الفدرالية ديون الحرب الأهلية المترتبة على عاتق الولايات وكانت الولايات الشمالية هي التي بذمّتها أكبر الديون. ولم توافق الولايات الجنوبية على تحميل الديون على الحكومة المركزية إلا بعد أن وافق الشمال على أن تقع العاصمة في الجنوب. وفي النهاية اختار جورج واشنطن موقع العاصمة على بعد أميال من منزله على نهر بوتوماك.

إن القائمين على التطوير العقاري يخلقون قيمة معيّنة وذلك بتحويل أرض رخيصة إلى أرض غالية الثمن عن طريق خلق الطلب عليها. والأرض

المحيطة ببحيرة الثرثار هي صحراء جرداء واسعة المساحة، مملوكة حالياً من قبل الحكومة. إنها اليوم لا قيمة لها لعدم وجود طلب عليها. وتصميم عاصمة رفيعة المستوى في المستقبل لقطرٍ هو من أغنى الأقطار في المنطقة سيكون مشروعاً جذاباً ينطوي على خلق قيمة جديدة. وينبغي أن يكون هذا المشروع من المشاريع التي تموّل نفسها بنفسها، وسيكون من دون شك من المشاريع العقارية القيّمة جداً في الشرق الأوسط.

هناك أمثلة أخرى في المنطقة تتحدث بنفسها عن نفسها. ففي حالة دُبي وأبو ظبي والدوحة والرياض وجدّة ليس على المرء سوى أن يقارن أسعار العقارات السابقة بأسعارها الحالية بعد التطوير الجاري لكي يدرك مدى ارتفاع قيمتها. إن هذا واضح أيضاً في أمكنة أخرى مثل سنغافورة، وساردينيا في إيطاليا، وبالم بيتش في فلوريدا، ولاس فيغاس في نيفادا، وبنغالور في الهند.

إن العاصمة الجديدة ستحتاج منذ البداية إلى تنظيم وإدارة من قِبل هيئة تكون مثلًا باسم «الوكالة الوطنية للعاصمة الجديدة»، ويوجد مثيل لها في أقطار عديدة أخرى. ترتبط هذه الهيئة برئيس الوزراء مباشرة، وتتألف من بضعة أعضاء يجري اختيارهم من المختصين البارزين في ميدان العمارة وتخطيط المدن وإدارتها على أن تترأس هذه الهيئة شخصية مرموقة من شخصيات البلاد. وسيكون من مهمات الهيئة الأولى تنظيم مسابقة دولية لتصميم العاصمة الجديدة، وعند اختيار التصميم الفائز يجري رصد الأموال اللازمة لتنفيذه. إن هذه التجربة ستطبق في المستقبل على تنفيذ مشاريع عامة كبرى أخرى عن طريق المسابقة. وستقوم الهيئة المذكورة بتعيين المديرين لتنفيذ المشروع.

ومن المهم أن تتجنب العاصمة الجديدة التلوث الصناعي وذلك بأن

تبتعد عن الصناعات التقدليدية وتركّز على التقنيات ومراكز الفن على نمط ما يجري في وادي سيليكون المعروف. ثم إن تطوير البنى التحتية المختلفة اللازمة لمختلف الفروع سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات في المدينة.

في منطقة الخليج أمثلة متعددة على «مدن جديدة» ترتفع عالياً فوق سطح الماء اللامع، فتعطي انطباعاً بالحداثة والرخاء والحيوية الثقافية. فمثلًا إن زيارة دُبي هي دائماً تجربة تبعث على الفخر والبهجة والاعتزاز. فهذه المدينة العصرية والعالمية العناصر توصف بأنها دُرّة الخليج بسبب اللمعان الذي ينعكس عن خط المباني الجميلة والباهرة فيها. إن أفضل ما في العالم من معماريين قد أقاموا ناطحات سحاب بارزة فريدة من نوعها ومجتمعات من طراز عالمي في مكانٍ لم يكن فيه ذات يوم غير الرمل والماء. أما أبو ظبي فهي تبني مدينة ثقافية جديدة تماماً مشجعةً المتاحف مثل اللوفر وغوغنهايم وغيرهما على فتح فروع لها فيها. إن كلتا المدينتين قد تطورت خلال خمس وعشرين سنة ماضية وكلتاهما تجتذبان حالياً الملايين من السيّاح من مختلف أنحاء العالم سنوياً.

إن العراق، وهو ذاته متحف كبير بما يحتويه من آثار عظيمة، يستحق أن تكون له عاصمة عصرية تعكس أهميته التاريخية، كما أن إنشاء عاصمة عراقية جديدة له منافع متعددة. إن بناء مشروع كهذا سيستغرق من أربع سنوات (مدة إنشاء برازيليا) إلى عشر سنوات (مدة إنشاء واشنطن). وهو سيستوعب البطالة في العراق وينشئ طبقة جديدة من البنائين المهرة. ومع أن هذا المشروع ستكون كلفته أقل بكثير من محاولة رفع مستوى بغداد المعماري إلى المستوى المقترح. وما إن تقوم الحكومة باتخاذ المبادرة

للبدء بإنشاء العاصمة المطلوبة حتى تكون بمثابة المغناطيس جذاباً للاستثمار العقاري الخاص فيؤدي ذلك إلى ازدهار الاقتصاد في البلاد.

سيكون موقع هذه المدينة الجديدة من الأمور المهمة جداً، وأقترح شخصياً أن يكون هذا الموقع على ضفاف بُحيرة الثرثار. إن هذه البحيرة الواقعة شمالي بغداد هي أكبر المساحات المائية في العراق، أما شواطئها فهي غير مأهولة الآن. وسيتمكن المقيمون في هذه العاصمة الجديدة من أن يتطلعوا إلى مشهد هو من السعة والروعة كمستقبل بلادهم. إن تحويل هذه الرؤية إلى واقع سيتطلب أفضل العقول العاملة في التخطيط الحضري، على أن يؤخذ بالاعتبار البعد الإنساني الذي يتمثل بالمتنزهات الجذابة والساحات العامة الأخرى، مع الاستفادة من مناظر الموقع ومن النشاطات التي يمكن أن تجري على الشواطىء. وينبغي أن يكون في قلب العاصمة الجديدة عدد من المتنزهات والشوارع المطلة على البحيرة مع حدائق غناء وساحات للأطفال. إنها بذلك ستكون نموذجاً يُحتذى في المنطقة، وستُعرف في العالم بأسره شأنها شأن المواقع الأخرى التي صُمّمت في البرازيل والمكسيك من قبل مصمّمين عالميين مثل روبرتو بيرل ـ ماركس Roberto Burle-Marx ولويس باراغان Luis Barragan.

وسيقام بدلًا من الشوارع المزدحمة والضيقة والمتدهورة ومن الأبنية المشوّهة شوارع عريضة تتميز بالنظافة والجمال ومحاطة بعمارات جذابة من أروع ما يمكن تخيّله. إن عاصمة العراق الجديدة ينبغي أن تتمسك بأعلى المستويات البيئية وأن تكون خالية من الصناعات الثقيلة. كما ينبغي أن يكون التأكيد على عمارات رائعة البناء لتضم دوائر الدولة. إن مثل هذه المدينة الجميلة والنظيفة والحسنة التخطيط ستصبح بذاتها مقصداً للسياحة

كغيرها من عواصم العالم الكبرى فتوفر سنداً دائماً آخر لاقتصاد البلاد. ومن المهم أن تُصمَّم المدينة الجديدة بشكل يضمن الأمن فيها لجعلها مكاناً آمناً للحكومة الجديدة.

إني أرى العاصمة، من خلال تصميمها الجيد، وهي ترعى الجماعات الأصيلة في البلاد. إن العمارة وتخطيط المدن ينبغي أن يعكسا تقاليد السكان المحليين وتاريخهم وتوقعاتهم. ومن الضروري أن تكون الشوارع والساحات آمنة ومريحة وتثير الاهتمام لكي تشجع الناس على الخروج من منازلهم للتمتع بالمحيط السائد حولهم، وينبغي أن تكون كل حارة من الحارات متراصّة وتشجّع على سير المشاة فيها وذات أغراض متنوعة. إن البيوت المتنوعة الموجودة في كل جزء من أجزاء الحارة وذات الأثمان المختلفة من شأنها أن تجمع الناس من مختلف الأعمار والدخول في تفاعل يومي في ما بينها، الأمر الذي يعزز من الروابط الشخصية والمدنية، ذلك التعزيز الذي يعتبر أساسياً لمجتمع أصيل(١).

ومن الضروري كذلك أن يكون للعاصمة الجديدة نظام متكامل للنقل العام سواء في داخل العاصمة أو في ترابطها مع سائر أنحاء العراق ومع خطوط النقل الدولية إلى خارج البلاد. كما أن استخدام القطارات هو أمر مهم بشكل خاص لتقليل الاعتماد على السيارات. ويجب أن يتضمن نظام النقل ترابطاً بالنقل الجوي والبري. إن العاصمة السياسية الجديدة للعراق ينبغي أن تغدو المركز الرئيسي في البلاد للثقافة والتعليم والطب والرياضة والتقانة. وإني لأتخيل متاحف متنوعة، فبعضها يعرض مصنوعات الحضارة

---

(١) إنني مدين في هذا الخصوص وغير ذلك من مبادئ التصميم الحضري لـ«ميثاق المؤتمر الخاص بالحضرية الجديدة» ١٩٩٦.

القديمة وبعضها الآخر يتخصص بعرض أعمال الفنانين القدامى والجدد. كما أتصور وجود مراكز من الطراز الأول للأداء الموسيقي. وسيتقاطر الشباب من الممثلين والمغنين والموسيقيين والرسامين والنحاتين على المعاهد الأكاديمية والفنية التي تحفل بها هذه العاصمة الجديدة. أما في حقول التعليم العالي فستكون فيها الجامعات والكليات من أعلى المستويات في العالم لخدمة شباب العراق. وستكون الرياضة كذلك جزءاً مهماً من العاصمة الجديدة لا للمحترفين الرياضيين فقط بل للجميع، حيث يجدون القاعات الحديثة ومرافق التدريب والساحات المعدة للتمارين والمنافسة، ولعل بعض هذه المرافق ستكون ذات يوم موقعاً للسباقات لدول المنطقة وحتى للألعاب الأولمبية.

وأخيراً فإني أتخيل العاصمة الجديدة كمركزٍ عالمي للإبداع ولتعليم التقانة العالمية وتطبيقاتها ـ أي «وادي سليكون» الشرق الأوسط. وستكون من أهم وظائف العاصمة الجديدة مساعدة العراقيين على الخروج من عزلتهم وعلى الانتفاع من العولمة انتفاعاً كاملًا.

إن العراق باستفادته من الخبرة التقانية يمكن أن ينضم إلى صفوف الاقتصادات الدينامية البارزة في العالم، كا جرى في تايوان والهند والصين وسنغافورة. وكجزء من هذا المسعى ينبغي أن تشتمل العاصمة الجديدة على جامعة عالمية مرتبطة بمراكز البحوث الأخرى في العالم. إن الجامعة الجديدة هذه ستقوم بتدريس العلوم والفنون التقليدية، بالإضافة إلى قيامها بالبحوث الخاصة بتقانة هذا الجزء من العالم. ومن هذه البحوث مسألة الحفاظ على الموارد المائية والزراعة الصحراوية والطاقة الشمسية، وبذلك فإنها ستكون مركزاً للإبداع يضاهي المراكز العلمية المشهورة في العالم.

إن الميدان التقاني في عاصمة العراق الجديدة ينبغي أن يكون ساحة حسنة التخطيط ويندمج كل ما فيها بعضه في بعض وتكون قابلة للعيش فيها بمستويات عليا. كما أن مرافق التعليم ستجتذب الطلاب المتفوقين في العراق الذين يرغبون في دراسة الهندسة والحاسوب وغيرهما من العلوم الأخرى. وسيكون هناك بالإضافة إلى ذلك مراكز البحوث التي تهدف إلى إيجاد تطبيقات عملية ورابحة للتقانات الجديدة، مع وجود شركات للتقانة العليا. ثم إن توافر محيط جذاب للعيش هو أمر جوهري جداً كما كان الأمر في مراكز التقانة العليا الحسنة التخطيط في تايوان وسنغافورة والهند.

إن الأفراد إنما يعملون على خير وجه حين يكونون في بيئة آمنة ونظيفة تساعد على أداء وظائفهم. ولهذا الغرض ستكون هناك مرافق جيدة لممارسة التمارين الرياضية ومتنزهات جميلة وأمكنة معيشة ممتازة. وأعتقد أن هذا الجزء من العاصمة الجديدة سيذكي روحية العراق الجديد ويمكّن الشباب اللامع والطموح من بلوغ مطامحهم في بلادهم نفسها.

إن هذا الحلم بفردوس من التقانة العليا يستند إلى نجاحات مشابهة جرت في العالم الحقيقي. لقد استفادت الشركات الغربية في عصر العولمة من مصادر عديدة ومنها على سبيل المثال تقانة المعلومات، والشركات الأميركية تنفق الكثير على هذه التقانة بالذات. وما إن تُتقن ساحة التقانة في العاصمة الجديدة دقائق التقانة المذكورة حتى تصبح قادرة على المنافسة الشديدة مع مراكز شبيهة في الهند وسنغافورة وتايوان.

إن الأعمال في العاصمة الجديدة سيكون لها مكان مناسب للعمل يكون جذاباً للمستخدمين ومساعداً على أداء الوظائف. وستكون هناك مخازن ومطاعم في المناطق السكنية للعراقيين، ذلك أن المدن لا تكون حيّةً إلا

حين تزدحم بالناس في النهار والليل، وهم يعملون ويتعلمون ويلعبون ويأكلون وينامون. فالصغار يتراكضون ويتضاحكون في متنزهات لطيفة خضراء، والعوائل تستمتع بوجبة طعام في مطعمٍ على شاطئ، والتلاميذ يدرسون في جامعة جديدة رفيعة المستوى وهم تواقون إلى بلوغ مآربهم في بلادهم ذاتها، في عاصمتهم نفسها من دون الحاجة إلى مغادرة وطنهم إلى الخارج. إن هذا هو حلمي عن عراق الغد.

* * *

إن التحول الاقتصادي المطلوب في العراق ذو طبيعة شاملة. ولا مجال للمبالغة في مدى التنمية والتقدم اللذين يجب القيام بهما لمستقبل الشعب العراقي. فالعراق يجب إعادة بنائه في كل ركن من أركانه وفي كل قطاع من القطاعات. وأمام العراق طريق طويل قبل أن يتحول إلى أمة مزدهرة تنبض بالحيوية والحياة وتكون مندغمة في سائر أنحاء العالم. إن من الممكن أن يتحقق الرخاء والتطور للعراق إذا توافرت لهما المؤسسات اللازمة واستراتيجيات التنمية الصحيحة والزعامة الأمينة التي تتمتع ببعد النظر والقدرة على القيادة والإدارة الموفّقة.

لقد بيّنا في هذا الفصل أن العراق أمامه فرص مجزية لبناء مركز متميز يتناسب مع إمكاناته الصناعية والزراعية والسياحية ومع ثروته الهايدروكاربونية. أما النظام المالي القائم فيه والذي يستند إلى قاعدة مصرفية فعليه أن يمر بإصلاح هيكلي شامل، وأن يضم سوقاً للأسهم والسندات من طراز متقدم، فضلًا عن المصارف التجارية والاستثمارية والمؤسسات المالية المتخصصة. ومما يساعد على قيام هذا القطاع بأسره وجود إطار من التنظيم السليم والرقابة على أحوال السوق كجزء من الساحة السياسية.

والمؤمل كذلك أن يحاول المخططون لمستقبل العراق إشراكه في اقتصاد المعرفة العالمية الجديدة. وسيكون من المفيد للزعامة العراقية في المستقبل أن تكون ذات موقف خلّاق يتطلع إلى الأمام، كما جرى في سنغافورة.

إن المشروع الدرامي والرمزي والمبشر بالخير والذي ينبغي التصميم عليه هو بناء عاصمة جديدة تنطوي على مطامح الشعب في العراق الجديد. إن مثل هذه المهمة الضرورية والواسعة النطاق ستجعل اهتمام السكان منصباً على المستقبل، وعلى العمل كأمة واحدة نحو غدٍ مشرق. وسأتناول في الفصل التالي كيف يأخذ هذا الغد في الاعتبار المصالح السياسية والاقتصادية للبلاد، فضلاً عن المصالح الاجتماعية والمادية للناس.

الفصل التاسع

تطوير أهمّ موارد البلاد

لا يمكن أن يكون العراق بلاداً عظيمة إلا إذا كان أهلوه أصحاء، متعلمين ويسكنون سكناً كريماً. قد يكون النفط هو أساس الاقتصاد ولكن المصدر الأهم هو الناس، وهذه حقيقة طالما تجاهلها زعماء الماضي.

إن من عبر نواقص مجلس الإعمار السابق، هو أن الاستثمار في البنية التحتية وحدها، بصرف النظر عن التبرير الاقتصادي له، إنما يقدم منافع متأخرة للمواطنين العاديين. لا بل قد تُعدّ هذه المنافع متحيزة نحو الأغنياء لأنها تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة قيمة ممتلكاتهم. وقد بحثت الفصول السابقة في كيفية تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكني سأركز الآن على الحاجة إلى قيام زعماء المستقبل بالاهتمام بحاجات الناس الملحة للتعليم والإسكان والرعاية الصحية إلا فيه.

إحياء ماضٍ مجيد: التعليم

إن نظاماً تعليمياً من نوعية ممتازة هو المفتاح لمستقبل العراق. فمن المعروف أن الناخبين المتعلمين هم الرجاء لبناء مجتمع متقدم. إن تعريف الأبناء الصغار بالخطوات الواعدة الأولى التي اتخذتها بلادهم بعد نيلها للاستقلال قبل عقود سيكون من شأنه دعم معنوياتهم بحيث يكون من

الطبيعي لهم أن يتخيلوا عراقاً موحداً، مزدهراً وحراً بوسعهم أن يساعدوا على بنائه. يضاف إلى ذلك أن إيجاد نظام للمدارس العامة والخاصة التي تقبل أن يدخلها أبناء العراق جميعاً وتكون ذات منهج دراسي يشجع على التسامح والاحترام سيكون اللَّبِنة الأولى في عملية المصالحة الوطنية واندمال الجروح التي يجب أن تجري في السنين القادمة. وسيكون المدرسون في معاهد الغد مسؤولين عن إعداد طلابهم للدخول في اقتصاد يتطلب أفضل المواهب في حقول المعرفة كافة وخاصة في فروع الرياضيات والعلوم والتقانة. إن تأهيل نظام التعليم في العراق وإعادة بنائه وتجديده، والذي كان ذات يوم أفضل الأنظمة في العالم العربي، سيتطلب استثماراً مستداماً، واهتماماً من جميع المعنيين: الآباء والأمهات والمدرسين والإداريين وموظفي الحكومة والعاملين في القطاع الخاص. وسيعطي الإنفاق على التعليم في البلاد نتائج باهرة في المستقبل.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية تدعو إلى التفاؤل بشأن التعليم في العراق. أولًا، إن العراق يمتلك تقليداً ثقافياً عريقاً ففيه أُسّست إحدى أقدم جامعات العالم ألا وهي جامعة المستنصرية التي أنشئت في عام ١٢٨٠م. وكانت المدينة هي المركز الثقافي للعالم الذي يقصده أشهر الشعراء والأطباء وعلماء الرياضيات. وكان من حظ العراق خلال تاريخه الحديث أيضاً أن يكون لديه موروث من المعرفة والعلم. لقد بدأ الدخول إلى المدارس بأعداد غير قليلة منذ العهد الملكي حتى شمل الجميع في سبعينيات القرن العشرين. وكان العراق يفخر في واقع الأمر بأن لديه أفضل نظام للتعليم في منطقة الشرق الأوسط. ثانياً، هناك الآن مجال للإصلاح من دون تحفظ،

فالظروف السائدة في العراق الآن هي بدرجة من السوء بحيث يتوسل الناس من أجل حدوث التغيير، وهذا يوفر للمصلحين درجة واسعة من المرونة وحرية التصرف. وثالثاً، إن لدى العراق من الموارد الكثيرة ما يكفي لاستثمار واسع النطاق في التعليم.

غير أن سكان العراق، بمن فيهم من مدرسين وأساتذة وغيرهم من رجال التعليم، قد أصيبوا بأضرار جسيمة خلال سنوات الاضطراب الأخيرة. لذلك فإن تقييم حالة التعليم في العراق تقييماً دقيقاً هو بالضرورة أمر معقد بسبب الحروب والعنف على مدى عقود. إن البيانات الموثوقة اللازمة لهذا الغرض والتي تغطي سنين عديدة ماضية غير متوافرة على الإطلاق. ولكن منظمة اليونسكو اقترحت استراتيجية ذات فرعين، يركز الأول على إعادة التعليم إلى وضعه الطبيعي في المدى القصير، فيما يركز الثاني على تطوير التعليم كلياً في المدى الطويل. جاء في بحثٍ لليونسكو نُشر في عام ٢٠٠٣ «إن الأحداث الأخيرة وتراكم حاجات الناس التي لم تتم تلبيتها بعد عقدين من الحروب والدكتاتورية والعقوبات الاقتصادية والعزلة قد خلقت تحدياً فريداً يواجه الآن الشعب العراقي والمجتمع الدولي معاً». ويقول تقرير لليونسكو عنوانه «تحليل وضع التعليم في العراق»، إن ذخيرة العراق هي في تعليم أبنائه، وبالتالي فإن استئناف الخدمات التعليمية وتجديدها شرط مسبق لأية استراتيجية ترمي إلى تشجيع الوحدة الوطنية وعملية تحقيق الديموقراطية. كان لدى العراقيين طموح تاريخي إلى التعليم، ومع ذلك فإن إعادة عملية التعليم إلى ما كانت عليه تجري ببطء شديد. ومع أن الاحتلال الأميركي في العراق بوسعه أن يستشهد بتقدم محدود وهو يحاول إعادة

الخدمات الأساسية، ومنها تمويله لترميم نحو (٢٤٠٠) مدرسة، فإنه لم يحقق تماماً غرضه في هذا المجال وبضمنه خدمات التعليم.

إن تجديد قطاع التعليم في العراق يتطلب التجديد الفوري لمستوياته كافة، حتى لا يُترك جيل من الأجيال، ناهيك عن طفل من الأطفال، متخلفاً. وتقتضي معالجة حالة التعليم في العراق النظر في خمسة أمور رئيسية.

أولًا، يجب ضمان الحق في التعليم. وكان هذا الحق قد تخلخل في الماضي كما يشير التدهور في معدل الالتحاق بالمدارس والوهن الذي اعترى كفاءة التعليم، ولذلك يجب أن يتمتع العراقيون جميعاً من جديد بحقهم الأساس في تلقي تعليم جيد.

ثانياً، على المجلس الوطني للتعليم والتقانة أن يعالج مسألة نوعية التعليم، وذلك بإعادة النظر في أمد خدمة المعلمين ومؤهلاتهم ورواتبهم. إن الرواتب المنخفضة تشجع المدرسين على قيامهم بإعطاء الدروس الخاصة للتلاميذ لقاء أجر لدعم دخلهم الضئيل. لقد دعت الأوضاع السيئة المحيطة بالمدرسين عدداً من أحسنهم إلى ترك عملهم لتولي مهنة أخرى. ولذلك فإن زيادة رواتب المدرسين إلى مستوى مناسب بحيث يكفي لسداد حاجاتهم الضرورية هي خطوة أساسية نحو دفع حالة التعليم في العراق إلى الأمام.

ثالثاً، من المسائل الأساسية في إصلاح التعليم مسألة تأهيل مباني المدارس من جديد. إن البنية التحتية المادية في العراق، وبضمنها مرافق التعليم، قد تعرضت لأضرار جسيمة خلال العقود الماضية بسبب التدمير والنهب. والخطوة الأولى لإصلاح ذلك هي إعداد مسح شامل للمدارس

المدمرة استعداداً للمباشرة في إعادة بنائها. من ثم فإن من الضروري ضمان الأمن للعاملين فيها سواء في التدريس الابتدائي أو غيره.

رابعاً، يجب تجديد المنهج الدراسي تجديداً تاماً، ذلك أن هذا التجديد هو أمر مركزي في عملية إصلاح التعليم الواسعة النطاق، والتي تجري بطبيعة الحال بشكل تدريجي. إن المبدأ الأهم هو أن تكون نوعية التعليم أكثر أهميةً من كميته. وعلى مجلس التعليم والتقانة الجديد أن يضع مستويات تعليمية واضحة ثم يحاسب المدارس عن تطبيقها، فتمويل هذه المدارس يجب أن يرتبط بنتائجها. إن هذا يعني إجراء اختبارات منتظمة للتلاميذ للتحقق من تقدمهم الدراسي. فإذا كان أداء المدرسة لا يتفق مع المستويات المتوقعة منها كان لأولياء أمور التلاميذ الخيار في إرسال أبنائهم إلى مدارس أخرى. يضاف إلى ذلك أن إدخال تقانة المعلومات والاتصالات السائدة حالياً في العلم الحديث لأصول التدريس، وبضمنه طرق التعليم عن بُعد، من شأنه أن يتيح للتلاميذ أنفسهم أن يشاركوا عن معرفة في عمليات التنمية.

وهناك أيضاً، على المستوى المهني، حاجة ملحة إلى مراجعة المنهج الدراسي بُغية إبدال المعدات القديمة بغيرها من المعدات الجديدة. ثم إن تأسيس شبكة جيدة من المدارس الفنية والمهنية التي تدرب العمال على الأعمال ستكون خطوة مهمة نحو إعادة الشباب الموهوب إلى القوى العاملة. ومثل هذا التدريب يمكن أن يجري في المدارس الموجودة أو في مدارس جديدة أو حتى في مراكز تدريس خاصة. ففي سنغافورة فُتحت مراكز للتدريس، خاصة وعامة، وذلك لكي يعمل فيها العمال من أربعة إلى ستة أشهر في بيئة أشبه ببيئة المصانع لأغراض التدريب.

ويترتب على التعليم أن يشدد بشكل خاص على الرياضيات والعلوم لعلاقتها بالنمو الاقتصادي. وقد أجرى إريك هانوشيك Eric Hanushek، من جامعة ستانفورد، حساباً أظهر بدقة العلاقة المباشرة بين اختبارات الرياضيات والعلوم وحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا تحسنت الأولى تحسنت الثانية بدورها بالنسبة نفسها. إن لهذا الأمر علاقة تراكمية على مدى السنين وهو ما يفسر النمو المطّرد الذي جرى في النمور الآسيوية (وهي هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان) في النصف الثاني من القرن العشرين. إن أي اقتصاد ينمو بنسبة اثنين في المئة سنوياً بدلًا من واحد في المئة سيحقق على مدى خمسين سنة دخلًا أكبر بنحو الثلثين. ولسوء الحظ نجد أن خمسة في المئة فقط من تلاميذ الجامعات العربية يدرسون العلوم بالمقارنة مع عشرين في المئة في كوريا الجنوبية التي ينبغي للعراق أن يحذوا حذوها.

خامساً: إذا لم يجر تحسين في إدارة التعليم وفي خدمات المعلومات بواسطة وزارة التعليم فالإصلاح المطلوب غير ممكن قطعاً. وينبغي إعادة تدريب موظفي دوائر التعليم من جديد وإطلاعهم على الطرق الحديثة في علم أصول التدريس وكذلك في تقانة المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من وجود تحديات كثيرة فإني أعتقد أن نظام التعليم في العراق أمامه إمكانات واسعة وذلك لوجود نزعة نحو التعلّم لدى السكان، بالإضافة إلى أن الناس يعلمون أن التقدم لا يتم إلا عن طريق اكتساب المؤهلات اللازمة. وقد سبق لي أن ذكرت بروز فاضل الجمالي بسبب إنجازاته الأكاديمية. وقد عرف العراق امتحان البكالوريا منذ عقود من الزمن، وهو الامتحان الذي يعقد في نهاية الدراسة الثانوية، وهو مستمر

حتى اليوم. وقد أتاح هذا الامتحان مجالًا واسعاً لأبناء الشرائح المتواضعة من السكان لكي ينالوا درجات عالية فيه فيحصلوا على بعثات حكومية للدراسة في الخارج.

إن وضع نظام تعليمي من الطراز الأول لن يكون ذا جدوى إذا لم يكن مفتوحاً ومتغلغلًا ويتمتع بإدارة جيدة. وأرى أن من الممكن بلوغ هذه الأهداف إذا كانت المدارس مدعومة من القطاعين الخاص والعام. فمع أن من الضروري أن تقوم الحكومة بتمويل المدارس العامة المجانية التي تخدم الأغلبية من الناس فإنه ينبغي أن تقوم المدارس الخاصة بدور مهم في هذا المضمار أيضاً. هذا، ولا ينبغي أن تحول الحاجة المالية دون أي صبي عراقي من دخول المدرسة التي يختارها له والداه. إذ لكل عراقي الحق في التعلم، فإذا توافرت فيه الشروط اللازمة فله أن يدرس في أية مدرسة يشاء. إن المنافسة بين المدارس على الطلاب ستضمن أعلى المستويات الدراسية.

سيكون لكل دائرة حكومية دورها في توفير التعليم الجيد للجميع. وسيكون من الضروري إنشاء دائرة في وزارة التعليم تكون مهمتها وضع مستويات عليا للدراسة ومراقبة الالتزام بها، على أن يكون من واجبات هذه الدائرة أيضاً وضع أسئلة امتحانات البكالوريا لجميع المدارس في البلاد.

وسيترتب على الحكومات الأقليمية أن تقوم بالإنفاق على مؤسسات التعليم العالي وإدارتها، وأن تضمن التعليم المجاني للمقيمين في إقليمها. وستنشأ بالطبع جامعات وكليات خاصة أيضاً تتقاضى أجوراً وتمنح الزمالات. بالإضافة إلى ذلك ستنشئ الحكومات الإقليمية مدارس مهنية ومراكز للتدريب وتتولى إدارتها، وستكون هذه مجانية أيضاً، كما سيكون

بوسعها كذلك أن تقدم تخصيصات مالية في ظروف معينة للتلاميذ الذين يدرسون مهنة تُعدّ مهمة بشكل خاص للمجتمع.

وتتضح الآثار السليمة للسيطرة المحلية في المدارس الابتدائية والثانوية. وفي هذا المجال ستتولى الضرائب المحلية الإنفاق على نظام المدارس العمومية، التي ستراقب من مجالس الآباء والمهمات، ويشارك فيها أيضاً موظفو الوزارة، الذين يعملون على تحسين الأداء.

إن المدارس الخاصة ستحصل على أموال من مصادر أخرى ولكن سيكون المطلوب منها أن تلبّي مستوى الدراسة المقرر رسمياً، وأن تكون مجازة من قبل الحكومة المحلية المعنية.

إن حصيلة ما يحققه التعليم هي الأعلى بين المجالات التي تنفق عليها الحكومة. كذلك فإن التعليم هو عنصر أساسي في نمو الإنتاجية الذي هو مفتاح مستوى المعيشة الأعلى. والعمال المتعلمون هم أكثر كفاءةً، كما أن بث التقانات الجديدة ووسائل المعلومات في أوساط مجتمع متعلم يكون في العادة سريعاً.

إن منافع التعليم تنتشر في أرجاء المجتمع كافة. ومن ذلك مثلاً، أن تحسّن التغذية والتشخيص المبكر للأمراض يرتبط دائماً بالتعليم. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن إضافة سنة واحدة في تعليم الأمهات في الدول النامية تؤدي إلى انخفاض في معدلات وفيات الأطفال بنسبة تراوح بين خمسة وعشرة في المئة. إن المزارعين المتعلمين في الهند قد أخذوا يستعملون البذور المحسنة فحذا حذوهم آخرون من غير المتعلمين فكانت النتيجة تقليل الفقر بشكل عام. ومن المهم بشكل خاص في حالة العراق أن التعليم ضروري لتحقيق الديموقراطية فيه. وقد بيّن أستاذ الاقتصاد في

جامعة هارفارد روبرت بارو Robert Barro أن النزوع إلى الديموقراطية يرتبط بالدراسة الثانوية وبتعليم المرأة. وإن الشعب المتعلم هو القادر على محاسبة حكومته. لقد كتب الفيلسوف اليوناني القديم ديوجين في القرن الثالث يقول: «إن أساس الدولة هو تعليم أبنائها». وهذا القول يصدق اليوم كثيراً، ذلك لأن التعليم والمعرفة هما عماد أي مجتمع حديث. فإذا نجح العراق في إقامة نظام تعليمي رفيع فإنه سينجح في النهاية في كل شيءٍ آخر.

قوة عاملة للمستقبل: أسواق العمل

إن معظم مشاكل العراق الاقتصادية وإخفاقات أسواق العمل ناجمة عن المنازعات السياسية والأزمات الأمنية والسياسات الاقتصادية السيئة المزمنة خلال الحكم الدكتاتوري، والتي أعقبتها مآسي فترة الاحتلال. ومع ذلك فإنني أعتقد أنه بعد إعادة الاستقرار والنظام سيكون من الضروري معالجة المشاكل التي تحول دون الاستفادة الكاملة من القوى العاملة في البلاد.

إن ما ينطوي عليه سوق العمل في العراق من بطء في خلق الأعمال في القطاع العام من جرّاء برنامج اجتثاث البعث وعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب فائض العمل في زمن الزيادة السريعة في عدد السكان، قد أسهم في حدوث بطالة شديدة من جهة وفي انخفاض أجور العمال انخفاضاً شديداً من جهة أخرى. ومما يعرقل معالجة المشاكل المذكورة آنفاً عدم وجود الإحصاءات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها. لقد جرى آخر تعداد سكاني في العراق في عام ١٩٧٧ فأظهر أن عدد السكان هو ٢١,٧ مليون نسمة. ولكن هناك شكوكاً كثيرة في دقة هذا الرقم. يضاف إلى ذلك أن

معدل النمو غير واضح أيضاً. وكان صندوق النقد الدولي قد قدّر في عام ٢٠٠٤ أن عدد السكان في العراق يتزايد بشكل مفزع بنسبة ٢,٧ في المئة سنوياً، وهي النسبة ذاتها للنمو السكاني في العالم العربي.

يتضح من البيانات المتوافرة أن سكان العراق يشابهون في اتجاهاتهم ما يجري في الشرق الأوسط، ولاسيّما في الأنماط الموجودة في دول الريع النفطي الأخرى في المنطقة. فهناك على العموم نحو ٣٦ في المئة من السكان الذين يبلغون من العمر أقل من خمس عشرة سنة، وأكثر من عشرين في المئة يبلغون ما بين (١٥) و (٢٤) سنة. وهكذا ظهر في العراق «انتفاخ شبابي» أخذ يفاقم من مضاعفات البطالة والأعمال الاقتصادية غير الرسمية. والبطالة بين الشباب هي معضلة محاطة بالإشكاليات في العراق، إذ يقدر أحد التقارير أن ستين في المئة من شبان العراق هم من دون عمل وهذا ضعف المعدل الوطني، فالبطالة تقدر بما بين ٢٥ و ٦٠ في المئة من السكان.

وما دامت زيادة السكان على حال غير مستقرة فإن الأمل ضعيف بوضع الأسس لسوق عمل مزدهرة. يقول تقرير صدر أخيراً عن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة إن الصراع الحالي في العراق قد أدّى إلى تهجير سكاني كبير هو الأضخم في الشرق الأوسط منذ تهجير الفلسطينيين في عام ١٩٤٨. إن نحو مليونين من العراقيين قد تركوا البلاد إلى الأردن وسورية منذ عام ٢٠٠٣، وإن ١,٧ مليوناً منهم قد هجّروا داخلياً. وتدلّ الظروف السيئة السائدة في البلاد على المدى القصير على أن مشكلة تهجير السكان وهجرتهم ستستمر. وفي حين تقدّر المفوضية العليا للاجئين أن نصف مليون شخص آخر سيهجّر خلال السنة التالية فإن جمعية الهلال

الأحمر العراقية تقدر هذا العدد بضعف ذلك. وقد قدرت المفوضية العليا للاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أن أكثر من أربعة ملايين وسبع مئة ألف عراقي قد تركوا بيوتهم، والكثير منهم بحاجة إلى رعاية إنسانية. ومن بين هؤلاء أكثر من مليونين وسبع مئة ألف عراقي قد هجّروا داخلياً، في حين أن العدد الباقي البالغ مليوني نسمة قد فرّ إلى الدول المجاورة، لاسيّما سورية والأردن. لقد هُجّر كثيرون قبل عام ٢٠٠٣ ولكن العدد الأكبر هاجر منذ ذلك الحين. وقد غدا العراقيون في عام ٢٠٠٦ أكثر الناس الساعين لطلب اللجوء في أوروبا.

إن السبب الأساسي للتهجير هو العنف الطائفي وكان له بالطبع عواقب سلبية على مجمل أعداد العاملين. ولن تعود سوق العمل إلى حالتها الطبيعية إلا بتوافر بيئة أمنية سليمة. وكان من العواقب الوخيمة لما جرى في سوق العمل من اضطراب التشتت الواسع النطاق لطبقة أصحاب المهن، الأمر الذي شل جهود بناء المجتمع العراقي من جديد. وبالإضافة إلى التقصير في التخطيط بشأن الوضع الأمني فإن الحكومة العراقية التي فرضها الاحتلال تفتقر إلى سياسة شاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي. ومما يعقّد هذا الأمر عدم توافر البيانات اللازمة، وهو ما يجعل من الصعب معرفة مدى الفشل في سوق العمل. وقد نما الاقتصاد غير الرسمي العراقي نتيجة لعدد من العوامل منها: الزيادة السريعة في أعداد الشباب، وهي مشابهة للأوضاع السكانية في المنطقة؛ ومرحلة طويلة من التلقين بتفضيل القطاع العام على القطاع الخاص. وكانت النتيجة ظهور درجتين من سوق العمل حيث يكون الاقتصاد غير الرسمي كبيراً ومتنامياً معاً بالرغم من أوضاع العمال المحفوفة بالمخاطر. وهذه الاتجاهات التي كانت سائدة في

ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها قد غدت أكثر حدةً نتيجةً للاحتلال ولعملية إعادة الإعمار الفاشلة.

ونظراً إلى الطبيعة الهيكلية لسوق العمل العراقي فمن غير المحتمل زوال الجمود في المدى القصير. ومع ذلك فإن الاستثمار المشجع في القطاع الخاص، والذي قد يسهم في تحسين الوضع الأمني في البلاد، سيفعل الكثير بشأن أمور جوهرية أخرى. لقد كان الخيار للدراسة الجامعية في الماضي محدوداً بسبب سياسات الحكومة السابقة، وكانت النتيجة عدم توافر المهارة لدى العمال في القطاع الخاص. ووفقاً لدراسة حديثة وضعتها مؤسسة «زغبي الدولية» فإن الأولية بالنسبة إلى القوة العاملة في العراق هي الحاجة إلى تعلم اللغة الإنكليزية وإلى تدريب في أعمال الحاسوب. وعلى نظام التعليم أن يستجيب لمتطلبات القطاع الخاص وذلك بإقامة روابط فعالة بين الجامعات والشركات وبتأسيس مراكز للتدريب لتأهيل القوة العاملة العراقية.

إن ارتفاع الأجور في القطاع العام والرغبة في العمل فيه على العموم جعلا القطاع الخاص غير قادر على المنافسة في اجتذاب العمال المهرة. وهذا الأمر ليس جديداً على العراق الآن بل كان موجوداً منذ تولي الأنظمة الدكتاتورية للحكم في ستينيات القرن العشرين. ففي عام ١٩٦٨، على سبيل المثال، وضع العراق سياسة للاستخدام التام ألزمت القطاع العام بإيجاد عمل لكل فرد من الأفراد. وقد أُقصي القطاع الخاص عن خريجي الجامعات المدربين فنياً ما أدّى إلى عدم توازن في الاستخدام، وإلى خفض الإنتاجية وإلى التضخم. ولمعالجة هذه المعضلة الهيكلية ينبغي للحكومة أن تضع حدوداً صارمة للاستخدام في القطاع العام وأن تتوقف عن اعتبار هذا

الاستخدام وسيلةً لتوزيع أرباح نفطية كانت قد أدت في الماضي إلى زيادة مبالغٍ فيها في عدد الموظفين وإلى قلة الانتفاع من عنصر الموارد البشرية في القطاع العام.

لدى العراق العديد من المواطنين الذين يعملون في الخارج في ميدان العلم والتقانة، ومن الممكن استخدام مهاراتهم لمصلحة العراق في المستقبل. وكما أشرت في بحثي في الفصل السابق عن الميادين الموقعية للتقانة فإن على العراق أن يسعى إلى إغراء هؤلاء المواطنين للعودة وذلك بخلق البيئة المناسبة وإنشاء المرافق اللازمة لكي يعملوا في العراق بشكل دائم أو موقت. ومن شأن ذلك أن يساعد البلاد على أن تعتمد على ما وهِبت من قوة عمل ماهرة ومهنية.

معالجة نظام مريض: الرعاية الصحية

كان لدى العراق في السابق نظام جيد للرعاية الصحية ولكنه تدهور لأسباب منها حدوث حربين في أيام صدّام، والعقوبات الاقتصادية، وسوء الإدارة. وحين جرى غزو العراق في عام ٢٠٠٣ كان نظام الرعاية الصحية قد بلغ درجة خطيرة من الانحطاط، الأمر الذي أثر كثيراً في صحة الناس. ومنذ ذلك العام لم نشهد أي تحسن في الرعاية الصحية في البلاد، لا بل صار الوضع أسوأ بكثير. فقد هاجر عدد كبير من الأطباء إلى الخارج يبلغ نصف عدد الأطباء الذين كانوا موجودين في البلاد في عام ٢٠٠٣، وشحت الأدوية في الأسواق والصيدليات، والأسوأ أن المستشفيات ذاتها غدت مراكز لأعمال العنف. ولا يمكن إجراء أي تحسين حقيقي في هذا الوضع إلا بعد استتباب الأمن، ذلك أن الأمن هو في صلب المعضلة المستشرية في النظام الصحي.

كانت صحة العراقيين قد تحسنت في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فمثلًا انخفضت وفيات الأطفال إلى النصف في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩. ولكن ما إن بدأت مرحلة الحروب والعقوبات حتى انعدم الاستثمار في الخدمات الصحية أو كاد. وتقدّر وزارة الصحة أن ما أنفق على الرعاية الصحية قد انخفض بنسبة تسعين في المئة خلال التسعينيات من القرن العشرين. وكان أثر ذلك شديداً، إذ ارتفع عدد وفيات الأطفال وانخفض معدل عمر الفرد من خمس وستين سنة في عام ١٩٨٧ إلى تسع وخمسين سنة في عام ١٩٩٥، قبل أن يأخذ بالارتفاع مرةً أخرى بتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء. وقد بلغ مقدار ما أُنفق على الرعاية الصحية في العراق في عام ٢٠٠٢ ما نسبته ١,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة جداً لمستوى حياة جيد. يضاف إلى ذلك أن هناك ما يدل على أن الرعاية الصحية إنما يجري توفيرها بشكل غير متوازن، أي إنها تكون لفئة على حساب فئة أخرى وبالتالي فهي مسيّسة تماماً.

أما الاحتلال الأميركي فقد فشل في تحقيق أي تحسن يذكر في النظام الصحي لا بل إن الوضع قد ازداد سوءاً. وكانت الولايات المتحدة في البداية، ومن ضمن مساعيها في عملية إعادة البناء، قد رصدت من حساب «الصندوق العراقي للتنمية والإعمار» مبلغاً يزيد عن مليارين من الدولارات لغرض الاستثمار في الرعاية الصحية. وقد أُنفق نحو نصف هذا المبلغ فعلًا ولكن ٢٥ في المئة منه إنما صُرف على أغراض الأمن، وكانت النتيجة أن مفعول الاستثمار الذي جرى في القطاع الصحي كان محدوداً. فمثلًا، كانت الخطة الأصلية تقضي بفتح (١٨٠) مستوصفاً صحياً جديداً حتى نهاية عام ٢٠٠٥ ولكن لم يفتح حتى شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ سوى (١٥) مستوصفاً

فقط. غير أن الأمر الذي كان أسوأ بكثير من فشل برنامج الاستثمار هو أثر الوضع الأمني المتردي في أعمال الخدمات الصحية اليومية. وكانت المعضلة الأخطر هي خروج الأعداد الكبيرة من الأطباء إلى بلدان أخرى. وقد قدرت وزارة الصحة العراقية أن ٢٥ في المئة من الأطباء البالغ عددهم ثمانية عشر ألف طبيب كانوا قد غادروا البلاد بحلول منتصف عام ٢٠٠٥، في حين تقدر المنظمة الصحية الخيرية المسماة Medact أن ما يقرب من خمسين في المئة من الأطباء المسجلين قبل الحرب كانوا قد غادروا إلى الخارج في آذار/ مارس ٢٠٠٦. وتقول المنظمة المذكورة إنه ربما بسبب ما يقال عن ثراء الأطباء فقد جرى اختطاف أكثر من مئتين وخمسين منهم، الأمر الذي يفسر كذلك وإلى حدٍّ ما هجرة الأطباء الآخرين. يضاف إلى ذلك أن التجهيزات الطبية قد شحّت ما أدّى إلى نشوء سوق سوداء. لا بل هناك تقارير تفيد بأن المستشفيات نفسها قد أصبحت مواقع للعنف، لذلك صار العراقيون يتهيّبون الذهاب إليها. والنتيجة العمومية هي أنه في الوقت الذي اشتدت فيه الحاجة إلى الرعاية الصحية في العراق فإن الخدمات الصحية فيه كانت في أدنى مستوياتها. أما عن حالات الطوارئ فحدّث ولا حرج.

وقد كتب أحد الأطباء العراقيين من ذوي الخبرة في «المجلة الطبية البريطانية» British Medical Journal يقول إن نصف الوفيات الناجمة عن هجمات المتمردين كان من الممكن تجنبه لو توافر الموظفون المدربون والمعدات الضرورية، ويضيف: «الواقع هو أننا لا نستطيع توفير أي معالجة لعدد من الضحايا».

إن تحسناً في الوضع الأمني من شأنه أن يقدم فوائد عديدة للنظام

الصحي العراقي، ولكن ضمان ذلك غير ممكن في المدى القصير. والأولويات الأولى المطلوبة هي حماية المراكز الصحية من المتمردين، وكذلك حماية الأطباء، فضلاً عن توفير الحراسة للتجهيزات الطبية. وهذا قد يساعد على استعادة ثقة المرضى وقد يقلل من هجرة الأطباء. ومن الأولويات كذلك توجيه الاستثمارات نحو بناء مستشفيات جديدة في البلاد. وينبغي أن يتم ذلك على يد مجلس الإعمار الجديد ذاته وذلك لسدّ الباب بوجه الفساد ولتحاشي المرور بوزارة الصحة التي لا تتمتع بالكفاءة. ومن شأن ذلك أن يساعد على إعمال النظام الخاص بمئتين وأربعين مستشفى وألف ومئتي مركز صحي. أخيراً فإن منع الأطباء العاملين لدى المستشفيات الحكومية من فتح عيادات خاصة لهم يجب أن يرفع في الحال. لقد كان عدد الأطباء العراقيين العاملين في المستشفيات البريطانية يبلغ نحو ألفي طبيب وهذا قبل الحرب، أما بعدها فقد هاجر أفضل الأطباء إلى الخارج لأسباب أمنية. وإذا فرضت قيود تعسفية على مدخولات الأطباء العراقيين فإن ذلك سيؤدي أيضاً إلى تركهم البلاد.

أرجو أن يكون للعراقيين مستقبلاً الحق في اختيار نوع التأمين الصحي. أما إذا كان الفرد دون مستوى معيّن من الدخل فعليه أن يتسلّم قسيمة مالية معينة من الحكومة لسداد أقساط التأمين الصحي. أما كبار السن أو المتقاعدون أو المعوقون فيتسلمون قسائم مالية لسداد النفقات لرعايتهم الصحية تصدرها لهم الحكومات المحلية.

أرجو أن تلبّى معظم حاجات البلاد، في المدى الطويل، من قِبل مرافق تديرها الحكومات المحلية، ولكن من الضروري في الوقت عينه تشجيع القطاع الخاص على القيام بهذه الخدمات الصحية. إن ذلك سيوفر حافزاً

مهماً للعاملين في الرعاية الصحية في خارج البلاد للعودة إلى الوطن، كما أنه سيأتي بموارد إضافية للنظام الصحي، ويشجع على المنافسة السليمة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيعود ذلك بالفائدة على المرضى. أما بشأن الخصخصة فإن الاستثمار الأجنبي يساعد كثيراً. لقد فتحت أميركا اللاتينية أبواب القطاع الصحي فيها للشركات الدولية وذلك في تسعينيات القرن العشرين فشهدت تحسناً في الرعاية الصحية الخاصة.

ومن الممكن أن تكون السياحة الطبية وسيلة أخرى من وسائل تطوير القطاع الصحي، عن طريق الاستفادة من سمعة الأطباء العراقيين في العالم العربي بصفتهم أكفاء وموثوقاً بهم. وقد غدت السياحة الطبية ظاهرة عالمية في السنوات الأخيرة، فالمرضى من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وغيرهما يسافرون من أجل العلاج الطبي إلى أماكن مثل أوروبا الشرقية والهند وتايلاند وأميركا الجنوبية وغيرها من الأقطار. وذلك أن كلفة العمليات الجراحية في هذه البلدان هي عُشر كلفتها في بلاد المريض. كما أن المريض الذي يسافر من أجل العلاج يتحاشى في بعض الحالات قائمة الانتظار الطويلة في بلاده. ثم إن العلاج في الخارج يعني بالطبع أن المريض بوسعه أن يجمع بين تلقيه العلاج وقضاء إجازة في أماكن غريبة. وقد طوّرت الهند بنجاح سياحة طبية في مرافق طبيعة عصرية ذات تقانة عالية ويعمل فيها أطباء تعلموا غالباً في الغرب. وليس هناك من سببٍ يحول دون أن يصبح العراق أيضاً مركزاً طبياً إقليمياً وعالمياً إذا تحقق فيه الأمن والاستقرار في نهاية المطاف. إن لديه عدداً كبيراً من خيرة الأطباء المنتشرين في أرجاء العالم ومن الممكن إقناعهم بالعودة إلى بلادهم إما بشكل دائم أو موقت لوضع خبرتهم موضع التطبيق.

وأخيراً، يجب اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تضمن للعراقيين مجال الاستفادة من النظام الصحي. كما أن التأمين الصحي هو وسيلة مهمة من وسائل العمل على جعل أهالي البلاد من الأصحاء، لاسيّما أولئك الذين لا يستطيعون دفع أثمان الأدوية الغالية السعر أو دفع كلفة العلاج.

تلبية حاجة أساسية: الإسكان

إن تحسين حالة الإسكان في العراق ينبغي أن يكون هو أيضاً من أولويات إعادة البناء. فثمة أحداث رئيسية في حياة المرء تجعله أكثر نضجاً وأكثر مسؤوليةً مثل الزواج وإنجاب الأولاد وامتلاك منزل السكن. والناس في أرجاء العالم كافة يتصرفون بشكل مختلف إذا ما شعروا بأن لهم مستقبلاً جيداً.

إن وضع الإسكان في العراق هو وضع مزرٍ. جاء في تقريرٍ وضعه البنك الدولي بالاشتراك مع «مجموعة التنمية» التابعة للأمم المتحدة عن موضوع الإسكان والإدارة الحضرية في العراق أن النقص في الوحدات السكنية قُدِّر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ بمليون وأربع مئة ألف وحدة. (وقد ازداد هذا الرقم إلى مليون ونصف مليون وحدة بموجب دراسة وضِعت في عام ٢٠٠٦). وقد وجد التقرير الآنف الذكر أن نوعية المنازل الموجودة قد تردت كثيراً بسبب الافتقار إلى الاستثمار، والازدحام، والتقصير في الخدمات الأساسية. وكان من نتائج هذه الحالة تردّي وضع الإسكان للطبقة الوسطى. ويقول التقرير إن العراق كان ينعم في هذا الصدد بالذات بظروف مشابهة للمستويات الغربية. ومن النتائج الأخرى ظهور حارات دون

المستوى المعتاد ومستوطنات عشوائية يقطنها أناس يعيشون تحت خط الفقر.

إن السياسات الاشتراكية التي طُبقت في القطاعات كافة، وبضمنها قطاع الإسكان، خلال خمس وأربعين سنة ماضية قد خلّفت دماراً شديداً. كانت الحكومة طوال تلك الفترة هي التي تقوم بمعظم مشاريع الإسكان. وقد حدّ نظام صدّام بشكل مقصود من بناء المساكن الجديدة، غير أنه كان يصدر القروض لهذا الغرض بأقل من سعر السوق، ويدعم شراء الأراضي ومواد البناء. وكانت مشاريع الإسكان الخاصة تشيّد لخدمة أغراض الحكومة ولرعاية موظفيها المفضلين لديها وغيرهم من أنصارها. وقد ساء الحال منذ عام ٢٠٠٣ إذ أسهم العنف والتدهور الاقتصادي في الخراب الجاري، الأمر الذي أدّى إلى تقليص البناء الجديد وإلى تفاقم موضوع الإدامة للمباني القديمة. كما كانت تسرق معدات صغار المقاولين ومواد البناء العائدة إليهم. ولم يحرّك أحد ساكناً لتحسين الوضع في هذا الميدان الحيوي لكسب الدعم للحكومة. أما مشروع الحكومة الأميركية التابع لصندوق الإعمار العراقي فلم يقدم شيئاً من أجل الإسكان. وقد قامت الحكومة العراقية الحالية بإنشاء «صندوق الإسكان الوطني» ولكن البنك الدولي يقول «إن هذا الصندوق لم يقم بشيء يذكر» وإن خطط الصندوق لدعم قدرات صغار المقاولين ولإصلاح معدّاتهم «قد تعثرت كثيراً».

كيف سيتسنّى لزعماء الغد معالجة أزمة السكن في العراق؟ أولًا، إن على الحكومة أن تستثمر في مشاريع جديدة لبناء المساكن لمصلحة ذوي الدخل المحدود. من ثم ينبغي بيع هذه المساكن بأسعار زهيدة لتزويد العراقيين بإحساس بالملكية وبالمساواة. وهذا سيؤدي بدوره إلى انتعاش

شامل في قطاع البناء، وهو القطاع الذي يتراجع باستمرار لعدم وجود ما يفي حاجة الطلب. ثانياً، إن على الحكومة أن توضح الموقف من مسألة ملكية الأراضي، وهي مشكلة واسعة الانتشار كما سبق ذكره، علماً بأن عائدية الأرض بشكل واضح هي أمر جوهري للاستثمار في المباني الجديدة، وبخلافه يتعرقل استخدام الأرض لغرض الكفالة، الأمر الذي يحد من السيولة النقدية ويقوض سوق العقار الثانوية. وأخيراً، إن على الحكومة أن تعيد من جديد أسواق الرهن العقاري في البلاد. لقد وجد تقرير البنك الدولي أنه «لا يوجد تمويل رسمي للإسكان في العراق». وهذا قد يقتضي إصلاحات قانونية لوضع إجراءات للرهون، ذلك أن البنوك لن تقوم بالإقراض إلا إذا كانت لديها وسيلة لاسترداد الدين عند عدم الدفع من قبل المدين.

إن هذه الإصلاحات ستؤدي إلى تشجيع القطاع الخاص على الانخراط في الأعمال. ونظراً إلى حجم الطلب الواقع، وإلى الضغط الجاري على الموارد العامة المخصصة لأغراض أخرى، فإن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في جميع جوانب الإسكان هو أمر جوهري حقاً. وكما ذُكر آنفاً فإن هذا سيكون تغييراً للنهج السابق الذي كان ينطوي على تمويل حكومي كامل. والخطوات الأساسية في هذا الصدد تتمثل باستثمار أموال الناس في قطاع البناء لكي يعود إلى العمل من جديد مدعوماً بتغييرات قانونية.

إن من المهم جداً لأية طريقة من طرق إعادة بناء الدولة العراقية تحسين نوعية حياة السكان. ويتطلب هذا استثماراً رصيناً بعيد المدى في ميادين مختلفة مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، كما يتطلب وجود بيئة مؤسسية لسوق عمل مرن يتماشى مع متطلبات القطاع الخاص. إن من

الأواصر القوية التي تربط الفرد بالدولة تلك المسؤولية الواقعة على عاتق الدولة والقاضية بتوفير ضروريات الحياة. لذا لن يتمكن زعماء الغد في العراق من بناء دولة قابلة للدوام إلا إذا كانت سياساتهم ترمي إلى ضمان حصول الشعب على ما يحتاج إليه في عالم الغد.

الفصل العاشر

في انتظار زعماء من ذوي البصيرة

هناك من ينظرون إلى الأمور كما هي ويسألون «لماذا؟» أما أنا فأحلم بأمور لم تحدث وأقول «لِمَ لا؟».

روبرت كنيدي، ١٩٦٨

الرؤية الواضحة هي الصفة الأولى التي تميّز الزعماء المتفوقين. من ثم فإن إرادتهم وقدرتهم هما اللتان تحوّلان هذه الرؤية إلى فرص ورخاء وأمن لمواطنيهم. إن وجود مثل هؤلاء الزعماء هو أمر ضروري لتعبئة الموارد البشرية بشكل منتج وقادر على المنافسة. على مدى التاريخ كان الزعماء الأكفاء يتمتعون برؤية نافذة وبقدرة على إيصال هذه الرؤية إلى أتباعهم وبقدرة على تعبئتهم للسعي وراء تلك الأهداف المشتركة.

وبودي أن أميّز بين الزعماء والمدراء. فالمدراء إنما ينجزون العمل من خلال آخرين. والمدراء الجيدون يركزون على جدوى الكلفة ونوعية الإنتاج. وهم يقومون بالتنظيم والتوجيه والسيطرة وتقديم الحوافز. لكن الإدارة شيء والزعامة شيء آخر مختلف تماماً. إن الزعماء هم معماريون لديهم مفهوم غير موجود لدى الآخرين، وهم يحوّلون رؤيتهم إلى خطة

فاعلة. من ثم فهم يستخدمون مدراء كما يستأجر المعماري بنّاءً، وذلك لتنفيذ تلك الخطة.

وإن الزعامة تتطلب إبداعاً، والإبداع هو الذي يحرّك أقوى الاقتصادات في العالم. والزعامة تتطلب الاستقلال والخلق والمبادرة.

إن العراق قُطر واعد. لقد منَّت عليه الطبيعة بموارد طبيعية وافرة. أما ما يحتاج إليه هذا القطر فهو زعامة من ذوي المصداقية والمواهب والذين يستطيعون استخدام تلك الفرص. إن رؤيةً عظمى وزعامةً مصمّمة هما من الضرووارت لإعادة بناء أمة محطمة.

إن بناء عراق جديد يتطلب أحلاماً عريضة يلطّف من غلوائها واقع راسخ. وأيّ مسعى كبير يبدأ برؤية ما حين يرى المرء شيئاً غير موجود. ولكن الحلم لا يتحقق إلا حين يقوم أصحاب النشاط والمخيلة والخبرة بأداء نوع من السحر الذي يحوّل الخيال في العقل إلى شيء ملموس ثابت في الواقع ويكون له جوهر ومعنى ويوحي بالإعجاب والفخر. وهكذا فسأقوم في هذا الفصل بالمزج بين الحلم والواقع لكي أبيّن لزعماء العراق الذين سيحكمون في المستقبل كيف يمكن تحويل الأول إلى الثاني، وكيف يمكن أن تتحول الأحلام إلى نتائج عظيمة.

ثمة ثلاثة أحلام سيأتي ذكرها الآن: الحلم الأول والثاني هما مجرد رؤى للتنفيذ في المستقبل، أما الثالث فهو حلمي الشخصي الذي تحقق فعلًا. إن الأحلام الثلاثة كلها تتعلق بالبنوك، ذلك لأن ميدان العمل هذا كان هو اختصاصي على مدى أربعين عاماً، ولكن الدروس المستخلصة منها يمكن أن تطبّق على أي مشروع من المشاريع. والحلمان الأول والثاني

يتعلقان ببنوك أتخيلها لعراق الغد، والحلم الثالث هو البنك الذي أسسته ويدعى «إنفستكورب». إني بروايتي لقصة تكوين هذه الشركة آمل أن أقدم مثلًا ملموساً لزعماء العراق في المستقبل ومفاده أن هناك إمكانات كبيرة تمتد أمامهم لو أتاحوا لأنفسهم أن يحلموا وأن يعملوا جاهدين لتحقيقها فعلًا.

إن الرؤية المتفائلة بشأن المفهوم الأول والثاني للبنكين كانت جذورها ممتدة في العالم الواقعي. وقد خطر لي ذلك في عام ٢٠٠٣ حينما تمنيت ألّا تكون نية الولايات المتحدة هي الاحتلال وتفكيك العراق بل تكون تحرير البلاد وفسح المجال لإعادة بنائها. في ذلك الوقت سألني أحد زعماء دول الخليج الثرية أن أعرض اقتراحاً عن استثمار واسع وذي جدوى في مشروع جديد يكون له أثر إيجابي واسع في العراق الجديد. كان الهدف هو البحث عن مشاريع ممكنة التحقيق اقتصادياً وبوسعها تحويل العراق من دولة متخلفة إلى دولة ذات حيوية من الطراز الأول في العالم.

واستجابةً لهذا الطلب اقترحت فكرتين، الأولى هي تأسيس بنك كبير يقدم خدمات مالية متنوعة من خلال شبكة من الفروع التي تُفتح في أرجاء البلاد كلها. والفكرة الثانية هي إقامة مشروع واسع النطاق لتطوير سوق العقار لكي يقوم بدوره في بناء العراق الجديد ووضعه على أسس قابلة للاستمرار تجارياً.

عندئذٍ استفسرني ذلك السائل نفسه عن استعدادي للعودة إلى العراق لتولي المسؤولية عن إنشاء هذين المشروعين إذا أراد هو المضي قُدماً في تمويلهما، فاعتذرت عن تولّي أي دور تنفيذي نظراً لانشغالي التام

بإنفستكورب، وأن مثل هذه المساعي المقترحة تتطلب التفرّغ التام. ولكنني أبديت استعداداً لتقديم المشورة دون أجر وذلك لمساعدة بلادي التي هي مسقط رأسي وحرصي على تقدمها إلى الأمام.

وقد شغلت تلك الأفكار اهتمامي وكلّفت شركة استشارية كبيرة للعمل معي لغرض دراسة جدوى المشروعين المقترحين للعراق. ولكن، ما إن اتخذ الغزو في عام ٢٠٠٣ اتجاهاً سيئاً وصار الوضع في العراق يسير من سيئ إلى أسوأ، حتى تخلّى ذلك الزعيم الخليجي عن طموحه، أما أنا فلم يكن غرضي سوى تقديم رؤية معينة من الممكن تحقيقها من قِبل طرف مؤهل حين يكون العراق بلداً موحداً، مستقراً، آمناً، وينبض بالحياة، ولم تكن لديّ شخصياً أية نية بالاشتراك الشخصي في أيّ من المشروعين المقترحين.

وحين يحين الوقت المناسب فسيكون على من يلتقط تلك الأفكار ويقرر أن يحوّلها إلى واقع ملموس أن يضع التفاصيل الضرورية ويتقدم بخطة مالية واقعية واستراتيجية حصيفة للتنفيذ. إن الأفكار وحدها لا تكفي ولكن التنفيذ الحقيقي هو المطلوب. أما الآن فإن فكرة إنشاء البنكين الجديدين المقترحين للعراق ستظل مجرد حلم من الأحلام.

المقترح الأول: بنك كبير للعراقيين كافّة

كان أماديو جيانيني ابناً لأبوين إيطاليين مهاجرين إلى أميركا، وقد قام بتأسيس «بنك إيطاليا» في سان فرنسسكو في عام ١٩٠٤. ثم حدث زلزال كبير في عام ١٩٠٦ وسبّب حرائق مستعرة أتت على أجزاء واسعة من المدينة نفسها، وعندئذٍ أظهر جيانيني رؤيته العميقة ومدى حس العمل الذي

يتمتع به. فقد قام بعد إطفاء الحريق باستخراج المحتويات التي كانت في مبنى البنك المدمر وبدأ على الفور بالعمل من جديد متخذاً له مكتباً على عارضة خشبية مرفوعة على برميلين. كان جيانيني تواقاً إلى العمل مع فئة واسعة من سكان المدينة بضمنهم العمال وصغار رجال الأعمال، وغالباً ما كان ينهي الصفقات بمجرد التوقيع والمصافحة، وهو بذلك يختلف عن سائر رجال المصارف في زمانه. وقد تمكن في بداية عام ١٩٢٨ أن يضع فلسفته موضع التطبيق العملي حيث اندمج مصرفه في البنك المسمّى «بنك أوف أميركا، لوس أنجليز». ثم عرف هذا البنك في ما بعد باسم «بنك أوف أميركا» وغدا رائداً في الميدان المصرفي مفتتحاً فروعاً له في جميع أرجاء ولاية كاليفورنيا كلها مقدماً الخدمات المصرفية في كل زاوية من زواياها.

أثبتت رؤية جيانيني الأولى نجاحها بأن يكون المصرفي المفضل لكل فئة من فئات السكان مهما كان دخلها. كان يقدّم التسهيلات المصرفية لجميع الأعمال، ولاسيّما الصغيرة منها. وكان جيانيني يدرك ببصيرته الثاقبة أنه كلما نجحت الأعمال الصغيرة ونمت تزايدت حاجاتها إلى الخدمات المصرفية. لقد كان يريد أن يجعل من كاليفورنيا، من خلال عملياته الواسعة الانتشار، أحد اقتصادات العالم الأكثر ازدهاراً. وأملي هو أن يقوم شخصٌ ما بتطبيق الرؤية ذاتها في العراق. فالعراق قطر واسع فيه مراكز سكانية منتشرة بأحجام مختلفة. ولم يقم أحد حتى الآن بإيجاد نظام مصرفي متعدد الفروع يسوّق الخدمات المصرفية المتطوّرة على نطاق واسع معتمداً على التقانة العصرية. وهناك حاجة ملحة إلى مؤسسة مالية من الطراز الأول تكون ذات رؤية ومعرفة وأساس مالي متين لخدمة أعمال التجزئة الواسعة الانتشار.

إن بنكاً كهذا يتطلب بطبيعة الحال بيئة مناسبة لكي يعمل فيها، فأية تنمية اقتصادية جديدة ستكون بحاجة إلى عراق آمن ومستقر سياسياً ولديه سوق حر وعملة مستقرة قابلة للتحويل بحرية، وستكون بحاجة أيضاً إلى هيكل قانوني وتنظيمي وبنية تحتية من حيث الخدمات والنقل، فضلاً عن الحاجة إلى خصخصة ناجحة وإلى القدرة على الحصول على المعرفة الأجنبية بحرية، وعلى التفاعل المجدي على نطاق العالم.

إن تأسيس مثل هذا المشروع في ظل هذه الظروف سيسهم كثيراً في إنعاش العراق من جديد.

يبلغ عدد سكان العراق خمسة وعشرين مليون نسمة ويقطن ٣٦ في المئة منهم في المركز و٦٦ في المئة في المدن الكبيرة وعددها ٢١ مدينة. وكانت حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف دولار في عام ١٩٨٠ ولكنها انخفضت إلى ثمان مئة دولار فقط في عام ٢٠٠٣. أما إذا جرى بناء العراق من جديد وفقاً للمقترحات التي ذكرت في الفصول السابقة فلا بد أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى أعلى بكثير.

إن البنك الكبير الذي أتخيله سيهدف إلى الحصول على حصة من السوق لا تقل عن ٢٥ في المئة، مع مليون ونصف مليون عميل مقيم، ومئة وخمسين ألفاً من العملاء أصحاب الأعمال الصغيرة وخمسة آلاف عميل من أصحاب الأعمال الكبيرة والمتوسطة الحجم. ويترتب على البنك أن يفتح ٣٥٠ فرعاً في المدن الكبيرة لخدمة ما لا يقل عن تسعين في المئة من السكان. وستختلف طريقة تعامل البنك باختلاف العملاء، على أن تكون لديه منظومة عمل مركزي لكنها داعمة للجميع. وسيتضمن ذلك وجود مكاتب إدارية قليلة الكلفة وتتمتع بالكفاءة وتستخدم تقانة المعلومات.

وستكون هناك فروع فيها مدراء متخصصون بالعلاقات المهنية العامة وبوسائل الاتصال الحديثة وذلك لخدمة الشركات. أما بالنسبة إلى ذوي الأعمال الصغيرة والعاملين في تجارة التجزئة فسيؤسس البنك مراكز للخدمة الفورية. وبالنسبة إلى العملاء من ذوي الدخل المنخفض فسينشئ البنك وحدات متنقلة لخدمة المناطق النائية.

الخدمة لسلسلة من العملاء: شركاتٍ وأفراداً

إني أتخيل، وبوحي من نموذج «بنك أوف أميركا»، وجود البنك الكبير الجديد في العراق وهو يقدم الخدمات لسلسلة كاملة من العملاء من أنواع شتى من أكبر الشركات إلى العامل العادي. إن هذا سيقتضي تأسيس خمسة وعشرين مركزاً مشتركاً في الفروع الكبيرة مكرّساً للخدمة وفيها ما يكفي من أمناء للصناديق ومن القائمين على خدمة العلاقات. فإذا قدرنا أن يكون في العراق مستقبلًا خمسة عشر ألف شركة زبونة معدل دخلها عشرة ملايين دولار ويعمل فيها من خمسين إلى مئة موظف فإن هذا البنك سيخدم ثلث هذا العدد من الشركات، أي خمسة آلاف شركة. ستقدم لهذه الشركات الخدمات المصرفية كلها مثل التسهيلات الائتمانية والودائع وتمويل التجارة وغير ذلك. وسيقدم البنك أيضاً للشركات الزبونة خدمات استثمارية ومشورة مالية.

وإذا قدّرنا أن عدد الأعمال الصغيرة في العراق هو خمس مئة ألف مشروع صغير، وأن متوسط دخلها مئتا ألف دولار ويعمل فيها من خمسة إلى عشرين موظفاً فإن على البنك أن يستهدف خدمة مئة وخمسين ألفاً منها. وهذا يعني فتح مئة وخمسين فرعاً عصرياً صغيراً في المناطق المزدحمة والبلدات الرئيسية يعمل فيها خمسة موظفين متخصصين

بالخدمات المختلفة. وستقدم هذه الفروع سلسلة من الخدمات كالإيداع والاقتراض وبطاقات الائتمان والرهون والصناديق المشتركة، وعليها أن تكسب ثقة المتعاملين وأن تعمل بكفاءة وحسن أداء.

ويقدّر عدد ذوي الدخل المنخفض بأربعة ملايين شخص، متوسط دخل الفرد الواحد منهم يبلغ من ٢٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ دولار. وعلى البنك أن يهدف إلى خدمة مليون منهم من الذين يسكنون في الأرياف والبلدات الصغيرة، وتقتصر خدماته لهم على الإيداع والإقراض بعمولات غير مرتفعة. إن هذه الشريحة من السوق ستتطلب تقديم الخدمات الأساسية في ١٧٥ موقعاً منها ٧٥ موقعاً في البلدات الكبيرة، أما الباقي فيرتبط بالوحدات المتنقلة التي تخدم البلدات الصغيرة والمناطق الريفية.

هذا، ومن مجموع ٣٥٠ موقعاً سيقوم ٢٥ موقعاً منها بخدمة كبار الزبائن، ويقوم ١٥٠ موقعاً آخر بخدمة شريحة الأعمال المتوسطة والصغيرة، على أن تقوم المواقع الأخرى وعددها ١٧٥ موقعاً بخدمة ذوي الدخل المحدود. سيكون مثلاً في منطقة بغداد خمسة مراكز كبيرة وسبعون فرعاً صغيراً وأربعون فرعاً لذوي الدخل المنخفض.

مؤسسة أُنشئت لتنجح

إن البنك المقترح سيعمل فيه من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ موظف عندما يكون قد اكتمل إنشاؤه التام، وهذا طبعاً يقتضي وقتاً. وستقوم ثلاث من وحداته بخدمة الزبائن المذكورين من شركات وأعمال صغيرة وأصحاب دخول منخفضة. وستقدم إحدى هذه الوحدات الخدمة الخاصة بالأسهم والسندات. وستشمل الخدمات تمويل المشاريع صغيرها وكبيرها. ومما

يدعم تقديم هذه الخدمات وجود وحدات متخصصة بتقانة المعلومات وإدارة المخاطر والموارد البشرية وغير ذلك. وأقترح تأسيس مركز مكرّس للتدريس وإعداد الجيل القادم من موظفي الدرجة الأولى. وسيستخدم المركز صغار الخريجين الذين ليست لديهم خبرة مصرفية وذلك لتعليمهم الشؤون المصرفية العامة. ومن الضروري إنشاء مكتب مركزي لجدولة الصفقات والطلبات، وكذلك إقامة نظام لإدارة المعلومات لأغراض قياس الخدمة والسيطرة عليها والكتابة عنها؛ وكذلك نظام لتقانة المعلومات وللأنظمة المصرفية الأساسية وللبنية التحتية والاتصالات الهاتفية الداخلية. وستكون مجموعة إدارة المخاطر مسؤولة عن اللجان المختصة بمراقبة قرارات منح التسهيلات المصرفية، لاسيّما تلك التي تمنح للشركات ولأصحاب الأعمال الصغيرة.

وكائناً من يكون الذي سيقدّر له أن يؤسّس هذا البنك وأن يقوده بنجاح فسيترتّب عليه أن يبدأ بمجموعة صغيرة من الخبراء المؤسسين وذلك لترجمة هذه الرؤية إلى خطة مالية وتنفيذية مفصلة. وعلى هذه المجموعة أن تستأجر فريقاً من ذوي الموهبة المهنية والتجربة العملية لكي يقدموا الحلول الصحيحة للمشاكل المطروحة.

إن هذا البنك سيحتاج، لكي يعمل على نطاق واسع، إلى رأسمال قدره مليارا دولار. وإذا علمنا أن رأسمال بعض البنوك الأخرى في المنطقة مثل البنك الوطني القطري يبلغ ١,٤ مليار دولار، والبنك الوطني الكويتي ١,٨ مليار دولار، والبنك التجاري الوطني في السعودية ٢,٤ مليار دولار، فمن المتصور أن يكون مثل رأس المال هذا قادراً على خلق بنك متقدم وشامل يغطي العراق بأسره.

ولن يكون هذا البنك على طريق النجاح إلا إذا كان موظفوه قد تدربوا تدريباً عالياً لكي يقدموا للزبائن خدمات أساسية تدعم مصالح الزبون. فمثلًا، أن يكون البنك هو الجهة المسؤولة عن توزيع رواتب جميع الموظفين والمتقاعدين. ومن شأن ذلك أن يربط الزبون بالبنك وبالتالي تفتح له آفاق الخدمات المصرفية. ثانياً، أن يعرض البنك منح قروض بكفالة جزئية لشراء حاجيات كجهاز تلفزيون، وتقدم هذه القروض من قبل شبكة من الوكلاء من أصحاب الدكاكين والتجار. وهذا سيخلق منذ البداية عدداً واسعاً من الزبائن للبنك ذاته. ثالثاً، إن على البنك أن يعرض بوليصات تأمين بسيطة لزبائنه بواسطة وكلاء التأمين، وبذلك يحقق البنك تغلغلًا في السوق واعترافاً به. والتأمين يساعد طبعاً على تثقيف الناس بشأن المخاطر ويشجعهم على العمل. رابعاً، ينبغي أن يصبح البنك وسيلة تحويل الأموال الأولى في الداخل والخارج معاً. خامساً، أن تكون لدى البنك حلول مصرفية فورية للشركات والحكومة، فضلًا عن تقديمه المشورة اللازمة لها عند الاقتضاء. سادساً، على البنك أن يقدم للعاملين في تجارة التجزئة خدمة جيدة وسريعة وموثوقة. وبهذه الطريقة ستتمكن الأعمال الصغيرة من الاستفادة من الخدمات المالية العصرية والقليلة الكلفة، وعندئذٍ يعتبر الزبون أن البنك هو شريك له جدير بالثقة تماماً. فعلى موظفي البنك والحالة هذه أن يساعدوا الزبائن على تطوير أعمالهم ونمط حياتهم. وأخيراً، على البنك أن يقدم لذوي الدخل المنخفض، وهم فئة واسعة جداً، خدمات مالية بشكل مجزٍ ومنها عمليات الإيداع والإقراض.

في العراق الآن، كما جاء في الفصل السابع، مصرفان رئيسيان، وكلاهما في حالة يُرثى لها، لكنهما يتمتعان بوجود فروع كثيرة لهما في

مواقع جيدة ومعروفة. ومع أن المقترحات التي ذكرتها هي كلها مقبولة ومطبّقة في الأقطار المتقدمة لكنها تتعلق بخدمات لا تتوافر في العراق اليوم، فإن تأسيس بنك جديد كبير له قدرات عصرية سيحقق نجاحاً كبيراً. ومن أهم هذه القدرات القدرة على إدارة المخاطر وبناء مالية قوية وأداء الوظائف الخاصة بالتسهيلات الائتمانية. وتتمثل هذه القدرات بموظفي البنك المهرة والأكفاء، ومن الممكن إغراؤهم بالعمل فيه بحوافز مجزية بحيث يمكن اجتذاب بعضهم من خارج البلاد للعمل في البنك داخل العراق. وينبغي أن تجري مراقبة العمليات المصرفية كلها والسيطرة عليها بالطرق الحديثة المعتمدة.

المشروع الثاني: بنك يركّز على تمويل التنمية

إذا كان للعراق أن يكون موحّداً وآمناً ومستقراً، وفيه اقتصاد يقوم على السوق الحرة ويتمتع بإطار قانوني لحماية الأعمال، فإنه سينتفع كثيراً من إنشاء بنك للتنمية يتخصص بتمويل المشاريع الكبيرة. إن مثل هذه المؤسسة سيكون لها أثر إيجابي كبير، ويُكتب لها مستقبل باهر.

إني أتصوّر أن هذا البنك سيركز في البداية على التنمية العقارية على نطاق واسع، ولكنه قد يتجه في المستقبل إلى تطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيقتصر هدفه في البداية على بناء مجمعات عقارية فاخرة وبيعها. وهذه العقارات ستُعرض للبيع على رجال الأعمال والمستثمرين وعلى صناديق التقاعد وغيرها وذلك إما مباشرةً وإما عن طريق سوق الأسهم.

إن هذا، كما أرى، سيكون أداة ممتازة لخلق تنمية فريدة في البلاد،

وسيسهم كثيراً في إنعاش البلاد. فهو سيرفع من مستوى معيشة الناس ويساعد على خلق بيئة تحتية للأعمال لتقف على قدميها من جديد. وسيسهم كذلك في تطوير مدن العراق وفي تجديد الموروث التاريخي والثقافي والديني فيها والحفاظ على هذا الموروث، كما أنه سيخلق أعداداً كبيرة من فرص العمل. وإني أفترض أن الطلب على العقار الفاخر في العراق سيتطور على النمط الذي تطور عليه في الأقطار الخليجية الأخرى المنتجة للنفط مثل أبو ظبي ودُبي والدوحة.

إن مناطق الأعمال المركزية في وسط العاصمة وغيرها، ومنتجعات السياحة وشبكات الزيارات للمراقد المقدسة ومخازن بيع التجزئة وأسواق البيع الكبيرة و«المولات» والفنادق والمساكن والمباني الرسمية والمستشفيات الخاصة والميادين التجارية والصناعية، كل هذه سيكون العراق الجديد بحاجة ماسة إليها. أما بناء عاصمة من طراز عالمي، الذي جرى بحثه في الفصل السابع، فهو أمر يحتاج إلى مؤسسات مميزة للقيام به وإنجازه على أحسن وجه، على أن تتوافر لديها المهارات الإدارية والمالية والتسويقية وفنون البيع.

إن وجود عمارة من الطراز الأول مع توافر الأمن سيكوّنان ميزة تنافسية فريدة. وسيحتاج هذا البنك إلى وضع خطة شاملة خلاقة، مع مكتب هندسي يتمتع بالمقدرة والمهارة في إدارة المشاريع والبيع والتسويق.

إن العراق هو مهد الحضارة وهو بحاجة إلى ترميم المواقع الأثرية والسياحية الفريدة الموجودة فيه وتسهيل زيارتها، مثل نينوى ونمرود والحضر وآشور وبابل وكربلاء والأخيضر والكوفة والنجف وسامراء وأور، وهي كلها تتطلب الاهتمام بشأن مرافق الإقامة ووسائل الدعاية لبلوغ

الاستخدام الأفضل لها. إن بنك التنمية سيقوم بإعمار الأراضي والمواقع، ويجد له شركاء ماليين لهذا الغرض، ثم يقوم ببيع ما يتم بناؤه إلى الناس فيؤمن لنفسه بذلك دخلًا مستمراً.

هناك حاجة ماسة في العراق إلى فنادق الدرجة الأولى في كل مدينة من مدنه، وسيكون بناء هذه الفنادق، وكذلك بناء المساكن، من مهمات البنك المقترح. ولكي يقوم هذا البنك بهذه المهمات وغيرها فإن رأسماله يجب ألا يقل عن خمسة مليارات من الدولارات، أما المساهمون فيه فيمكن أن يكونوا من العراقيين والعرب والمستثمرين الأجانب.

إنني لا أضع في هذا الفصل خطة مالية، ولكنني أرجو أن أكون قد وُفّقت في طرح رؤية للمشروع المقترح مع مفهوم له ورسم مخططه. وحين يحل الوقت المناسب للتنفيذ فلن يكون من الصعب وضع التفاصيل المالية اللازمة لتحقيق المشروع.

المشروع الثالث: إنفستكورب، رؤية تحققت

إن هذا البنك الذي سأبدأ بوصفه الآن كان هو أيضاً قد ابتدأ كحلمٍ من الأحلام، عن مؤسسة مالية، دولية، مبتدعة، تختلف عن أية مؤسسة أخرى. كنت أصغر عمراً من الآن بسبع وعشرين عاماً حين خطرت لي الفكرة في عام ١٩٨٠ فقرّرت أن أحققها. وإني أقدمها الآن كمثل عن إمكانية تحويل فكرة إلى واقع حقيقي.

تأسست إنفستكورب في عام ١٩٨٢ للعمل من نيويورك ولندن والبحرين وكانت ناجحة في كل سنة من سنوات تاريخها البالغ خمساً وعشرين سنة.

كان مفهومي للأمر يتعلق بتأسيس منظمة مالية متقدمة ومتخصصة جداً، تركز على فرص استثمارية غير تقليدية على ضفتي الأطلسي، على أن تعمل كجسر بين دول الخليج والغرب وتقدم استثمارات بديلة مختارة لأصحاب الأموال الفائضة الذين يرغبون في استثماره في الغرب.

إن قصتي تدور حول كيفية انخراطي في صناعة لم تكن بعد موجودة، وكيف اخترت عملاً لا هوية له، وكيف بدأت بإنشاء شركة لا سابقة لها بحسب علمي. ولم يكن هناك في ذلك الوقت لأي نموذج لاحتذائه أو رفضه، وإنما نشأت إنفستكورب من مفهومٍ محض في رأسي.

كانت خبرتي قبل أن أقوم بتأسيس إنفستكورب تتمثل بمهنة مصرفية بدأت بعملي في نيويورك في بنك Chase Manhattan موظفاً في قسم التسهيلات المصرفية، وكان ذلك البنك معروفاً في العالم واسمه الآن JP Morgan Chase. وإبّان عملي في تلك الوظيفة شهدت مراراً أن بعض الشركات الخاصة العائلية تواجه تحديات جسيمة. والحالة التي خطرت في ذهني هي أن أحفاد مؤسس العمل الذين ورثوا عمله لم تكن لديهم المؤهلات أو الرغبة في الاستمرار. لقد كانوا في حالات متعددة توّاقين إلى بيع أسهمهم للحصول على المال. إن عدداً من تلك الشركات العائلية قد بَرَزَ بشكل جيد في الماضي بقيادة مؤسسيها، وكانت تحظى باسم معروف وسمعة طيبة. أما حين تولّى الأحفاد العمل فقد أرادوا بيع حصصهم، لكنهم لم يتمكنوا من طرح أسهم تلك الشركات على الجمهور، لكونها في حالة تراجع، وتحتاج إلى إعادة نظر شاملة قبل أن تكون أهلاً لعرض أسهمها في الأسواق. وكانت إدارة تلك الشركات تعلم جيداً ما الذي يجب عمله،

حيث يستوجب على تلك الشركات ضخ رأسمال إضافي، كما يتطلب أن يكون المالكون لها قادرين على توفير الوقت اللازم للتوجيه الضروري لتطوير العمل وتحويل شركاتهم إلى حال أفضل. وفي الحالات التي لم يكن فيها المالكون قادرين على الانتظار وهم بالتأكيد غير مستعدين لضخ المزيد من المال فقد تُرك العمل وشأنه من دون أن يحقق مراده المطلوب. وفي ذلك الوقت الذي أخذت ألاحظ فيه هذه النزعة بصفتي رجلًا مصرفياً يعمل في نيويورك كان هناك تيار آخر مختلف تماماً يبرز في جزء بعيد جداً من العالم. فقد قفزت أسعار الطاقة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وكانت النتيجة أن بعض أقطار الخليج المصدرة للنفط سرعان ما تراكمت لديها أموال ضخمة فائضة هي بحاجة إلى الاستثمار المتنوع في الأسواق الدولية. وكان الاستثمار التقليدي يتم في ذلك الوقت عن طريق الإيداع في البنوك والبيع والشراء في الأسهم والسندات وغير ذلك من استثمارات مباشرة معينة. وفي خلال هذه الطفرة النفطية لاحظ البنك الذي كنت أعمل فيه أن وجوده في الخليج سيكون نافعاً، لذلك قرر نقلي من نيويورك إلى الخليج، على أن تكون مسؤوليتي هي توجيه نشاط «تشيس منهاتن» في المنطقة وإدارة أعماله فيها بهدف زيادة حصتنا من السوق المتنامي.

حين انتهت بنجاح مدة عملي في دولة الخليج البالغة ثلاث سنوات كان بوسعي الانتقال للعمل في مهمة أخرى وربما بمركز أعلى في البنك نفسه، ولكنني قررت العمل لإيجاد مؤسسة جديدة لسد حاجتين: حاجة بعض تلك الشركات العائلية المتعثرة في الغرب لرأس المال، والقوة الاقتصادية

المتنامية للخليج، حتى شعرت بأن هناك مكاناً لمؤسسة مالية تستطيع التوفيق بين هاتين الحاجتين.

في ذلك الوقت لم تكن هناك مؤسسة مالية متخصصة تعمل على جانبي الأطلسي وتعرض استثمارات غير تقليدية، لذا كان هدفي هو التواصل بين الفرص الموجودة في الغرب والأموال الفائضة الموجودة في الخليج وذلك بعرض استثمارات غير تقليدية على المستثمرين الخليجيين. وهكذا بدأت إنفستكورب. كنت بالطبع أعلم جيداً أن أولئك المستثمرين سيستمرون في وضع القسط الأعظم من أموالهم الفائضة في قنوات الاستثمار التقليدية المعهودة. ولكن برغبتهم على تخصيص جزء محدود من محفظتهم المالية في الاستثمارات غير التقليدية، وكان إنفستكورب أول من عرض هذه الفرصة.

إني أعتقد أننا خلقنا في الخليج لأول مرة وعياً باستثمارات غير تقليدية، وخلقنا من خلال ذلك الوعي طلباً على الأسهم الخاصة الغربية وعلى غيرها من الاستثمارات البديلة. إن معظم شركات الأسهم الخاصة تعمل الآن من خلال صناديق، حيث تعرض على المستثمرين، وما إن يحصل على ذلك حتى يقوم بالسعي نحو استخدامها لتملك الاستثمارات. ولغرض الاستجابة لما يفضله سوق الخليج وضعت إنفستكورب مقترحاً فريداً خاصاً بها، وبموجبه فإن كل استثمار يعرض على حِدة على زبائننا، ويترك التقدير لهم صفقةً بعد صفقة لكي يقبلوها أو يرفضوها.

فإذا اختار الزبائن المشاركة في الصفقة المعروضة فإنهم يقررون مقدار المبلغ الذي يرغبون في استثماره في كل صفقة من الصفقات. وبهذه

الطريقة يتمتع الزبون بالتقدير التام للموضوع، وكذلك بتقرير مقدار مساهمته في الاستثمار المعروض عليه. وهكذا صار ما نعرضه جذاباً ومنفرداً في الخليج.

إن مؤسستنا تختلف هيكلياً عن غيرها من ناحية أخرى أيضاً. وذلك أن إنفستكورب تقوم منذ تأسيسها بإعلان ميزانيتها بشفافية تامة، إذ تضم الميزانية موجوداتها كافة وتذكر أيضاً ما تنوي القيام به من استثمارات قبل عرضها على زبائنها. لذلك حظيت المؤسسة بتقدير رفيع وتمكنت لهذا السبب من اجتذاب تمويل دولي وكسب تقدير واسع.

إن أداءنا كان ناجحاً في الأعمال التي نقوم بها كافة، وامتاز عن أيٍّ من منافسينا في العالم، وكنا نستهدف الشركات الخاصة متوسطة الحجم على جانبي الأطلسي، وهي شركات نرى أنها تصلح لاختصاص عملنا.

رسالة إنفستكورب وثقافتها

كنت مصمماً منذ اليوم الأول على جعل إنفستكورب مؤسسة من أفضل المؤسسات، ساعياً وراء الطراز الأول في كل حقل من الحقول: من موظفين، وأماكن عمل، وأعضاء مجلس إدارة، وشركات قانونية، ومدققي حسابات، ومستشارين. إن رسالتنا هي أن نكون الخيار المفضل لزبائننا في تلبية حاجاتهم بشأن الاستثمار البديل في ميدان الأسهم الخاصة وصناديق التحوّط والعقارات والتقانة ورأس المال المتنامي في الخليج. ولتحقيق رسالتنا هذه فإن أهم ما كان لدينا هو سمعتنا. وقد كسبت إنفستكورب مقامها من خلال الثقة والشفافية واتخاذ القرار والإبداع والنتائج المتميزة.

إن نموذج إنفستكورب هو اليوم معروف دولياً بأدائه المميز في الاستثمارات البديلة العالمية. ونحن عازمون على الحفاظ على هذه السمعة الطيبة وعلى استمرار البناء عليها. ولهذا الغرض فإننا سنسعى جاهدين لإظهار نتائج ممتازة في ميادين عملنا الخمسة المذكورة آنفاً. وسنستمر كذلك في تقديم أفضل الخدمات لزبائننا مركزين على سوقنا الأساسي المؤلف من زبائن كبار المستثمرين في منطقة الخليج وعلى زيادة حصتنا من زبائن جدد مختارين. وفي الوقت عينه فإننا نقوم بالتوسع في العمل وذلك بخدمة مؤسسات دولية معروفين في الولايات المتحدة وأوروبا.

كانت أهدافنا ولم تزل متسقة بعضها مع بعض ـ أن تكون المؤسسة عالمية في نظرتها وتنظيمها وهيكلية أعمالها؛ وأن تخلق بيئة عمل تتطلب النزاهة وتحفز روحية الإبداع وتشجع على شعور عميق بالمسؤولية تجاه المؤسسة ومساهميها وزبائنها؛ وأن يُعترف بها بفضل شفافيتها ومهنيتها وخضوعها للمساءلة؛ وأن تضمن نموّها الطويل الأمد وربحيتها المتواصلة من خلال إدارتها البالغة العناية.

هذا وستستمر إنفستكورب بكونها مؤسسة تمارسها إدارة حصيفة وبكونها مؤسسية في تطبيقاتها وفي فروع أعمالها، محتفظةً في الوقت عينه بروحية الإبداع وعقلية المشاركة. أما تصميمنا على اجتذاب عاملين مهرة وتطويرهم والاحتفاظ بهم وتوفير ثقافة متميزة يستطيعون فيها التفوق والازدهار فهو تصميم سيظل من دون تغيير.

ربع قرن من الإنجاز

اكتسبت إنفستكورب على مدى خمس وعشرين سنة ماضية الاحترام والتقدير عالمياً بصفتها مؤسسة مالية رئيسية تعمل على طرفي الأطلسي.

وقد ظلت رؤيتنا واضحة كما ظلت رسالتنا ثابتة من دون تغيير ـ وهي أن تبرز في كل فرع من فروع الأعمال التي تقوم بها.

إن إنفستكورب، بصفتها بنكاً يجري التداول بأسهمه في البورصة، مؤسسة معروفة بإبداعها، وقد كانت من أولى المؤسسات التي تدير استثمارات بديلة وتقوم بعملياتها في أميركا وأوروبا الغربية؛ ومن أولى المؤسسات التي ركزت على أصناف الموجودات المتعددة؛ ومن الأوائل التي طرحت أسهمها للجمهور؛ وهي الأولى التي أدركت الحاجة إلى استثمار بديل دولي من بين المستثمرين في الخليج والتي أنشأت نموذجاً فريداً للعمل استجابةً للإمكانيات الكبيرة في هذه السوق.

كانت إنفستكورب في عام ٢٠٠٨ تستخدم أربع مئة موظف من ثمان وثلاثين جنسية، وكل فرد من فريق إدارتها قد نما وترعرع فيها إذ انضم إليها موظفاً بسيطاً ثم ترقّى على أساس الكفاءة والاستحقاق والتفوق. إن معظمهم يعمل في إنفستكورب لأكثر من عشر سنوات وبعضهم لأكثر من عشرين سنة.

إن سجلّنا على مدى خمس وعشرين سنة ماضية يتحدث عن نفسه. فهي مؤسسة رابحة وقد دفعت أرباحاً في كل سنة من سنواتها المالية الخمس والعشرين. وبلغ متوسط العائد السنوي للسهم الواحد أكثر من تسعة عشر في المئة منذ انطلاقته. أما المساهمون الأصليون فقد تسلّموا أكثر من أربع مئة في المئة من مقدار استثماراتهم الأصلية على شكل أرباح نقدية، كما أن العائد للمساهم الاعتيادي كان عشرين في المئة سنوياً على مدى خمس وعشرين سنة.

وقد أظهرت المؤسسة قدرة كبيرة على النمو عضوياً وذلك بإدخال استثمارات من نوع جديد، وكذلك بتوسيع عدد زبائنها. لقد تأسست إنفستكورب برأسمال قدره خمسون مليون دولار وقيمتها السوقية اليوم تزيد

عن ملياري دولار. وقامت الشركة باستثمارات تبلغ نحو ٤٠ مليار دولار وأعطت عوائد مجزية في كل فرع من فروع أعمالها. وقد تزايدت موجوداتها تحت الإدارة بنسبة عشرين في المئة سنوياً خلال العشر سنوات الأخيرة، وهي الآن تبلغ ١٨ مليار دولار من الموجودات المتنوعة. يشمل هذا المبلغ أكثر من أربعة عشر مليار دولار تدار لحساب الزبائن وأربعة مليارات أخرى تدار لحساب المساهمين.

ومع كل هذه الإنجازات التي حققتها إنفستكورب في الخمس والعشرين سنة الأولى فإن أمامها الكثير من الإمكانات، والمتوقع هو أكثر بكثير مما حصل لحد الآن. فالشركة مستمرة على دربها بوضوح في الرؤية وبقوة مالية وباسم ذائع الصيت وسمعة نقية وجيل صاعد من الموهوبين العازمين على التمسك برسالته مستقبلاً.

إني أعتقد من الناحية الفلسفية أن في صميم كل عمل من الأعمال يبدأ بحلم ينتظر التنفيذ. إن أي مشروع من المشاريع، سواء كان مطعماً صغيراً أو متجراً ضخماً، إنما يبدأ كحلمٍ لشخص واحد لإيجاد معنى في تلبية حاجة من الحاجات. وقد ابتدأت إنفستكورب كحلم للربط بين القارات ولعرض فرص للاستثمار وبناء الأعمال في الوقت ذاته.

إني في هذه المرحلة من حياتي أرجو أن أشجع الآخرين على أن يحققوا أحلامهم. وإن مستقبل العراق يتطلب من الشباب النشيط والمؤهل العمل لتحقيق آماله وتطلّعاته ولتحويل بلاده إلى أمة من طراز عالمي. ولقد قدّمت في هذا الفصل قصة حلمي الذي تحقق، لكي أبيّن أن الأحلام الأخرى التي تنتظر في الأروقة يمكن أن تتحقق كذلك. ولهذا السبب بالضبط كرّست الكثير من وقتي لكتابة هذا الكتاب.

الخاتمة

أودّ أن أنهي كلامي بذكر السبب الذي حداني على كتابة هذا الكتاب. فأنا، كما قلت سابقاً، لست سياسياً أو أكاديمياً أو مؤرّخاً، كما أنني لا أنوي العودة إلى العراق بالرغم من تعلقي الشديد بمسقط رأسي. وبالنظر إلى وجود إمكانية لتحويل البلاد إلى الأفضل فإني أشعر بأن هذه الفرصة ينبغي ألا تضيّع. لقد عانى العراق الأمرّين ثلاث مرات بسبب انقلابات عسكرية أطاحت الحكم المدني الشرعي. كان الأول هو انقلاب بكر صدقي في عام ١٩٣٦، والثاني انقلاب رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١ الذي تم القضاء عليه وكانت أضراره محدودة. أما الانقلاب الثالث الذي جرى في تموز/يوليو ١٩٥٨ فكان أكثرها دموية، وقد فتح الباب أمام خمسة وأربعين عاماً من التدمير. وثمّة درس واحد واضح يُستخلص من كل هذا: إن العراق عندما يكمل نقلة فعلية ويحقق الوحدة والاستقرار ويبدأ بإحراز التقدم نحو مزيد من الازدهار فمن الجوهري جداً إخضاع العسكر للقيادة المدنية. إن القوات العسكرية إنما هي للدفاع عن البلاد ضد العدوان الخارجي، وهي ليست أداة للاستحواذ على السلطة الداخلية.

كان العراق، قبل الإطاحة المأسوية بالملكية الهاشمية الدستورية يوم الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨، قُطراً أمامه مستقبل يبشر بخير عميم. وهو بالمقارنة بتايوان أو كوريا الجنوبية أو سنغافورة أو إيرلندة أو دبي في

ذلك الوقت كان سبّاقاً في البناء والإعمار ومتقدماً عليها جميعاً بعشرات الأعوام وهو على طريق التقدم الاقتصادي والمستقبل الزاهر. ولكن ذلك التغيير العنيف للحكم قد قضوا على زعماء من ذوي الحكمة والبصيرة والأمانة والإخلاص ظهروا في تاريخ العراق الحديث، كما أوقف اعتباطياً سياسات ذات رؤية ووضع حداً لنظام سياسي غير طائفي ومجتمع مفتوح. إن الزمرة الانقلابية وما أعقبها من الحكام الدكتاتوريين قادوا العراق إلى مرحلة مظلمة من الاضطهاد والتأخر الاقتصادي واليأس والاندثار.

لقد عاش العراقيون خمساً وأربعين سنة تالية في قُطرٍ تحوّل إلى سجن كبير. أما صدّام الذي حكم أربعاً وثلاثين سنة من تلك السنوات المظلمة فقد كان طاغية ذا عقلية عدوانية كأنها من عقلية رجال الحرب في القرون الوسطى. لم يكن صدّام يدرك أهمية تحقيق قوة اقتصادية فركز عوضاً عن ذلك على بناء جبروته العسكري ليصبح المعتدي الأكبر في الشرق الأوسط. وقد أدرك العراقيون سنةً بعد أخرى حجم خسرانهم وهم يشعرون بالألم الحاد للوضع المزري الذي هم فيه.

في تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة بصفتها الدولة العظمى الوحيدة في العالم مصمّمة، ولاسيّما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أن تشتبك عسكرياً في الشرق الأوسط. وكانت النتيجة استهداف العراق بغزوٍ عسكري، وهو ما أدّى إلى سقوط صدّام ولكنه أدّى كذلك إلى ضرر جسيم بإمكانية قيام عراق موحد، ديموقراطي ومزدهر.

كان نظام صدّام حسين يمثل شراً لا نظير له، فهو قد عمل على تدمير العراق وحال دون إنجاز البلاد لما كانت تستطيع أن تنجزه. لذلك فإنني بادرت إلى الإشادة بتحرير العراق بالقوة إذ لم يكن هناك من بديل آخر. بيد

أن هذا التحرير قد أعقبته ثلاثة أخطاء جسيمة. الخطأ الأول هو القفز على شرط مسبق أساسي ـ ألا وهو فترة انتقالية طويلة وبنّاءة. والثاني هو الاختيار الخطأ في عام ٢٠٠٣ لعدد من الأفراد العراقيين للعمل في مجلس الحكم، والذي كان آنئذٍ منبراً للترويج لهم ليكونوا زعماء البلاد في المستقبل. أما الخطأ الثالث فهو الاستعجال في إجراء انتخابات كانت، على خلاف الدعاية الواسعة لها عملية غير ديموقراطية أدّت إلى تثبيت أولئك الزعماء الذين اختارهم الاحتلال في مواقعهم وإضفاء الشرعية على حكمهم وهم غير أهل لذلك.

ثمة فوارق متعددة بين المبادئ المعلنة للاحتلال وما حدث في التطبيق العملي. لقد كنت في هذا الكتاب منتقداً للاتجاه الذي اتخذه العراق منذ نهاية حكم صدّام. وإني لأشعر بخيبة أمل عميقة أنْ أجد أنّ سقوط النظام الاستبدادي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ لم تعقبه مرحلة انتقالية طويلة وفعالة وحسنة الإدارة التي كانت لها ضرورة قصوى، كما جرى في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. كان الشعب العراقي في عام ٢٠٠٣ يرغب في أمرين رئيسيين أولهما أن تتاح له الفرصة للتخلص من صدّام ومن نظامه الاستبدادي، والثاني أن تحل محل صدّام زعامة أمينة ومقتدرة ومخلصة وذات رؤية وبصيرة لكي تأخذ بيد البلاد قُدماً وتعوّض عما جرى تبديده من الوقت والموارد. إن غزو العراق في عام ٢٠٠٣ وما جرى بعده قد حقق الرغبة الأولى دون الثانية. كان العراقيون فرحين في البداية حين رأوا نهاية نظام صدّام. ولكن لم يطل الأمر كثيراً قبل أن تحدث خيبة الأمل فتحوّل الفرح إلى عداء عميق. لقد غدا العراق منذ الاحتلال أكثر انقساماً وأكثر بؤساً وأقل أمناً مما كان عليه في السابق. لقد أصبح العراق رمزاً للعنف

ولدولة ممزقة ولاقتصاد سيّئ ولمجتمع في صراع عميق على أساس عرقي وطائفي وقبَلي. ثم إن سياسة «زيادة القوات» التي طُبّل لها وزُمّر كثيراً لم تفعل سوى جعل الوضع سيئاً بدلًا من كونه سيئاً جداً، وتأجيل المشاكل الكثيرة من دون حل. وما لم تتخذ إجراءات أساسية لمعالجة أزمة العراق الحالية فإن الانحدار سيستمر وسيؤدي إلى تفكك البلاد.

هناك من يزعم أن هذه النتيجة المأسوية هي التي كان يقصد بها بالضبط مهندسو الحرب من المحافظين الجدد. إذ إن غرضهم كما يقال هو تفكيك العراق وتدميره. فإذا كان هذا هو غرضهم حقاً فقد نجحوا نجاحاً باهراً. ومن الحجج التي تُساق لدعم ما يزعمونه ما يلي:

أولًا، إن شخصاً محترماً وموثوقاً به مثل آلان غرينسبان يقول إن «النفط» هو سبب احتلال العراق. ثانياً، إن السفير بول بريمر سارع إلى وضع الأسس للانقسام في نسيج المجتمع العراقي وانتشار الفساد فيه في ظل الاحتلال. ثالثاً، إن جوزيف بايدن، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عمل جاهداً على جعل الكونغرس يصدر قراراً بتفكيك العراق رسمياً. رابعاً، صدور تصريحات متواصلة من البيت الأبيض تنفي حدوث الفشل.

من ناحية ثانية هناك آخرون، وبضمنهم قد يكون الرئيس بوش نفسه، لم يكونوا راغبين في حدوث هذه النهاية المأسوية. ولعلهم أرادوا مخلصين أن يروا عراقاً جديداً، قوياً ومزدهراً، يكون بمثابة مثل يُحتذى ويصبح رمزاً للاستقرار والرخاء والسلام في الشرق الأوسط. ومن البديهي أن هذا الطموح لم يتحقق وأن الحصيلة كانت فشلًا ذريعاً، لا لسببٍ إلا لسوء التخطيط وعدم الكفاءة المطلقة.

قائمة بالأخطاء

لقد ارتُكبت سلسلة من الأخطاء الجسيمة منذ الاحتلال أدت إلى تبديد فرصة نادرة لا سابقة لها لبناء عراق جديد ومزدهر. كانت الخطيئة الأولى حل الجيش العراقي وجهاز الخدمة المدنية وهو جهاز علماني محترف كان يدير شؤون العراق حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. كانت القوة الجوية الأميركية عند بداية الغزو قد ألقت مئات الآلاف من المناشير الموجهة إلى القوات المسلحة العراقية تدعوها إلى عدم القتال. وكانت المناشير تقول إن الولايات المتحدة هي ضد صدّام وليس ضد الجيش العراقي. ومع هذا فحين نجح الغزو الأميركي من دون مقاومة عراقية تُذكر نكث المحتلون وعدهم وقرروا حل الجيش العراقي وطرد أفراده. وهكذا لم يعد هؤلاء يتقاضون رواتبهم التقاعدية ولكنهم احتفظوا بأسلحتهم.

وكان الخطأ الثاني انخراط الولايات المتحدة في إعادة هندسة المجتمع العراقي من جهة واختيار الاحتلال لزعامة تحل محل نظام صدّام من جهة أخرى. فمنذ غزو الكويت عام ١٩٩٠ كان بعض الساسة العراقيين المغتربين وهم من ذوي السمعة السيئة يطرقون أبواب وكالات الاستخبارات الأميركية والأوروبية طلباً للدعم المالي والسياسي لتشكيل جبهة معارضة لحكم صدّام. إن قيام واشنطن ولندن بدعم هؤلاء الأشخاص في تسعينيات القرن العشرين أملًا بأنهم قد ينجحون في زعزعة صدّام قد يكون مفهوماً ولكن الأمر مختلف تماماً حين قررت الولايات المتحدة نفسها شن الحرب على صدّام، وما إن حققت النصر حتى قامت بتسليم زعامة العراق الجديد إلى مثل هؤلاء الأشخاص غير الموثوقين.

لو أن الولايات المتحدة قد قامت بالتدقيق في خلفية هؤلاء الأشخاص لما نجح في الاختبار سوى قلّة منهم قد تتوافر لديهم المؤهلات المطلوبة. ومن الصعب أن نفهم كيف قامت الإدارة الأميركية بتسليم العراق الذي كان علمانياً تقليدياً إلى زمرة متطرفة تعوزها الكفاءة والنزاهة. إن السماح لساسة من ذوي السمعة السيئة بملء الفراغ الحاصل وتولي حكومة العراق كانت له عواقب وخيمة.

لم تمر فترة طويلة حتى أصبح زعماء العراق المعيّنون أخيراً يتصارعون على الغنائم. إنهم في محاولاتهم المستميتة للتستر وراء قضية من القضايا أو وراء برنامج معيّن قد اختاروا الاختلافات العرقية والدينية كوسيلة مناسبة لإثارة المشاعر لتكوين وتوسيع قاعدة أتباع لهم. لقد قاموا بتشكيل مليشيات خاصة بهم وحصلوا على أموال من مصادر أجنبية لكي يقاتلوا ويقتلوا وينشروا الرعب. إنهم وهم يدفعون بمطالبهم العرقية والطائفية قُدماً قد نهبوا الثروة والسلطة حين قيامهم بتجنيد أتباعهم وترسيخ مراكزهم.

وجاء تشكيل مجلس الحكم في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ على أساس محاصصة عرقية وطائفية بمثابة خطأ جسيم آخر استفحل في ما بعد بصدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات قبل أوانها ثم سن دستور سيئ حافل بالنواقص. وحين دعت الولايات المتحدة إلى عقد انتخابات قام بارونات الحرب بدعوة أنصارهم إلى التصويت حسب الأوامر التي تصدر إليهم. وبهذه الطريقة نجحوا في الحصول على مقاعد نيابية كافية مكنتهم من كتابة دستور يخدم برامجهم الخاصة. أما في ما بين أنفسهم فقد استمروا يتخاصمون بشأن النفط والأراضي في حين كان الملايين من العراقيين قد فقدوا حقوقهم واستُبعدوا وصاروا طُعمة للبطالة والغضب.

وواقع الأمر أن قلة قليلة من الناس صوّتوا في الانتخابات كمواطنين عراقيين، فقد صوّت معظم الناخبين بصفتهم شيعة أو سُنّة أو أكراداً. إن عقد انتخابات سابقة لأوانها والعراق على درب الخصام الاجتماعي أشبه بصب الزيت على النار. وكل ما فعلوه هو إذكاء الاستقطاب وتمزيق نسيج المجتمع الذي كان في السابق متآخياً.

ومما جعل الوضع أكثر سوءاً تحديد مواعيد اعتباطية لإجراء الانتخابات وكتابة الدستور. ومن أسباب هذا الاستعجال الرغبة في مخاطبة الرأي العام الغربي والعالمي لإظهار أن الغزو قد أتى بـ«ديموقراطية» مزعومة للشعب العراقي. ولكن ذلك كان من قبيل الخداع الهادف إلى مراعاة الرأي العام الأميركي، فهو لا يخدم مصلحة العراق على المدى الطويل.

إن إجراء الانتخابات قبل الأوان، وهي التي تمت بإعداد سيّئ لتمكين عملاء الاحتلال من السلطة، إنما أدّى إلى استفحال الانقسامات في قطر كان يفخر ذات يوم بأنه أمة واحدة. وقد أخذ هؤلاء الزعماء الفئويون الذين برزوا أخيراً يلجأون إلى العواطف لكي يتقاتل أنصارهم أحدهم مع الآخر. أما عملية الانتخابات التي تفاخرت بها جهاراً وسائل الإعلام الأميركية فقد قادت إلى مزيد من عملية التقسيم. ومن شأن عملية التمكين لزعماء العشائر وللجماعات العرقية والدينية المختلفة أن تؤدي إلى مزيد من التفكك وإلى إيجاد دولة خائبة. وهذه القنبلة الموقوتة ستكون لها عواقب وخيمة في الشرق الأوسط بأسره. أما التحدي الذي سيواجه العراقيين الوطنيين في المستقبل فهو الالتزام بالمهمة الصعبة والطويلة الأمد والخاصة ببناء أمة واحدة.

فهل يمكن القيام بذلك؟ في السنوات الخمس الأخيرة، حين كنت

أُدعى لتوجيه كلمة عن العراق من قِبل منظمات في واشنطن ونيويورك ولندن، واجهت مثل هذا السؤال وهو: «بالنظر إلى تنوع شعب العراق هل يمكنه حقاً البقاء كأمة واحدة؟ ألم تحكم الأقلية السنّية بقبضة حديدية؟». كان جوابي عن القسم الأول من السؤال هو ما ذكرته في الفصول الأولى من هذا الكتاب واصفاً كيف أن القومية العراقية وحكم القانون من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨ قد ارتفعا فوق التنوع العرقي والديني. وفي اعتقادي أن من الممكن القيام بذلك مرة أخرى. أما في جوابي عن القسم الثاني من السؤال فقد قلت إن صدّام قد حكم بنشر الخوف والرعب ضد الجميع، سنَّة وشيعة، وأي أحد آخر لا يعدّه موالياً له. لذلك يجب ألا ينظر إلى نظامه على أنه طائفة تضطهد طائفة أخرى؟

أما الخطيئة الكبرى الأخرى فقد كانت ترك الحدود العراقية مفتوحة لمن هبّ ودبّ وجعل البلاد مرتعاً لتغلغل الإرهابيين الأجانب فيها. إن القتل الشنيع والدمار الفظيع الذي قام به هؤلاء الإرهابيون قد أسهم بدوره في مزيد من تفكك العراق. وغالباً ما يطرح السؤال الآتي: لماذا لم تكن القاعدة موجودة في العراق قبل عام ٢٠٠٣ ولماذا هي الآن بهذه القوة التي هي عليها؟ والجواب بالطبع هو تفكيك السلطة الإدارية المركزية والفراغ الأمني الذي نجم عن ذلك. إن عدم وجود جهاز أمن يوثق بها جعل العصابات الخارجية تجد في العراق دولة خائبة وبالتالي تربة خصبة تستطيع فيها أن تتابع أهدافها الخاصة بها. وكان عدم حماية حدود العراق بمثابة دعوة مفتوحة للقاعدة لكي تقوم بأعمالها الإجرامية. وقد سدّد الاحتلال إلى القومية العراقية ضربة قاصمة. إنه دمّر نسيج ذلك المجتمع الذي اقتضى ثمانين عاماً لشد بعضه إلى بعض. وقد أُحلّ محلّ نظام صدّام الوحشي

حكم متهور أدّى بدوره إلى استشراء العجز والفساد وإلى انهيار الأمن بشكل تام.

إن العراق اليوم هو مجتمع يتشظى بعمق ويكابد باستمرار العداوة والبغضاء والعنف، ولا يجد المواطنون فيه خياراً سوى الاعتماد على تضامن طائفي من أجل البقاء. إن الخوف والعنف والانتقام يجري بلا هوادة. أما الذين يطيقون المغادرة، ولاسيّما المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى، فقد تركوا الوطن زرافاتٍ ووحداناً.

ففي خلال السنوات الخمس منذ الغزو قُتل مئات الآلاف من العراقيين وفرّ مليونان منهم إلى الأردن وسورية كلاجئين إبّان اشتداد العنف. يضاف إلى ذلك أن ١,٧ مليون عراقي قد هجّروا من مساكنهم في داخل البلاد. إن الوطن، وهي من دون أمن، ومن دون فرص عمل، وبالانقطاع المتواصل للماء والكهرباء، وباقتصاد متدهور، قد أخذت تواجه التفكك الفعلي. وفقد معظم العراقيين اليوم الأمل فانحدروا إلى هاوية اليأس والقنوط. إن الانقسام والاستبعاد اللذين سببهما الغزو هما بدرجة ساحقة وفظيعة.

إن الأذى الذي أصاب العراق منذ عام ٢٠٠٣ قد أوقعه عراقيون وليس أميركيين. ففي خلال السنوات الخمس الماضية لم يكن المرء يتصفح جريدة في الشرق الأوسط إلا يجد على صفحتها الأولى أخباراً عن الفضائح الجارية في العراق: خمسة وعشرون قتيلاً هنا وخمسة وستون هناك؛ كذلك التطهير العرقي والطائفي؛ وكذلك لاجئون ومهجرون. وثمة أحياء سكنية كانت مختلطة في الماضي قد غدت الآن من لون واحد. وهناك الفساد العلني، وموظفو الحكومة يحميهم جنود من قوات أمن أجنبية أو ميليشيات مرتزقة. . .

ومن المثير للإحباط أن نرى طاغيةً شريراً تحل محله حفنة من

المحتالين والمتعصبين والأوغاد؛ وكيف أن السفارة الأميركية في بغداد (وهي الآن الأكبر في العالم)، وإليها يعود مئة وأربعون ألف أميركي من الرجال والنساء بالزي العسكري، يُنظر إليها من قبل ملايين العراقيين على أنها تحمي حكومة فاسدة ومفروضة فرضاً وقابعة في قلعة المنطقة الخضراء؛ وكيف أن العراق قد انتهى أمره إلى دولة فاشلة بدلًا من أن يكون نموذجاً للوحي والأمل.

الحل الذي أقترحه: طريق ثالث

في اعتقادي، أولًا، أن على الولايات المتحدة أن تقول بشكل واضح وقاطع أنها لا تسعى إلى وجود عسكري دائم في العراق. لقد قدمت في هذا الكتاب خطة تهدف إلى بناء عراق جديد، ومستقل، وموحد، وعلماني، مستخدماً أفكاراً من ماضيه ومن تجربتي الشخصية ومن قصص النجاح في العالم. ولكن هذه التوصيات الخاصة بالتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تُنفذ إلا إذا تغيرت الحالة الحاضرة الحافلة بالخصام المأسوي والتفكك السياسي. ولكنني أرى أن الوضع، على كونه قاتماً، يجب ألا يفقد فيه المرء الأمل. ولم تزل هناك إمكانية لإيقاف التدهور ولتغيير مجرى الأمور.

كيف؟ إن العراق بعد خمسة وأربعين عاماً من القمع والحكم الشمولي، أعقبتها خمسة أعوام أخرى من الفوضى والدمار في ظل الاحتلال، يحتاج إلى فترة انتقالية طويلة لفسح المجال لإعادة التأهيل في ظل حكم عادل ومركزي ويروم الخير للناس. وعلى هذا النظام الجديد أن يلغي المطالب العرقية والطائفية كافة وأن يزيل أية إشارة إليها. فالعراق يحتاج إلى إعادة

القانون والنظام وإلى اعتبار العراقيين كافة مواطنين متساوين وإلى رعاية مجتمع مدني سليم ينبض بالحيوية. والأهم من ذلك أنه يحتاج إلى التركيز على إعمار اقتصادي واسع وتنمية شاملة. إن كل هذا يتطلب أناساً وطنيين، وأمناء، ومخلصين، لكي يشد بعضهم أزر بعض حتى ينهضوا بمهمة تأسيس نظام سياسي جديد مكرّس لبناء عراق جديد مع مجتمع مدني قوي وسلطة قضائية متينة. ومهما يكن الشكل الذي ستكون عليه هذه الزعامة الجديدة فإن أولى أولوياتها يجب أن تكون فرض منع التجوال في الحال لغرض تطبيق القانون والنظام بشكل حازم ولضمان الأمن والاستقرار، وتهيئة السبيل لإعمار اقتصادي شامل. فما إن يسود الأمن ويشعر الناس بأن المستقبل يبشر بالخير حتى يصبح من الممكن إجراء تحوّل كبير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولسوء الحظ، وفي ظل الوضع الحاضر غير المستقر، نجد أن كثيراً من العراقيين الطموحين والموهوبين يختارون الخروج من البلاد إلى أن يتحسن الوضع.

يجب أن تكون زعامة العراق الجديدة وطنية تماماً من دون روابط سياسية مسبقة أو انتماءات إلى جهات أخرى، ومن دون أن تكون في ذمتها أفضال يجب سدادها لأية دولة أجنبية. ويجب أن تكون الإشارة إلى أية خلفية طائفية أو عرقية من المحرمات. وعلى العراقيين كافة أن يتمتعوا بحقوق متساوية وأن تكون عليهم مسؤوليات متساوية. إن مفهوم الانتماء إلى أمة واحدة ينبغي أن يثبّت ويؤكد من جديد. فهكذا عمل العراق خلال ثمانين سنة قبل الاحتلال وهكذا ينبغي له أن يعمل في المستقبل. وعلى هذه الشاكلة ذاتها أود أن أكرر أهمية الإقرار بإنجازات مرحلة ما قبل ١٩٥٨ في العراق، وأدعو بقوة إلى حاجة العراقيين جميعاً إلى أن يحتضنوا تلك

السنوات التأسيسية المهمة للدولة. ومع أن معظم العراقيين الذين تحدثت معهم يعلنون في السر إعجابهم بإنجازات الزعماء في العهد الملكي الهاشمي الدستوري فإني أريد أن أسمع ذلك علناً وبشكل واضح وصريح وبقناعة تامة.

لقد آن الأوان للعراقيين كافة بأن يعلنوا على رؤوس الأشهاد أن يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ كان يمثل اللحظة التي بدأ فيها انحدار العراق الطويل. لقد كان العراق قبل ذلك التاريخ يسير على الدرب الصحيح. وكان أفراد العائلة الهاشمية مخلصين ووطنيين، وكذلك كان الزعماء السياسيون في ذلك العهد، فقد وضع اقتدارهم وبُعد نظرهم العراق على طريق الرخاء والوحدة والتقدم الاجتماعي. إن الموروث اللامع لأولئك الزعماء قد جرى التعتيم عليه والتقليل من شأنه وتزويره من قبل الأنظمة الدكتاتورية التي توالت على حكم البلاد، على مدى خمسين عاماً. والآن، وبعد أن أنصف التاريخ سياساتهم فإن الواجب يقضي بردّ الاعتبار للزعماء السياسيين في العهد الملكي الهاشمي والإقرار بفضلهم وإن بعد طول انتظار.

إن على الزعامة الجديدة للعراق أن تزيل ما أقامه الاحتلال، وذلك بإلغاء المجلس النيابي الطائفي السيئ الاختيار، وإلغاء الدستور الداعي للانقسام، ووقف العمل بحكومة المنطقة الخضراء ذات العقلية المنغلقة. وينبغي كذلك التوقف عن سياسة تفكيك الجهاز الحكومي لما قبل ٢٠٠٣ وهي سياسة جلبت الكوارث للبلاد بعد الاحتلال. ومن الضروري عودة جميع الموظفين المدنيين والعسكريين الذين خدموا قبل الغزو إلى وظائفهم باستثناء المدانين بجرائم ارتكبوها. وباختصار، ينبغي إيقاف العمل بعملية اجتثاث البعث إيقافاً تاماً. أما «الفدرالية» التي أنشئت للتغطية على الحكم

الذاتي العرقي والطائفي فيجب أن تُلغى ويُستعاض عنها بتوزيع بعض سلطات الحكومة المركزية على أساس جغرافي وإيداع القيام بها إلى المحافظات العراقية البالغة ثماني عشرة محافظة وإلى عشرات البلديات الموجودة في القطر التي لا تقوم على أساس هوية عرقية أو دينية.

إن كادراً جديداً من التكنوقراط من موظفي الحكومة العلمانيين الأكفاء يجب أن يركز بالدرجة الأولى على التنمية الاقتصادية. أما معيار الخدمة في القطاع العام فينبغي أن يكون الأهلية والنزاهة والمهارة والموهبة والكفاءة والخبرة وليس الانتماء إلى أية أغلبية أو أقلية.

وعلى الولايات المتحدة أن تساند هذه الحكومة الانتقالية الجديدة وذلك بأن تسحب قواتها من العراق مع استمرارها في تقديم المعونة المالية والفنية لمساعدة البلاد على التطور نحو حليف مستقر ومزدهر وموثوق في الشرق الأوسط. إن على الأميركيين والعراقيين، بدلًا من أن يقتل أحدهم الآخر، أن يعملوا معاً لبناء اقتصاد قوي يمكنه في النهاية أن يدمج نفسه في السوق العالمية اندماجاً فعالًا ومنتجاً.

إن الجمع بين كل هذه التغييرات سيؤدي إلى قيام مجتمع استهلاكي يفضي إلى طبقة وسطى مزدهرة ستشكل الأساس لديموقراطية ليبرالية قابلة للاستمرار. إن طبقة وسطى نابضة بالحيوية هي عنوان الاقتصاد العصري المتنامي وهي شرط مسبق لاستقرار بعيد المدى. إنها تضمن أن يكون لجزء كبير من السكان أمل كبير بالمستقبل وأن يولد لديهم الرجاء بأن الأحلام يمكن تحقيقها فيجدر العمل من أجلها. وحين يتمتع العراقيون بالرخاء مع فائدة ملموسة متزايدة فسيرغبون رغبة حقيقية في الاستقرار، ويحوّلون

اهتمامهم بعيداً عن الانتماءات الضيقة المؤدية إلى انقسامات، العشائرية منها أو الدينية أو العرقية. وعندئذٍ سيسهم العراق بجعل الشرق الأوسط مكاناً آمناً.

إن لدى العراق الموحد ما يكفي من العناصر لكي يصبح قطراً ناجحاً ومزدهراً. ولديه بالتأكيد القدرة على أن يكون من أكثر الأقطار ازدهاراً في العالم، فهو لم يعد مهدداً لجيرانه بل أضحى يضيف عمقاً اقتصادياً وقوة للمنطقة. إلا أن شيئاً من هذا لن يحدث إلا إذا انطلقت إمكانياته من عِقالها. ومن الواضح الآن أن التدهور الحالي في العراق هو عبارة عن قنبلة موقوتة لا يستطيع أحد أن يتجاهلها. والعواقب التي ستنشأ عن دولة فاشلة في العراق ستؤدي إلى تعريض حياة الملايين من مواطنيه للدمار، كما ستكون لها آثار سلبية على المنطقة بأسرها. إنني أشعر بكل قوة أن استقرار العراق ورخاءه لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تغيير شجاع كامل، تغيير من شأنه إيقاف الانحدار وضمان العودة إلى عراق علماني متحد، متعطش لتحقيق معجزته الاقتصادية ـ عراق يمتد من حدوده الشمالية مع تركيا إلى حدوده الجنوبية مع الكويت.

وفي الختام فإن الخطيئة الجسيمة التي وقعت منذ الاحتلال هي عدم الإدراك بأن العراق لا يمكنه أن يكون دولة ديموقراطية سليمة ومزدهرة بين ليلة وضحاها. وإن أي خطة بعيدة المدى لمستقبل العراق يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية مستقرة تمتد من سقوط نظام صدّام حتى تحقيق النتيجة المرجوة. إن محاولة التغاضي عن هذا الشرط المسبق قد سببت الكثير من المشاكل في السنوات الخمس الماضية. وما زلت أعتقد أنه لم يفت الوقت

بعد، حتى في الوقت الحاضر، للإقرار بتلك الخطيئة الشنيعة والبدء بإقامة مرحلة انتقالية تحفل بالكفاءة والسلطة، فهي أمر جوهري لديموقراطية قوية وسليمة في العراق في المستقبل.

إن البدء بالعودة إلى ذلك في هذه المرحلة المتأخرة سيكون أمراً معقداً يتطلب الشجاعة والحكمة معاً. ولكن إذا وجدت الإرادة فسيكون ثمة مخرج من هذه المأساة الحالية. إن أهم ما سيشغل اهتمام العراقيين هو التساؤل هل سيكون بوسع أية حكومة في المستقبل أن تعيد الثقة والاحترام لدى الناس؟ إن الأنظمة التي جاءت إلى الحكم بالقوة منذ عام ١٩٥٨ كان أحدها أسوأ من الآخر الذي تلاه، فعانى الشعب العراقي كثيراً جداً. إنه يستحق بعد طول انتظار نوعاً من الزعماء الذين سيقدمون لأبنائه مستقبلاً حافلاً بالأمل وحسن المآل في عراق موحد، ومنفتح يسوده السلام والرخاء.

إن العراق بحاجة، لكي يتمكن من عكس الاتجاه السائد، إلى حركة جماهيرية تنهض بصفتها أمة موحدة، عازمة على أن تتجدد وتزدهر، ومصمّمة على أن تعيد البناء مرة أخرى.

ملحق

خطاب نوري السعيد التأريخي ١٩٥٦(*)

أبناء وطني

تمر الأمة العربية اليوم في دور لم تشهد دوراً أكثر منه تعقيداً وأشد خطورة في تاريخها الحديث. واجتياز هذا الدور بنجاح يتطلب الكثير من الصبر والحكمة والمزيد من التعاون والتضافر بين جميع أفراد الأمة العربية مسؤولين وغير مسؤولين ليتيسر لهم الخروج من أزمة هذا الدور منتصرين مرفوعي الرؤوس.

وقد تتابعت الأحداث وتطورت الأمور في هذا الدور بسرعة رأيت معها لزاماً عليّ أن أتحدث إليكم حولها.

ولكني آثرت أن يكون الحديث بعد جلاء القوات المعتدية عن الأراضي العربية التي احتلتها بنتيجة الاعتداء الآثم الأخير.

أما وقد تحدث سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فخامة الرئيس شكري القوتلي وسار الجلاء في طريقه المحتوم فقد وجدت لزاماً عليّ أن

(١) الخطاب التاريخي الشامل الذي ألقاه نوري السعيد من دار الإذاعة العراقية مساء ١٧/ ١٢/ ١٩٥٦.

أتحدث كذلك إلى إخواني أبناء الأمة العربية عامة وإلى مواطنيّ الكرام أبناء العراق خاصة فأكشف عن بعض الحقائق التي بقيت محجوبة عن الرأي العام زمناً غير يسير.

وقبل أن أبدأ حديثي أود أن ألفت الأنظار إلى أن من حق أي سياسي أن يجازف بماله أو أن يجازف بسمعته أو أن يجازف حتى بحياته ولكن ليس من حقه أن يجازف بسلامة أمته وكيان بلاده.

وإن من واجب السياسي الحصيف الأمين أن يضع نصب عينيه ـ في الدرجة الأولى ـ سلامة بلاده وصونها من الاعتداء الخارجي والحرص على سلامة المواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم. فإذا آمن رجل الدولة بهذا وعمل ما استطاع لتحقيقه استراح ضميره وهان عليه ما قد تتعرض له أعماله من الأقاويل والتهم لأن حبل الكذب قصير ولأن نور الشمس لا يحجبه الغربال.

أيها السادة:

إن حديثي إليكم اليوم سيكون على قسمين: القسم الأول، يتضمن عرضاً للعلاقات بين العراق والاتحاد السوفييتي. والقسم الثاني يقتصر على العلاقات بين العراق وبين الدول العربية وعلى ميثاق بغداد.

سادتي:

في سنة ١٩٣٤ قبلت روسيا الشيوعية عضواً في عصبة الأمم. وكان قبولها بناءً على دعوة وقَّعت عليها أربع وثلاثون دولة من مجموعة ما يزيد على الخمسين دولة من أعضاء عصبة الأمم. وكان العراق من ضمن الدول الأربع والثلاثين التي وقعت على الدعوة. وكان توقيعه على الدعوة في ذلك التاريخ برهاناً قاطعاً على حسن نواياه نحو الشعب الروسي. وفي اجتماع

عصبة الأمم العام الذي عقد في تلك السنة قابلني الرفيق لتفينوف وزير خارجية روسيا وممثلها في الاجتماع وفاتحني في ضرورة تبادل التمثيل السياسي بين العراق وروسيا. فأجبته بأن ضرورة تبادل التمثيل السياسي بين أي بلد وآخر تقررها المصالح المشتركة بين ذينك البلدين كوجود علاقات تجارية واقتصادية بينهما أو وجود رعايا لأحد البلدين في البلد الآخر، وجميع مثل هذه العوامل غير موجودة بين العراق وروسيا الشيوعية، وعليه فإن تأسيس تمثيل سياسي بين البلدين في مثل هذه الظروف لا معنى له اللهم إلا إذا كان الغرض منه بث الدعايات الشيوعية في العراق مما سينجم عنه حتماً إثارة القلاقل والاضطرابات في بلادنا بالنظر إلى مناقضة المبادئ الشيوعية لعاداتنا وتقاليدنا وديننا وسيؤدي إلى تردي العلاقات بين العراق وروسيا. ثم قلت له: لهذا فإنني لا أرى في الوقت الحاضر فائدة من تأسيس تمثيل بين البلدين وذلك حرصاً مني على استمرار العلاقات الحسنة بينهما، وأن عدم وجود تمثيل سياسي بين البلدين لا يعني بأي حال أن العلاقات غير حسنة. فعلاقة العراق بالدول السكندنافية ودول أميركا اللاتينية وكثير من الدول الآسيوية على أحسن ما يرام، بالرغم من عدم وجود تمثيل بين العراق وبين هذه الدول.

ثم تكررت محاولات الروس لتأسيس مثل هذا التمثيل وبقي العراق متمسكاً برأيه السابق حتى وقعت الحرب العالمية الثانية وانضمت روسيا إلى جانب الحلفاء وبدأت الحكومتان الأميركية والبريطانية بتزويد روسيا بالمساعدات العسكرية وغيرها عن طريق الخليج الفارسي فوصلت إلى البصرة بعثة روسية بغية تسهيل مرور المساعدات إلى روسيا. وانتهزت البعثة هذه الفرصة وأخذت تتصل ببعض الأهلين في العراق وخاصة بأولئك الذين كانوا يتظاهرون بالاشتراكية. وقد استغلت الحكومة الروسية تلك الظروف

الخاصة ونجحت في تأسيس علاقات سياسية بين البلدين في سنة ١٩٤٥ ولم تلبث المفوضية الروسية في بغداد أن تحولت إلى مركز لأنواع الدعايات المختلفة وأصبحت الكتب والنشرات الشيوعية توزع بالألوف كل يوم، وأمست دار المفوضية وكراً للمؤامرات وأعمال الهدم والتخريب في العراق وفي غيره من الأقطار المجاورة من عربية وغير عربية.

تعاون الشيوعية والصهيونية

سادتي:

لقد سبق لي أن حذرت الشعب العراقي الكريم من الخطرين الشيوعي والصهيوني منذ زمن بعيد. وقد صرحت في مؤتمر صحفي عقد في ديوان مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٤٧ ما نصه:

إن ظهور الشيوعية لأول مرة في الشرق الأوسط كان في فلسطين في سنة ١٩٢٩ أو ١٩٣٠ فخطر الصهيونية وخطر الشيوعية في هذا القطر يجعلنا نخشى من أية معاونة تأتي بنظريات سخيفة باسم مصلحة هذه البلاد. فهل يجوز لنا أن نقبل النظرية القائلة بأن عدو عدوي هو حليفي. . .

وقد نشر هذا التصريح مفصلاً في الصحف العراقية ومنها جريدة الزمان في عدديها الصادرين بتاريخ ٢٤ و٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٧.

وأحسب أن الكثيرين من المواطنين الكرام يتذكرون محتويات البيان الذي أفضيت به إلى المؤتمر الصحفي المذكور وشرحت فيه التعاون الوثيق بين الشيوعية والصهيونية في العراق عن طريق يوسف سلمان وإبراهيم شميل ويعقوب إفرايم إسحق وناجي شميل وغيرهم. وكيف أنهم بدأوا نشاطهم بين طلاب المدارس.

ولا أعتقد أن أحداً من المستمعين المحترمين قد نسي الحوادث الدامية التي وقعت في العراق قبيل الحرب الفلسطينية وكيف أن الأحزاب الوطنية في العراق بذلت كل ما في وسعها لتهدئة الحالة دون أن يستجيب أحد لنداءاتها ذلك لأن الشيوعيين والهدامين سيطروا على الموقف وانتزعوا الزمام من يد الأحزاب الوطنية حتى أعلنت الإدارة العرفية بسبب الحرب الفلسطينية واستتب الأمن وساد حكم القانون.

وقد ظهر من التحقيقات الدقيقة التي قامت بها الحكومة العراقية أن المفوضية الروسية في بغداد هي التي كانت تموّل الهدامين والمخربين بتنظيم المظاهرات وإشاعة الفوضى وبث الرعب في قلوب السكان الآمنين. وقد وضعت الحكومة يدها على كثير من الوثائق التي تؤيد نشاط المفوضية الروسية في إشعال نار الفتنة في البلاد. لذلك قررت الحكومة غلق المفوضية العراقية في موسكو واستدعاء موظفيها كما طلبت إلى الحكومة الروسية سحب موظفيها من بغداد. وقد لبت روسيا هذا الطلب إلا أنها ألحقت جميع الموظفين الروس الذين خرجوا من بغداد بالمفوضية الروسية في دمشق ليواصلوا نشاطهم الشيوعي في العراق من هناك ويكونوا على اتصال دائم مع أعوانهم في الأراضي العراقية.

استسلام مصدّق للشيوعية

ومما تجدر الإشارة إليه أن أعمالاً مماثلة من التخريب والهدم والفوضى كان يقوم بها الشيوعيون في الجارة العزيزة إيران.

كلكم يذكر حزب تودة وأنصار السلام والشبيبة الديموقراطية وكلكم يذكر كيف نجحت روسيا في إقامة جمهورية أذربيجان تحت رئاسة جعفر بشواري

وتذكرون كيف استسلم السيد مصدق للشيوعيين، وكيف استغل هؤلاء مبدأ تأميم النفط لإحلال الفوضى والفقر في إيران. وكانت قلوبنا واجفة خوفاً على جارتنا العزيزة ولما يتعرض له العراق من أخطار في حالة نجاح الخطط الروسية في هدم النظام القائم في إيران وإلحاقها بالأقطار الواقعة وراء الستار الحديدي. غير أن الباري جلّت حكمته قد قيّض لإيران الخلاص في شخص جلالة شاه إيران وزعمائها المخلصين. فقد صمد الجميع أمام العاصفة والتف الشعب حول عرش جلالته وحكومته الرشيدة ليقضي على الهدامين وعادت البلاد إلى وحدتها وإلى حال الهدوء والاستقرار.

دور الحزب الشيوعي الفرنسي

ومن المفيد أن أذكر هنا أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان على اتصال وثيق بالشيوعيين وخلاياهم في الأقطار العربية التي كانت حينئذ تحت الانتداب الفرنسي وكان الحزب المذكور هو الذي ينظم الفروع في البلاد العربية ويمولها.

وكان التعاون وثيقاً بين الصهاينة الشيوعيين في العراق والشيوعيين في إسرائيل. وقد ثبت ذلك جلياً بالوثائق التي طبعتها سلطات الأمن من العراق بعدة مجلدات فضلاً عن الوثائق الأخرى التي لا تزال طي الكتمان.

مطامع روسيا التوسعية

سادتي:

إن مطامع روسيا التوسعية غير خافية على أحد فهي ليست بالأمر الجديد. وكذلك سياستها التوسعية فإنها ليست بالسياسة الجديدة وإنما هي سياسة قديمة رسمها القياصرة وتبناها الشيوعيون. فروسيا تطمع في السيطرة

على جميع البلاد الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط وبين الخليج الفارسي، وقد زاد تمسكها بهذه السياسة وتضاعفت جهودها لتحقيقها بعد أن اكتشف النفط في هذه المنطقة وأصبح مادة حيوية لا يستغني عنها أي بلد صناعي يحاول فرض سيطرته الاقتصادية والعسكرية على العالم.

وقد ظهرت هذه المطامع واضحة للعالم في الوثائق التي نشرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي ظهر منها أن روسيا الشيوعية كانت قد طلبت إلى ألمانيا الهتلرية إطلاق يدها في هذه المنطقة مقابل معاونتها في السيطرة على أوروبا. كما ظهرت سياسة روسيا التوسعية بأجلٍّ مظاهرها في انتهاز فرصة الحرب والسيطرة على دول أوروبا الشرقية وفرض أنظمتها عليها بالحديد والنار. وكلكم يطلع الآن على بعض ما يجري في المجر.

هذا هو مجمل الحال بين العراق وروسيا لذلك كان العراق دائماً محاطاً بالمخاطر التي تحف به. فنص في قانون العقوبات في عهد فخامة المرحوم السيد ياسين الهاشمي على تحريم الشيوعية والمعاقبة على نشرها ثم عدل القانون سنة ١٩٣٨ فشمل جميع الأعمال الهدامة ومنها الصهيونية والفوضوية.

ويظهر للمستمع الكريم مبلغ الحقد الفظيع الذي يضمره بعض الساسة الشيوعيين للعراق ودرجة تحللهم حتى من أبسط القواعد الإنسانية لإثارة الفتنة بين الأشقاء. يظهر ذلك من الفرية الكبرى التي نطق بها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الرفيق شبيلوف في أعظم محفل دولي عرفه التاريخ وهو هيئة الأمم المتحدة دون أن يحفل بما يترتب على كذبته من نتائج وذلك حين قال إن العراق وإسرائيل متفقتان على اقتسام الأردن.

سادتي:

بعد هذا العرض المختصر للعلاقات بين العراق وبين روسيا الشيوعية ولمطامع الشيوعيين في هذه المنطقة من العالم أعود فأتحدث إليكم حول القسم الثاني من خطابي وهو:

من الانتداب إلى الاستقلال

كانت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى قد انتزعت العراق من الدولة العثمانية بعد حروب استمرت من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ واعتبرته من بلاد العدو المحتلة وأسست فيه حكومة هندية ـ إنكليزية يرأسها المندوب السامي البريطاني. وقد ثار الشعب العراقي على الاحتلال وشجب الانتداب ثم تابع جهاده بعد تأليف الحكومة الوطنية بقيادة المغفور له صاحب الجلالة الملك فيصل الأول من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٠ وهي السنة التي تم فيها عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي تضمنت الاعتراف باستقلال العراق ومهدت إلى دخوله عصبة الأمم.

إن الذين عاصروا عهد عقد المعاهدة والعهد الذي سبقه يذكرون جيداً الحالة التي كان عليها العراق قبل عقدها والحالة التي انتقل إليها بعد ذلك.

لقد انتقل العراق بالمعاهدة من عهد الانتداب إلى عهد الاستقلال المقيد ببعض الشروط ودخل العراق عصبة الأمم واعترفت الدول باستقلاله. وكانت البلاد العربية ومن ضمنها مصر تجاهد للحصول على معاهدة مماثلة، وأكثركم يذكر كيف استقبل إخواننا المصريون عقد المعاهدة البريطانية ـ المصرية عام ١٩٣٦ بالتهليل والإكبار ونعتوها معاهدة الشرف والاستقلال. أما نحن في العراق فلم نقنع بما حصلنا عليه إذ إن هدفنا

الاستقلال التام والسير في ركب الحضارة والمساهمة في تقدم الإنسانية أسوة بسلفنا الصالح.

لذلك جعلنا أمر إلغاء المعاهدة والتخلص مما فيها من قيود مطلباً وطنياً لا يختلف فيه اثنان وعملنا جميعاً ـ حكومة وشعباً ـ على تحقيق هذا الهدف بلا توان.

ولما أُسّست منظمة الأمم المتحدة ونُشر ميثاقها وجدنا فيها خير عون لنا للتخلص من المعاهدة الثنائية والتمسك بنص المادة ٥١ من الميثاق الذي منح الدول حق عقد الاتفاقات الإقليمية للدفاع عن نفسها. وقبل إقرار هذه الخطة التي أجمع عليها الساسة العراقيون لم نغفل دراسة الحياد وإمكانياته.

سادتي:

في شهر آذار ١٩٥٤ كان حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم في زيارة الباكستان تلبية لدعوة فخامة حاكمها العام آنذاك. وكان لي شرف مرافقة جلالته في هذه الزيارة.

قصة الحياد

وبالنظر إلى ما كان يسترعي الأنظار من كثرة ترديد الانديت نهرو لفكرة الحياد فقد رأيت أنه من المفيد أن أعرّج على الهند قبل انتهاء الزيارة الملكية وذلك للاجتماع برئيس وزراء الهند ومباحثته في السياسة العامة وفي إمكان تشكيل كتلة حيادية دفاعية قوية تقف بين معسكري الغرب والشرق. وصلت دلهي يوم ٢٠ آذار يصحبني معالي الدكتور ضياء جعفر والسيد خليل إبراهيم وبقينا فيها حتى ٣١ منه. وفي خلال هذه المدة عقدنا عدة اجتماعات مع البانديت نهرو ومع عدد غير قليل من زعماء الهند تحدثنا فيها حول كثير من المشاكل الدولية وفي مقدمتها مشكلة فلسطين.

وقد اقترحت على البانديت نهرو في أثناء هذه المحادثات تأليف كتلة حيادية دفاعية قوية تضم الهند والباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا والبلاد العربية وتأخذ على عاتقها ما يكفل ضمان حيادها ورد أي اعتداء يقع على إحداها بالنظر إلى ما لهذه الكتلة من قوى دفاعية هائلة وما لموقعها الاستراتيجي من أهمية بالغة.

غير أن البانديت نهرو رفض هذا الاقتراح مستنداً في رفضه إلى ظروف الهند الخاصة وأهمها عدم رغبة الهند في استفزاز الشيوعية المجاورة لها على طول الحدود الشاسعة المتاخمة لها وقلة عدد جيش الهند الذي لا يكاد يكفي لحفظ الأمن الداخلي في بلاد تضم أكثر من ٣٥٠ مليون شخص وما لا يقل عن ثلاثة ملايين شيوعي مما لا يسمح للهند بتحمل أية التزامات جديدة أو إرسال أية قوة هندية للدفاع عن حياد أية دولة ضمن هذه الكتلة قد تتعرض للاعتداء.

ولما رجوته أن يرشد العراق إلى الطريقة التي يمكنه أن يتوصل بها إلى السلام أجابني بضرورة التعاون مع جيران العراق الذين لهم خبرة دولية يمكن الاسترشاد بها.

هجوم لا مبرّر له

وعند عودتي إلى بغداد وضعت تقريراً مفصلًا عن هذه المحادثات قدمته إلى الحكومة التي كان يرأسها حينئذ فخامة الدكتور فاضل الجمالي وأرسلت نسخة منه إلى كل من صاحب الجلالة الملك سعود وصاحب الفخامة الرئيس كميل شمعون وكنت أعتزم تقديم نسخة منه إلى سيادة الرئيس جمال عبد الناصر عند وصولي القاهرة حيث كنت معتزماً السفر إلى مصر ومنها

إلى باقي البلاد العربية والدول الإسلامية وفق الخطة المقررة. وفي خلال ذلك دهشت لبدء الإذاعات المصرية بشن هجمات عنيفة على العراق واتهامها إياه بمختلف التهم دون أن يعلم أحد في العراق ـ من المسؤولين وغير المسؤولين ـ أي سبب لذلك.

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة بعد مدة فعهد إليّ بتأليف الوزارة فألفتها في ٣ آب ١٩٥٤ وبعد تأليفها ببضعة أيام علمت بأن الصاغ صلاح سالم سيصل إلى العراق بناءً على اتفاق مع الوزارة السابقة فارتحت لخبر قدومه. وبتاريخ ١٥ آب ١٩٥٤ وصل الصاغ صلاح سالم إلى سرسنك ومعه عدد كبير من الموظفين والمصورين والمراسلين، كما وصل في اليوم نفسه بصورة شخصية الرئيس صائب سلام.

محادثات سرسنك

في اليوم التالي لوصول الصاغ بدأت المحادثات في سرسنك برعاية جلالة الملك وسمو ولي العهد المعظمين وكان الجانب العراقي مؤلفاً مني ومن السادة شاكر الوادي وكيل وزير الخارجية وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكي ونجيب الراوي السفير العراقي في القاهرة والفريق رفيق عارف رئيس أركان الجيش، وكان الجانب المصري مؤلفاً من السادة الصاغ صلاح سالم وتوفيق قطامش السفير المصري في بغداد ومحمود رياض سفير مصر في دمشق.

الصاغ يأسف...

وبعد تبادل عبارات الترحيب افتتح الصاغ صلاح سالم المباحثات فأبدى أسفه الشديد للحملات التي شنتها الإذاعات والصحف المصرية على العراق

كما اعتذر عما بدا منه شخصياً في تصريحاته ضد العراق، وقال إن سبب تلك التهجمات كان نتيجة لسوء فهم موقف العراق. فقد طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية في أثناء المفاوضات منحها الحق في عودة جيوشها إلى قنال السويس في حالة وقوع اعتداء على تركيا، وذلك بالإضافة إلى البلاد العربية. وقد وافقت مصر على ذلك إلا أن الحكومة البريطانية بقيت أكثر من شهرين تماطل في التوقيع على الاتفاقية، وصادف في أثناء ذلك أن سافر جلالة ملك العراق إلى الباكستان فخيّل إلى المصريين أن هناك اتفاقاً يقصد به عزل مصر عن العالم. وأضاف صلاح سالم قائلًا: أما الآن وقد وقعنا على الاتفاقية بالأحرف الأولى وظهر خطأ ما ذهبنا إليه فنحن نعتذر عما بدا منا ونرجو أن نفتتح صفحة جديدة في علاقاتنا الأخوية للسير بالأمة العربية إلى تحقيق أهدافنا السامية. وقد شكرت للصاغ صلاح سالم عواطفه، وأكدت له أن العراق يحرص على مصالح مصر والدول العربية حرصه على مصالحه الخاصة وأنه لا يلتفت إلى القيل والقال، وإنما ينشد التعاون والسير قدماً لتحقيق ما تصبو إليه الأمة العربية. أما الماضي فلنسدل عليه الستار ولنقل عفا الله عما سلف.

ثم دخل الصاغ في صلب الموضوع فشرح الموقف في مصر والتطورات التي مرت قبل التوقيع على الاتفاقية المصرية ـ البريطانية وما تنوي الحكومة المصرية عمله.

ولما انتهى من حديثه بدأت بحديثي مستعرضاً وضع العراق الراهن وصلاته الطبيعية بجارتيه تركيا وإيران تلك الصلات الناجمة عن الجوار والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والعقائد الدينية والروابط التاريخية فضلًا عن الأوضاع الجغرافية والسوقية والأخطار التي نخشاها وأشرت إلى

المعاهدات القديمة التي سبق للعراق أن عقدها مع هاتين الجارتين وأكدت له أن هذه الصلات توجب على العراق التعاون معهما لضمان سلامته وسلامتهما، كما أسهبت في توضيح الصلات الأخوية التي تربط العراق بشقيقاته الدول العربية، وعددت الخدمات التي قدمها العراق في الحقل القومي منذ تأسيسه حتى الآن.

معقل القومية العربية

وبهذه المناسبة أعتقد بأن إخواني العراقيين لا يزالون يذكرون أن العراق كان دائماً معقلًا للقومية العربية وملجأ لأحرار العرب وسنداً لثوراتهم في سبيل الاستقلال. وأعتقد بأن إخواننا السوريين يذكرون جيداً دور العراق في جلاء الفرنسيين عن سوريا العزيزة وفي تمكين الكتلة الوطنية من تسلم الحكم فيها وفي وقوفه الدائم إلى جانبها ضد إسرائيل. ولا أراني بحاجة إلى الإشارة إلى مساعدة العراق الدائمة لفلسطين وتضحياته الجسيمة المستمرة في سبيل إنقاذها.

ثم تطرقت إلى ذكر المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠ وأكدت للجانب المصري حرص العراق على إنهائها بأسرع ما يمكن تحقيقاً لاستقلاله التام وتمتعه بسيادته الكاملة، وأعلنت عزم العراق على عدم الارتباط مع بريطانيا أو أية دولة أخرى بمعاهدة ثنائية، وأن تعاوننا مع الدول الأجنبية سيكون على أساس المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ثم قلت للصاغ صلاح سالم إنه كان يجب عليكم أن تقسموا الاتفاقية المصرية ـ البريطانية إلى قسمين: القسم الأول، وهو الذي يتعلق بجلاء القوات البريطانية فيكون باتفاق بينكم وبين بريطانيا. أما القسم الثاني وهو

الذي يتعلق بعودة القوات البريطانية إلى قاعدة القنال في حالة تعرّض البلاد العربية أو التركية للاعتداء، فكان يجب أن يكون اتفاقاً عاماً تشترك فيه جميع الدول العربية ذات العلاقة وتركيا، ذلك لأن القوات البريطانية ستعود إلى القنال لمساعدة تركيا وستمر ببلاد عربية لم تؤخذ موافقتها على ذلك بل وحتى رأيها فيه.

تقوية ميثاق الضمان

وهنا سألني الصاغ صلاح سالم عن طريقة لمعالجة هذا الوضع فأجبته بأن الدول العربية مرتبطة بميثاق الضمان الجماعي العربي، فإذا اتفقنا على تقوية الميثاق على صورة تضمن سلامة هذه المنطقة من كل خطر وتحويله إلى ميثاق إقليمي ينسجم مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ويحل محل اتفاقيتكم الثنائية مع بريطانيا كان في إمكاننا استطلاع رأي بريطانيا وأميركا في مدى المساعدات التي تستطيعان تقديمها للمنظمة الجديدة التي ستحل محل الاتفاقية المصرية ـ البريطانية والمعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠. ولما انتهت اجتماعات سرسنك اتفقنا على محضر مكوّن من خمس مواد سأتلو عليكم نص المادتين الأولى والثانية منها.

المادة الأولى ـ اتفق الطرفان على ضرورة إعادة النظر بميثاق الضمان الجماعي وذلك للعمل على تقويته وجعله أداة قوية فعالة تمكن البلاد العربية من مواجهة أي خطر يهددها ويجعلها تستطيع الدفاع عن بلادها بقوة وكفاءة. على أن يقوم كل طرف بدراسة هذا الموضوع والقيام بالاتصالات اللازمة مع أميركا وإنكلترا في هذا الشأن.

وسيُعقد في النصف الثاني من شهر أيلول اجتماع آخر في القاهرة بين

مصر والعراق لعرض نتيجة الاتصالات ولاستئناف البحث. ويقوم الطرفان بعد ذلك بالاتصال مجتمعين مع ممثلي إنكلترا وأميركا لبحث الموضوع وذلك توطئة لعرضه على باقي الدول العربية بغية الوصول إلى اتفاق شامل.

المادة الثانية ـ تم الاتفاق على التعاون بين الطرفين على مكافحة المبادئ الهدامة بكل الوسائل الممكنة، وستوفد مصر المختصين بمكافحة هذه المبادئ إلى العراق لتبادل المعلومات مع المختصين العراقيين والتعاون معهم على القضاء عليها في مصر والعراق وبقية البلاد العربية.

سادتي:

لما عدنا إلى بغداد من سرسنك اتصل فيها الصاغ صلاح سالم بالقائم بالأعمال الأمريكي والقائم بالأعمال البريطاني حيث كان السفيران خارج العراق وبحث معهما الموضوع وأخبرهما بأنه سيتصل بالسفيرين الأميركي والبريطاني في القاهرة.

خلاف في مجلس الثورة

ثم عاد الصاغ صلاح سالم ورفقاؤه إلى القاهرة وبينما كنا ننتظر اتصالاته إذا بالأخبار ترد إلى بغداد بأن خلافاً وقع بين أعضاء مجلس الثورة. وفي ذات صباح وكنت لا أزال في منزلي اتصل بي تلفونياً من القاهرة السيد جمال سالم وقال لي بعد السلام والسؤال عن صحتي إن كل ما قيل عن وجود خلاف بين أعضاء مجلس الثورة لا نصيب له من الصحة. ثم قال إن سيادة جمال عبد الناصر وبقية الإخوان ينتظرون قدومي إلى القاهرة لبحث تفاصيل الموضوع. فشكرته على عواطفه ووعدته بالحضور إلى القاهرة في التاريخ الذي اتفقنا عليه في سرسنك وفعلاً غادرت بغداد بتاريخ ١٤ أيلول وبقيت في بيروت ليلة واحدة اتصلت خلالها بفخامة السيد كميل شمعون

ورجال حكومته وأطلعتهم على المباحثات التي دارت في سرسنك. وفي ١٥ أيلول كنت في القاهرة.

محادثات القاهرة

وفي اليوم الثاني لوصولي بدأنا محادثاتنا وكان معي في الجانب العراقي معالي السيد نجيب الراوي سفيرنا في القاهرة والسيد خليل إبراهيم مدير التوجيه العام. وكان الجانب المصري مؤلفاً من سيادة الرئيس جمال عبد الناصر والسادة محمود فوزي وصلاح سالم ومحمود رياض. وقد شرحت للمجتمعين وجهة نظرنا التي وافق عليها الوفد المصري في سرسنك وتوسعت في توضيح موقع العراق الجغرافي والسوقي ومشاكله الخاصة والعلاقات التاريخية التي تربطه بجارتيه تركيا وإيران والأخطار التي تتهدد المنطقة برمتها من جراء المطامع الشيوعية التوسعية فضلًا عن الأعمال التي يقوم بها الشيوعيون في داخل البلاد. كما أوضحت لهم الفوائد العظيمة التي تجنيها البلاد العربية من جراء انضمام البلاد الإسلامية إليها والوقوف معها لمجابهة الخطر الصهيوني وحل قضية فلسطين حلًا عادلًا يضمن للعرب حقوقهم المشروعة.

لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر في كل أحاديثه متفقاً معي تمام الاتفاق ومدركاً لجميع المشاكل التي سردتها إلا أنه طلب مني تأجيل البحث في هذا الموضوع حتى تنهي مصر مشاكلها الخاصة ذلك لأن المصريين لا يثقون بالبريطانيين بالرغم من التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى لأن البريطانيين ـ كما قال سيادة جمال عبد الناصر ـ كانوا يعدون بالجلاء عن مصر منذ سبعين سنة ولكنهم لم ينفذوا وعودهم.

فسألته ما هي المدة التي يقدرها للانتظار؟ فقال إنه لا يستطيع تحديد مدة لذلك. فقلت له إن الشعب العراقي يعتبر إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٠ مطلباً وطنياً يجب أن ينفذ بأسرع ما يمكن. يضاف إلى ذلك أن المعلومات التي لدينا تؤكد أن سلامة العراق مهددة في كل لحظة وأن روسيا الشيوعية مصممة على إثارة حرب أهلية في العراق وأنها تدرب الملا مصطفى البارزاني وأعوانه على الفنون الحربية في القفقاس لتؤلف منهم جيشاً يتسرب عائداً إلى العراق للقيام بالأعمال الحربية وتدمير العراق تدميراً تاماً. ثم قلت له هل يرضى وجدانكم أن ينهار العراق بهذا الشكل المفجع؟ وهل تعتقدون أن بلداً عربياً يستطيع الوقوف في وجه التيار الشيوعي إذا انهار العراق؟ ولما لم يجد الرئيس جمال عبد الناصر ما يجيب به على هذه الأسئلة قال إنك أعرف ببلادك ومشاكلها وأنت حر فيما تتخذه لصيانتها من الأخطار.

وقبل انتهاء الاجتماع قلت للرئيس جمال إني مغادر القاهرة إلى لندن للاستشفاء وسأحاول في طريق عودتي المرور بتركيا لبحث هذا الموضوع وسأخبرك بما أتوصل إليه. وعند مغادرتي القاهرة كان في توديعي في المطار الرئيس جمال عبد الناصر وكان الوداع أخوياً ودياً شعرت منه أن سيادته لمس مشاكلنا واستوعبها وأنه سيكون عوناً لنا في حل مشاكلنا الخاصة والعامة.

وبقيت في لندن عدة أسابيع لم أسمع خلالها بما يشير إلى أي تحول في سياسة الرئيس جمال عبد الناصر الودية نحو العراق.

وفي طريق عودتي إلى العراق مررت باستانبول واجتمعت برئيس وزراء تركيا وبحثنا موقف بلدينا من مختلف نواحيه. وعلمت بأن فخامة السيد عدنان مندريس سيزور القاهرة في شهر تشرين الثاني بناءً على دعوة الرئيس

جمال عبد الناصر. وكان معنى ذلك أن جلالة الملك فيصل المعظم والسيد عدنان مندريس سيكونان في القاهرة في آن واحد لأن جلالة الملك كان قد قبل الدعوة التي وجهها إليه الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة القاهرة في الشهر عينه. لذلك اقترحت على فخامة مندريس أن يجعل زيارته للقاهرة قبل زيارة جلالة الملك وأن يتباحث مع الرئيس جمال لأني لا أريد أن يتصور إخواننا المصريون أن العراق يتقدم عليهم فهم دقيقو الحساسية من هذه الناحية.

محادثات إستانبول وبغداد

ولما انتهت محادثاتنا في إستانبول أصدرنا بياناً مشتركاً أُذيع من جميع محطات الإذاعة العالمية ونُشر في جميع الصحف وأرسلت نسخاً منه على صورة رسمية إلى جميع ممثلي الدول العربية في تركيا لإبلاغه لحكوماتهم. وعدت إلى بغداد ولم أسمع أي رد فعل سيّئ حول البيان من أية دولة عربية منذ صدوره في شهر تشرين الأول حتى اليوم السادس من كانون الثاني سنة ١٩٥٥.

سادتي:

لا بد وأنكم تتذكرون الحوادث الخطيرة التي وقعت في مصر والتي أدت إلى إعدام عدد من الإخوان المسلمين واعتقال الكثيرين منهم مما حدا بالحكومة المصرية إلى طلب تأجيل زيارة جلالة الملك التي كان مقرراً أن يقوم بها لمصر في شهر تشرين الثاني، كما ألغيت زيارة رئيس وزراء تركيا التي كان مقرراً أن تتم في الشهر عينه للسبب ذاته.

ولما كنت قد وجهت دعوة لزيارة العراق إلى فخامة رئيس وزراء تركيا

حينما كنت في إستانبول فقد لبّى فخامته الدعوة ووصل بغداد على رأس وفد تركي وأجرينا من خلال الزيارة مباحثات أخرى حول الموضوع. وما إن صدر البيان المشترك في اليوم السادس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٥ إلا وجوبهنا بهجوم شديد من الحكومة المصرية وإذاعاتها وصحفها الأمر الذي أوجب الاستغراب الشديد، ذلك لأن البيان المشترك الجديد لا يختلف إطلاقاً عن البيان المشترك الذي صدر في إستانبول في شهر تشرين الأول والذي لا يخرج عن كونه إعلاناً بإيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وصد أي اعتداء يقع عليها من خارج المنطقة أم من داخلها استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الذي قررته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد جاء في البيان كذلك أن الحكومتين العراقية والتركية ستكونان على اتصال وثيق بالدول التي تبدي رغبتها في العمل معهما في هذا السبيل كما تسعيان لأن يتم التوقيع على الاتفاق مع الدول المذكورة في وقت واحد إن أمكن.

سادتي:

أناشدكم الله هل وجدتم في هذا البيان ما يوجب الهجوم؟ وهل في البيان ما يتعارض ومصالح الأمة العربية وأهدافها؟ وهل فيه ما يبرر ثورة إخواننا المصريين عليه؟ إنني أترك تقرير ذلك إلى ضمائركم.

حملة الافتراء والتضليل

لقد استمرّت الحملة واستمر الافتراء والتضليل واستمرت الشتائم والتهم وتمسكنا بالحلم واعتصمنا بالأناة والصبر.

لقد هوجمنا قبل اجتماعات سرسنك لمجرد أننا نريد توثيق علاقاتنا مع

أكبر دولة إسلامية هي الباكستان ونهاجم الآن لأننا نريد أن نوثق علاقاتنا مع دولة إسلامية أخرى مجاورة فقلنا حسبنا الله فهو نعم المولى ونعم النصير.

وفي أثناء هذه الحملات الظالمة طلب سيادة جمال عبد الناصر إلى رؤساء الحكومات العربية أن يحضروا إلى القاهرة للنظر في فرض العقوبات الصارمة على العراق الذي يريد أن يجمع حوله الأصدقاء ويحافظ على كيانه وسلامته. ولبّى الرؤساء الدعوة لحضور الاجتماع الذي لم يتسنّ لي شرف حضوره لأسباب صحية حيث أنبت عني فخامة الدكتور الجمالي ومعالي السيد برهان الدين باش أعيان والسيد خليل إبراهيم.

عبد الناصر وتركيا

بدأت الاجتماعات في القاهرة وطالت المناقشات دون أن يتوصل المجتمعون إلى نتيجة بالرغم من استمرار الإذاعات والصحف المصرية على الهجوم، وبالرغم من التهديدات التي وجهت إلى أعضاء بعض الوفود، وبالرغم من التصريحات الملفقة على لسان بعض رؤساء الوفود وامتناع الصحف المصرية عن نشر التكذيبات التي حاول بعض الرؤساء نشرها لنفي الافتراءات. وعندما حاول الرئيس جمال عبد الناصر في إحدى الاجتماعات اتهام تركيا بمعاداة العرب ذكّره الوفد العراقي بالمقال القيّم الذي كتبه سيادته حول تركيا قبل بضعة أسابيع والذي أقتطف لكم فيما يلي بعض فقراته. قال الرئيس جمال عبد الناصر: مهما يكن الأمر بيننا وبين تركيا في الماضي أو في الحاضر فهي منا ونحن منها. كان أبونا وأبوها أخوين في التاريخ تشاركا في سرّاء الحياة وضرّائها. وحاربنا جنباً إلى جنب في ميدان واحد قروناً عدة لنصرة المثل العليا. . . ثم يقول جمال: كانت تركيا هي الهدف الأول لكل

رامٍ من أهل البغي والعدوان وكنا نحن من ورائها. . . ثم يقول جمال: وطننا ووطنها قطعتان من هذا الشرق العربي. . ولغتنا ولغتها لفظان في قاموس مشترك فهي كلام من كلامها وإن كتبت في اللاتينية. ثم يقول جمال: قرآننا وقرآنها واحد نزل به الوحي الأمين على محمد في مكة والمدينة وفسّره مفسّره في بغداد والشام ومصر وكتبه كاتبه بقلم النسخ في إستانبول وما يزال يتلوه بلساننا أو بلسان غير لساننا، قرأه مسلمون في أطنه وفي أنقره وفي ديار بكر وفي إزمير. ثم يقول جمال: ماضينا وماضيها فصلان في كتاب واحد في تاريخ العرب والإسلام. . . ثم يقول جمال: كانت محنتنا القريبة ومحنة تركيا على يد عدو واحد مشترك نظر إلينا جميعاً نظرة العدو فلم يفرّق بين عربي وتركي. . . ثم يقول جمال: ونحن إلى كل ذلك أنسباء وأقرباء وأصهار ففي كل دار من دور العرب على اتساع بلادهم عربي يمت إلى الترك بخؤولة وفي كل دار من دور الترك برغم اعتزالهم في ديارهم تركي يمت إلى العرب بعمومة. . . ثم يقول جمال: ونحن اليوم من تركيا كما كنا في الماضي إخوة مخلصون لأخت خالصة العرق والنسب. . . ثم يقول جمال: والشر الذي يتربص بتركيا اليوم على حدودها القريبة هو الشر الذي يتربص بنا وإن تودد المتربصون إلينا وإليها تودد الجار والصديق. . . ثم يقول جمال: وإذا سلمت تركيا سلمنا وإذا كنا من القوة بحيث يحسب العدو حسابنا سلمت تركيا فنحن لها الدرع الواقية وهي في موقفها بإزاء العدو درع لنا فقد اتجهت مصائرنا إذن على الحالين. . . ثم يقول جمال: الشعب التركي يؤمن بهذه الحقائق منذ كان فلم يكفر بها يوماً وهي بعض إيمان الشعوب العربية. . . ثم يختتم جمال مقاله بقوله: ليت شعري ماذا يأمل الأعداء من حكوماتنا ومن ورائها مثل إيمان هذه الشعوب؟

سادتي:

هذا ما كتبه الرئيس جمال عبد الناصر عن تركيا، فهل سمعتم أو قرأتم قطعة أدبية رائعة في صياغتها وأسلوبها ومعانيها مثل هذه القطعة؟

هذا كان رأي سيادة جمال عبد الناصر حين أراد أن يتعاقد مع تركيا وحين أراد أن يبرر النص على تركيا في اتفاقيته مع بريطانيا. ولكن حين أراد العراق أن يوثق علاقاته مع جارته تركيا لسلامة بلديهما والمحافظة على أمنهما قامت قيامة الرئيس جمال عبد الناصر وأصبحت تركيا غير تركيا التي كانت قبل بضعة أسابيع.

علاقاتنا مع تركيا وإيران

سادتي:

إن علاقاتنا بجارتينا تركيا وإيران ليست وليدة ميثاق بغداد وإن قضية اهتمامنا بهذه العلاقات ليست بنت اليوم فبالرغم من علاقات الجوار التاريخية التي كانت وستبقى إلى الأبد هناك علاقات كثيرة أخرى دينية واقتصادية وتجارية وسياسية، ولنا مع جارتنا معاهدات ومواثيق كثيرة، منها معاهدات حسن الجوار واتفاقيات الحدود واتفاقيات المراعي وميثاق سعد أباد وكثير غيرها. ويسرني أن أعيد عليكم ما ذكرته في المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ حيث قلت في حديث طويل ما نصه: . . . ومصالح العراق في هذه الأحوال قد لا تحس بها مصر مثلاً: لنا حدود مشتركة مع جارتينا تركيا وإيران وأنا من القائلين دوماً بحسن الجوار مع تركيا وإيران لأننا مضطرون إلى التعاون معهما. . . ثم قلت: لنا حلف مع دولة أخرى ولكن هذا الحلف هو حلف وقتي قد يزول غير أننا لا

نستطيع أن نغفل تجاورنا مع تركيا وإيران أبداً، كلما كان هذا التجاور حسناً كان ذلك خيراً لنا ولتركيا أيضاً. هذا ما قلته في سنة ١٩٤٦ وقد نشر في الصحف العراقية ومنها جريدة صوت الأهالي في عددها الصادر بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٤٦.

لقد انتهى مؤتمر القاهرة كما بدأ وجاء وفد ممثل للمؤتمر إلى بغداد وكان يضم دولة الرئيس سامي الصلح رئيس وزراء لبنان ومعالي السيد فيضي الأتاسي وزير خارجية سوريا والصاغ صلاح سالم ومعالي السيد وليد صلاح وزير خارجية الأردن واجتمع بالجانب العراقي الذي كان يتألف من أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة السادة توفيق السويدي وصالح جبر وأحمد مختار بابان وبرهان الدين باش أعيان والفريق رفيق عارف وخليل إبراهيم. واستمرت الاجتماعات بضعة أيام اتضح خلالها أن الخلاف ينحصر بين العراق وبين مصر وأن الدول العربية الأخرى ليست طرفاً في الموضوع وأنها لم تبد رأياً فيه ـ على حد قول الصاغ صلاح سالم ـ كما اتضح أنه كان مطلوباً من العراق أن يستأذن مصر قبل أن يقرر أية سياسة كانت حتى السياسة التي كانت تتعلق بصميم كيانه وسلامته.

وقد عاد ممثلو المؤتمر بعد ذلك إلى القاهرة لعرض هذه النتيجة على المؤتمر الذي لم يلبث أن انفضّ بدون نتيجة. وبالنظر إلى تمادي الحكومة المصرية في لجاجتها ودعاياتها المضللة ضد العراق، رأيت عرض الأمر على مجلس النواب العراقي لينظر في سياسة الحكومة الخارجية بصورة عامة والدعايات التي تروّجها الحكومة المصرية بصورة خاصة.

سياسة الحكومة الخارجية

وانعقد مجلس النواب في صباح يوم ٦ شباط ١٩٥٥ وألقيت في الجلسة بياناً مفصلاً عن سياسة الحكومة الخارجية وشرحت الخلاف بيننا وبين الحكومة المصرية كما شكرت كلًا من صاحبي الفخامة السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية وفخامة السيد هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية السورية حينئذ ودولة السيد فارس الخوري رئيس وزراء سوريا ومعالي الدكتور فيضي الأتاسي وزير خارجيتها على جهودهم المشكورة في سبيل تقريب وجهات النظر بيننا وبين الحكومة المصرية.

وقد تكلم في الجلسة عدد كبير من حضرات نواب المجلس المحترمين ثم طلبت طرح الثقة بالوزارة على المجلس فصوّت على الثقة بها بالإجماع.

سادتي:

إن الحكومة العراقية مسؤولة أمام الشعب العراقي الذي يمثله مجلس الأمة كما أنها مسؤولة أمام جلالة الملك. وإنها تستوحي خطتها من رغباتهم وترسم سياستها لضمان مصالح الشعب العراقي وصيانة سلامة البلاد. وبناءً على ذلك ووفقاً للسياسة التي أقرها مجلس الأمة سرت في طريقي لتحقيق مطلبكم الوطني بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ وتوثيق عُرى التعاون مع جارتينا تركيا وإيران وصديقتنا الدولة الإسلامية الكبرى باكستان، والسعي لإحلال التفاهم والتعاون مع شقيقاتنا الدول العربية، والتمسك بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان الجماعي العربي، وميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه الأهداف قمت بالمفاوضات لعقد معاهدة التعاون المشترك التي سُمّيت فيما بعد بميثاق بغداد.

سادتي:

لا بد وأنكم قد انتبهتم بعد سرد هذه السلسلة من الحوادث إلى أن الدعايات المضادة للعراق بدأت، كلها قبل وجود ميثاق بغداد بل وقبل التفكير في عقد هذا الميثاق وأن كل ما يقوله المغرضون الآن من أن الحملة موجهة ضد العراق بسبب ميثاق بغداد إنما هو ادعاء كاذب لا يقصد به غير التضليل وتشويه الحقائق. لقد بدأت الحملة كما قلت في آذار سنة ١٩٥٤ ولم يوقّع الميثاق إلا في آخر شباط سنة ١٩٥٥.

الجامعة ووحدة الصفوف

وإذا رجعنا إلى الماضي البعيد واستعرضنا تاريخ جامعة الدول العربية منذ تأسيسها تجلَّت لنا الخلافات المؤسفة التي شلّتها. فقد أردنا بها جامعة توحّد كلمة العرب وارتضينا مصر مقراً لها وسعينا لأن تكون الجامعة خطوة إيجابية تعقبها خطوات لتحقيق الوحدة العربية التي كانت الهدف الأسمى للثورة العربية الكبرى. ولكن الحوادث برهنت على أن غيرنا قد أرادها ـ ويا لشديد الأسف ـ أن تكون أداة للتفرقة وميداناً للتنافس ومركزاً للاستغلال. ومن منكم لا يذكر الهزات التي تعرضت لها الجامعة منذ تأسيسها بسبب تضارب هذين الاتجاهين: اتجاه العراق واتجاه غير العراق؟

فهل يوجد في العالم العربي يا ترى أي فرد تبلغ به السذاجة والبساطة أن يصدق ما يردده المغرضون من أن الخلاف ناشئ عن ميثاق بغداد.

ماذا يضمرون للعراق؟

إن جميع الأدلة تدل على أن الغرض من هذه الدعايات ليس إلا هدم العراق وتدمير العراق ليكون تحت رحمة هذا أو ذاك وليتلقى الأوامر من

هذا أو ذاك ولتصرف موارده على هذا أو ذاك. أما أهل العراق وأما كيان العراق وأما إعمار العراق وأما تقوية جيش العراق وأما سلامة العراق وأما كرامة العراق فإنها في نظر المغرضين والموتورين والطامعين أصفار على اليسار.

مواد الميثاق

بني وطني:

ما هي أسباب هذه الضجة التي قامت مؤخراً حول ميثاق بغداد؟ وهل في الميثاق ما يبرر قيام هذه الضجة ومن هم الذين يثيرونها؟ ولماذا؟ إنني أتلو عليكم الآن مواد ميثاق بغداد وأترك لكم أن تحكموا فيما إذا كان في هذا الميثاق مادة واحدة أو كلمة واحدة ليست في صالح العراق أو ليست في صالح الأمة العربية بأسرها. وهذه هي المواد:

المادة الأولى ـ يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقاً لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ويجوز أن تثبت التدابير التي يتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذاً باتفاقات خاصة تعقد بين أحدهما والآخر.

المادة الثانية ـ لغرض تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه والعمل على تأمينه تقوم السلطة المختصة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها عند وضع هذا الميثاق حيز التنفيذ. وتصبح هذه التدابير معمولاً بها حال اقترابها بمصادقة حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين.

المادة الثالثة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالامتناع عن التدخل

بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأحدهما الآخر ويقومان بفض أي نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة الرابعة ـ يؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان أن ليس في أحكام هذا الميثاق ما يتناقض والالتزامات الدولية التي يرتبط بها أحدهما مع دولة ثالثة كما أنها لا يمكن أن تحل أو أن تفسر بما يفهم منه الإخلال بتلك الالتزامات الدولية. ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن لا يدخلا في أية التزامات دولية تتعارض وهذا الميثاق.

المادة الخامسة ـ يكون هذا الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة والمعترف بها اعترافاً كاملًا من كلا الفريقين الساميين المتعاقدين. ويصبح هذا الانضمام نافذاً اعتباراً من تاريخ إبداع وثائق انضمام الدولة التي يخصها الأمر لدى وزارة الخارجية العراقية.

لأية دولة منضمة إلى هذا الميثاق أن تعقد اتفاقات خاصة بموجب المادة الأولى منه مع دولة أو أكثر من الدول الأطراف في هذا الميثاق وتصبح هذه التدابير معمولًا بها حال اقترانها بمصادقة حكومات الفرقاء الذين يخصهم الأمر.

المادة السادسة ـ يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأطراف في هذا الميثاق ما لا يقل عن الأربعة ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي.

المادة السابعة ـ يكون هذا الميثاق نافذاً لمدة خمس سنوات ويعتبر مجدداً لمدد أخرى كل منها خمس سنوات ولأي طرف متعاقد أن ينسحب

من الميثاق بإبلاغ الأطراف الأخرى تحريراً برغبته في ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء أية من المدد المذكورة أعلاه. ويبقى الميثاق في هذه الحالة نافذاً بالنسبة للأطراف الأخرى.

قوّة الميثاق

سادتي:

هذا هو الميثاق الذي حاول المغرضون أن يجعلوا منه قميص عثمان فماذا وجدتم فيه مما يستوجب النقد. إنني في موقفي هذا أتحدى جميع المغرضين والمهوّلين أن يدلوني على ثغرة في الميثاق يمكن أن تستغل ضد العرب وضد مصالحهم.

إننا بهذا الميثاق قد أبطلنا معاهدة سنة ١٩٣٠ فأتممنا بذلك استقلالنا واستعدنا مطاراتنا وضمنا سلامة بلادنا ضد أي اعتداء يحتمل أن يقع علينا. ولم نلتزم بمقتضاه بأية التزامات خارج حدود بلادنا وإنما قصر الأمر على الدفاع عن أنفسنا وهو حق طبيعي لكل إنسان ولكل دولة، وضمنا تعاوناً أوثق مع دول إسلامية تعد أكثر منماية وخمسة وثلاثين مليوناً من النفوس وتتمتع بوزن دولي كبير، ولم ندّخر وسعاً في استغلال هذا التعاون بين الدول الإسلامية لخير فلسطين ولخير الدول العربية وفي طليعتها مصر.

وأود أن أعيد هنا ما سبق لي أن صرحت به في أول اجتماع لممثلي دول ميثاق بغداد حيث أعلنت أن ارتباطنا بهذا الميثاق لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع الالتزامات بمقتضى ميثاق الضمان الجماعي العربي أو وفق ميثاق جامعة الدول العربية.

العراق لم يتخلّف عن واجبه

وقد برهنت الأحداث التي أعقبت عقد هذا الميثاق على أننا لم نتخلف عن واجبنا تجاه أي بلد عربي وقد عرضنا مساعداتنا العسكرية على سوريا والأردن في جميع الاعتداءات التي قامت بها إسرائيل على حدودهما. ولما وقع الاعتداء الثلاثي على مصر بادر العراق إلى إعلان استنكاره الشديد لهذا الاعتداء وأكد لمصر استعداده للإيفاء بالتزاماته فأبرقت إلينا السفارة العراقية في القاهرة بتاريخ ٢١/ ١١ أن نائب وزير الخارجية أبلغ السفير أن الحكومة المصرية تقدر كل التقدير موقف الحكومة العراقية الكريم من قضايا مصر كما تنظر بالإعجاب إلى السياسة التي انتهجها العراق حيال مصر، كما بادرنا إلى اجتماع عُقد في طهران حضرته وفود الدول الإسلامية برئاسة جلالة شاه إيران وفخامة رئيس جمهورية الباكستان ولم ندّخر وسعاً إلا بذلناه لإيقاف القتال بصورة عاجلة. وقد طلبت الدول الإسلامية الباكستان وإيران وتركيا والعراق انسحاب القوات المعتدية حالًا وبلا قيد أو شرط وإطلاق سراح الأسرى المصريين واحترام سيادة مصر واستقلالها ووحدتها وحل مشكلة فلسطين ثم رحب جلالة الملك المعظم باقتراح فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية السيد كميل شمعون وسافر على عجل إلى بيروت، وصدرت قرارات مؤتمر الملوك والرؤساء وكانت منسجمة مع قرارات طهران من حيث القصد والروح، ثم عقد اجتماع الدول الإسلامية ببغداد فكررت انتصارها وتأييدها لمصر ولقضية العرب الكبرى وهي قضية فلسطين، وتلقينا شكر الرئيس المصري على ما بذلناه من جهود مثمرة لنصرة مصر ولضمان سلامتها واستقلالها، ولما طلبت الأردن المساعدة العسكرية لم نتردد لحظة

في إرسال قطعات من الجيش العراقي وتم تعيين القائد العام الأردني للقيادة المشتركة للجيشين العراقي والأردني وهو اللواء علي الحياري، ثم طلبت الحكومة الأردنية سحب القوات العسكرية العراقية بحجة انفراج الأزمة التي استدعت دخولها الأردن واضطررنا إلى الاستجابة لطلب الأردن على الرغم من قناعتنا بأن الأزمة لا تنفرج والخطر لا يزول إلا بزوال إسرائيل من الوجود.

فهل يستطيع أي مغرض ـ بعد هذا كله ـ أن ينال من سمعة العراق وأن يجد أي مبرر لتهجماته عليه؟ إن الشتائم الوضيعة والاتهامات الواهية التي يتستر وراءها زمرة من الحاقدين والمأجورين والطامعين قد أصبحت طابعاً خاصاً لفئات خاصة لم يعد أمرها خافياً على أحد.

وإنني أود أن أؤكد لهذه الفئات أن كل ما قيل وما يقال عني شخصياً وإن كل ما قيل وما يقال عن العراق والعراقيين لن يغير إطلاقاً من سياستنا واتجاهاتنا القومية، فقد نشأت دولتنا الفتية ونمت وترعرعت في ظل المبادئ القومية وأصبحت تلك المبادئ من مقومات حياتنا التي لا يمكن التخلي عنها مهما قست علينا الظروف ومهما بلغ طغيان هذه الفئات في التجريح والتنكيل.

إجرام

ومن المؤسف أن إخواناً لنا بين تلك الفئات لم يكتفوا بالاتهامات والسباب والتلفيقات وبتصوير الحالة في العراق على أبشع صور الانهيار التي يريدونها له وإنما عمدوا إلى تطبيق تصوراتهم وتلفيقاتهم بإثارة الاضطرابات وترويع السكان الآمنين بإلقاء المتفجرات على المحلات العامة ودور

السفارات الأجنبية ومحاولة تنظيم شبكة للاغتيالات. وأحسب أن المواطنين الكرام يتذكرون حادث محمد علي عيسى ورفقائه الذين أحيلوا على محاكم الجزاء الاعتيادية فحاكمتهم وحكمت بتجريمهم بعد ثبوت جرائمهم وأُبرمت أحكامها من قِبل محكمة التمييز، كما أحسب أن المواطنين الكرام قد سمعوا بما حدث في ليبيا والحبشة وبما هو جار الآن في لبنان.

وبالرغم مما تقدّم فقد قلنا إننا لن نتخلى عن أشقائنا مهما فعلوا، وإذا كان هنالك من يتوهم أننا نفعل ذلك استرضاءً لهم أو رهبة منهم أو خوفاً من دعاياتهم فقد برهنت الحوادث على أننا لسنا كما يظنون وإنما نحن دعاة مبدأ وعقيدة وما دمنا على حق فلن نخشى التضليل ولن يثنينا الطيغان عن المضي في طريقنا القومي السوي.

حل قضية فلسطين

إخواني

لا شك في أنكم تذكرون الخطاب الذي ألقاه السر أنطوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا ودعا فيه العرب وإسرائيل إلى التساهل في مطالبهما للتقريب بين وجهتي نظرهما وكذلك ترحيب الرئيس جمال عبد الناصر بذلك الخطاب.

وبينما كانت تدور المداولات والمذاكرات بين مصر وأميركا وبريطانيا ومدير البنك الدولي لتمويل السد العالي زارني السفير البريطاني في بغداد صباح ذات يوم وأخبرني بأن الرئيس جمال عبد الناصر يفكر في حل القضية الفلسطينية وإعطاء حد للتوتر القائم إلا أنه يخشى معارضة العراق، فأجبته بأن العراق لا يعارض في حل القضية الفلسطينية حلّاً عادلًا يرضى به العرب وخاصة الدول العربية المتاخمة لإسرائيل.

وبعد حوالى أسبوع من تلك المقابلة زارني السفير المصري في بغداد واستطلع رأيي في الموضوع عينه فأجبته بالجواب عينه أيضاً.

وزيادة في تطمين الرئيس جمال عبد الناصر أرسلت الحكومة إلى سفير العراق في القاهرة برقية مؤرخة في ١٩/ ١١/ ١٩٥٥ هذا نصها:

لقد طلب منا السفير المصري في بغداد إعلامه بانطباعات العراق عن تصريح الرئيس جمال عبد الناصر تعليقاً على خطاب السر أنطوني إيدن الأخير، أبلغناه ما يلي:

١. إن العراق متمسك بقرار الجامعة العربية بشأن المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.

٢. إن العراق يوافق على كل حل تتفق عليه الدول العربية الأربع المتاخمة لإسرائيل وهي سوريا ولبنان والأردن ومصر.

٣. إن العراق مستعد للتعاون مع مصر في التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. يرجى إبلاغ ما تقدم للرئيس جمال عبد الناصر، وإعلامنا.

فوردتنا من السفير البرقية التالية المؤرخة في ٢٣/ ١١/ ١٩٥٥:

إشارة لبرقيتكم المؤرخة في ١٩/ ١١/ ١٩٥٥، اجتمعت بالرئيس جمال عبد الناصر وأبلغته مضمون برقيتكم المشار إليها، فأجاب بأنه تلقى فحواها من السفير المصري في بغداد مع الشكر، واستوضحت منه عما استقر عليه الرأي بشأن اقتراح سوريا في عقد اجتماع اللجنة السياسية فأجاب بأنه لا يرى فائدة من اجتماع اللجنة السياسية في الظروف الحاضرة ومن الخير الاستعاضة عن ذلك بأن تتشاور الدول العربية فيما بينها وتتبادل المعلومات عن وجهات نظر الدول العربية التي تتلقاها من ممثليها الدبلوماسيين

وتستقصي المعلومات عن خطة بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية في حل قضية فلسطين والقيام باتصالات للوقوف على المقترحات المحددة التي تروم بريطانيا وأميركا التقدم بها. كل ذلك لغرض تكوين رأي موحد يكون جاهزاً للبحث إذا ما رؤي ضرورة اجتماع اللجنة السياسية.

الخطر الصهيوني

سادتي:

إننا لم ننس في يوم من الأيام الخطر الصهيوني وأنا شخصياً لم أتحدث يوماً حديثاً سياسياً إلا وحذرت فيه العرب من هذا الخطر ودعوت إلى التكاتف والتعاضد ووضع خطة مشتركة لمجابهته، إلا أن هذه الدعوة لم تلق أذناً صاغية مع الأسف فأهملت الدول العربية الضمان الجماعي العربي واتجهت إلى الاتفاقات الثنائية والثلاثية والرباعية وما شاكلها، وسارت إلى جانبها الدعايات التي تدعو إلى إثارة الأحقاد وبث التفرقة، حتى وقع الاعتداء الإسرائيلي الآثم على مصر فذهب ضحيته ما يقرب من الستين قتيلاً عدا الجرحى والأسرى، وأشيع آنذاك بأن الضحايا كانوا من المتطوعين الفلسطينيين. ولم تمض غير مدة قصيرة حتى وقع اعتداء آخر على الجيش المصري استشهد فيه العشرات ثم اتبعه اعتداء ثالث على الجيش السوري كما هو معروف للجميع.

صفقة الأسلحة الروسية

وظهرت حينذاك قضية صفقة الأسلحة الروسية فاستغلت روسيا الفرصة وقامت الدول الغربية ضدها فوقفت في مجلس الأعيان في الجلسة التي عُقدت يوم الخميس المصادف ٢٩ تموز سنة ١٩٥٦ وقلت ما نصه:

لا بد وأن المجلس العالي يتذكر الاعتداءين الإسرائيليين الآثمين اللذين وقعا على مصر، مصر الدولة العربية التي يبلغ عدد نفوسها اثنين وعشرين مليوناً تعتدي عليها جماعة جاءت من الخارج لا يتجاوز عددها المليون والربع، فماذا كان بوسع الرئيس جمال عبد الناصر أن يعمل إذا لم يستنجد بالسلاح الروسي عندما يرى أنه لا يستطيع المحافظة على كيان مصر ودفع الاعتداء عنها عن طريق الدول الغربية؟

هذا ما قلته في مجلس الأعيان لتأييد الرئيس جمال عبد الناصر في صفقة الأسلحة.

ولا شك في أن سياسة الغرب الرامية إلى توازن القوى بين العرب وإسرائيل هي التي دفعت بالرئيس جمال عبد الناصر إلى البحث وراء الأسلحة إذ إن معنى توازن القوى لا يفسر بغير تفوّق إسرائيل الدائم على العرب وهذا ما نشجبه ونقاومه.

مع أنور السادات

وفي ١٩/ ١٢/ ١٩٥٥ قدم السيد أنور السادات إلى بغداد وكنت صريحاً معه في جميع المواضيع التي جرى البحث فيها وكان من ضمنها قضية الأسلحة الروسية. لقد أوضحت للسيد أنور السادات مطامع الروس التاريخية في المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والخليج الفارسي وازدياد رغبة روسيا الشيوعية في السيطرة على هذه المنطقة بعد العثور على آبار النفط الغزيرة باعتبارها دولة تهدف إلى منافسة الدول الغربية الصناعية كما ظهر ذلك جلياً من المخابرات التي عثر عليها بعد احتلال ألمانيا، ولما كانت الأبواب قد سُدّت في وجه الشيوعيين في هذه المنطقة عن طريق إيران فإني

مع ترحيبي بصفقة الأسلحة أخشى أن تكون سبباً لاشتداد اختلافكم مع الغرب وباباً جديداً تدخل منه روسيا الشيوعية الشرق الأوسط وذلك باستغلال الموقف والتلاعب بعواطف العرب الملتهبة من جراء كارثة فلسطين والوضع المحزن الذي يعانيه إخواننا اللاجئون العرب.

ثم ذكّرت السيد أنور السادات بأن روسيا الشيوعية كانت في مقدمة الدول التي آزرت الصهيونية العالمية وأيدت قرار تقسيم فلسطين ولم تكتف بذلك بل زودت اليهود بالأسلحة والنفط في خلال حرب فلسطين وبعدها، ومعنى ذلك أنها تزود مصر بالأسلحة لا بقصد خدمة الحق والعدل بل بقصد استغلال الطرفين لتحقيق مطامعها التاريخية، وإذا استطاعت كسب ود المصريين عن هذا الطريق فإنها ستحاول إثارة القلاقل والاضطرابات لتوطيد أقدامها كما فعلت في رومانيا والمجر وجيكوسلوفاكيا وبولونيا وألبانيا وبلغاريا.

ثم قلت للسيد السادات إنني أخشى أن تجركم روسيا عن طريق هذه الأسلحة إلى الاصطدام بالغرب فيجب عليكم أن تكونوا في منتهى الحذر لأن مثل هذا الاصطدام لا يستفيد منه إلا الروس وأعداء العرب، وإذا كانت لديكم خلافات مع الغرب فيمكن تسويتها بعين الطريقة التي سوّيت بها مشكلة جلاء الجيوش البريطانية عن مصر.

ثم قلت للسيد السادات إنه يجب علينا أن نزيد من أصدقائنا وأن لا نحارب في جبهات متعددة وأوردت له مثلاً على ذلك ما حل بألمانيا النازية حين حاربت في عدة جبهات. ثم قلت له إن أمامنا خصماً خطراً هو إسرائيل فيجب أن نتعاون للقضاء عليه قبل كل شيء وإذا استطعنا أن ندفع بإسرائيل إلى الارتماء في أحضان الشيوعية فإن ذلك سيعجل في نهايتها لأنها ستفقد بذلك عطف الغرب وخاصة الرأي العام الأميركي.

ولما سألني عن رأيي في حل قضية فلسطين أيدت له ما سبق أن أبلغته للرئيس جمال عبد الناصر عن طريق السفير البريطاني والسفير المصري والسفير العراقي. والظاهر أن الغرض الأساسي لقدوم السيد السادات إلى العراق كان هو التأكد من هذه الناحية.

دفع مصر إلى الشيوعية

ولما كنت أتحدث إلى السيد أنور السادات كنت أتصور أنني أتحدث إلى رجل يدرك تماماً مفهوم الدولة ويقدر مسؤوليات الحكم ويفهم الشيوعية وخطرها باعتباره سكرتير المؤتمر الإسلامي كما يدّعي، إلا أنه حين عاد إلى القاهرة نشر سلسلة من المقالات ضمّنها بعض ما دار بيني وبينه من الأحاديث وكتبها على طريقته الغوغائية، وبدلًا من أن يدفع بإسرائيل إلى الشيوعية آثر أن يدفع مصر إليها فأقام بذلك الدليل على صحة الشكوك التي تساور مفكري العرب حول اللون الحقيقي الذي يصطبغ به السيد أنور السادات والعقائد التي يهدف إلى خدمتها.

سحب عرض البنك الدولي

ثم تطورت الأمور بعد ذلك تطوراً مؤسفاً فسحب البنك الدولي عرضه لتمويل السد العالي ورجعت أميركا وبريطانيا عن وعودهما، وكان المنتظر من الرئيس جمال عبد الناصر أن يضبط أعصابه ويتحلى بالحكمة والأناة وأن يتشاور مع الدول العربية التي تمسها النتائج المترتبة على هذا العمل ويختار الوقت المناسب لتحقيق رغبته، إلا أنه أعلن حالًا تأميم شركة القنال وهدد وتوعد بأمور أخرى فاستغلت الشيوعية هذا الوضع وألهبت المشاعر والأعصاب وتطورت الأحداث تطوراً أدّى إلى تعريض السلام العالمي لخطر جسيم.

مؤازرة العراق لمصر

وفي خضمّ هذا التوتر العالمي بادر العراق إلى مؤازرة شقيقته مصر فأصدرنا بياناً رسمياً مؤرخاً في ٥ آب سنة ١٩٥٦ أعلنا فيه تأييدنا المطلق لحق مصر في التأميم وفي الوقت عينه حذرنا العرب من الخطر الإسرائيلي. وها أنا أقرأ عليكم نص البيان المذكور:

بيان رسمي

تابعت الحكومة العراقية باهتمام بالغ التطورات والملابسات السياسية التي رافقت قيام الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس، كما راقبت الحكومة بقلق زائد نشاط إسرائيل بين الحكومات الغربية لاستغلال هذا الخلاف لصالحها.

والعراق الذي يرى في إسرائيل الخطر الأكبر الذي يتهدد العرب بمصيرهم كان ولا يزال يعمل على الحد من هذا الخطر ولم يترك العراق فرصة تمر إلا وأهاب بالعرب لينتبهوا إليه وليعملوا على إفساد خططها الرامية إلى استغلال الموقف الحرج الراهن ولهذا السبب فإن اهتمام الرأي العام العربي بموضوع هذا الخلاف يجب أن لا يشغله عن خطر إسرائيل كما يجب أن لا يمكنها من تحقيق مصالحها ومطامعها.

إن الحكومة العراقية ترى أن التأميم حق للدول أصبح مفروغاً منه كما وأنها ترجو أن تسود الحكمة لإزالة الخلاف، والحكومة العراقية إذ ترجو أن يتحقق ذلك تعلن أنها إلى جانب مصر فيما يضمن لها كرامتها وسيادتها واستقلالها والله ولي التوفيق.

وقد أخبرتنا السفارة العراقية في القاهرة ببرقية مؤرخة في ١٩٥٦/٨/٩

أن الرئيس جمال عبد الناصر كان في انتظار موقف العراق فلما أطلعه سفيرنا على البيان المتقدم الذكر أعرب عن شكره للعراق حكومة وشعباً، وكان جميلًا من الرئيس جمال عبد الناصر أن قدّر للعراق هذه المؤازرة إلا أن الشيوعية ودعاة الفتنة والمتصيّدين في الماء العكر لم يرق لهم دوام التصافي بين مصر والعراق فاستأنفوا نفث سمومهم حتى عدنا إلى الحالة التي كنا فيها قبل سنتين.

المغرضون. . . وقصيرو النظر

سادتي

عندما أصدرنا هذا البيان الرسمي بتأييد حق مصر في التأميم وحذرنا العرب من الخطر الإسرائيلي فسّر المغرضون وقصيرو النظر هذا التحذير بأنه مقصود لتحويل أنظار العرب عن مشكلة القنال ولكننا كما برهنت الحوادث كنا على حق فيما ذهبنا إليه لأننا كنا نرى الخطر ماثلًا أمام أعيننا فإسرائيل واقفة بالمرصاد تتحين الفرص وتنتهز المناسبات. وبينما كان العرب يتهاترون ويرسلون التصريحات تلو التصريحات بدلًا من القيام بالعمل بعد العمل كانت إسرائيل توحد صفوفها وتجمع شملها وتستغل تصريحات العرب لكسب عطف العالم وتأليب الرأي العام العالمي عليهم، فالذي يضع هذه الصورة في مخيلته لا يمكن أن يتجاهل هذا الخطر، لذلك كنت أرى من واجبي أن أحذر العرب من الخطر كلما وجدت إلى ذلك سبيلًا. إن تتابع الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية الشقيقة ولاسيّما اعتدائها الأخير على الشقيقة مصر قد برهن على صحة مخاوف العراق من خطر إسرائيل وحصلنا على مطالبة الدول المحبة للسلام والاستقرار والمؤمنة

بالعدالة بأن تعمل وإيانا على إزالة إسرائيل وإعادة شذاذ الآفاق الغاصبين إلى حيث أتوا.

وها أنا أتلو عليكم البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة العراقية بتاريخ ٣١ تشرين الأول سنة ١٩٥٦؛

بيان رسمي

اجتمع مجلس الوزراء صباح اليوم وقرر ما يأتي:

أولًا: توجيه مذكرة من وزارة الخارجية إلى جميع ممثلي الدول في العراق حول القضية الفلسطينية وهذا نصها:

لم تألُ الحكومة العراقية جهداً منذ ظهور الخطر الصهيوني في البلاد العربية ولا تأخرت عن لفت نظر الرأي العام العالمي وتنويره في شتى المناسبات والظروف إلى ما تنطوي عليه المبادئ الصهيونية من نوايا توسعية وسياسة اعتدائية لا تلبث أن تعصف بالاستقرار وتهدد السلم في هذه المنطقة الحيوية من العالم وتغدو السبب لتهيئة حالات وفرص تستغلها حتماً بعض الدول لتحقيق مآربها وغاياتها.

والجدير بالذكر أن الحكومة العراقية قد سبق لها قبيل حدوث الاصطدام الأخير في مصر أن وجهت الأنظار إلى ما تبيّته إسرائيل من خطط عدوانية لاستغلال الخلاف الناشئ عن أزمة قناة السويس.

إن الاعتداء الإسرائيلي السافر على مصر الذي تجلت غاياته للعالم كله فضح بصورة لا تقبل الشك نوايا إسرائيل وأهدافها العدوانية في الشرق الأوسط تلك التي ستعرّض السلم والاستقرار فيه للخطر بصورة مستمرة ما

لم يُستأصل خطر إسرائيل ويُعاد الغاصبون من حيث أتوا وما لم يرجع المليون لاجئ عربي أهل البلاد إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين.

هذا هو الحل العادل لقضية فلسطين ولمشكلة الاستقرار والسلم في الشرق الأوسط والذي بدونه ستبقى حالة التوتر قائمة تهدد السلم في البلاد العربية. وتحقيقاً لذلك يتحتم التعاون بين جميع الشعوب المحبة للسلم تعاوناً مقروناً بالعمل الجدي وليس بالأقوال المجردة.

بعد التأمل في كل ذلك ترى الحكومة العراقية أن هذه هي الخطة الناجحة لتأمين السلم في البلاد العربية خاصة وفي الشرق الأوسط عامة وبغيرها فإن إسرائيل التي تعتمد في وجودها وبقائها على الإخلال بالسلم والأمن واستغلاله لن تقوى على البقاء دون أن تمعن في اتباع سياستها التوسعية والعدوانية.

فالعراق يهيب بالدول والشعوب المحبة للسلم جميعاً إلى التعاون الجدي لحل المشكلة على هذا الأساس الذي نراه كافلًا للقضاء على هذا العامل ـ العامل الوحيد للإخلال بالأمن الدولي لهذه المنطقة ـ معيداً لهذا الجزء من العالم حياة الاستقرار والأمان.

ثانياً: إبلاغ نص المذكرة الآنف ذكرها إلى الوفد العراقي في الأمم المتحدة للعمل بموجبها.

ثالثاً: إبلاغ نص المذكرة إلى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية المنعقد الآن في بيروت.

رابعاً: التبرع بـ٢٠٠ ألف دينار إلى المنكوبين والمتضررين المصريين من جراء الاعتداءات الأثيمة على مصر.

الشيوعية وراء الحملات ضد العراق

إخواني

لا شك في أن الحقائق التي بسطتها على مسامعكم قد أوضحت لكم زيف الحملات التي تعرّض ولا يزال يتعرض لها العراق ومدى ما تنطوي عليه تلك الحملات من ظلم وعقوق وما تلحقه من أضرار بالمصلحة العربية العليا. وقد يتساءل البعض منكم عن عوامل هذه الحملات وعن أهداف القائمين بها وأغراضهم منا.

بوسعكم معرفة الجهات التي تعمل على مناهضتنا وتسعى إلى هدمنا وأن تتبيّنوا الأهداف التي تسعى هذه الجهات إلى تحقيقها من وراء هذه الحملات الظالمة المستهترة. إن الشيوعية هي العدو الأول الذي يقف وراء هذه الحملات ويوجهها، وإن صمود العراق ضد محاولات الشيوعية لتخريب بلادهم ومكافحة العراقيين لها وشجبهم لمبادئها وسعيهم المتواصل لحفظ كيانهم وتعزيز سلامتهم ودرء الأخطار عن بلادهم إن هذا كله قد ملأ صدر موسكو على العراق فهي تريد منطقة الشرق الأوسط فراغاً سياسياً تشغله هي لتحقيق أحلامها لذلك كانت أول وأشد من قاوم ميثاق بغداد وهي العاملة الدائبة بحرص على هدم العراق ليتسنى لها التغلغل فيه والسيطرة عليه، وهل يقترف العراق جريمة إذا هو حافظ على دينه وتقاليده وحرص على تراثه وكيانه، وهل يعتبر العراق مجرماً لأنه يسعى إلى الدفاع عن نفسه ضد المعتدين؟ وهل يحاكم العراق ويهدم لأنه يعمل جاهداً على إعمار بلاده وترفيه أبنائه ورفع مستواهم المعاشي والثقافي والخلقي وينفق موارده على هذه الأغراض السامية؟ وهل يقترف إثماً إذا هو سعى جاهداً

لحل قضية فلسطين حلًا يضمن كرامة العرب ويحول دون استغلالهم لمآرب ومصالح غيرهم؟ وتأتي الصهيونية المعتدية بعد الشيوعية فهي شريكة موسكو وحليفتها في محاربة العراق، وقد سبق أن بيّنت أن العراق كان ولا يزال أقوى من ناهض سرطان الصهيونية الوبيل وحذر العرب من أخطاره وأهاب بهم للاتحاد والتعاون للقضاء عليه، وعمل على تقوية جيشه وتسليحه ليكون إلى جانب الجيوش العربية في دفع الخطر الإسرائيلي، وإسرائيل الشاعرة بخطر سياسة العراق عليها قاومت تسليحه وقاومت تعاون العراق مع الدول الإسلامية، كما تقاوم وحدة العرب وتضافرهم وتشجّع تهاترهم وتفرّقهم، وترجو أن يمعن العرب في سلبيتهم وفي معاداة الغرب لتنفرد هي بتأييد الغرب ليقوم بتعزيز دولتها والسكوت عن اعتداءاتها وغض النظر عن سياستها التوسعية. فإذا أردنا للعرب أن ينتبهوا إلى خطورة ما تهدف إليه إسرائيل ثارت علينا إسرائيل ولها الحق في هذه الثورة. ولكن بماذا يبرر بعض العرب ثورتهم علينا ومشاركتهم إسرائيل في حملاتها؟

موقف فرنسا

أما فرنسا التي قوّضت عرش فيصل في سوريا واحتلت لبنان الأشم فقد وجدت في العراق سداً منيعاً حائلًا دون مطامعها في البلاد العربية. فقد قاوم العراق فرنسا في سوريا ولبنان وعمل جاهداً على إزاحتها من هذين البلدين العربيين. وقد أعلنت شجبي لاشتراك فرنسا في التصريح الثلاثي الذي أصدرته الدول الغربية الثلاث في سنة ١٩٥٠ وخشيت أن يكون في اشتراك فرنسا فيه باباً تنفذ منه لإعادة نفوذها الذي أرجو أن لا يعود إلى

الأبد إنشاء الله. وقد رفضتُ اشتراك فرنسا في ميثاق بغداد حرصاً مني على استقلال سوريا ولبنان. وقاوم العراق فرنسا في المغرب العربي مقاومة حملتها على أن تمعن في محاربة العراق، ولذلك وقفت فرنسا في صف من يقاوم ميثاق بغداد من الشيوعيين والصهيونيين ومن لف لفهم من حسّاد العراق والطامعين في خيراته.

كما أنها عمدت إلى تزويد إسرائيل بالسلاح وتأييد سياستها العدوانية انتقاماً من العراق والعرب على موقفهم منها. وهنالك جهة أخرى تقاومنا مقاومة مستمرة مركزة هي جهة معروفة وهي عربية مع شديد الأسف. ويُحيِّر العقل في تبرير هذه المقاومة التي تنسجم مع مقاومة أعدائنا من الشيوعيين والصهاينة والمستعمرين والإفرنسيين. لقد قامت الثورة العربية الكبرى على مبدأ الوحدة والحرية فإذا ما آمن العراق بهذا المبدأ وعمل له مخلصاً مضحياً فهل يكون جزاؤه العقوق والسباب وهل تغيرت المقاييس حتى يتهم من يعمل لوحدة العرب وسلامتهم ومنعتهم بأنه سائر في ركاب الاستعمار؟ وحتى يدعى من يعمل على تثبيت الحدود التي أوجدها الاستعمار بالوطني القومي؟ وهل من المقاييس الصحيحة أن ينعت من يقاوم الشيوعية والصهيونية بالنعوت التي نشجبها وأن يوصف بالوطني القومي من يعمل بغرضه وجهله وأجرته وحقده لخدمة الشيوعية والصهيونية وتذليل العقبات أمامها.

لقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾.

خطورة الموقف

إخواني

لقد أشرت في مستهل خطابي هذا إلى خطورة الدور الذي تجتازه البلاد العربية وبسطت الحقائق بالصراحة التي اعتدتها وعرفتموها عني. ولا شك في أنكم تؤيدون أن خطورة الموقف تتطلب تضامناً وتعاوناً وثيقين بين جميع الدول والشعوب العربية.

وهذه الخطورة هي التي تجعلنا نميل إلى عدم التطرق إلى الأوضاع المؤلمة والأحداث المؤسفة والاتجاهات الخطرة التي تتخبط فيها بعض الحكومات العربية التي تقوم بمهاجمة العراق، ولكننا نؤمل أن تنتبه هذه الحكومات إلى ما يراد بالعرب في هذا الدور وتنصرف إلى لمّ الشمل وتوحيد الكلمة ليتيسّر للعرب درء الخطر عن بلادهم.

دار السيّد مأمونة

وإني أدعو إخواني العرب في جميع أقطارهم إلى التبصر والتروي في الأمور والتحلي بالشجاعة للأخذ بنصر الحق ومكافحة الكذب والتضليل، وأدعو مواطنيَّ وإخواني العراقيين على صورة خاصة إلى توحيد صفوفهم لمقاومة الدعاية الشيوعية الروسية على لسان شبيلوف ومالنكوف وخريشوف ومطاياهم من الصهاينة والمأجورين وأذنابهم البلداء من غير الصهاينة وأن نردد جميعاً في وجوههم الهوسة العراقية المعروفة. . دار السيد مأمونة. . دار السيد مأمونة.

أدعياء القومية

بني وطني

لقد عرفتموني شاباً مناضلاً نادى وعمل لاستقلال العرب ووحدة العرب ورفع كلمة العرب يوم كانت كلمة العرب تكلف الناطق بها رأسه، ويوم كان أدعياء القومية اليوم يتمرغون على أعتاب الطغاة والمستعمرين ويتهموننا بالخيانة والإلحاد، وقد عرّضت حياتي للخطر غير مرة، وسرت في طريقي لا أقصد غير استقلال العرب ومجد العرب وعز العرب، وكنت صريحاً في أقوالي واضحاً في سياستي مؤمناً بما أقول وما أفعل لا أخشى في الحق لومة لائم ولا تعيقني قولة قائل ما دمت أعتقد بأني على صواب..

فالدعوة إلى القومية العربية ليست طارئة عليّ، بل هي كياني الذي أعتز به وأسعى لنموه والمحافظة عليه سواء أكنت في الحكم أم خارجه، وإذا كان ذلك شأني في شبابي وكهولتي فليس غريباً أن أكون كذلك في شيخوختي.

لقد بذلت وسأبذل كل ما أستطيع للمحافظة على استقلال هذه البلاد وسيادتها ورفع شأنها وإعمارها وازدهارها ورفع مستوى أبنائها لتكون عنصراً قوَياً فعالاً في مناصرة إخواننا العرب ومد يد المعونة إليهم حيثما كانوا وأنَّى وُجِدوا.

وإني كما يعلم الجميع لا أملك من حُطام الدنيا ما أخشى عليه من الشيوعية ومبادئها ولكني أملك الإيمان لمقاومتها لاعتقادي بأنها خطر على بلادي وعلى سيادتها واستقلالها ودينها وتقاليدها. حفظ الله العراق معقلاً للعروبة ووفقنا جميعاً إلى خدمته الصادقة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وصاحب السمو الملكي ولي عهده الأمين. والسلام عليكم.

* * *

مراجع

الفصل الأول: طريق الأمل يغدو نفقاً للقنوط

١. راجعوا كتاب تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٧.

٢. فيبي مار، **تاريخ العراق المعاصر**، أكسفورد، مطبعة ويستفيو، ٢٠٠٤.

٣. اللورد سالتر وس. و. بايتن، **إنماء العراق: خطّة عمل**، لندن، مطبعة كاكستون للجنة إنماء العراق، ١٩٥٥.

٤. هارولد مكميلان، **ركوب العاصفة**، لندن، مكميلان، ١٩٧١.

الفصل الثاني: دروس وأمثلة من الماضي

١. مارتن بونتون، **من القومية الإنمائية إلى نهاية الدولة الأمة في العراق**، ثيرد وورلد كوارترلي، المجلّد ٢٩، العدد ٣، أبريل/ نيسان ٢٠٠٨.

٢. تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**.

٣. فيبي مار، **تاريخ العراق المعاصر**.

٤. ستيفن لونغريغ، **يوميات الجمعية الملكية لآسيا الوسطى**، المجلّد ٤٣، العدد ٣، ١٩٥٦.

٥. ويليام بولك، **درس العراق**، مجلّة أتلانتيك الشهرية، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨، المجلّد ٢٠٢، العدد ٦.

٦. مقتطف من خطاب سياسي تاريخي ألقي في الإذاعة لشعب العراق في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٦.

الفصل الثالث: طريق لم يسلك لعراق جديد

١. آفي شلايم، **أسد الأردن: حياة الملك حسين في الحرب والسلام**، لندن، ألن لاين، ٢٠٠٧.

الفصل الرابع: وصفة المحافظين الجُدد للكارثة

١. مشروع القرن الأميركي الجديد، ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، www.newamericancentury.org/Bushletter.htm

٢. تسريب إلى وسائل الإعلام المختلفة. نشرت صحيفة «صانداي تايمز» الوثيقة في ١ مايو/أيار ٢٠٠٥. كتبها ماثيو رايكروفت لدايفيد مانينغ وهي مؤرّخة في ٢٣ يوليو/ تموز ٢٠٠٢.

٣. ديك تشيني، خطاب ألقاه في المؤتمر الـ١٠٣ لقدامى مقاتلي الحروب الأجنبية، ناشفيل، تينيسي، ٢٦ أغسطس/ آب ٢٠٠٢.

٤. مجموعة الأزمات الدولية، **حكم العراق**، تقرير الشرق الأوسط الرقم ١٧، ٢٥ أغسطس/ آب ٢٠٠٣.

٥. إذاعة البي.بي.سي، أربع مقابلات مع الدكتور راينود ليندرز عن الملف في أربعة برامج، ١ فبراير/ شباط ٢٠٠٥.

٦. الشرق الأوسط، مقابلة مع الدكتور أحمد شلبي، الحياة، العدد ٩٨٢٨، ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥.

٧. جون بيرنز وكيرك سمبل، «تعتبر الولايات المتحدة أنّ التمرّد العراقي يملك الموارد المالية اللازمة لإعالة نفسه»، نيويورك تايمز، ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

الفصل الخامس: خطوات كبرى إلى الوراء

١. توماس إ. ريكس، «الإخفاق التام: المغامرة العسكرية الأميركية في العراق» (لندن، بنغوين، ٢٠٠٧).

٢. تقرير مجموعة دراسة العراق، مرتكز على دراسة شارك في رئاستها كل من جايمس أ. بايكر الثالث ولي هـ. هاملتون، الذي نشره معهد الولايات المتحدة للسلام في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦.

٣. «رأي الشعب العراقي في الوجود الأميركي ومستقبل العراق»، استطلاع رأي أجرته منظمة الرأي العام العالمي لصالح برنامج مواقف السياسة الدولية على عيّنة شملت البلد بأكمله وتألّفت من ١١٥٠ عراقياً. نُشرت النتائج في ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦.

٤. ستيفن سايمون، **ثمن الزيادة**، الشؤون الخارجية، مجلس العلاقات الخارجية، مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠٠٨.

٥. رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البرزاني، مقابلة أذيعت في برنامج «من العراق»، قناة العربية الفضائية، الأحد في ٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٦.

٦. جايمس دوبنز، جون ماكجين، كيث كراين، سيث جونز، رولي لال، أندرو راثمل، راشيل سوانغر، آنغا تيميلسينا، **دور أميركا في بناء الأمم: من ألمانيا إلى العراق**، مؤسّسة راند (م. ر. ١٧٥٣ ر. س.) يوليو/ تموز ٢٠٠٣.

٧. أندرو راثمل، **العراق بعد الانتخابات: وراء المقاومة**، العالم اليوم، دار تشاثام، لندن، المجلّد ٦١، العدد ١، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥.
٨. فالي نصر، **نهضة الشيعة: كيف ستشكّل النزاعات داخل الإسلام المستقبل**، نورتون، نيويورك، ٢٠٠٧.

الفصل السابع: تمويل التنمية من إيرادات النفط

١. الملخّص غير المصنّف لمراجعة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق المتعلّقة بالجهود الرامية إلى زيادة قدرة العراق على حماية بنيته التحتية للطاقة، التقرير الرقم ٠٦ ـ ٠٣٨، ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦.

الفصل الثامن: بناء اقتصادٍ ينبض بالحياة

١. «إعادة الإعمار المالية في العراق»، شهادة جون ب. تايلور، وكيل وزارة خزينة الشؤون الدولية، أمام لجنة المصارف، الإسكان والشؤون الحضرية في مجلس الشيوخ، ١١ فبراير/ شباط ٢٠٠٤.
٢. لهذه وغيرها من مبادئ التصميم الحضري، أنا مدين لمرسوم الكونغرس للتنمية الحضرية الجديدة (١٩٩٦).

الفصل التاسع: تطوير أهم موارد البلاد

١. تحليل وضع التعليم في العراق، تقرير اليونسكو، باريس، أبريل/ نيسان ٢٠٠٣.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

«مواطن عراقي، بل مواطن أممي، وخصمٌ عنيد لصدّام حسين، يجمع فيردار اتهامه القوي لسياسات المحافظين الجدد التي دمّرت العراق مع رؤيته الجريئة لكيفية إعادة إحياء هذا البلد الغني... يجب أن يُسمع ويُقرأ على نطاقٍ واسع».

زبيغنيو بريجنسكي

مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر

«يطرح رؤية واضحة ومادة قيّمة للقضايا المعقدة، من أجل عراق مستقر ومزدهر».

هنري كيسنجر

وزير خارجية أميركي ومستشار أمن قومي سابق

«يحلم بحقبة جديدة من القيادة الوطنية غير الخاضعة للبلدان الأجنبية، حيث تكون للشعب حقوق وواجبات متساوية».

وولفغانغ شوسيل

مستشار النمسا سابقاً وعضو في البرلمان حالياً

«تستحقّ نصائح الكاتب دراسةً معمّقةً ولا بدّ أن تلهم لا العراقيين فحسب، بل ذوي النوايا الحسنة الذين يعتقدون بأنّ استقرار العراق ضروري للسلام في المنطقة والعالم».

آلان جوبيه

رئيس وزراء فرنسا الأسبق، رئيس بلدية بوردو

«حبه للعراق واهتمامه به وفهمه له يبدو جلياً في كتابه».

العقيد اللورد إنج

رئيس هيئة الأركان البريطانية السابق

ISBN 978-1-85516-644-8

9 781855 166448 >

DAR AL SAQI

دار الساقي